

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: DEC/05/14

أطروحة مقدمة لنيل
شهادة دكتوراه علوم
في: العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية
العنوان

أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية
حالة . الجزائر وتونس ومصر.

من إعداد:

الطالب نمديل وحيد

تاريخ المناقشة:...../...../.....

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
1- د.نوبيات عبد القادر	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
2- أ.د. خبايا عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً و مقرراً
3- أ.د. لحيلح الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	ممتحنا
4- أ.د. حميدي يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	ممتحنا
5- د. تمار توفيق	أستاذ محاضر -أ-	جامعة المسيلة	ممتحنا
6- د.حيدوشي عاشور	أستاذ محاضر -أ-	جامعة البويرة	ممتحنا

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

شكرا لسر النجاح والتفوق والداي العزيزين

وأیضا الشكر والتقدير وعظیم الامتنان للأستاذ المشرف

الدكتور: " خبابة عبد الله "

على إشرافه على هذه الأطروحة وعلى توجيهاته القيمة

جزاه الله عني كل خير

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الكرام

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة هذه الأطروحة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبها

وفي الأخير الشكر الجزيل إلى كل من ساندني في إنهاء هذه الأطروحة

من عائلة وزملاء وأصدقاء



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير إهداء
VII-I	فهرس المحتويات
X-VIII	فهرس الجداول
XII-XI	فهرس الأشكال
أ - ط	المقدمة العامة
49-02	الفصل الأول: مفاهيم أساسية في التمويل الدولي
02	تمهيد
18-03	المبحث الأول: مفاهيم التمويل الدولي ومكوناته
03	المطلب الأول: ماهية وأهمية التمويل الدولي
03	الفرع الأول: بعض المفاهيم الأساسية للتمويل الدولي
05	الفرع الثاني: أهمية وأهداف التمويل الدولي
08	المطلب الثاني: عناصر التمويل الدولي والتفسيرات النظرية لحاجة التمويل الدولي
08	الفرع الأول: عناصر التمويل الدولي
09	الفرع الثاني: النظريات والنماذج المفسرة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية
13	الفرع الثالث: أسباب اللجوء إلى التمويل الدولي
34-19	المبحث الثاني: التطور التاريخي لحركات رؤوس الأموال الدولية
19	المطلب الأول: التمويل الدولي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى

فهرس المحتويات

19	الفرع الأول: نظام النقد الدولي خلال الفترة (1870 - 1914)
22	الفرع الثاني: التدفقات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة (1870 - 1914)
23	المطلب الثاني: التمويل الدولي في فترة ما بين الحربين
23	الفرع الأول: نظام النقد الدولي في فترة ما بين الحربين
24	الفرع الثاني: طبيعة التمويل الدولي فيما بين الحربين
25	المطلب الثالث: التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية
25	الفرع الأول: المقدمات التاريخية لنظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية
34	الفرع الثاني: طبيعة التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية
49-35	المبحث الثالث: النظام النقدي بعد سنة 1973 إلى يومنا المعاصر
36	المطلب الأول: أسعار الصرف بعد عام 1973
38	المطلب الثاني: مشاكل النظام النقدي الدولي المعاصر
38	الفرع الأول: التعويم ومشاكله
39	الفرع الثاني: مشكلة المديونية العالمية
43	المطلب الثالث: وضع السيولة الدولية وتوزيعها
49	خلاصة الفصل
99-51	الفصل الثاني: رؤوس الأموال الدولية وعلاقتها بموازن المدفوعات
51	تمهيد
68-52	المبحث الأول: الأشكال الأساسية لتدفقات رأس المال الأجنبي

فهرس المحتويات

52	المطلب الأول: مصادر التدفقات الأجنبية لرأس المال
52	الفرع الأول: مصادر التمويل الأجنبي الخاصة
61	الفرع الثاني: مصادر التمويل الرسمية
65	المطلب الثاني: تطور تدفق رأس المال الأجنبي على المستوى الدولي
65	الفرع الأول: تطور تدفق القروض الأجنبية على المستوى الدولي
66	الفرع الثاني: تطور تدفقات المعونات الأجنبية
67	الفرع الثالث: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي
67	الفرع الرابع: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر على المستوى الدولي
68	الفرع الخامس: تطور تدفق تحويلات المهاجرين على المستوى الدولي
85-69	المبحث الثاني: مفاهيم حول ميزان المدفوعات
69	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات
69	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
69	الفرع الأول: ميزان الحساب الجاري (الميزان التجاري، ميزان الخدمات الاقتصادية)
70	الفرع الثاني: ميزان حسابات رأس المال
73	المطلب الثالث: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات وكيفية قياسهما
73	الفرع الأول: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات
74	الفرع الثاني: قياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات
79	الفرع الثالث: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
81	المطلب الرابع: العلاقة بين ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال الدولية
81	الفرع الأول: العلاقة بين الادخار والاستثمار وحركة رأس المال
82	الفرع الثاني: العلاقة بين حساب رأس المال والميزان التجاري

فهرس المحتويات

84	الفرع الثالث: العلاقة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الحساب الجاري
99-85	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل تحرير حساب رأس المال وسياسات التحكم فيها
85	المطلب الأول: تحرير حساب رأس المال
88	الفرع الأول: تعريف تحرير حساب رأس المال
86	الفرع الثاني: متطلبات تحرير حساب رأس المال
87	الفرع الثالث: مزايا ومخاطر تحرير حساب رأس المال
88	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
88	الفرع الأول: الآثار الايجابية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
89	الفرع الثاني: الآثار السلبية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
91	الفرع الثالث: النتائج التحليلية لتدفق رأس المال الأجنبي
93	المطلب الثالث: سياسات التأثير على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية
94	الفرع الأول: سياسة التعقيم
96	الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف
97	الفرع الثالث: سياسة مالية صارمة
98	الفرع الرابع: سياسة الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال
99	خلاصة الفصل
153-101	الفصل الثالث: مفاهيم وواقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية
101	تمهيد
122-102	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ومعوقاته في الدول النامية
102	المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

فهرس المحتويات

102	الفرع الأول: تطور التنمية الاقتصادية و مفهومها
105	الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي
108	المطلب الثاني: التعريف بالدول النامية
108	الفرع الأول: الجذور التاريخية لتصنيف الدول من حيث التنمية
111	الفرع الثاني: التنمية وتصنيف دول العالم
114	المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية
114	الفرع الأول: العقبات الاقتصادية
120	الفرع الثاني: العقبات الاجتماعية
121	الفرع الثالث: عقبات الحكومة في طريق التنمية
121	الفرع الرابع: عوائق دولية في طريق التنمية
139-123	المبحث الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية
123	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (النمو الاقتصادي عند الكلاسيك)
123	الفرع الأول: فكرة آدم سميث حول النمو الاقتصادي (1723-1790)
124	الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند "دافيد ريكاردو" "David ricardo" (1872-1923)
125	المطلب الثاني: النظرية الحديثة (الكلاسيك الجدد)
126	المطلب الثالث: النظرية الكينزية
126	الفرع الأول: مفاهيم النظرية
127	الفرع الثاني: نقد النظرية
127	المطلب الرابع: نظرية شومبيتر
129	المطلب الخامس: نظرية مراحل النمو (والت روستو)
130	المطلب السادس: نموذج هارود و دومار

فهرس المحتويات

131	المطلب السابع: نظرية التحولات الهيكلية (آرثر لويس)
132	المطلب الثامن: نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)
134	المطلب التاسع: نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد
135	المطلب العاشر: النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة
136	المطلب الحادي عشر: النظرية النيوكلاسيكية القديمة
137	المطلب الثاني عشر: نظرية النمو الحديثة (نظرية النمو الداخلي)
138	المطلب الثالث عشر: نظريات التنمية (التوفيق بين المتناقضات)
152-140	المبحث الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014
140	المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي
144	المطلب الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
147	المطلب الثالث: نسبة الادخار و الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
149	المطلب الرابع: التبعية الاقتصادية ونسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
152	خلاصة الفصل
228-154	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس ومصر
154	تمهيد
168-155	المبحث الأول: العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو في الأدب الاقتصادي.
155	المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي
162	المطلب الثاني: الإطار التجريبي لأثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على التنمية الاقتصادية
188-169	المبحث الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على التنمية الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة "1990 - 2016"

فهرس المحتويات

169	المطلب الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر
169	الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال في الجزائر
171	الفرع الثاني: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر
177	الفرع الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تم اختيارها
178	المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي الجزائر
178	الفرع الأول: دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة
179	الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (الكشف عن جذر الوحدة)
180	الفرع الثالث: تطبيق منهجية الـ ARDL لدراسة للاقتصاد الجزائري
183	الفرع الرابع: اختبارات التشخيص للنموذج
185	الفرع الخامس: تفسير النتائج المتحصل عليها
228-189	المبحث الثالث: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على التنمية الاقتصادي في كل من تونس ومصر "1990 - 2016"
189	المطلب الأول: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في تونس "1990-2016"
189	الفرع الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي في تونس
189	أولاً: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال في تونس
191	ثانياً: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس
196	ثالثاً: مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تم اختيارها
198	الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي في تونس
198	أولاً: دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة
200	ثانياً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (الكشف عن جذر الوحدة)

فهرس المحتويات

201	ثالثا: تطبيق منهجية الـARDL لدراسة الاقتصاد التونسي
203	رابعا: اختبارات التشخيص للنموذج
204	خامسا: تفسير النتائج المتحصل عليها
208	المطلب الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في مصر "1990-2016"
208	الفرع الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي في مصر
208	أولا: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال في تونس
211	ثانيا: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر
216	ثالثا: مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تم اختيارها
217	الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي في مصر
217	أولا: دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة
218	ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (الكشف عن جذر الوحدة)
219	ثالثا: تطبيق منهجية الـARDL لدراسة الاقتصاد المصري
222	رابعا: اختبارات التشخيص للنموذج
223	خامسا: تفسير النتائج المتحصل عليها
227	خلاصة الفصل
230-236	الخاتمة
238-248	قائمة المراجع
	الملاحق
	ملخص

فهرس الجدول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	أوجه المقارنة بين المشروع الأمريكي والمشروع الانجليزي	(1-1)
43	توزيع الاحتياطات الدولية 1977-1982	(2-1)
44	التوزيع النسبي للاحتياطات الدولية (عدا الذهب) بين مجموعات مختلفة من الدول	(3-1)
45	توزيع الاحتياطات الدولية للفترة (1983-1988)	(4-1)
47	الاحتياطات الدولية الرسمية للفترة (2006-2009)	(5-1)
47	توزيع الاحتياطات الدولية للفترة (2006-2009)	(6-1)
48	الاحتياطات الدولية الرسمية للفترة (2012-2015)	(7-1)
48	توزيع الاحتياطات الدولية للفترة (2012-2015)	(8-1)
75	مركز ميزان المدفوعات مقاسا على أساس معيار ميزان المدفوعات الأساسي	(1-2)
76	ميزان المدفوعات مقاسا على أساس معيار الاحتياطات الرسمية	(2-2)
77	مركز ميزان المدفوعات مقاسا على أساس معيار صندوق النقد الدولي	(3-2)
78	مركز ميزان المدفوعات مقاسا على أساس المعيار الموسع	(4-2)
105	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	(1-3)
107	افتراضات السكان حسب المنطقة	(2-3)
143	النتائج الإجمالية المحلي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2017	(3-3)
146	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2017 مقوما بالأسعار الجارية	(4-3)
149	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة ببعض الدول	(5-3)
152	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة مع بعض الدول	(6-3)
177	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2016	(1-4)
180	إختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع "ADF"	(2-4)
181	نتائج اختبار منهج (ARDL Bounds Test) لنموذج الجزائر	(3-4)
182	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل	(4-4)
182	نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير	(5-4)
183	نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقى	(6-4)
183	نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey)	(7-4)

فهرس الجداول

184	نتائج اختبار ((Ramsey(RESET test))	(8-4)
196	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة 1990-2016	(9-4)
200	إختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع "ADF"	(10-4)
201	نتائج اختبار منهج (ARDL BoundsTest) للنموذج	(11-4)
202	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل	(12-4)
202	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير	(13-4)
203	نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM test-BG)	(14-4)
203	نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey)	(15-4)
204	نتائج اختبار ((Ramsey(RESET test))	(16-4)
215	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للفترة 1990-2016	(17-4)
219	إختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع "ADF"	(18-4)
220	نتائج اختبار منهج (ARDL BoundsTest) للنموذج	(19-4)
221	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل	(20-4)
221	نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير	(21-4)
222	نتائج اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (LM test-BG)	(22-4)
222	نتائج اختبار (Breusch-Pagan-goldfrey)	(23-4)
223	نتائج اختبار ((Ramsey(RESET test))	(24-4)
227	ملخص الدراسة القياسية في كل من الجزائر وتونس ومصر	(25-4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	نظام بروتن وودز لسعر الصرف	(1-1)
42	تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية القائمة (2013-2014-2015)	(2-1)
56	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	(1-2)
58	أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة	(2-2)
65	تطور تدفق القروض الأجنبية إلى الدول النامية على المستوى الدولي 1970-2016	(3-2)
66	تطور تدفق المعونات الأجنبية نحو الدول النامية ونحو العالم للفترة 1970-2016	(4-2)
67	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي للفترة 1970-2016	(5-2)
67	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر على المستوى الدولي للفترة (1970-2016)	(6-2)
68	تطور تدفق تحويلات المهاجرين على المستوى الدولي	(7-2)
91	النتائج التحليلية لحركة رأس المال الأجنبي	(8-2)
114	الحلقة المفرغة للفقر	(1-3)
116	الحلقة المفرغة في جانب الطلب والعرض	(2-3)
117	كمية الإنتاج عند الاستخدام الكفؤ للموارد أو غير ذلك	(3-3)
140	تطور الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي والجزائر وتونس ومصر (1990-2017)	(4-3)
144	ترتيب دول العالم اقتصادياً عام 2017 وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي	(5-3)
172	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1990-2016	(1-4)
173	تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر للفترة 1990-2016	(2-4)
173	تدفق المعونات الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1990-2016	(3-4)
174	تدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة 1990-2016	(4-4)
175	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر	(5-4)
178	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2016	(6-4)
184	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للجزائر	(7-4)
192	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس للفترة (1990-2016)	(8-4)
193	تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى تونس للفترة (1990-2016)	(9-4)
193	تدفق القروض الأجنبية إلى تونس للفترة (1990-2016)	(10-4)
194	تدفق المعونات الأجنبية إلى تونس للفترة (1990-2016)	(11-4)

194	تدفق تحويلات المهاجرين إلى تونس للفترة (1990-2016)	(12-4)
195	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس	(13-4)
198	تطور الناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة (1990-2016)	(14-4)
204	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لتونس	(15-4)
211	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر للفترة (1990-2016)	(16-4)
212	تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى مصر للفترة (1990-2016)	(17-4)
212	تدفق القروض الأجنبية إلى مصر للفترة (1990-2016)	(18-4)
213	تدفق المعونات الأجنبية إلى مصر للفترة (1990-2016)	(19-4)
214	تدفق تحويلات المهاجرين إلى تونس للفترة (1990-2016)	(20-4)
214	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر	(21-4)
216	تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر للفترة (1990-2016)	(22-4)
223	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لمصر	(23-4)

المقدمة

تمهيد:

لعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إنَّ معظم الدول النامية تعاني من قصور الموارد المالية اللازمة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها؛ وبخاصة موارد النقد الأجنبي نتيجة لعدم استقرار حصيللة الصادرات، فضلا عن عدم كفايتها. ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر مكملة لتمويل عمليات التنمية، والتي تتمثل في بديلين أساسيين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض الخارجي، إضافة إلى بدائل أخرى متمثلة في تحويلات المهاجرين والاستثمار الأجنبي غير المباشر والمساعدات والإعانات الرسمية.

هذا ما يحيلنا إلى القول، دون تردد، بأنَّ حركة رؤوس الأموال -على المستوى الدولي- تعد ظاهرة اقتصادية ليست بالجديدة، وإنما الجديد في الظاهرة هو الأحجام الهائلة التي أصبحت تتدفق بها رؤوس الأموال على المستوى الدولي، حيث تزايد صافي تدفقات رؤوس الأموال - خاصة إلى الدول النامية- بشكل ملحوظ منذ أواخر القرن العشرين وأكثر من ذلك خلال العقد الأخير، وهذا الارتفاع المستمر في حجم التدفقات هو دليل واضح على استجابة رؤوس الأموال في ظل موجات التحرير الاقتصادي إلى الاستفادة من الفرص القائمة لتنميتها وتحقيق أرباح أفضل مما لو بقيت في موطنها الأصلي، فضلا عن استفادة الدول المتلقية في تمويل برامجها الاقتصادية ودفع عجلة التنمية و النمو الاقتصادي.

ولعل الناظر لمحددات التنمية الاقتصادية في أي بلد يلحظ أنَّ رأس المال أهم تلك المحددات، سواء أكان البلد ناميا أم متقدما، ولما كانت، ولا تزال، أغلب الدول وبالأخص النامية، منها تعاني من عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية لتمويل برامجها التنموية أدى ذلك إلى ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لما لها من تأثير كبير في سد فجوة الموارد المحلية، عطفًا على رفع معدلات التراكم الرأسمالي، يضاف إلى ذلك ما تسهم به في تزويد البلد بالصراف الأجنبي اللازم لتمويل احتياجاتها من الواردات، ومن ثمة يكون لها عظيم الأثر في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو الأمر الذي أكدته النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي. بيد أن دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي سنة 2007 أكدت على عدم حتمية مساهمة رأس المال الأجنبي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، بل حتى يمكن أن تؤثر سلبا وأفادت الدراسة إلى أن طبيعة اقتصاد البلد وهيكل رؤوس الأموال المتدفقة للداخل وطريقة تدفقها تعد من بين أهم العناصر المحددة للأثر الذي يمكن أن تتركه رؤوس الأموال الأجنبية على النمو الاقتصادي في البلد.

وفق هذا الطرح، فقد سعت الدول النامية إلى استقطاب رؤوس الأموال الدولية، فاتجهت العديد من هذه الدول إلى انتهاز سياسات متكاملة للإصلاح الاقتصادي، بغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي لتتمكن هذه الدول من الحصول على نصيبها من الاستثمارات الدولية ضمن حركة التجارة العالمية، حيث أصبحت تلك التدفقات المالية ذات تأثير واضح في أغلب الاقتصادات النامية، حتى إن الكثير من الاقتصاديين يرون أن تقدم ونمو أي اقتصاد هو رهين بمدى قدرة تلك التدفقات المالية في الوصول إليه.

هذا، وتعد كل من الجزائر وتونس ومصر، نموذجا للدول الساعية لتحقيق تنمية اقتصادية وتحسين مستويات النمو الاقتصادي بها، خاصة منذ قيام الدول الثلاث بالإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحرير اقتصاداتها أمام القطاع الخارجي وذلك سعيا منها للبحث عن مصادر خارجية لسد فجوة التمويل لبرامجها الاقتصادية والتنمية في ظل عدم كفاية الموارد المحلية، فضلا عن سعيها لتغيير هيكل التمويل الخارجي الذي كان أساسه القروض الخارجية قبل الدخول في هذه المرحلة وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية على غرار الاستثمارات الأجنبية وتحفيز تدفقها وانسيابها إليها. لقد جاء هذا البحث معتمدا على المعطيات الإحصائية لقياس وتحليل أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي، وقد اخترنا الجانب التطبيقي على كل من الجزائر وتونس ومصر لنعرف مدى اعتمادهم على هذه التدفقات في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2016.

أولاً: الإشكالية.

مع تصاعد حالات الفشل الكبير الذي منيت بها معظم اقتصاديات الدول النامية وعجز معظم حكومات هذه الأخيرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة ومستدامة و قصور عمليات التمويل بها، وعليه سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة خلال الفترة 1990-2016، في الدول العربية محل الدراسة (الجزائر، مصر، تونس) ، في ظل العولمة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الجوهري عدّة تساؤلات أخرى:

- ما هي أسباب الحاجة إلى التمويل الخارجي أو الأجنبي ؟
- ما هي الأشكال الأساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وما هي آثارها الاقتصادية في ظل تحرير حركة رأس المال؟
- ما هو واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية محل الدراسة؟
- ما هو أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (الهيكل الشكلي و الهيكل النسبي) على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس ومصر؟

ثانيا: فرضيات البحث.

على ضوء الإشكالية المطروحة، نحاول اختبار الفرضيات الآتية:

- الفرضية الرئيسية:

تؤثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة خلال الفترة 1990-2016 في البلدان العربية محل الدراسة (الجزائر، تونس، مصر).

- الفرضيات الفرعية:

1- إن أسباب الحاجة إلى التمويل الدولي، ترجع إلى عدم كفاية الموارد المحلية (فجوة الموارد المحلية) من جهة، إضافة إلى الاختلال في التجارة الخارجية (فجوة التجارة الخارجية).

2- إنه على الرغم من تعدد أشكال التدفقات المالية الدولية نحو الدول النامية، فإنه من جهة تستحوذ القروض الأجنبية على النصيب الأكبر من هذه التدفقات، ومن جهة أخرى تعد هذه التدفقات ضعيفة جدا مقارنة مع التي تتدفق للدول المتقدمة.

3- إن مؤشرات التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب باستثناء بعض الدول التي يرتبط تحسن مؤشراتها بارتفاع أسعار النفط.

4- تتحقق علاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وبين الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير و الطويل، يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى و غير قادرة على تصحيح الاختلالات الموجودة.

ثالثا: أهمية الموضوع.

يعد بلوغ معدلات نمو اقتصادي ايجابية، مستقرة ومستدامة هدفا ترغب معظم الاقتصاديات في تحقيقه، و يعد ذلك من أبرز مؤشرات تقييم جهود التنمية الاقتصادية في البلد، لذا تأتي دراسة النمو الاقتصادي ومعرفة جميع المتغيرات المؤثرة فيه والمحددة له، والتي من بينها رؤوس الأموال الأجنبية في ظل عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية من أهم المواضيع الحالية؛ حيث إن معرفة أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى بلد ما، يساهم بلا شك في معرفة الأثر الإجمالي الذي يمكن أن يتركه تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تلك على النمو الاقتصادي، ومن ثم القدرة على صياغة سياسات اقتصادية من شأنها التأثير على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الذي يساهم في تحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية على رأسها النمو الاقتصادي.

رابعا: الهدف من الدراسة.

نستهدف من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف منها:

- 1) تحديد المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوع التمويل الدولي.
- 2) معرفة أشكال رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة بين الدول والآثار الاقتصادية-إيجابية أو سلبية-الناجمة عنها وكذا السياسات الاقتصادية الملائمة للتأثير على هيكلها.
- 3) تحليل واقع التنمية الاقتصادية في الوطن العربي وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014.

4) معرفة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل من الجزائر، تونس و مصر ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

لعل من أبرز وأهمّ الدوافع التي حفزتنا لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- 1- الرغبة في التعمق لدراسة موضوع التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية.
- 2- الحاجة إلى تكثيف البحث العلمي وتوسيعه في مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري (النظري والتطبيقي).
- 3- إدراكنا بالدور الحيوي الذي تلعبه تدفقات رؤوس الأموال الدولية على صعيد تمكين الدول النامية من استثمار قدراتها بشكل أمثل وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- 4- شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات والتطورات الاقتصادية التي تشهدها مختلف مؤسسات العالم، والتي أهمها تراجع أسعار النفط والحاجة إلى بدائل تمويلية أخرى.

سادسا: حدود الدراسة.

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل البيانات المالية المدرجة في تقارير و قاعدة بيانات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و صندوق النقد العربي المتعلقة بعدد من المؤشرات الاقتصادية، أما الحدود المكانية والزمانية للدراسة فتمثلت في:

- 1- الحدود المكانية للدراسة: تخص الدراسة دولة الجزائر، لكن لإعطاء أكثر مصداقية للنتائج سيتم إجراء مقارنة مع كل من تونس ومصر.
- 2- الحدود الزمانية للدراسة: لقد تم تحديد فترة الدراسة الممتدة لسبعة وعشرون سنة (27)، أي من سنة 1990 إلى غاية 2016.

سابعا: منهج البحث

تتطلب الدراسة الاستفادة من المناهج الآتية:

- 1- المنهج الوصفي التحليلي: ويتم الاستعانة به في الجانب النظري للبحث، وذلك من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع، وتحليلها واستخراج مختلف النتائج.
- 2- المنهج الإحصائي: ويتم استخدامه في الدراسة التطبيقية على مجموعة من الدول - الجزائر، تونس ومصر - اعتمادا على نموذج قياسي (نموذج ARDL).

ثامنا: الدراسات السابقة:

يوجد عدد من الدراسات، والبحوث التي استطعنا الحصول عليها والإفادة منها، فمنها:

1- رسالة دكتوراه بعنوان: "إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة" للباحثة فضيلة جنوحات، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (2005-2006)، حيث تم التطرق في إشكالية هذا الموضوع إلى دور التمويل الأجنبي من قروض وغيرها في تمويل التنمية الاقتصادية بالدول العربية ودور مؤسسات التمويل العالمية في توفير التمويل الأجنبي والحد من المديونية، و توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج لعل أبرزها هي:

- أن الدول الحديثة الاستقلال السياسي آنذاك اعترضها العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها ندرة رؤوس الأموال الوطنية، أو عدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية المنشودة.
- إن مشكلة انخفاض معدلات الادخار المحلي، تعني عدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية المنشودة. وهذا يعني أن هناك فجوة في الموارد المحلية، يقابلها فجوة مناظرة في التجارة الخارجية وهذا ما جعل العديد من البلدان النامية، يعتمد على التمويل الخارجي لمواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن.
- إن قسما معتبرا من القروض الخارجية التي حصلت عليها البلدان العربية في عقد الثمانينيات كانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء الأسلحة والعتاد الحربي. وحتى القروض التي مولت المشاريع الإنتاجية كانت في معظمها موجهة نحو مشاريع البنية التحتية التي تتميز بكون مردوديتها بسيطة على المدى القصير، مما انعكس سلبا على تفاقم العجز في موازين المدفوعات.
- إن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه؛ إذ أثبتت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد خصصت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة.

وتتقاطع هاته النتائج مع موضوعنا في مدى أهمية حركة التدفقات المالية الدولية من قروض مختلفة في تحقيق معدلات نمو منشودة وسد النقص الموجودة في التمويل المحلي.

2- رسالة دكتوراه بعنوان: أثر التدفقات المالية الدولية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية (1999-2008) للدكتور إبراهيم موسى، جامعة بغداد 2009، والتي تناولت إشكاليته مدى أهمية انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لسد الفجوة في الموارد المحلية المعدة للاستثمار، و توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

• رغم ما تضمنته سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية من إجراءات تقشفية باتجاه ضغط الإنفاق العام وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية إلا أن أعباء المديونية الخارجية قد تفاقمت مما يشير إلى استمرار الاعتماد المالي على الخارج.

• هناك علاقة عكسية بين الادخار المحلي وانسياب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن تدفق هذه الأموال يعد أمراً ضرورياً لسد فجوة الموارد المالية المحلية وأن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يعمل بمعزل عن العالم الخارجي، ولهذا السبب فإن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد النامي يؤدي إلى زيادة في كفاءة الموارد المحلية وتشغيل الموارد العاطلة ورفع إنتاجية المواد المستخدمة.

• إن الاختبارات الإحصائية والقياسية للمتغيرات الاقتصادية تظهر أن أثر التمويل الخارجي كان ضعيفاً في الكثير من المتغيرات الحقيقية للاقتصادات النامية.

وتتقاطع هاته النتائج مع موضوعنا في مدى أهمية العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية وحركة التدفقات المالية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

3- رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية بعنوان: أثر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2007)، جامعة باريس 2011، للدكتور (Mahjouba Zaiter Lahimer) واستخدمت الدراسة نموذج بانل "Panel" في التقدير، من خلال المتغيرات الآتية:

EG : المتغير التابع

PI(الاستثمار الأجنبي غير المباشر)، FDI(الاستثمار الأجنبي المباشر)، ED(القروض الخارجية):

المتغيرات المفسرة

وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، بينما تكون العلاقة ثنائية الاتجاه بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والنمو الاقتصادي.

تاسعا: أدوات الدراسة.

سيتم الاعتماد على بعض التقارير المنشورة و قواعد البيانات لمختلف الجهات الرسمية، منها البنك الدولي صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، الديوان الوطني للإحصائيات والبيانات.

عاشرا: تقسيمات الدراسة

للتعامل مع مشكلة البحث وفق النّصّور المعروض فقد تم تقسيم هذا العمل إلى أربعة فصول وكل فصل يحوي ثلاثة مباحث، ينطوي بعضها على الجانب النظري والأخر على الجانب التطبيقي.

حيث كان الفصل الأول عبارة عن مدخل نظري للتمويل الدولي، تطرقنا فيه إلى عدد من المفاهيم المرتبطة بالتمويل الدولي، لننتقل بعدها إلى مكوناته وتفسير الحاجة إلى التمويل الدولي، ثم تناولنا التطور التاريخي لحركة رؤوس الأموال الدولية.

ويحتوي الفصل الثاني على الأشكال الأساسية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية وعلاقتها بميزان المدفوعات حيث تطرق المبحث الأول إلى الأشكال الأساسية لرؤوس الأموال الأجنبية، أما المبحث الثاني تطرق إلى مفاهيم موازين المدفوعات وعلاقتها بحركة رؤوس الأموال الأجنبية، في حين تناول المبحث الثالث الآثار الاقتصادية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية.

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى مفاهيم وواقع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إضافة إلى معوقات التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، في حين كان المبحث الأخير عبارة عن جانب تطبيقي حول واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

أما الفصل الرابع والأخير، كان عبارة عن دراسة قياسية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس ومصر، حيث تناول المبحث الأول العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسة القياسية لأثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، في حين تطرق المبحث الثالث إلى أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر. وصولاً إلى الخاتمة.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية في التمويل الدولي

الفصل الأول: مفاهيم أساسية في التمويل الدولي

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم التمويل الدولي ومكوناته

المطلب الأول: ماهية وأهمية التمويل الدولي

المطلب الثاني: عناصر التمويل الدولي والتفسيرات النظرية لحاجة التمويل الدولي

المبحث الثاني: التطور التاريخي لحركات رؤوس الأموال الدولية

المطلب الأول: التمويل الدولي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى

المطلب الثاني: التمويل الدولي في فترة ما بين الحربين

المطلب الثالث: التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثالث: النظام النقدي بعد سنة 1973 إلى يومنا المعاصر

المطلب الأول: أسعار الصرف بعد عام 1973

المطلب الثاني: مشاكل النظام النقدي الدولي المعاصر

المطلب الثالث: وضع السيولة الدولية وتوزيعها

خلاصة الفصل

الفصل الأول: مفاهيم أساسية في التمويل الدولي

تمهيد:

لقد كانت لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف اليوم بالعولمة الاقتصادية في عالم يحكمه المتغير والثابت، وذلك في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية فبعدما كانت محدودة الانفتاح أصبحت اليوم غير مقيدة في انتقال كل ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة ما تعلق بعوامل الإنتاج.

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود حجم كبير من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فيصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها مما يدعو للبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي لتدر مردودا أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

وتم تقسيم هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم التمويل الدولي ومكوناته.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لحركات رؤوس الأموال الدولية.

المبحث الثالث: النظام النقدي بعد سنة 1973 إلى يومنا المعاصر.

المبحث الأول: مفاهيم التمويل الدولي وأهميته ومكوناته

إن مصطلح التمويل الدولي، وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي والقانوني والمالي والسياسي، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم التمويل الدولي منذ ظهوره حتى الوقت الراهن.

المطلب الأول: ماهية وأهمية التمويل الدولي

نتطرق في هذا المطلب إلى عدد من المفاهيم المتعلقة بالتمويل الدولي ومدى أهمية التدفقات المالية الدولية على مختلف الأصعدة.

الفرع الأول: بعض المفاهيم الأساسية للتمويل الدولي

توجد مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتمويل الدولي، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- التمويل وهذا يعني «توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والآجل ويات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين»¹، في حين أن كلمة الدولي تدل على الصفة الدولية حيث تتعدى حركة رؤوس الأموال الدولية الحدود الجغرافية والسياسية للبلد لتشمل بلدان أخرى.
- كما تشير كتابات أخرى بأن التمويل الدولي هو «ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي والجانب النقدي أو المالي، حيث عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم تدفقات دولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورته، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني»².
- كما أن التمويل الدولي ضمن البعد الثاني «يعني كافة انتقالات وحركات رؤوس الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية)، عقارات مشروعات، أسهم وسندات، ودائع»³.

¹ جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوزر، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 2010، ص30.

² مؤمنون علي ناصر ومصطفى كافي و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016، ص17.

³ سرمد كوكب جميل، "التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات"، جامعة الموصل، 2002، ص37-38.

- ويعرف الاقتصادي "سترايك **strake**" التمويل الدولي بأنه «أي تدفق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية ويشمل ذلك المساعدات والقروض والاستثمار الأجنبي المباشر»¹.
 - كما يعرف التمويل الدولي «على أنه مجال الاقتصاد والمالية الذي يتعامل مع التفاعلات النقدية بين بلدين أو أكثر، حيث يشغل موضوعات مثل أسعار تبادل العملات والنظم النقدية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر وقضايا الإدارة المالية الدولية، بما في ذلك المخاطر السياسية ومخاطر الصرف الأجنبي المتأصلة في إدارة الشركات المتعددة الجنسيات»².
 - ويقصد بالتمويل الدولي «الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة (متعددة الأطراف، الرسمية، والخاصة) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية، سواء تلك المتجهة لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات، أو لأغراض ذاتية تتعلق بفرص العوائد أو لأغراض تمويل التنمية»³، وهي بهذا المعنى تتضمن الآليات والوسائل المتاحة لتسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بأشكالها المختلفة فضلا عن أنه يمثل المستوى الإجرائي لعمل النظام النقدي وأدائه.
- انطلاقاً من التعاريف السابقة، فإنه يمكننا استخلاص تعريف واضح ومحدد للتمويل الدولي «والذي يعني انتقال رؤوس الأموال بين الدول المختلفة على شكل استثمار مباشر وغير مباشر وقروض وتحويلات وهبات ومساعدات تحدث ما بين المقيمين في بلد والمقيمين في بلدان أخرى»⁴.
- إن انتقال رؤوس الأموال من الدول الكثيفة في رأس المال وهي في الغالب الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية النادرة في رأس المال الذي يمثل التفسير الكلاسيكي لرأس المال لا يمثل كل الحقيقة لأن الواقع الفعلي يشير بأن أكثر رؤوس الأموال المتدفقة هي بين الدول الصناعية المتقدمة ذاتها⁵. وهي دول كثيفة رأس المال وليس بين الدول الصناعية والدول النامية، وذلك لتوفر مناخ الاستثمار الجاذب لرؤوس الأموال في الدول الصناعية كاستقرار السياسي والاقتصادي وتوسع الأسواق فيها، وفي بعض الأحيان نجد أن رؤوس الأموال تنتقل خارج البلد رغم معاناته من ندرة في رأس المال وقد يعود ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية فيه وإلى التغيرات الكثيرة التي تشهدها أسعار الصرف

¹ سامر علي عبد الهادي، "التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص60.

² Yves Simon, Delphine Lautier, Christophe Morel, "**finance internationale**", Economica Édition, 10^{ème} édition, 20 septembre 2009, p14.

³ عبد الكريم جابر العيسوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص16.

⁴ عادل المهدي، "التمويل الدولي"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993، ص04.

⁵ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، دار وائل للنشر، ط1، 2014، ص17.

والتباين في أسعار الفائدة، وهذه الظاهرة ما يطلق عليها بهروب رؤوس الأموال من الدول النامية ذات المديونية الثقيلة.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الدولي

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده حيث تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل تطورها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي وما له من دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق ما يلي:¹

أولاً: تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات (السلعية والخدمية) بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي.

ثانياً: توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها ما يلي:

✓ توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها.

✓ تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد.

✓ تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة.

✓ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن أو العمل).

ثالثاً: تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات بمختلف أشكالها).

رابعاً: تأمين الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم وخصوصاً في حالة حصول الحرب أو المطالبة بتعويضات مالية.

كما تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى، ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

¹ مأمون عبد الناصر و مصطفى كافي و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص24.

1- أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة أو المضيضة (المتلقية): تهدف الدول المتلقية(*) لرأس المال في الغالب إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية و زيادة معدل النمو الاقتصادي وسد الفجوة السلبية بين الادخار والاستثمار.
- رفع مستوى معيشة السكان: حيث تساعد القروض الخارجية على استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على مستوى معيشي مناسب للأفراد.
- زيادة الإنتاج: يفترض معيار الكفاءة أن القروض الخارجية يجب أن تستخدم لتمويل الاستثمار بالدرجة الرئيسية وليس لتمويل الاستهلاك، مما يدعم الطاقة الإنتاجية للبلد. أيضا إذا نجح البلد في جذب التمويل الأجنبي على شكل استثمار أجنبي مباشر، فإن ذلك يسهم في زيادة الإنتاج والصادرات بالإضافة إلى دور هذا الاستثمار في نقل التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية إلى البلد المضيف.
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.
- كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه¹
- كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.

2- أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة:

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف، حيث يؤكد كل من "جريفن و أينوس Griffin & Enos"

(*) كلمة المتلقية ذات مفهوم واسع لكل التدفقات الرأسمالية سواء كانت قروض أو منح أو استثمارات مباشرة أو أي شكل من أشكال التدفق (بدلا من كلمة المقترضة).

¹ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقود والتمويل الدولي"، ترجمة: محمود حسن حسني و ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر الرياض 2007، ص21.

في كتابهما «على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم التدفقات الرأسماليين المتدفقة إليها من ناحية أخرى»¹.

إن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقترضة الحق في استخدامه بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها:²

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم و تؤدي العوامل السياسية دورا مهما في تحديد الدول المتلقية للتمويل وتحديد حجم التدفقات الرأسمالية المتدفقة إليها، حيث تعتبر المساعدات والهبات أداة من أدوات الضغط السياسي على الدول المتلقية لهذا التمويل.

- زيادة الصادرات الوطنية، فممنح القروض من طرف البلد المصدر إلى البلد المستورد يشترط إنفاقه من قبل البلد المقترض على شراء السلع والخدمات من البلد المانح، وهذا يساهم في تصريف الفائض السلعي لديها وتشغيل شركاتها في أعمال النقل والتأمين والتسويق والوساطة والمقاولات.

- كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة).

أما التمويل الدولي متعدد الأطراف وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتغيرات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية³.

3- أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي:

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية يكمن في:

- تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار

¹ Griffin & Enos, " Economic Development and Cultural Change", University of Chicago, issue 03, 1970 p313.

² سالم رشدي سيد، "إدارة التمويل الدولي (أسسه ونظرياته)"، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص15.

³ مؤمنون علي ناصر و مصطفى يوسف و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص27.

والاستهلاك. ومن ثمة وجب توفير سيولة دولية كافية لتمويل الحجم المتزايد من تجارة السلع و الخدمات وحركة الاستثمار الدوليين.

- إن توفير عنصر كاف من السيولة الدولية وبعملات مختلفة كالดอลลาร์ واليورو والجنيه الإسترليني يضمن استقرار أسعار الصرف بين العملات الوطنية، من خلال توفير قدر كافي من السيولة الدولية للدفاع عن أسعار الصرف، حيث يدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً لعملته الوطنية مقابل العملة الأجنبية بهدف تحقيق الاستقرار في سعر العملة الوطنية ضمن حد معين¹.

المطلب الثاني: عناصر التمويل الدولي والتفسيرات النظرية لحاجة التمويل الدولي

سننتظر في هذا الجزء إلى العناصر المكونة للتمويل الدولي، وإلى التفسيرات التي تبين الحاجة إلى التمويل الدولي.

الفرع الأول: أطراف التمويل الدولي

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي. والنظام المالي الكفاء هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلاً للنظام التجاري الدولي واستقراراً للنظام النقدي، والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم.

إن العناصر الأساسية التي يتضمنها التمويل الدولي تتكون من المتعاملين والأسواق والأدوات وعلى النحو الآتي:²

1- المتعاملون: يعدون الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي، ويتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين والمقترضين والمشاركين، نتطرق إليهم في ما يلي:

أ- المستثمرون: يمثلون الحكومات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والأفراد الذين يملكون أرصدة فائضة ويرغبون باستثمارها في السوق الدولية وهذه الجهات تمثل وحدات الفائض وتوظف هذه الجهات أموالها في نوعين من الاستثمارات هما الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي.

ب- المقترضون: يمثلون كذلك الحكومات والمؤسسات العامة والأفراد والمنظمات الدولية والإقليمية التي تمثل وحدات العجز وبذلك تدخل هذه الوحدات السوق الدولية للحصول على القروض بصورة مباشرة من البنوك الأجنبية ومن المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 25.

² مؤمنون علي ناصر و مصطفى يوسف و يوسف كافي، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 47.

للإنشاء والتعمير أو تقوم وحدات العجز هذه بإصدار سندات وبيعها في السوق المالية الدولية للحصول على التمويل المطلوب.

ت-المشاركون: المشاركون في التمويل الدولي هم الحكومات والشركات المتعددة الجنسية والسماسة وتجار العملات الذين يعملون لحسابهم أو لحساب الغير والبنوك التجارية وصناديق الادخار والاستثمار الذين يرغبون باستثمار أموالهم للحصول عوائد وأرباح أو يقومون بالحصول على قروض وطرح سندات في السوق المالية الدولية¹.

2- الأسواق: وتشمل على الأسواق النقدية والمالية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال الدولية، والأسواق النقدية هي أسواق يتعامل فيها بأدوات دين قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين ليلة واحدة وأقل من السنة، وتتأثر الأسواق النقدية بالتغيرات في أسعار صرف العملات المختلفة، أما الأسواق المالية فتتعامل بأدوات تعكس أدوات دين وحقوق ملكية وهي أدوات طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات والقروض طويلة الأجل وتتأثر هذه الأسواق بالتغيرات بأسعار الفائدة وبالدرجة الثانية بالتغيرات في أسعار صرف العملات الوطنية.

3- الأدوات: تختلف الأدوات التي تنتشر في الأسواق الدولية بحسب طبيعة السوق، فالسوق النقدية تتعامل في الغالب بأدوات قصيرة الأجل مثل حوالات الخزينة والقبولات المصرفية وشهادة الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية وشهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وودائع السوق النقدية وصكوك الديون المختلفة. أما السوق المالية فتتداول فيها أدوات طويلة الأجل كالأسهم الصادرة من الشركات والسندات الدولية الصادرة من الحكومات ومن المنظمات الدولية ومن الشركات التي ترغب بالاقتراض من السوق الدولية.

الفرع الثاني: النظريات والنماذج المفسرة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية

لقد تم تجميع عدد من النظريات والنماذج المفسرة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، نتناولها في ما يأتي:

أولاً: النظريات المفسرة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تعددت النظريات والفرضيات والنماذج التي تناولت وحاولت تفسير أسباب تدفق رأس المال على المستوى الدولي وأهمها النظرية النيوكلاسيكية والنظرية النيوكينزية و الماركسية، وسنحاول التطرق إلى هذه النظريات المفسرة لحركة رأس المال على المستوى الدولي كآلاتي:

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 19.

أ- النظرية النيوكلاسيكية: هناك العديد من الاقتصاديين ضمن هذه النظرية ممن تناول تفسير حركة رأس المال على المستوى الدولي، وسوف نتناول أهمهم كما يلي:¹

يرى "جون ستوارت ميل John Stuart Mill" أن رأس المال ينتقل بين البلدان بسبب الفارق في معدل الربح، الذي يميل إلى الانخفاض في البلدان الغنية برأس المال، وأكد أيضا أن التفاوت في معدل الربح ينبغي أن يكون كبيرا بحيث يغطي أيضا المخاطرة التي يتكبدتها رأس المال الأجنبي في البلد الآخر. كما كرست نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج للعالمين "هيكشر و أولين Heckscher – Ohlin" جزءا لدراسة تحركات رأس المال على المستوى الدولي، حيث يرى هكشر Heckscher أن أسعار عوامل الإنتاج على المستوى الدولي تميل إلى التعادل عند قيام التبادل الدولي، ويتجلى هذا الاتجاه بصورة ضمنية عبر التجارة الدولية، وبصورة مباشرة عبر حركة عوامل الإنتاج التي تتفاوت قيمتها وتوافرها النسبي من بلد لآخر، إلا أن أولين (Ohlin) يرجع حركة عوامل الإنتاج (رأس المال) على المستوى الدولي إلى اختلاف الطلب عليها بين الدول، فهي تنتقل من البلد الذي تكون فيه الإنتاجية الحدية لرأس المال متدنية إلى البلد الذي تكون فيه الإنتاجية الحدية لرأس المال عالية والتي يحددها سعر الفائدة.

ب- النظرية النيوكينزية: تقوم هذه النظرية على التحليل الاقتصادي الكلي، حيث تولي اهتماما للعلاقة بين حركة رأس المال وميزان المدفوعات في البلد المعني، وفيما يلي رؤية أهم رواد هاته النظرية حول حركة رأس المال الدولي:²

يرى جون "ماينير كينز John Maynair Keynes" أن حركة رأس المال على المستوى الدولي في حد ذاتها تنبع من عدم توازن موازين المدفوعات في مختلف البلدان، وخلافا للكلاسيكيين اعتبر كينز بأن تصدير رأس المال يمكن في بعض الظروف أن يكون مفيدا للشركة وليس للاقتصاد الوطني عموما. واستخدم الاقتصادي الأمريكي "فريتس ماهلوب Frites Mahloub" نموذج اقتصادي رياضي يظهر تأثير تصدير رأس المال واستيراده على الدخل الوطني، ليبين أنه في البلد المصدر لرأس المال يمكن لصادرات السلع التي يحفزها تصدير رأس المال، أن تعوض التقلص في الدخل الوطني الناجم عن انخفاض الاستثمارات الوطنية، كما أكد الاقتصادي البريطاني "روي هارود" Roy Harrod في نموده الديناميكية الاقتصادية أنه كلما كانت وتائر النمو الاقتصادية في البلد الغني برأس المال أبطأ، كلما كان الميل إلى تصدير رأس المال منه أشد، ويوضح الاقتصادي "إيفسي دومار Evsey Domar" بأن تصدير رأس المال يتوقف على العلاقة بين وتائر نمو عوائد الاستثمارات في الخارج التي تحول إلى البلد

¹ محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2010، ص244-248

² محمد دياب، نفس المرجع، ص248-250.

و وتائر نمو الاستثمارات في الداخل، فإذا ارتفعت الثانية بوتيرة أسرع من الأولى فإن الميزان التجاري يكون موجبا والعكس صحيح.

ج- النظرية الماركسية: علل "كارل ماركس" Karl Marx تصدير رأس المال بوجود فائض منه في البلد المصدر له، وعلى غرار ميل اعتبر ماركس فائض رأس المال ذلك الجزء منه الذي يؤدي استثماره في الداخل إلى انخفاض معدل الربح في البلد المعني، ويؤخذ فائض رأس المال حسب ماركس ثلاثة أشكال: رأس المال السلعي، رأس المال الإنتاجي ورأس المال النقدي. ومن خلال تصدير السلع والخدمات ورؤوس الأموال يتم تصدير هذا الفائض إلى الخارج¹.

ثانيا: نماذج تقدير حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية: من الواضح عدم وجود إجماع على طريقة أو معيار واحد يمكن من خلاله قياس درجة أو مدى حرية التدفقات الرأسمالية في دولة ما، مما يتحتم ضرورة قياس درجة الانفتاح المالي، وفيما يلي نستعرض عدد من النماذج:

أ- نموذج الادخار - الاستثمار: حسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة الادخار المحلي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي، وذلك في حالة الاقتصاد المغلق. أما في حالة تحرير المعاملات الخارجية وخاصة ميزان رأس المال فإن رؤوس الأموال سوف تميل للانتقال إلى حيث ترتفع معدلات العائد على الاستثمار وتتقطع العلاقة بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي وهي الحقيقة التي اعتمد عليها كل من "فلدشتين و هوريوكا" Feldstein et Horioka سنة 1980 في تفسير مدى حرية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ضمن نموذج الادخار - الاستثمار، الذي يمكن تلخيص مضمونه كما يلي:²

$$I/Y = a + b(S/Y) + e$$

حيث:

I/Y : نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

S/Y : نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي.

b : معامل الارتباط بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي.

a : ثابت، و e : متغير عشوائي يتحدد خارج النموذج.

وتتحدد حرية تدفقات رؤوس الأموال حسب قيمة b كما يلي:

• $b=0$: يعني وجود حرية تامة لانتقالات رؤوس الأموال الأجنبية؛ إذ لا يتوقف حجم الاستثمار

المحلي على الادخار المحلي.

¹ محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص 252.

² وليد محمد عبد القادر محمود وكيل، "فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية"، دراسة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد جامعة حلوان، 2003، ص 21-23.

- $b=1$: يعني أن رأس المال على درجة عالية من عدم التنقل، ذلك أن معدل الاستثمار المحلي يتغير بالضبط مع معدل الادخار المحلي.
- $1 > b > 0$: يعني أن حرية تدفقات رؤوس الأموال أمر نسبي، أي بمعنى سيادة حالة شبه الانفتاح المالي.

ب- نموذج تعادل أسعار الفائدة: طبقا لنظرية تعادل أسعار الفائدة تقاس درجة تحرر التدفقات الرأسمالية الدولية من خلال مقارنة معدلات العائد على الأصول المالية المحلية ونظيرتها العالمية، فكلما قل الفارق بينهما كلما ارتفعت درجة تحرر التدفقات الرأسمالية الدولية، بحيث أنه في حالة الحرية التامة للتدفقات الرأسمالية تتساوى معدلات العائد المحلية مع الأجنبية وتتعدم فرص الربحية من عمليات المراجعة الدولية.

وتعد دراسة "إدوارد وخان" Edward-khan (*) عام 1985 من أكثر الدراسات التطبيقية ملائمة للدول النامية في هذا المجال نظرا لافتراضها حالة الدول شبه المنفتحة ماليا وهي حالة وسط بين الحرية التامة والانغلاق، وفي هذه الحالة يتأثر سعر الفائدة بكل من العوامل الداخلية والخارجية، هذا وقد اعتمد كل من "هاكو ومونتيل" Haku-Montial عام 1990 على دراسة إدوارد وخان Edward-khan في بناء نموذج لقياس درجة الانفتاح المالي لمجموعة الدول شبه المنفتحة ماليا، وعبرا عن هذه العلاقة كما يلي:¹

$$i = \emptyset i^* + (1 - \emptyset) i^1 \quad / \quad 0 \leq \emptyset \leq 1$$

بحيث i : سعر الفائدة المحلية التوازني.

i^* : سعر الفائدة العالمي.

i^1 : سعر فائدة افتراضي إذا كان الاقتصاد مغلق تماما.

- فإذا كان $\emptyset = 0$: فإن ذلك يعني أن العوامل الخارجية لا تمارس أي دور في تحديد سعر الفائدة المحلية ولا يكون ذلك إلا إذا كان حساب رأس المال مغلق تماما، ومن ثمة يشير هذا إلى عدم السماح التام لانتقال رؤوس الأموال الدولية.
- أما إذا كان $\emptyset = 1$: فإن ذلك يعني أن سعر الفائدة المحلي مساويا تماما لقيمة تعادلية لسعر الفائدة غير المغطاة وذلك دلالة على الحرية التامة لانتقالات رؤوس الأموال الدولية وأن سعر الفائدة المحلي يساوي سعر الفائدة العالمي.

(*)- يعد نموذج إدوارد-خان 1985 لقياس درجة حرية التدفقات الرأسمالية الدولية من أكثر النماذج ملائمة للدول النامية، إذ أنه يختص بحالة الدول شبه منفتحة ماليا، وفيها تتحدد أسعار الفائدة بالتأثر بكل من العوامل الخارجية والمحلية، وقد سار من بعدهم هاكو ومونتيل 1990 على نفس خطاهم بتطوير نموذجهما.

¹ وليد محمد عبد القادر محمود وكيل، "فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية"، مرجع سابق، ص 22.

وقد تم تطبيق هذا النموذج على عدد من الدول النامية لتأكد على تباين درجة التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول.

ج- نموذج حجم التدفقات الرأسمالية: حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن أكثر الدول تحريرا للتدفقات الرأسمالية وانخراطا في أسواق رأس المال الدولية هي الدول الصناعية، وصدر هذه الاعتقاد من ملاحظة هامة مفادها كبر حجم التدفقات الرأسمالية فيما بين هذه الدول. واستخلص من ذلك أنه كلما زادت درجة حرية التدفقات الرأسمالية الدولية، زاد حجم التدفقات بين الدول، ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة جولوب 1990، ودراسة فيلداشتين "1983 Feldstein" ودراسة كابريو Caprio وهوارد Howard 1984، ودراسة أوسفيلد 1986 Osfield.

د- نموذج أولر "Euler": يحاول نموذج أولر "Euler" اختبار مدى إمكانية قيام المقيمين المحليين في الدول المختلفة بالاستحواذ على أصول مالية أجنبية لها نفس درجة مخاطر الأصول المالية المحلية، وهو نفس الفرض القائم عليه نظرية تعادل أسعار الفائدة، ويعزي الفضل في صياغة هذا النموذج إلى "أبسفيلد Obstfeld" سنة 1986 و الذي قام بتطوير نموذج لقياس درجة حرية انتقالات رؤوس الأموال الدولية عبر الحدود الدولية، وذلك بالاعتماد على معادلة أولر لقياس السلوك الأمثل للاستهلاك، و طبقا لهذا النموذج فإنه في حالة التحرر التام للتدفقات الرأسمالية سوف تتماثل دوال المنفعة الناجمة عن وحدة النقد المنفقة وذلك فيما بين المقيمين المحليين، و المقيمين الخارجيين.¹

هذا وقد اعتمد النموذج على المعادلة الآتية لقياس الفرق بين معدل الإحلال الحدي بين القيمة الحالية و الآجلة لوحدة النقد المحلية:

$$n_1 = \left(C_t / C_{t+1} \right)^a \cdot \left(P_t / P_{t+1} \right) - \left(C_t^* / C_{t+1}^* \right) \cdot \left(S_t P_t^* / S_{t+1} P_{t+1} \right)$$

حيث إن: C: منفعة وحدة النقد المنفقة، P: إلى مستوى الأسعار المحلية.

S: سعر الصرف الاسمي، *: فتشير إلى المتغيرات الخارجية.

ففي حالة تساوي منفعة وحدة النقد المنفقة على الأصول المالية المحلية و الأجنبية فإن القيمة المتوقعة لمعدل الإحلال النقدي تكون صفر.

الفرع الثالث: أسباب اللجوء إلى التمويل الدولي

تختلف الآراء عن أسباب اللجوء إلى التمويل الدولي مع اختلاف زوايا التحليل التي تتناول هذا الموضوع ولكن بشكل عام تقسم تلك الأسباب إلى ما يأتي:

¹ وليد محمد عبد القادر محمود وكيل، "فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية"، مرجع سابق، ص 21

أولاً: عدم كفاية الموارد التمويلية المحلية

يشير الاقتصاديون إلى أنه على الرغم من التفاوت في توزيع الدخل بين المواطنين في الدول المتقدمة الصناعية، إلا أنها تدخر ما يزيد عن 20% من دخلها، حيث يعود ذلك إلى أن الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع في هذه الدول تتميز بميلها العالي للادخار. أما حالة الدول النامية، فإن فئاتها ذات الدخل المرتفع تتميز بانعدام تفكيرها في توجيه الجزء الأكبر من مداخيلها نحو الاستثمار المنتج، بل تعمل على توجيهه نحو الإنفاق الاستهلاكي المظهري وبهذا فهي ليست ذات اتجاه إنتاجي، ومن ثم فإن ميلها للادخار منخفض؛ وهذا ما يؤثر بطبيعة الحال على الانخفاض في حصيلة الموارد المحلية المتاحة، مما يضطرها للجوء إلى التمويل الدولي لتلبية متطلبات الإنفاق على الاستثمار وفي المحصلة النهائية تظهر ما يسمى بالفجوة الادخارية (الفرق بين الاستثمار المطلوب والادخار المتحقق)¹.

ثانياً: الاختلال في هيكل التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية مصدراً مهماً في الحصول على العملات الصعبة إلى جانب حصولها على السلع التي لا يمكن إنتاجها في الداخل. وتعد الدول النامية من المجموعات الدولية المعتمدة على التجارة الخارجية القائمة على تصدير سلعة رئيسية أو عدد محدود من السلع. إن محصلة كل ذلك عملت ظروف الطلب والعرض الدوليين إلى خفض أسعار صادراتها وأدى ذلك إلى انخفاض عوائدها التصديرية، وفي المقابل ظلت وارداتها في تصاعد مستمر مما أدى إلى الارتفاع في تكلفة الاستيراد ومن ثم حدوث عجز في الميزان التجاري واختلال في هيكل التجارة الخارجية وبمعنى آخر ظهور فجوة مابين الاستيرادات والصادرات²، وحتى تغطي هذه الفجوة فقد لجأت إلى إحدى الوسائل الآتية:

- التقليل من فاتورة الاستيرادات
- اللجوء إلى القروض الخارجية

فيما يخص الوسيلة الأولى لا يمكن اعتمادها بصورة مطلقة أو بنسبة كبيرة لأن الدول النامية لا تملك خيار الاكتفاء الذاتي وفي الوقت نفسه هي في كل السياسات الاقتصادية الإنتاجية تعتمد على استيراد قطع الغيار ومدخلات عملية التصنيع لديها، وعزز التقدم في التكنولوجيا من هذه الصورة، مما اضطرها إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي للحصول على الموارد المالية الممكن التصرف بها (كالقروض الخارجية والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة) دون الحاجة إلى تخفيض الموارد الأخرى المخصصة للاستهلاك.

¹ عبد الكريم جابر العيسوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، مرجع سابق، ص18.

² شقيري نوري موسى، محمد عبد الرزاق الحنيطي، صالح طاهر الزرقان، عبد الله يوسف سعادة، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص22.

3. نموذج الفجوتين

من خلال ما تبين من استعراض كل من فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الاستثمارات والادخارات) والاختلال في هيكل التجارة الخارجية (الفرق بين الاستيرادات والصادرات) كلا على حدة، في هذه الحالة يتطلب ضرورة حساب كل من الفجوتين من خلال ما يسمى بنموذج الفجوتين.

إن أغلبية البحوث الاقتصادية والدراسات التي تتناول نموذج الفجوتين والتي تفسر مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي، تستند إلى نموذج "هارولد-دومار Harrod-Domar" (*) الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال.

ينطلق نموذج (هارود-دومار Harrod-Domar) من المعادلات التعريفية للدخل القومي والتي توضح الترابط المتناظر بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى؛ إذ إن الحاجة إلى التمويل الدولي تساوي (فجوة الموارد المحلية - فجوة التجارة الخارجية)¹.

إن نموذج (هارود-دومار Harrod-Domar) يوضح الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوة الموارد المحلية وتجسد هذه الفجوة النقص في المدخرات المحلية للبلد المقترض، وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي "كالقروض مثلاً" اللازم توفيره لتحقيق معدل النمو المطلوب أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المطلوب²، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية.

وقد أكد الاقتصاديون على ضرورة تساوي كل من الفجوتين خلال مدة ماضية وليس من المؤكد أن تساوي بينها في أي مدة مستقبلية، أي إن الدخل بعد إنتاجه يمثل ما ينتج من سلع استهلاكية مضافاً إليها ما ينتج من سلع استثمارية فضلاً عن السلع التي تتوجه إلى الأسواق الخارجية (الصادرات)³.

و بالشكل الرياضي:

$$Y=C+I+X...(1)$$

الدخل : (Y)، الاستهلاك: (C)، الاستثمار: (I)، الصادرات: (X)، الواردات: (M)،

(*)-هارود روي فوبر (1900-1978): اقتصادي إنجليزي من مقالته "An Essay on Dynamique Theory"، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العامة للعمل لـ كينز، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسى دومار (1914)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

¹ عبد الكريم جابر العيسوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، مرجع سابق، ص 20.

² ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، 2009، ص 128.

³ عبد الحسين العنكبي، "الفجوات الثلاث: متازمة التنمية الاقتصادية الضائعة"، دار الأيتام للنشر والتوزيع، ط 1، 2018، ص 37.

وإذا ما نظرنا إلى الدخل بعد إنفاقه، فإن الدخل يساوي ما ينفق لشراء السلع الاستهلاكية وما ينفق لشراء السلع المستوردة وما لا ينفق يتجه إلى الادخار.

$$(2) \dots\dots\dots Y=C+S+M$$

وعند تحقق شرط توازن الدخل:

عناصر التسرب = عناصر الإضافة

$$(3) \dots\dots\dots I+X=S+M$$

وبإعادة ترتيب المعادلة (3)

صادرات - واردات = ادخار - استثمار

$$\frac{I - S}{\text{توازن داخلي}} = \frac{X - M}{\text{توازن خارجي}}$$

وتشير هذه المعادلة إلى وجود التوازن الداخلي على الطرف الأيسر منها، والتوازن الخارجي على الطرف الأيمن، والاختلال الحاصل في أي منها سينعكس على التوازن الآخر، أي إذا أريد زيادة الاستثمارات بقدر يفوق ما يمكن تدبيره من مدخرات محلية، لابد من وجود فائض في الواردات، يتأتى من تدفق نقدي أجنبي صافي إلى الاقتصاد وهنا ينبغي توضيح حقيقة عدم اشتراط تعادل هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة مستقبلية طالما أنه ليس هناك ما يضمن تحقيق ذلك¹.

إن السبب يعود إلى عدم ضمان تعادل وتطابق قرارات الاستثمار أو الادخار في فترة زمنية محددة، حيث إن قرارات الادخار وكذلك قرارات الاستهلاك مرتبطة بالأفراد والعائلات والتي تعتمد على دخولهم الشخصية بصفه أساسية، أما قرارات الاستثمار فإنها مرتبطة بالتبادل الخارجي أي حصيلة الصادرات (السلع والخدمات)، أي تعتمد في الأغلب على عوامل الطلب الخارجي، وهي ظروف الأسواق العالمية وحاجاتها لمنتجات البلدان المصدرة، ولذلك فهي تختلف عن العوامل التي تحدد حجم الإستيرادات، مثل حجم الاحتياجات الدولية المتوفرة والموارد المحلية المتاحة.

إنه عادة ما تكون هاتين الفجوتين بمستويات مختلفة، طالما أن هناك تفاوتاً في حجم معدل النمو المستهدف حيث يشير "ميشيل تودارو" Michael P. Todaro "في كتابه التنمية الاقتصادية إلى أنه « من الممكن تطابق الفجوتان المذكورتان في حالة تحديد حجم معين لمعدل النمو الاقتصادي، وهكذا فإن المستوى المنخفض عن ذلك المعدل يترتب عليه وجود فجوة التجارة الخارجية تفوق فجوة الموارد الأمر الذي يستلزم توفير نقد أجنبي بمقدار ذلك الانخفاض، والعكس عندما يزداد المستوى المطلوب من

¹ عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، مرجع سابق، ص 21.

النمو، حيث يستدعي ذلك وجود صافي من رأس المال الأجنبي، ومن ثمة فإن المشكلة تدور حول عجز ميزان المدفوعات»¹.

أما نظرية "والت روستو Walt Whitman Rostow" (*) فقد جاء فيها التركيز على ضرورة رفع معدل الاستثمار، بغية وصول الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق، ليصبح قادراً على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بمرحلة النمو الذاتي².

ومما يلاحظ على كلتا النظريتين هارود-دومار Harrod-Domar + نظرية روستو Rostow ، أنهما غير ملائمين للأسباب الآتية:

- تفترضان « وجود الشروط اللازمة للتنمية في البلدان النامية»³ والواقع عكس ذلك، يضاف إلى ذلك أن العوامل الخارجية غير ملائمة وهي خارج عن إرادة هذه البلدان، وذلك بحكم تبعية اقتصادياتها إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة.
- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية⁴.
- النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية.
- إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلات بالانخفاض.

كما يرى الباحث "بول سام ويلسن Paul Samuelson" (*) «أنه طالما هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي من المصادر الحقيقية فلا بد من الاتكال على المصادر الخارجية، حيث أوضح أن المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية، هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق

¹ ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص126.

(*) -خبير اقتصادي ومنظر سياسي أمريكي، صاغ نظرية التطور والنمو في الظروف التي ميزت الستينات وكان المستشار الخاص للأمن القومي للرئيس جونسون في 1960.

² إبراهيم إبراهيمي، "التمويل والإدارة وإدارة الأعمال الدولية"، منتديات مكتبتنا العربية، بحث منشور في الانترنت على الموقع: <http://www.almaktabah.net>، 2010، تم فحص الموقع في مارس 2016، ص9.

³ إبراهيم إبراهيمي، "التمويل والإدارة وإدارة الأعمال الدولية"، نفس المرجع، ص9.

⁴ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص77.

(*) - اقتصادي أمريكي تمكن من حل بعض التناقضات والمغالطات والتداخلات في لغة الاقتصاد الكلاسيكي، عمل مستشار لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي وكان المستشار الاقتصادي لمجلس الشيوخ، في عام 1965، انتخب رئيساً للرابطة الاقتصادية الدولية.

الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد أمام الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني من الندرة والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات للإسراع من عملية التنمية الاقتصادية»
كما يقول "بول باران" Paul Baran (*) «أن الحاجة إلى التمويل الخارجي تتولد جراء فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي، عن طريق تحوله إلى الدول الاستعمارية وهو بذلك له الفضل في تمييزه بين الفائض الحقيقي (الفعلي) وهي الادخارات المتحققة فعلا والفائض الكامن وهي الادخارات غير المستغلة بعد ومن ثمة فإنه من المحتمل أن يكون الفائض الكامن أكبر من الفائض الحقيقي، وهنا تبرز المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا وذلك عن طريق إجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد القومي لتعبئة هذا الفائض»¹.

ويؤيد هذا الرأي "نيركسه" Ragnar Nurkse (*) حيث يدعو إلى البحث عن أسباب الهدر في الموارد التي تؤثر على الادخار لتكون إحدى وسائل تكوين رأس المال في البلدان النامية، فهي نوع من الادخار الكامن وينظم إلى هذا الطرح أيضا عدد من الاقتصاديين (*) الذين يؤكدون على وجود العلاقات غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والذي يجعل من الصعب أو ربما من المستحيل أحيانا على هذه البلدان أن تتحرر اقتصاديا من طوق التبعية².

بعد التطرق في هذا المبحث إلى عدد من مفاهيم التمويل الدولي والأهمية الكبيرة التي تؤديها تدفقات رؤوس الأموال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى معرفة النظريات المفسرة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية و الأسباب والتفسيرات النظرية للجوء إلى التمويل الدولي، سنتطرق في المبحث الثاني إلى التطور التاريخي لحركة رؤوس الأموال الدولية.

(*) - اقتصادي روسي وخبير في الاقتصاد الماركسي. أستاذ في جامعة ستانفورد، كما كتب في الاقتصاد السياسي للنمو واحتكار رأس المال في عام 1957.

¹ إبراهيم إبراهيمي، "التمويل والإدارة وإدارة الأعمال الدولية"، مرجع سابق، ص 10.

(*) - اقتصادي أمريكي متخصص في اقتصاد التنمية.

(*) - عدد من الاقتصاديين أمثال (بول سويزي ودوس سانتوس وسمير أمين وغيرهم)

² مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص 73.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لحركات رؤوس الأموال الدولية

إن الازدهار الحقيقي لحركة رؤوس الأموال الدولية تعود إلى قيام الثورة الصناعية، ومنذ ذلك العصر يمكن تمييز مراحل أساسية لتطور التمويل الدولي، تبدأ:

- المرحلة الأولى: من (1870-1914) وهي الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى.
- المرحلة الثانية: من (1915-1943) وهي الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى و الثانية.
- المرحلة الثالثة: من بعد 1944 وهي الفترة التي توافقت نهاية الحرب العالمية الثانية أي من 1944 حتى 1973.

وسوف نتناول في كل مرحلة الخصائص الأساسية التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية ونظام النقد الدولي الذي ساد في كل فترة بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على طبيعة ونوع واتجاه التحركات الدولية لرؤوس الأموال.

المطلب الأول: التمويل الدولي في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى

لكي يمكن تحليل طبيعة ونوعية واتجاه التحركات الدولية لرؤوس الأموال في الفترة السابقة لعام 1914 وهو تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى، فإنه يجب التعرض لطبيعة النظام النقدي الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: نظام النقد الدولي خلال الفترة (1870-1914)

يمكن القول أن نظام النقد الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة قد قام على أساس قاعدة الذهب، التي جاءت إلى التطبيق بشكل تلقائي ويتوافر مجموعة معينة من القواعد، ووفقاً لهذه القاعدة كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من معدن الذهب أو الفضة و في الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع أية كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته¹.

وتتمثل القواعد التي مهدت الطريق لسيطرة قاعدة الذهب في التزامات حكومات الدول المختلفة:²

- بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الورقية بالنسبة لوزن معين من الذهب فمثلاً كان وزن الذهب الصافي في الجنية الاسترليني (7,3) غراما ذهب أو ما يقارب من (0,13) من أوقية الذهب.
- الالتزام بحرية تحويل السبائك الذهبية إلى قطع نقدية ذهبية عند المستوى السابق تحديده، دون أن يتحمل حامل السبيكة أية نفقات عن هذا التحويل حتى لا تختلف القيمة الاسمية عن القيمة السلعية للوحدة النقدية الذهبية.

¹ مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية"، الإشكالات والآثار المحتملة على الوحدة الأوروبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة 2002 ص44-45.

² عبد الكريم جابر العيسوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، مرجع سابق، ص15.

- الالتزام بحرية تحويل المسكوكات الذهبية إلى سبائك ذهبية حتى لا تصبح القيمة الاسمية أقل من القيمة السلعية للوحدة النقدية (الذهب كسلعة والذهب كعملة).
- ترك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب دون أي قيود، أي حرية نقله بين مختلف الأقطار دون أي قيود وهذا للحفاظ على استقرار أسعار الصرف لعملة الدولة.
- إن هذه الشروط التي فرضت على نظام الذهب من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ميزة هامة وهي استقرار وثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة، كما أكسبته ثقة الجمهور. وقد كان من مزايا قاعدة الذهب الدولية ما يلي:

أ- استقرار أسعار الصرف

ب- استقرار مستويات الأسعار في الدول المختلفة

- ت- الذهب آلية لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتبادلة وهذا من خلال التوازن التلقائي بين الصادرات والواردات.
- ث- دعم الثقة في النظام النقدي.

أما الانتقادات التي تعرض لها نظام معيار الذهب الدولي وأسباب انهياره هي:¹

- أن استقرار أسعار الصرف الأجنبي يكون على حساب عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي (كساد).
- ينتج عن انتقال الذهب بين الدول آثار عكسية.
- التفاوت بين إنتاج الذهب ونمو التجارة الدولية ففي الوقت الذي ينمو فيه إنتاج الذهب سنويا بمعدل 2% تنمو التجارة الدولية بمعدل 11%²، مما يعني عدم قدرة الذهب المتوفر عالميا على مسايرة التجارة الدولية.
- يعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى أول صدمة تلقاها النظام، حيث تخلت معظم الدول عن بيع وشراء الذهب ومنعها بالقوة تصدير الذهب، هذا ما أدى إلى استحالة عمل آلية قاعدة الذهب الدولي في ظل تلك الأوضاع.
- لكن نظام الذهب الدولي استمر تشغيله في بيئة مواتية قبلت فيها الدول المطبقة لهذا النظام التضحية باعتبارات الاستقرار الداخلي في سبيل المحافظة على الاستقرار أو التوازن الخارجي (تثبيت أسعار الصرف والعمل على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها بصورة تلقائية)³. حيث استمر هذا الوضع حتى

¹ زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص130.

² عمر مصطفى محمد، "الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2014 ص11.

³ زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، نفس المرجع، ص131.

نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث واجه نظام الذهب عديدا من المشاكل منها أن الحرب كشفت جمود النظام وعدم قدرته على توفير المرونة اللازمة في العرض النقدي والذي تراكم الطلب عليه ليس فقط من أجل تمويل احتياجات الحرب بل لحاجة الدول المتحاربة لاحتياجاتها من الذهب لتمويل وارداتها من الخارج وقد أدى هذا لإيقاف العمل بهذا النظام.

« ورغم محاولة الدول الكبرى إحياء هذا النظام إلا أنها لم تستطع الاستمرار، إلا لفترة محدودة سقط بعدها النظام تحت وطأة الكساد، فقد توقعت جميع الدول آنذاك أن التخلي عن هذا النظام هو ظرف مؤقت فقط وبإمكانها العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب، وبأن أسعار الصرف الرسمية التي سادت قبل الحرب يمكن إعادتها، و أول دولة تمكنت من العودة إلى نظام الذهب هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1919 بسبب وضعها الاقتصادي المتقدم وعدم التأثر بالحرب وتزايد احتياطياتها الذهبية»¹.

وقد كانت العوامل المساعدة على انهيار نظام الذهب هي:²

1- زوال عصر حرية التجارة.

2- سوء توزيع الذهب بين الدول أي تركز الذهب في خزائن بعض الدول مثل أمريكا وفرنسا، بحيث فقدت بقية الدول الأخرى جزءا كبيرا من احتياطياتها مثل ألمانيا بسبب دفع التعويضات للحلفاء.

3- ظهور القوى الاحتكارية وذلك ب :

- نمو الكثير من الشركات الاحتكارية وشبه الاحتكارية التي تتحكم في الأسعار والإنتاج.

- ظهور الكثير من النقابات العمالية القوية التي تعمل دائما على رفع مستويات الأجور ولا تقبل أي تخفيض فيها، هذا ساعد على ضعف العلاقة بين مستويات الأسعار وكمية النقود والذهب الموجود في الدولة وهذا ما أدى إلى انهيار نظام الذهب الدولي.

4- عدم الاستقرار السياسي

ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذا النظام تم تركه من أغلب دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى وحتى محاولات إحيائه كانت فاشلة وانهارت بسبب الكساد العظيم في أوائل الثلاثينات، ومن ثمة قامت البنوك المركزية لهذه الحكومات بإصدار كميات كبيرة من الأوراق النقدية، إلا أن الإفراط والمبالغة في عملية الإصدار للأوراق النقدية تسبب في ارتفاع مذهب لمعدلات التضخم³.

¹ أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسين، "السياسة النقدية والبعد الدولي للبيورو"، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ص12-13.

² ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص56.

³ مأمون علي ناصر وآخرون، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص57.

الفرع الثاني: التدفقات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة (1870-1914)

سادت في هذه المدة فلسفة المبادرة والحرية الفردية وتبعاً لذلك كانت حركة رؤوس الأموال تجري في ظل عالم يؤمن بحرية التبادل، وكانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وتأتي بريطانيا في مقدمتها وكان الجنيه الإسترليني العملة الدولية في أسواق رأس المال الرئيسة، حيث يندرج انتقال رؤوس الأموال في شقين:

- **الشق الأول:** يتعلق بانتقالات الذهب من وإلى الدولة وفقاً لحالة ميزان المدفوعات، إذا كان الميزان يتوازن بصورة تلقائية من خلال خروج ودخول الذهب بحرية، فمن هذا المنطلق يمكن القول أن تحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الدولية ووضع موازين المدفوعات للدول المختلفة.

- **الشق الثاني لانتقال رؤوس الأموال:** يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف الثابتة والأمان ووجود الفرص الاستثمارية المربحة في المستعمرات التابعة من ناحية وانتشار النظم الاستعمارية من ناحية أخرى وسيادة فلسفة المبادرة والحرية الفردية، وتبعاً لذلك كانت حركة رؤوس الأموال تجري في ظل عالم يؤمن بحرية التبادل وكانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وفي مقدمتها بريطانيا حيث مثلت 25% من حجم التدفقات العالمية خلال مدة (1875-1914)¹. وهناك دول أخرى تصاعدت الاستثمارات فيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والدول النامية المنتجة للمواد الأولية في آسيا وأمريكا الجنوبية بعد أن استثمرت بريطانيا فيها 70% من مواردها².

لقد اتخذ تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية في هذه المدة شكل استثمارات خاصة في مجال إنتاج المواد الخام وتباينت طبيعة تدفقات رأس المال، وكانت أكبر مجموعة من الاستثمارات تلك التي كانت متوجهة إلى المناطق الغنية بالموارد في أمريكا الشمالية والجنوبية. وكانت محصلة ذلك ربط هذه المناطق تدريجياً بالاقتصاد الدولي.

وتعتبر لندن المركز الأساسي للتجارة والتمويل العالمي في فترة قبل الحرب العالمية الأولى، وكان معظم التجار والبنوك في معظم دول العالم يودعون أرصدهم المالية في لندن على شكل ودائع وكان انتقال رأس المال من وإلى بريطانيا شديد الحساسية لتغيرات أسعار الفائدة في بريطانيا.

أما بالنسبة إلى أزمات الدين الخارجي في القرن التاسع عشر فهي تتشابه مع الأزمات التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن الديون كانت في غالبيتها من مصادر الإقراض الخاصة إلى

¹ عبد الكريم جابر العيسوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، مرجع سابق، ص 13.

² مأمون علي ناصر وآخرون، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 58.

مختلف الحكومات في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية واتجهت الديون الخارجية إلى الارتفاع السريع بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض ويمكن القول أن هذه الديون جاءت من مصادر خاصة في المراكز الرئيسية للمال في كل من لندن، فرنسا وألمانيا وكانت لتمويل العديد من مشروعات البنية الأساسية¹.

المطلب الثاني: التمويل الدولي في فترة ما بين الحربين

إن الحرب العالمية الأولى قد أدت إلى خروج معظم الدول عن قاعدة الذهب وأخذت التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في تلك الفترة تتجه إلى الضمور، كما ظهر نوع جديد من التمويل وهو القروض الحكومية وتغيرت كذلك المراكز المالية الرائدة في العالم وترك الجنيه الإسترليني مكانه للدولار الأمريكي وقامت الولايات المتحدة بدور جديد وقوي في الساحة الدولية.

الفرع الأول: نظام النقد الدولي في فترة ما بين الحربين

لقد كانت هناك جهود معتبرة للعودة إلى قاعدة الذهب قبل الخروج النهائي من القاعدة وعليه سارعت الدول إلى عقد مؤتمر للإصلاح النقدي في بروكسل سنة 1920 وفي جنوه 1922، فاقترح المؤتمر شكلًا آخر، وكانت العودة لقاعدة الذهب تحت شكل تطبيق نظام السبائك الذهبية، الذي يعتبر نظام ذهبي يقوم فيه التداول على أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط.

ونظرًا لارتفاع سعر السبيكة وحلول الكساد الكبير سنة 1929، خرجت الدول مرة أخرى تباعًا عن الالتزام بقاعدة الذهب وسادت الفوضى وفرضت معظم الدول مرة أخرى السعر الإلزامي لعملتها المحلية وعمدت الدول إلى تعويم عملتها، الأمر الذي تم في إنجلترا عام 1931 وفي فرنسا عام 1936، ومن ثمة تم حصر مجال استخدامه إلا في التجارة الخارجية².

ولكن قبل نظام التعويم، أقتراح شكل آخر يؤمن عملية التبدل بالذهب ويقلل من الحاجة في استعمال الذهب، هذا النظام هو نظام الصرف بالذهب الذي يعتبر خروج غير مباشر عن نظام قاعدة الذهب (السبائك الذهبية) حيث تكون وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولكن تكون قابلة إلى التحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالذهب أي قابلة للتحويل إلى ذهب، وبذلك نجد أن هناك وسيط بين وحدة النقد المتداولة وبين الذهب. وقد سمي هذا النظام بنظام التحويل من الدرجة الثانية بمعنى أنه طبقًا لهذا النظام يوجد نوعين من العملات، عملات تؤدي دورًا عالميًا بالغ الأهمية وتسمى بالنقود المركزية وعملات تابعة تستند في إصدارها إلى عملات ارتكازية أي القابلة للتحويل لتكون غطاء لها بدلا من الذهب.

¹ محمد توفيق عبد المجيد، "العولمة والتكتلات الاقتصادية"، دار الفكر الجامعي، ط1، 2013، ص21.

² مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية"، مرجع سابق، ص47.

وعموماً فإن ثمة عوامل واضحة كانت تتخر في صلب هذا النظام منذ نشأته وكان من الطبيعي أن تنتهك قواه وتجعله ينهار:¹

1- إجماع بعض من الدول الرأسمالية عن رسم سياستها الاقتصادية والنقدية الداخلية على أساس التوافق بين مستويات الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وهنا قامت بعزل تأثير حركة دخول وخروج الذهب على كمية النقود المتداولة.

2- الخلل الواضح الذي طرأ على هيكل أسعار الصرف بين العملات القوية بعد العودة لقاعدة الصرف بالذهب فالدول التي عادت إلى القاعدة الذهبية على أساس تثبيت سعر صرفها عند مستواه السابق قبل الحرب عرفت عجزاً شديداً في ميزان مدفوعاتها وتكبد اقتصادها مشاكل البطالة وتدهور معدلات النمو (حالة بريطانيا) أما الدول التي عادت لقاعدة الذهب بعد أن خفضت سعر صرفها عن مستواه السابق للحرب فقد استفادت من ذلك حيث زادت قدراتها التنافسية على التصدير وعلى جذب الذهب إليها (حالة فرنسا).

3- النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية الذي نشأ نتيجة للديون والتعويضات، فمعظم دول أوروبا خرجت من الحرب دائنة لألمانيا ومدينة للولايات المتحدة الأمريكية ومن هنا نشأت صعوبات واضحة لكل هذه الدول في كيفية إدارة وتمويل التحويلات اللازمة لحساب العمليات الرأسمالية.

4- خلقت قاعدة الصرف بالذهب بعد العودة إليها مشكلة حادة في السيولة الدولية بسبب تكديس الذهب في هذه المرحلة، وهو ما يخرج عما تقتضيه قواعد اللعبة وقاد ذلك إلى تعثر واضح في الدول ذات العجز، وسقط بذلك شرط هام وهو حرية تصدير واستيراد الذهب.

و هكذا فقد أصبح نظام التعويم هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي بعد ذلك.

الفرع الثاني: طبيعة التمويل الدولي فيما بين الحربين

من أهم التغيرات في فترة ما بين الحربين ظهور الولايات المتحدة وقيامها بدور جديد في مجال الاستثمارات الخارجية، كما أن انهيار نظام أو قاعدة الذهب الدولية كان له دور كبير في انكماش الاستثمارات وضعف الثقة في كفاءة عمل الأسواق المالية وانكماش حجم الإقراض الخاص لحد كبير.

لقد شهدت هذه الفترة تراجعاً في حجم ومعدل تدفقات الاستثمار المباشر وتغيرت مراكز الدول، حيث خرجت دول الحلفاء من الحرب مثقلة بالديون الكثيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى انتشار أنماط الإقراض الحكومي في هذه الفترة؛ إذ خرجت الولايات المتحدة دائنة من الحرب وتم تصفية الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية وأصبحت الولايات المتحدة هي

¹ زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 135 .

التمويل الرئيسي في العالم بعد أن قامت بريطانيا بتصفية معظم استثماراتها في العالم¹. كما أن انهيار نظام أو قاعدة الذهب الدولية كان له دور كبير في انكماش الاستثمارات وضعف الثقة في كفاءة عمل الأسواق المالية وانكماش حجم الإقراض الخاص لحد كبير.

لقد أخذ الاستثمار الدولي في العشرينات من القرن العشرين طابع الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الاستثمارات الأمريكية في أوروبا، كذلك التمويل عن طريق إصدارات السندات طويلة الأجل (الإقراض الحكومي) من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أمريكا بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم وصاحبة أكبر رصيد ذهبي.

« لقد بلغ حجم الاستثمار الدولي في فترة ما بين الحربين (47,5) مليار دولار وحصه الولايات المتحدة منها 16 مليار دولار (شهدت الاستثمارات الأمريكية تزايداً سريعاً في دول أمريكا اللاتينية وكندا)»²، إلا أنه بعد أزمة 1929 انخفض الاستثمار الأجنبي بسبب تراخي سوق رأس المال نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية وتفاقم الاضطراب السياسي وفرض القيود على الصرف الأجنبي. وعلى الرغم من ذلك اتبعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة إجراءات لإعادة الحياة لحركات رؤوس الأموال المختلفة وتبعاً لذلك قامت بالكثير من مشاريع الاستثمار الأجنبية المباشرة ولاسيما في قطاع الخدمات كما ظهرت أنماطاً جديدة من الإقراض وأهمها الإقراض الحكومي الذي حل محل الإقراض الخاص والاستثمارات المباشرة.

المطلب الثالث: التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية مهدمة ولذلك تم عقد مؤتمر دولي سنة 1944 في بروتون وودز لبحث إيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة نيوهامشير بالولايات المتحدة في جويلية عام 1944 وشاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب شعوب العالم.

الفرع الأول: المقدمات التاريخية لنظام النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

نتج عن خروج الدول عن قاعدة الذهب في فترة ما بين الحربين العالميتين حدوث تخفيضات متتالية للعملة الرئيسية (الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني)، كما ساعدت نتائج الحرب العالمية الثانية وفي وقت معقول في إيجاد نظام نقدي دولي و ساهمت أيضاً في وضع بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام الجديد.

¹ عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، مرجع سابق، ص14.

² عبد الكريم جابر العيساوي، نفس المرجع، ص14.

ودار النقاش حول طبيعة الهيمنة في داخل رأس المال الدولي، حيث كان الصراع بين رأس المال البريطاني في سبيل استبقائه من أجل الهيمنة على الاقتصاد الدولي مع رأس المال الأمريكي الذي أكد هيمنته على الاقتصاد الدولي في ما بين الحربين العالميتين، وبدأ تنظيم السوق الدولية بمشروعين أحدهما بلوره الاقتصادي الإنجليزي الشهير كينز وتضمن إنشاء اتحاد للمقاصة والآخر بلوره الاقتصادي الأمريكي هويت وكيل وزارة المالية الأمريكي، وانتهى الأمر في اتفاقية بروتون وودز بغلبة المشروع الأمريكي في تحديد معالم النظام النقدي وانبثق عليه إنشاء مؤسستين تسهران على الائتمان الدولي.

- صندوق النقد الدولي ويسهر على الائتمان قصير الأجل (تمويل التجارة).
 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير ويسهر على الائتمان طويل الأجل (تمويل الاستثمارات).
- وفيما يلي الفرق والتشابه بين المشروعين:

الجدول (1-1): أوجه المقارنة بين المشروع الأمريكي والمشروع الإنجليزي

المشروع الأمريكي	المشروع الإنجليزي
أوجه التشابه	
إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية	
السعي وراء تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	
العمل على استقرار أسعار الصرف	
أوجه الاختلاف	
الإيداع	خلق الائتمان
اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية دون فرض أي عقوبات	فرض عقوبات على الدولة التي يستمر ميزان مدفوعاتها في حالة فائض
مبدأ الإيداع	مبدأ فتح الاعتماد

المصدر: مأمون علي ناصر وآخرون، "التمويل الدولي"، دار الحامد، ط1، 2016، ص61.

لقد تلى تنفيذ المشروع الأمريكي المراحل الآتية:

أولاً: مؤتمر "بروتون وودز Bretton Woods":

اجتمع في عام 1944 ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بالإضافة إلى ممثلي 42 دولة أخرى في بروتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع نظام نقدي دولي جديد موافقا للمشروع الأمريكي وتمت صياغته في الاتفاقية.

ويقوم نظام بروتون وودز على قاعدة الصرف بالذهب وهو يركز بصفة رئيسية على قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب ومن ناحية أخرى مع تثبيت صرف العملات بالنسبة للدولار الأمريكي ومن ثم تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار.

ولقد انتهى المؤتمر بالاتفاق على مجموعة من المبادئ نلخصها في ما يلي:¹

- يحدد حجم الدولة ومواردها الاقتصادية حصتها لدى الصندوق، على أن تقوم الدولة بدفع 25% من حصتها من الذهب، و75% بعملتها الوطنية.
- سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية، وينبغي ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدى القصير مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف التي تستوجب ذلك.
- اختارت جميع الدول الأعضاء باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، الدولار الأمريكي كوحدة مشتركة للقيمة في ظل هذا النظام.
- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع وشراء الدولار في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على القيمة التبادلية لعملتها الوطنية في حدود هامش 1% ارتفاعاً وانخفاضاً عند سعر التعادل.
- قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتثبيت قيمة الدولار بالنسبة للذهب عند سعر يعادل 35 دولاراً لأوقية الذهب، كما وافقت على بيع وشراء الذهب مع السلطات النقدية الرسمية كوسيلة لتسوية قيمة المعاملات ومن ثمة أدى ذلك إلى الربط غير المباشر بين العملات المرتبطة بالدولار والذهب.
- يمكن للدول أن تمول عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطياتها الدولية وبالاقتراض من صندوق النقد الدولي، أما في حالة وجود اختلال هيكل أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير ومستمر في ميزان المدفوعات، فإنه يسمح للدولة أن تغير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% دون اشتراط الموافقة المسبقة من الصندوق.
- من المصلحة زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات في كل دولة حتى لا تضطر الدول إلى اتخاذ سياسة قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.
- في كثير من الأحيان ترجع الاختلالات النقدية إلى أسباب غير نقدية وهنا يجب على المنظمات النقدية أن تتعاون مع المنظمات الأخرى لعلاج هذه الاختلالات.²
- إن أفضل الطرق لتحقيق التعاون النقدي هو استخدام منظمة دولية ذات وظائف محددة.
- إن زيادة الاستثمارات الدولية أمر حيوي للاقتصاد.

¹ مجدي محمود شهاب، "الوحدة النقدية الأوروبية"، مرجع سابق، ص 44-46

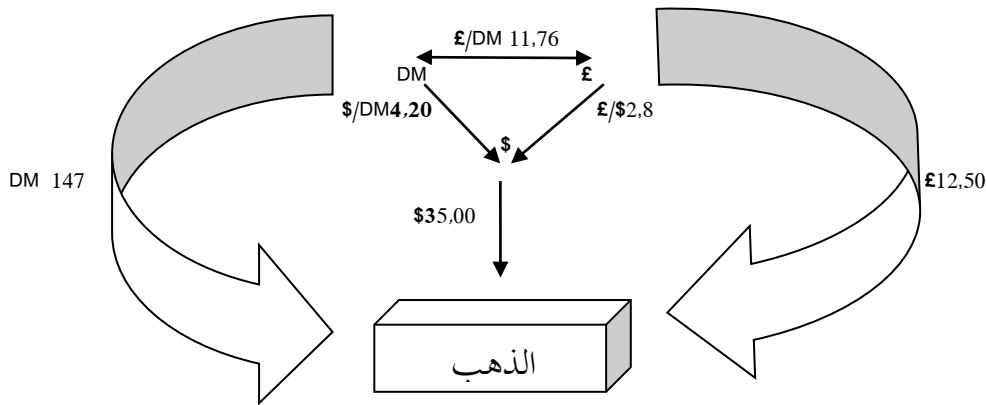
² مجدي محمود شهاب، نفس المرجع، ص 45.

- يطلق على هذا النظام تسمية نظام سعر الصرف المثبت القابل للتعديل، بدلا من نظام أسعار الصرف الثابتة.

من هنا وفي سبيل تطبيق هذه المبادئ أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945 ليقوم بعدد من الوظائف والمهام المشتقة من هذه المبادئ.

و يوضح الشكل (1-1) آليات هذا النظام والعلاقة القائمة بين الذهب والدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والمارك الألماني، كما يبين الشكل المذكور سعر التعادل للدولار الأمريكي عند 35 دولارا للأوقية للسبيكة من وزن معين. وقد تم تثبيت الإسترليني بالنسبة للدولار عند سعر صرف مقداره 2,8 دولار لكل إسترليني، وكذلك تم تثبيت قيمة المارك الألماني بالنسبة للدولار عند سعر صرف مقداره 4,20 مارك لكل دولار. وقد أدى هذا النظام إلى إيجاد صلة بين الجنيه الإسترليني والذهب، و بين الإسترليني والمارك الألماني، وبين المارك الألماني والذهب.

الشكل (1-1): نظام بروتون وودز لسعر الصرف



المصدر: محمود حسن حسني، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2010، ص 111.

ثانيا: مراحل سير نظام بروتون وودز

لقد مر نظام بروتون وودز بثلاثة مراحل أساسية هما:

1- **مرحلة الاستقرار النسبي:** امتدت هذه المرحلة من 1944 حتى 1950 وما ميز هذه المرحلة هو الاستقرار النسبي للدولار حيث ساعد تراكم 75% من احتياطي الذهب الرسمي في العالم لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن تقرر هذه الأخيرة إعطاء الذهب لكل دولة تريد التخلي عن الدولارات التي تملكها مقابل الذهب فقط وليس بعملة البنك الوطنية. أما إنجلترا فقد عادت قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل للعملات الأخرى وليس للذهب، وقد تم ذلك خلال عام من وضع اتفاقية بروتون وودز موضع التطبيق.

وقد اتضحت في هذه المرحلة أوجه السيطرة الأمريكية على الدول الأوروبية القوية أن ذاك في النقاط الآتية:

- تصفية الاستثمارات الخارجية الأوروبية واستخدامها في تصفية الديون، وزيادة الواردات وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي صفيت خلال فترة 1945-1948، بحوالي 623 مليون دولار¹.
 - زيادة التخلص مما تبقى لديها من ذهب واستخدام حصيلته في تمويل جانب من الرصيد المدين في ميزان المدفوعات مع الولايات المتحدة الأمريكية.
 - كما لجأت دول غرب أوروبا إلى زيادة الاقتراض الخارجي وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمثل الاقتراض هنا في رؤوس الأموال الخاصة التي اقترضتها من المؤسسات المالية والمصرفية والقروض الحكومية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.
- وبالرغم من تصفية الاستثمارات الأوروبية في الخارج وزيادة تصدير الذهب والحصول على المزيد من القروض، إلا أن مشكلة ندرة الدولار استمرت كأهم عقبة تواجه دول غرب أوروبا بسبب استمرار اختلال موازين مدفوعاتها وحاجاتها المتصاعدة لزيادة الواردات. وعلى الوجه الآخر من الصورة كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تربعت بحق على عرش الاقتصاد الرأسمالي العالمي نظرا لتعاظم قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ناهيك عن النفوذ المتصاعد للدولار كعملة دولية ووسيط أساسي في تسوية الصفقات الدولية.

إلا أنه منذ عام 1950 بدأت أوروبا تستعيد مستواها الاقتصادي هذا ما ساعدها واليابان في تكوين أرصدة دولارية معتبرة مما تسبب في ندرة الدولار، وارتفعت احتياطياتها من الذهب والعملات القابلة للتحويل للذهب إلى 22 مليار دولار مقابل مجموع الاحتياطيات العالمية المقدرة بـ 57 مليار دولار. كما تحول فائض ميزان المدفوعات الأمريكي المحقق سابقا إلى عجز منذ 1950 وكان هذا الوضع بمثابة مؤشر لبداية العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي والذي كان محورا دارت عليه الأحداث و الأزمات المالية والنقدية العالمية.

2- مرحلة التآزم (1951-1967): تمتد هذه المرحلة من سنة 1951 إلى غاية 1967، وفيها بدأ النظام يعرف نوعا من التآزم رغم المحاولات المختلفة لتحسين أدائه، وقد تميزت هذه المرحلة بعدة أحداث هامة كان لها صدى قوي في أحوال الصرف والمدفوعات الدولية، نذكرها في ما يلي:

¹ رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 146-147.

- إعلان أربعة عشرة دولة أوروبية(*) عن حرية التحويل لعملاتها (بالنسبة لغير المقيمين) وتحرير التحويلات الخارجية الجارية من القيود بعد التحسن المستمر الذي طرأ على موازين مدفوعاتها بذلك أصبح جزء كبير من التجارة الدولية يتم في إطار متعدد الأطراف وعندئذ وضع نظام بروتن وودز موضع الاختبار الحقيقي بعد التخلي عن القيود في الفترة الانتقالية الاستثنائية التي أصرت عليها دول غرب أوروبا إبان فترة عمليات إعادة التعمير¹.
- إن الحدث الثاني ذو صلة وثيقة بالحدث الأول، فقد تمثل في اندفاع كثير من الدول الأوروبية لتحويل ما لديها من أوراق دولارية إلى ذهب، بعد أن اكتشفت أن اتجاهها نحو تركيب الدولارات الأمريكية كاحتياطات دولية كان مفرطاً في ظل الاعتقاد الذي كان سائداً عن ندرة الدولار، وكان ذلك بداية الشعور بضعف الدولار كعملة احتياط دولية. وبذلك انخفضت الأرصدة الذهبية النقدية للولايات المتحدة الأمريكية إلى 18 مليار دولار عام 1967، بعد أن كانت 23 مليار دولار سنة 1950².
- أما الحدث الثالث تمثل فيما حققته الولايات المتحدة الأمريكية من عجز في ميزان مدفوعاتها بمتوسط 03 مليار دولار سنوياً. ولمواجهة هذه الصعوبات فإن الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع بعض الدول الموالية لها قامت باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي وقع عليها شبه إجماع دولي في هذه المرحلة بالذات، وتلخصت هذه الإجراءات في النقاط الآتية:
 - ◀ **مجمع الذهب:** في عام 1960 ظهرت أول بوادر أزمة الذهب؛ إذ ارتفع سعر الأوقية في سوق لندن إلى 40 دولاراً بدلاً من 35 دولار (السعر الرسمي) بعد اشتداد عمليات المضاربة وانفجار الطلب عليه وعندئذ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر بال سنة 1961، الذي عقد لمناقشة هذه الأزمة باقتراح "إنشاء مجمع الذهب" وهو عبارة عن صندوق مشترك بين البنوك المركزية لسبعة دول أوروبية (*) والبنك الاحتياطي الفيدرالي، لتكون مهمتهم تثبيت سعر الذهب واتفق المجتمعون في بال على أن تكون أرصدة هذا الصندوق مقسمة بنسبة 50% للولايات المتحدة الأمريكية و50% للدول الأوروبية³.

(*) - كانت الدول التي أعلنت حرية التحويل لعملاتها عام 1958 هي النمسا، بلجيكا، ألمانيا الاتحادية، الدنمرك، فنلندا، فرنسا، إيرلندا بريطانيا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، السويد، وفي فيفري 1961 أعلنت بعض هاته الدول ودول أخرى التخلي رسمياً عن أحكام فترة الانتقال.

¹ رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، مرجع سابق، ص 167.

² رمزي زكي، نفس المرجع، ص 168.

(*) - الدول هي بلجيكا، هولندا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، المملكة المتحدة، سويسرا.

³ سي بول هالوود ودونالد ماكديونالد، "النقود والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 534.

إن فاعلية هذا المجمع سرعان ما ضعفت مع اشتداد الطلب على الذهب واحتدام عمليات المضاربة وفي الاجتماع الذي عقد في واشنطن في 17 مارس 1968، تقرر إلغاء مجمع الذهب واتفق المجتمعون على ترك سعر الذهب يتحدد بناء على العرض والطلب.

◀ **ردود فعل صندوق النقد الدولي:** تمثلت ردود فعل صندوق النقد الدولي إزاء التطورات الهامة التي واجهت نظام بروتين وودز في اتجاهه عام 1959 إلى زيادة حصص الدول الأعضاء التي لديها فائض في ميزان مدفوعاتها لمساعدة الدول التي تعاني من العجز، وانظمت إليه أيضا دول أخرى فزادت موارده المالية ووصلت إلى 15 مليار دولار في سبتمبر 1959، إلا أن زيادة الحصص كانت ضئيلة ولم تكف لمقابلة احتياجات التمويل الفعلية والمتوقعة للدول الأعضاء، فضلا عن أن زيادة هذه الحصص لم تؤدي إلى إحداث زيادة متوازنة في السيولة للصندوق¹.

وبناء على الاقتراح الذي تقدم به "بيتر جاكوبسون Peter Jacobson" المدير الإداري للصندوق آنذاك، ظهر ما يسمى بالترتيبات العامة للاقتراض عام 1962، والتي على ضوءها أصبح بإمكان الصندوق الاقتراض في حدود 6 مليارات من الدول التي كونت ما يسمى بمجموعة العشرة^(*)، ومن المفروض أنها لا تستخدم لتمويل عجز طارئ أو عادي في ميزان المدفوعات، وإنما لمواجهة وضع يمكن أن يؤدي إلى اختلال النظام النقدي العالمي، وهذه الموارد تستخدم فقط لمجموعة الدول العشرة آن ذاك وقد استخدمت هذه الترتيبات للمرة الأولى لتلبية مسحوبات بريطانيا في نوفمبر 1964².

◀ **رسم تعديل الفوائد وسندات روزا:** حسب القاعدة المعمول بها فإنه بإمكان البنوك المركزية التي بحوزتها أرصدة سائلة من الدولار تحويلها متى شاءت إلى ذهب، وحتى تتفادى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية اقترحت على البنوك المركزية الأجنبية والتي بحوزتها رصيد من الدولار الاكتتاب في سندات الخزينة غير قابلة للتفاوض لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهر. هذه السندات التي لجأت لها البنوك المركزية للدول المختلفة لا يمكنها بأي حال طرحها في السوق النقدية الأمريكية، ولقد تمت عملية الاكتتاب وفق سندات روزا حيث بلغت حوالي 2 مليار دولار في مرحلة أولى وفي المرحلة الثانية بلغت 900 مليون دولار وذلك سنة 1963 وفي سنة 1965

¹ مايكل إينلي، "إشكالية قدرة الصندوق على الإقراض: أصول ترتيبات الاقتراض العام وسيرها وإصلاحها الأخير"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 17، 2000، ص 43.

(*) - الدول العشرة هي مجموعة الذهب ما عدا سويسرا+ كندا واليابان والسويد

² إسماعيل صبري عبد الله، "أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 327، جانفي 1987، ص 100.

بلغت 1,7 مليار دولار وثلاث مليارات سنة 1967 ثم 9,6 مليار سنة 1971 و 16 مليار دولار سنة 1972¹.

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسم على عائدات رؤوس الأموال المقرضة لشركات غير أمريكية سمي هذا الرسم برسم تعديل الفوائد، وذلك محاولة منها للحد من العجز في ميزان مدفوعاتها.

◀ **اتفاقيات التبدل:** ضاعفت البنوك المركزية من اتفاقيات التبدل بداية من سنة 1962، وعلى سبيل المثال إذا أرادت فرنسا (بنك فرنسا) الحصول على الدولارات من خلال اتفاقيات التبدل المبرمة مع بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك تشتري من هذا الأخير كمية من الدولارات التي تتعهد ببيعها له بعد أشهر، ومنه فاتفاقيات التبدل تسمح بتقليل حجم الدولار المتسرب إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

3- مرحلة التصدع والانهييار 1968-1971: واصلت دول غرب أوروبا واليابان نموها الاقتصادي بشكل واضح خلال هذه الفترة وكانت قد تجاوزت بالفعل مرحلة إعادة البناء واستطاعت أن تستعيد مكانتها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهذا أدى إلى هبوط نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الصادرات العالمية وظهر المارك الألماني والين الياباني كعملتان قويتان تتنافسان الدولار.

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية كما سبق وذكرنا بالاتفاق مع 06 دول أوروبية لإنشاء مجمع الذهب لتدعيم الدولار ومواجهة هذا الموقف وقد تعهدت الدول الأوروبية بتزويد سوق لندن بالذهب بالسعر الرسمي، ويعدم تحويل أرصدها الدولارية إلى ذهب من أمريكا²، لكن هذا المجمع قد ألغي في مارس 1968 بسبب اشتداد الطلب على الذهب بغرض الاكتناز والمضاربة وهكذا لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية الاحتفاظ بالسعر الرسمي للدولار بالنسبة للذهب مما اضطرها في النهاية إلى حل مجمع الذهب وتحديد نظام السعيرين له، حيث سمح بأن يكون للذهب سعران أحدهما حر يتحدد وفقا للعرض والطلب شأنه شأن أي سلعة أخرى، والآخر رسمي يتم التعامل به بين السلطات النقدية فقط. وارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية أصوات كثيرة تنادي بالإصلاح، وترى أن الدولار أصبح مقبلا بأكثر من حقيقته وأنه لابد من تخفيضه.

¹ خالد الهادي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 91-92.

² سي بول هالوود ودونالد ماكديونالد، "النقد والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 536.

وفي خضم هذه الاضطرابات النقدية التي جسدت حركات الصراع والمنافسة بين دول غرب أوروبا واليابان من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، كان صندوق النقد الدولي يحاول أن يفعل شيئاً وتمخضت جهوده في ذلك الوقت عن إنشاء نظام وحدة السحب الخاصة لخلق نوع جديد من السيولة الإضافية في سبتمبر 1968 بواشنطن¹.

كل تلك الأوضاع السالفة إضافة إلى تقادم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي نجم عنها زعزعة الثقة في الدولار؛ إذ تأكد بذلك عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الالتزام بتحويل الدولار إلى ذهب مما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب « وفي يوم الأحد 15/08/1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها ريتشارد نيكسون عن إيقاف التحويل بين الدولار والذهب وهكذا أغلقت نافذة التحويل إلى ذهب ومعها انهارت دعامة نظام بروتن وودز»².

ثالثاً: انهيار نظام بروتن وودز

إن أسباب انهيار نظام بروتن وودز يرجع أساساً إلى حالة العجز المستمر التي عرفها ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإلغاء مجمع الذهب من جهة أخرى، إضافة إلى أن الحلول المقترحة ومناقشتها إنما كان يتم في كل مرة بين الدول الصناعية في غياب الدول المتخلفة. بالإضافة إلى هذا هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية والمتمثلة في ما يلي:³

- ◀ لم يسمح النظام بأي نوع من التصحيح التلقائي للاختلال في موازين المدفوعات الدولية، هذا لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بتعديل قيمة الدولار، بل بقيت تصر على أن الدول الأخرى هي التي يتعين عليها أن ترفع قيم عملاتها بالنسبة للدولار.
- ◀ عجز الصندوق عن القيام بدور المركز النقدي في إدارة الدول حيث كان يتخذ موقفاً سلبياً في تطبيق بعض مواد الاتفاق.
- ◀ تدفق رؤوس الأموال الأمريكية نحو الأسواق الأوروبية بفعل أسعار الفائدة المرتفعة.
- ◀ تخلي الدول الأوروبية واليابان عن التزامها بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار.
- ◀ ارتفاع احتياطات البنوك فأدى إلى تدخل البنوك المركزية في الأسواق لشراء الدولارات.
- ◀ أسهم عامل المضاربة بقدر كبير في انهيار هذا النظام، حيث أنه عندما أحس المضاربون باحتمال تخفيض قيمة الدولار ورفع أسعار الذهب، سارعوا إلى شراء الذهب والتخلي عن الدولار.

¹ نعمة الله نجيب وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 53-54.

² صادق مدحت، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2007، ص38.

³ خالد الهادي، "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، مرجع سابق، ص 109-110.

الفرع الثاني: طبيعة التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

إذا كانت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية شهدت وجود أنماط رسمية للتمويل وهي التدفقات الرأسمالية الحكومية، فإن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد عرفت توسعا كبيرا في هذا النمط من التمويل بالإضافة إلى ظهور أنماط التمويل المتعدد الأطراف.

لقد انتعشت حركة رؤوس الأموال الدولية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الحاجة لرؤوس الأموال لأغراض البناء وإعادة الإعمار، وساعد على ذلك انعقاد مؤتمر برووتن وودز الذي حدد النظام الاقتصادي الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخلال المدة من (1945-1971)، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دور الجهة الرئيسية في إقراض دول العالم الأخرى، وكان الدولار يمثل عملة الارتكاز في عمليات التمويل الدولية.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة برنامجا للإنعاش الاقتصادي وهو ما يسمى (بمشروع مارشال) سنة 1947 وتم تقديم مقدار 11 مليار دولار لأوروبا الغربية خلال الفترة (1948-1951)، ومبلغا إضافيا قدره 2,6 مليار دولار خلال الفترة (1951-1953)¹.

وهكذا انتعشت اقتصاديات دول أوروبا تدريجيا وتحسنت موازين مدفوعاتها وزادت الاحتياطات الخارجية لها، وأعلنت قابلية عملاتها للتحويل، بذلك بدأت أسواق المال في أوروبا والولايات المتحدة تتكامل وبدأت البنوك الأوروبية خاصة في لندن وسويسرا بالتعامل بالدولار منذ نهاية الخمسينات، وهكذا بدأت تنشأ أسواق اليورو دولار، و دخلت أوروبا مجال تقديم رؤوس الأموال إلى الدول النامية، وذلك لسببين:

◀ منافسة الولايات المتحدة في هذه الدول.

◀ التخلص من الدولارات الفائضة والتي نجمت من تحسن معدلات تبادلها التجاري، وبدأ ظهور العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة أول مرة عام 1958.

وأهم ما يميز التمويل الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو تنوعه بين التمويل الرسمي والخاص والثنائي والمتعدد الأطراف (الإقليمي أو الدولي)، وقد ظهرت في تلك الفترة مؤسسة التمويل الدولي سنة 1956، وهيئة التنمية الدولية سنة 1960 و ثم ظهور العديد من المنظمات الإقليمية وبنوك التنمية التي عملت في مجال منح القروض متعددة الأطراف².

لقد شهد عقدا الستينات والسبعينات من القرن العشرين حدوث تحولين رئيسيين في مجال تحرك رؤوس الأموال الدولية وهما:

¹ مأمون علي الناصر وآخرون، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 81.

² عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، مرجع سابق، ص 14.

التحول من أسهم رأس المال إلى الدين (الإقراض)، ومن التمويل الرسمي إلى التمويل الخاص وهو ما أدى إلى تراكم شديد في المديونية الخارجية لبعض الدول وانفجار الأزمة في عقد الثمانينات. إن الهدف المشترك لكل أنواع القروض هو الحصول على الأرباح زيادة على تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي بداية عقد السبعينات دخلت ظاهرة تصدير رؤوس الأموال مرحلة جديدة هي مرحلة تدويل رأس المال من خلال الشركات المتعددة الجنسية، وهنا يتميز الدور الذي تؤديه رؤوس الأموال الدولية لكل دولة على حدة؛ إذ استغلت العالم بشكل جماعي من خلال رأس المال الدولي الموحد والمنتمي لدول مختلفة، وأن القرارات المتحكمة في حركات رؤوس الأموال مركزها في المدن الصناعية والمالية الرئيسية مثل نيويورك ولندن.

المبحث الثالث: النظام النقدي بعد سنة 1973 إلى 2019

كان من نتائج الأزمة التي مر بها نظام النقد الدولي المتمثل بمؤسسته الأساسية صندوق النقد الدولي أن سادت العالم سياسات صرف مختلفة. فقد تم تعويم بعض العملات لكن ليس بشكل حر تماما، كما جرى ربط بعض العملات بعملة واحدة معينة أو بسلة من العملات، مثل وحدة حقوق السحب الخاصة وعمومت مجموعات معينة من البلدان عملاتها بصورة مشتركة اتجاه عملات البلدان الأخرى كأقطار السوق الأوروبية المشتركة، في حين ثبتت بلدان أخرى أسعار صرف عملاتها اتجاه بعضها البعض ولكن ضمن هوامش محددة.

ففي ظل التعديل الثاني لاتفاقية صندوق النقد الدولي وهو التعديل الذي تم الموافقة عليه في أبريل 1978 أجاز الوضع السائد كما هو، بنظم صرف متعددة اختارتها الأقطار الأعضاء بشرط الالتزام بها وعدم تغييرها دون موافقة الصندوق، مادامت هذه النظم غير تمييزية. وقد تميز عقد السبعينات خاصة في نصفه الثاني، وعقد الثمانينات الذي تلاه، ببروز أربعة ظواهر هامة على المستويين المحلي والدولي أولهما التقلبات الاقتصادية الكبيرة والضغوط التضخمية الشديدة، أما الثانية فهي التغيرات الواسعة في أسعار الصرف منذ عام 1974 ومدى تجاوز أسعار الصرف مع الاضطرابات الاقتصادية المذكورة أو ما إذا كانت تلك التغيرات في أسعار الصرف مشكلة قائمة في ذاتها، وثالثهما مشكلة التصاعد الكبير في سعر صرف الدولار في النصف الثاني من الثمانينات، ورابعها مشكلة المديونية الخارجية العالمية وآثارها المتعلقة سواء بالنسبة للبلدان المدينة- وأغلبها نامية- أو بالنسبة للأقطار الدائنة التي هي عادة متطورة اقتصاديا وماليا.

كما واجه العالم في هذه الفترة، أزمة نفطية خانقة بدأت بقيام أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" OPEC برفع أسعار النفط في عامي 1973 و1979، حيث أن الحظر البترولي عام 1973 كان سببا رئيسيا في حدوث ارتفاع كبير في قيمة الدولار بالنسبة للعديد من العملات الأوروبية وكذلك الين

الياباني وفي عام 1979 قامت منظمة الأقطار المصدرة للنفط " أوبك OPEC " باتخاذ سلسلة من الإجراءات التي أدت بوصول سعر برميل النفط إلى ثلاثة أضعاف ثمنه في السوق العالمي. مما زاد من مشكل المدفوعات الخارجية لمختلف الأقطار خاصة النامية منها فارتفعت العجزات في موازين مدفوعاتها، وزادت تكاليف إنتاجها، وارتفعت أسعار منتجاتها. وبنهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت كندا، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة تعاني من معدلات تضخم مكونة من رقمين¹.

لقد أدت هذه الظروف السابقة إلى ارتفاع أسوار الحماية التجارية و تعرقلت المبادلات التجارية وانخفض النمو الاقتصادي بها، ثم حدث ركود اقتصادي عالمي (1981-1982) صاحبه تضخم كبير في الأسعار ناتج عن سياسات اقتصادية داخلية وخارجية غير ملائمة، وقد صاحب ذلك اختلال في موازين المدفوعات وتذبذبات واسعة في أسعار الصرف وتدهور في المراكز الخارجية للعديد من الدول، وارتفاعات كبيرة في أسعار الفائدة، ومضاربات وتحركات واسعة في رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين أسواق النقد والمال الغربية والأمريكية واليابانية وزيادات مهمة في أسعار السلع المصنعة التي تشكل معظم الصادرات إلى البلدان النامية.

المطلب الأول: أسعار الصرف بعد عام 1973

كانت أسعار الصرف في ظل اتفاقية صندوق النقد الدولي، ثابتة نسبيا عموما منذ بدأ أعماله عام 1946 حتى عام 1971، خاصة أسعار الصرف بين العملات الرئيسية، وقد أرجع بعضهم ذلك الثبات عيبا في النظام القائم على اتفاقية (بروتن وودز) عام 1945، بوصفهم عنصر عدم المرونة عقبة أمام إزالة أي اختلال في ميزان المدفوعات.

غير أن الذي حدث عام 1973 هو قبول أقطار عديدة حدوث تغيرات جوهرية في الأسعار المذكورة ولم يكن أحد يتوقع أن تكون تلك التغيرات بهذا الحجم الكبير وذلك عندما قبلت العديد من الأقطار خاصة الصناعية والمتقدمة منها بتعويم أسعار عملاتها، ظنوا أن تلك التغيرات ستكون معتدلة وكافية فقط لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية الأساسية السائدة في أقطار تلك العملات مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الأسعار التي لم تكن التغيرات السنوية المتوقعة فيها لتزيد عن معدلات صغيرة ومن ثمة فقد كان متوقعا أن تكون التذبذبات في أسعار الصرف محدودة.

ولكن هذه الأسعار بعد سنة 1973 تذبذبت بمعدلات تفوق ما كان متوقعا إذا ما قورنت بمعدلات التغير في المؤشرات الاقتصادية الحقيقية، وقد كانت التذبذبات في أسعار صرف عملات البلدان النامية

¹ جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوز، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 120.

عموما أكبر بكثير منها في مثيلاتها بالنسبة لعملات الأقطار الصناعية الرئيسية، وذلك بسبب عدم استقرار اقتصاديات الأولى والضغط التضخمية الجديدة التي تتعرض لها في العادة بسبب سياستها الاقتصادية التوسعية مقابل طاقة إنتاجية محدودة¹.

وعلى الرغم من أن الفترة التي تلت عام 1973 قد تميزت بأسعار صرف عائمة إلا أن العديد من الأقطار استمرت في ربط عملاتها إما بعملة ما، كالدولار الأمريكي أو بسلة من العملات أو بحقوق السحب الخاصة، هذا في حين كان تعويم بعض العملات حرا بدرجة أو أخرى، في حين كان التعويم بالنسبة لعملات أخرى مدارا، في وقت تم فيه تعويم بعض العملات بصورة مشتركة اتجاه العملات الأخرى، في حين ارتبطت مع بعضها البعض بأسعار تعادل ذات هوامش تغير نسبية معينة.

وحسب معطيات سنة 2014 فإن هناك 49 دولة قد ربطت عملاتها بعملة أو أخرى معينة منها 30 دولة بالدولار الأمريكي و13 دولة بالأورو و الباقي بعملات أخرى، وأن 39 دولة قد ربطت عملاتها إما بحقوق السحب الخاصة وهي 9 دول أو بسلة من العملات وهي 30 دولة، هذا في حين أن عددا كبيرا من الدول (63) تعوم عملاتها إما تعويما مدارا -48 دولة- أو تعويما حرا -15 دولة-، أو تعويما معدلا حسب مجموعة من المؤشرات -18 دولة-².

وبالنسبة للدول العربية فرادى فقد مثلت كل من العراق، جيبوتي، عمان والسودان وسوريا، الدول المرتبطة بعملة واحدة هي الدولار الأمريكي، أما ليبيا والأردن فقد ربطتا عملتيهما بوحدة حقوق السحب الخاصة وبالنسبة للجزائر والكويت والصومال فقد ارتبطت عملاتهن بسلة خاصة من العملات، وبالنسبة لدول الخليج فتتحدد أسعار صرف عملاتها على أساس علاقة ثابتة بحق السحب الخاص بها على أن يصل إلى 7,25% إلا أن هذه الهوامش لا يجري تعليقها دائما و ذلك بسبب الحفاظ على علاقة ثابتة نسبيا بالدولار الأمريكي، كذلك فإن كل من مصر وموريتانيا والمغرب وتونس يتبعون نظام التعويم المدار³.

ومن الواضح أن كثير من دول العالم استمرت في تفضيلها تثبيت أسعار صرف عملاتها، هادفة من ذلك إلى استقرار تلك الأسعار، على الأقل في المدى القصير، ويخضع العديد من العملات المربوطة بشكل أو بآخر إلى تغيرات متكررة، ويلاحظ أن معظم العملات المعومة تعود إلى أقطار صناعية، أما البلدان النامية فهي تفضل ربط عملاتها بشكل أو بآخر، هذا علما بأن الجزء الأعظم من المدفوعات الدولية سواء لأغراض تبادل السلع والخدمات أو لتمويل حركات رؤوس الأموال، تتم بعدد محدود من

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص144.

² IMF, "Agreement Exchange Rate Regimes", april, 2014, P.XXV.

³ IMF, "Agreement Exchange Rate Regimes", IBID, P.XXV.

عملات الأقطار الصناعية الرئيسية وهي: الدولار الأمريكي والين الياباني والأورو والجنيه الإسترليني وهي عملات معومة كلها، لذا تربط معظم الدول النامية عملاتها بعملات هذه الدول لأن معظم معاملاتها تجرى بعملات عدد من الأقطار الصناعية الرئيسية.

أما الأقطار في السوق الأوروبية المشتركة فكانت تأخذ بتعويم مشترك لعملاتها، حيث تربط الأخيرة بعضها ببعض من خلال هامش تغير محدود في سعر الصرف بين أي عملتين من عملات المجموعة مما ينتج عنه تحرك العملات مشتركا تجاه الدولار الأمريكي، فترتفع و تنخفض كمجموعة، ويعمل هامش التغير المحدد بين العملات ضمن المدى المسموح به من التقلبات بينها، راسمة بذلك ما يشبه شكل (الثعبان) وهو الاسم الذي أطلق على ترتيبات الصرف هذه، وذلك من خلال التعويم المشترك للعملات المذكورة كمجموعة اتجاه الدولار، و كان يرى بعضهم أن هذا الترتيب سيقود إلى اتحاد نقدي بين الأقطار الأعضاء في السوق المذكورة. وهو هدف تسعى إليه تلك الأقطار، وقد أدى هذا الترتيب عام 1979 إلى خلق "النظام النقدي الأوربي" الذي يشكل خطوة اتجاه الوحدة النقدية الأوروبية، وقد اتفقت الأقطار الأعضاء على الحفاظ على أسعار صرف بين عملاتها في حدود 2,25% اتجاه بعضها البعض - فيما عدا إيطاليا التي سمح لعملتها أن تتحرك ضمن هامش قدره 6% نظرا لظروفها الاقتصادية الخاصة.

وقد أدخل النظام وحدة جديدة هي (وحدة العملة الأوروبية) التي هي عبارة عن عملة مركبة (سلة) تتألف من مقادير محددة من عملات الأقطار الأعضاء في النظام المذكور، وكانت هذه الوحدة وحدة حساب إلا أن أصحابها كانوا يأملون، أن يجعلوا منها مستقبلا وحدة تداول ووسيلة ادخار في المجتمع الأوروبي. وقد جرى فعلا فتح حسابات ودائعية مصرفية مسماة به، كما تم إصدار سندات مسماة بها كذلك، وتم في عام 2001 قلبها إلى الأورو التي حلت محل العملات الأوروبية ويتحدد سعر صرفها من خلال الأخذ بنظام التعويم.

المطلب الثاني: مشاكل النظام النقدي الدولي المعاصر

سوف نتناول مشكلتين رئيسيتين، لهما تأثير كبير على سير النظام النقدي والمالي الدولي و هما مشكلة التعويم ومشكلة المديونية الخارجية.

الفرع الأول: التعويم ومشاكله

إن التعويم السائد بالنسبة لجميع العملات المعومة كان، لحد الآن، تعويما مدارا، ولم يسمح قطر ما لعملته بأن تتقلب أسعار صرفها بحرية تامة بل راقبت البنوك المركزية عملاتها المعومة وتدخلت في أسواق صرفها كي تحد من التقلبات فيها بهدف جعل أسواقها تلك منتظمة وبعيدة عن فوضى السوق الحرة تماما وقد هدفت البنوك المركزية أحيانا إلى الحفاظ على أسعار صرف عملاتها ضمن حدود معينة، مما جعل التعويم المدار يبدوا وكأنه رجعة إلى أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل والتي كانت سائدة في ظل

صندوق النقد الدولي واتفاقية بريتن وودز بشكلها القديم قبل عام 1971، وتكمن الفروقات بين الوضعين السابق واللاحق في أنه باستطاعة الأقطار الأعضاء في الصندوق تغيير سعر صرف عملاتها متى تشاء وبالقدر الذي تشاء ويعني ذلك كله أسعار صرف أكثر مرونة مما كانت عليه في السابق أثناء فترة أسعار التعادل في ظل نظام الصندوق حتى عام 1971.

وقد كان من أهم نتائج التدخل في سوق الصرف الأجنبي التغيرات الواسعة في الاحتياطات النقدية الأجنبية للأقطار المختلفة، فلم تختلف العجوزات ولا الفوائض في موازين مدفوعات هذه الأقطار رغم تعويم عملاتها ومرونة أسعار صرفها، هذا في حين أن الحجة الأساس للدعوة إلى التعويم الحر هو زوال التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي، وعدم حدوث تغييرات في حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية لدى القطر المعني وتساوي القيود المدينة التلقائية مع القيود الدائنة التلقائية. لذا فإن أي تغييرات فعلية في الأرصدة الاحتياطية الأجنبية يمكن أن تفسر بسهولة على أنها مقياس أولي لأي ابتعاد عن التعويم الحر الكامل، رغم أن تلك التغيرات قد تكون ناتجة أيضا من حقوق السحب الخاصة، أو إعادة تقويم الذهب، أو استئانة خارجية طويلة الأجل أو إقراض أجنبي طويل الأجل¹.

غير أنه يجب أن لا ننسى أن أسعار الصرف العائمة لم يجر تعويمها بصورة حرة تماما وإنما بشكل مدار وذلك منذ عام 1973، كما أن معظم العملات أصبحت مربوطة بشكل أو بآخر، مما يتطلب تدخلا من البنوك المركزية للحفاظ على ذلك الربط أو للتأثير في الطريق الذي تسلكه أسعار الصرف عندما يسمح لها بالتحرك، كما أنه من الواضح أن مرونة الأسعار المذكورة قد ساعدت إلى حد كبير العديد من الأقطار على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية الواسعة التي حدثت في الاقتصاد العالمي منذ عام 1973².

الفرع الثاني: مشكلة المديونية العالمية

تعاونت- في عقد السبعينات- عدة عوامل في إحداث زيادة كبيرة وهامة في الديون الخارجية للدول النامية وفي المدفوعات السنوية من الفائدة والأقساط اللازمة لخدمة تلك الديون، وهو ما لم تستطع العديد من الدول تحمله فعجزت عن القيام بتلك المدفوعات تسديدا لديونها مع فوائدها، وقد تفاقمت احتمالات عدم قدرة البلدان المذكورة على خدمة ديونها بشكل خاص لأن جزءا كبيرا من ديونها تلك كانت من مصارف تجارية عاملة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية وهي عادة المصارف الضخمة المعروفة في هاتين المنطقتين المالييتين الرئيسيتين في العالم، والتي يمكن أن يؤدي إخفاقها في استعادة ديونها إلى انحسارها ماليا، مما يهدد استقرار البنين المالي العالمي بكليته.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص146.

² J.C.Ingram. " **International Economics**", john wiley and Sons, 2nd édition, 1996, p 10-11

وقد كانت معظم الديون الأجنبية بالدولار، ومعظمه جاء من المصارف التجارية كما أشرنا إليه، بينما جاء جزء أقل منه من مؤسسات دولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو من مصادر حكومية رسمية، وتشكل صادرات الأقطار المدينة من السلع والخدمات المصدر الأساسي للصرف الأجنبي اللازم لخدمة هذا الدين ومن ثمة دفعه. وعليه فإن واحدا من المؤشرات المهمة الدالة على حجم الدين هو نسبة الدين إلى الصادرات، وقد تجاوزت هذه النسبة الواحد الصحيح بكثير، أو اقتربت منه في العديد من الحالات بالنسبة للبلدان النامية حتى وصلت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية في بعض السنوات إلى 300%، وهناك مؤشر مهم آخر وهو نسبة خدمة الدين (الفوائد وأقساط الدين السنوية) إلى الصادرات التي فاقت أحيانا، ولدى بعض الأقطار 50% مما يعني أن حوالي نصف الإيرادات من الصادرات يجب أن توجه نحو تسديد الديون للقسط والفوائد السنوية¹.

وتشير البيانات عن المديونية العالمية إلى ارتفاع مساهمة القروض الخاصة من 45,1% من إجمالي المديونية عام 1970 إلى 63,8% عام 1980، مقابل انخفاض مصادر التمويل الرسمي من 54,9% عام 1970 إلى 36,1% عام 1980. وتسارع هذا النهج في التسعينات من القرن المنصرم؛ إذ لوحظ ارتفاع المستحقات القصيرة الأجل للمصارف التي ترفع تقاريرها إلى بنك التسويات الدولية من 12% من مجموع ديون الدول النامية عام 1990 إلى 20% عام 1997².

وتتباين الدول النامية بالاستحقاقات المترتبة عليها من هذه الديون وتتصدرها دول شرق آسيا ومن ثم دول أمريكا اللاتينية، وكانت أكثر الدول النامية تلقيا من إجمالي الديون قصيرة الأجل الممنوحة خلال المدة (1996-1990) كوريا الجنوبية 15%، تايلندا 11%، البرازيل 10%، اندونيسيا 8%، المكسيك 8% ثم الصين والأرجنتين وروسيا وجنوب إفريقيا وماليزيا. وكان من أخطر انعكاسات ارتفاع الديون قصيرة الأجل أنها تجاوزت مستوى الاحتياطات لكل من هذه الدول وهو ما ولد الكثير من الأزمات الاقتصادية³.

كما يتفق المهتمون بأزمات المديونية على أن المشكلة ليست في حجمها وإنما في تكلفة خدمتها؛ إذ حصل تغير ملموس في شروط الاقتراض الخارجي خلال السبعينات والثمانينات، فتشير المدة (1984-1970) إلى ارتفاع متوسط معدلات الفائدة من 7,5% عام 1970 إلى 14,3% عام 1984

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 147.

² عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، مرجع سابق، ص 32.

³ عبد الكريم جابر العيساوي، نفس المرجع، ص 33.

وترجع الزيادة إلى الفائدة المفروضة من المصادر الخاصة بالمقارنة مع المصادر الرسمية التي ارتفعت معدلات الفائدة بها من 3,5% عام 1970 إلى 6,7% عام 1981¹.

وهكذا قد أخفقت فعلا العديد من الدول النامية في تسديد ديونها، مما عرض المصارف التجارية الدائنة إلى الفشل ماليا، مما أدى بدوره إلى اضطرابات مالية دولية ناتجة عن فشل تلك المصارف في مواجهة سحبيات مودعيها من الأشخاص والمشاريع، فقاد ذلك، من ثمة، إلى التأثير على الاقتصادات المحلية تأثيرا ضارا و مدمرا، وهكذا أصبحت مشكلة الديون الخارجية العالمية لا تهدد البلدان النامية المدينة فقط، وإنما الإقتصادات المتقدمة الدائنة والاقتصاد العالمي أيضا.

وبصورة موجزة نستطيع أن نحدد الاتجاهات التي تضافرت في انفجار أزمة المديونية التي تطورت من 521,1 مليار دولار عام 1980 إلى 1236,7 مليار عام 1991 كالآتي:

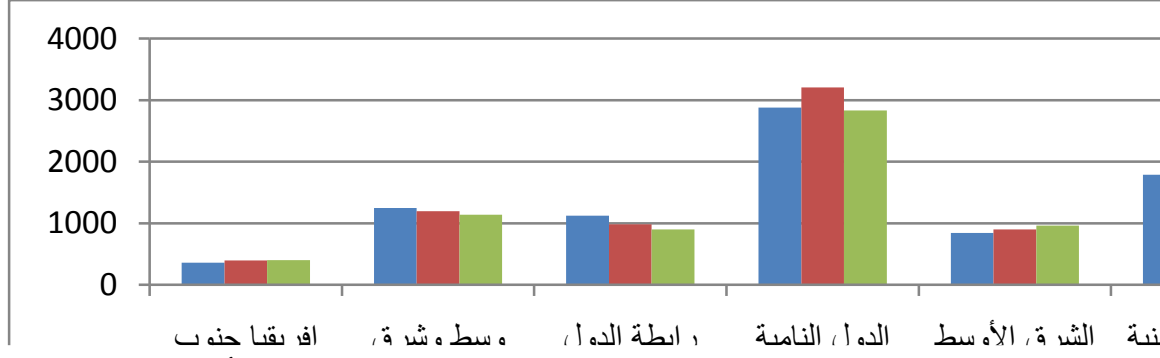
- تصحيح أسعار النفط في المدة (1973-1974) و (1979-1980) مما خلق عجزا قياسييا في موازين مدفوعات الدول المستوردة للنفط.
 - ترتب على تلك الزيادة تكوين فوائض فائقة لم تستطع الدول النفطية الرئيسة من استيعابها محليا، مما اضطرها إلى إيداع قسم كبير منها في المصارف الأجنبية ثم إعادة تدويرها بشكل قروض للدول المستوردة للنفط.
 - تصاعد نزعة الاقتراض في الدول النامية وشجعها على ذلك تدني مستويات أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة في أواخر السبعينيات وكذلك تشجيع المقرضين التجاريين.
 - استعمال (أو سوء استعمال) الكثير من الدول المقترضة للديون في مشاريع دعم الاستهلاك أو مشاريع ذات معدلات فوائد منخفضة.
- وفي الوقت الحاضر فإن مشكلة المديونية في الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى يقدر حجمها بنحو 8264,6 مليار دولار في عام 2015 ورغم أنها شهدت انخفاضا بنسبة 5,05% مقارنة بعام 2014 إلا أنها تمثل 147% مما كان عليه سنة 2010².
- و تشير معطيات الشكل (1-2) إلى تطورات نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية للفترة (2013-2015) ويلاحظ أن الدول الآسيوية تحتل المرتبة الأولى في نسبة الديون التي بذمتها حيث تجاوزت 30% خلال المدة المشار إليها.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، نفس المرجع، ص 328.

² صندوق النقد الدولي، 'قاعدة بيانات (أفاق الاقتصاد العالمي)'، أبريل 2016.

الشكل (1-2): تطور نصيب مجموعات الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى من الديون الخارجية

القائمة (2013-2014-2015) (*) (مليار دولار)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات (آفاق الاقتصاد العالمي)، أبريل 2016

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، فقد احتلت المرتبة الأولى الدول النامية الآسيوية، واستحوذت على حوالي 35%، 37%، 35% من إجمالي الدين على الترتيب خلال سنوات 2013، 2014، 2015، ثم تليها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من خلال تحقيقها النسب الآتية 22%، 23%، 24% على الترتيب خلال السنوات 2013، 2014، 2015 ثم دول وسط وشرق أوروبا في المرتبة الثالثة بنسبة 15%، 14%، 14%، على الترتيب 2013، 2014، 2015، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 14%، 11%، 11% على الترتيب سنوات 2013، 2014، 2015 أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد احتلت المرتبة قبل الأخيرة، حيث بلغت نسبة إجمالي مديونيتها 10%، 10%، 12%، على الترتيب سنوات 2013، 2014، 2015، وإفريقيا جنوب الصحراء كانت في المرتبة الأخيرة حيث حققت متوسط قدره نحو 4,86%، سنوات 2013 و2014 و2015.

فيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات، فقد شهدت ارتفاعا في ظل انخفاض صادرات الدول النامية ومن ثم انخفاض عائداتها من العملات الأجنبية، مما أدى بها للسحب من احتياطاتها الخارجية والاستدانة من أجل تلبية احتياجاتها التنموية، ومن ثم فقد شهد عام 2015 عاملين من شأنهما الرفع من نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات تمثلا في نمو مستوى الديون الخارجية وانخفاض قيمة صادرات المجموعة من السلع والخدمات، فقد ارتفع المؤشر ليبلغ نسبة 60,1% بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا تليها الدول النامية الآسيوية بنسبة بلغت 52% سنة 2015 مقابل 45,7% سنة 2014، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 49,2%، وفي

(*)- أنظر للملحق رقم (1-1).

دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة بلغت نسبة 26%، كما تعد مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات مقبولة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء التي بلغت 19,3%¹.

المطلب الثالث: وضع السيولة الدولية وتوزيعها

من الواضح أن التطورات السابقة لا بد أن تنعكس في وضع السيولة الدولية وتوزيع الاحتياطيات النقدية الدولية بين المجموعات المختلفة من الدول وهو ما يوضحه الجدول الآتي رقم (1-2) وتتضح من هذا الجدول أن السيولة الدولية (عدا الذهب) قد ازدادت خلال السنوات العشر مابين عامي (1973-1982) بنسبة 300% تقريبا، وبمقدار 220,1 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة توزعت كالاتي:

- الأقطار الصناعية 106,7 مليار وحدة أو ما نسبته 48,5% من الزيادة.
- الأقطار النفطية 64,8 مليار وحدة أو ما يقارب 29,4%.
- الأقطار النامية غير النفطية 48,6 مليار وحدة، أو ما يقارب من 22,1%.

وهكذا استحوذت الأقطار الصناعية على معظم الزيادة في تلك الاحتياطيات، بحيث وصلت نسبتها إلى النصف تقريبا، في حين حصلت البلدان المنتجة للنفط على أقل من 30% وذهب أقل من ربع الزيادة إلى البلدان النامية الأخرى غير النفطية، أما إذا أخذنا الذهب بنظر الاعتبار فإن من الملاحظ أن حوالي 83% منه كان في نهاية عام 1982 في حوزة الأقطار الصناعية (على أساس أسعار سوق لندن) مما يجعل مجموع احتياطيات الأقطار الصناعية تصل إلى ما يقرب من 70% من مجموع الاحتياطيات الدولية في نهاية العام المذكور، وتقاسمت الـ 30% الباقية الأقطار الأخرى النامية، نفطية وغير نفطية بنسبة 12,7% للأولى و17,5% للثانية. والجدول (1-2) يبين توزيع الاحتياطيات الدولية.

جدول (1-2): توزيع الاحتياطيات الدولية 1977-1982 (مليار وحدة حقوق السحب الخاصة)

التعيين	1977	1978	1979	1980	1981	1982
مجموع الأقطار (عدا الذهب)	229,8	246,9	274,0	325,4	352,5	337,8
مركز الاحتياطي في الصندوق	18,1	14,8	11,8	16,8	21,3	25,5
حقوق السحب الخاصة	8,1	8,1	12,5	11,8	16,4	17,7
الصرف الأجنبي	203,6	223,9	249,7	296,8	304,8	294,6
ذهب (بسر سوق لندن)	139,8	179,9	367,1	440,2	325,0	392,2
الأقطار الصناعية	118,9	143,1	143,2	183,9	185,2	184,4
المركز في الصندوق	12,2	9,6	7,7	10,7	13,5	17,1
حقوق السحب الخاصة	6,7	6,4	9,3	8,9	11,9	14,1

¹ صندوق النقد الدولي، 'قاعدة بيانات (أفاق الاقتصاد العالمي)'، أبريل 2016.

153,2	159,7	164,3	136,1	127,2	100,0	الصرف الأجنبي
346,5	259,1	564,2	356,7	153,4	119,6	ذهب (بسر سوق لندن)
75,6	80,0	72,2	55,0	45,0	61,0	الأقطار المصدرة للنفط
6,7	5,8	4,1	3,0	4,4	5,4	المركز في الصندوق
2,1	1,8	1,2	1,0	0,5	0,4	حقوق السحب الخاصة
66,8	72,4	66,9	51,0	40,1	55,2	الصرف الأجنبي
17,4	14,2	18,5	14,2	6,3	4,8	ذهب (بسر سوق لندن)
77,8	77,3	69,2	65,8	58,7	49,9	الأقطار النامية غير النفطية
1,7	2,0	2,1	1,0	0,9	0,5	المركز في الصندوق
1,6	2,7	1,7	2,1	1,2	1,1	حقوق السحب الخاصة
74,6	72,7	65,5	62,6	56,6	48,4	الصرف الأجنبي
49,7	41,8	57,5	46,6	20,2	15,5	ذهب (بسر سوق لندن)

La source : IMF, *Annual Rapports*, 1983, Table14, p67

ويبين الجدول (1-3) التوزيع النسبي للاحتياطيات الدولية، في نهاية الأعوام (1973-1982) بين المجموعات الثلاثة المذكورة من الأقطار، ومنه يتبين كذلك أن الأقطار الصناعية استحوذت على ما يقارب من 62% في المتوسط من تلك الاحتياطيات، في حين تقاسمت البلدان النامية، النفطية وغير النفطية، ما تبقى من تلك الاحتياطيات بصورة متساوية تقريبا. وهكذا تبقى البلدان النامية غير النفطية تعاني من شح في سيولتها الدولية مقارنة بحاجتها الماسة إليها، خاصة إذا قورنت بحجم تجارتها الدولية ومتطلباتها التنموية التي تعتمد في جزء مهم منها على الإستيرادات من الأقطار المتقدمة صناعيا، وكان ذلك هو السبب الذي أوقع هذه البلدان في شرك الديون الأجنبية التي مازالت تعاني منه لكن بدرجات متفاوتة.

جدول (1-3): التوزيع النسبي للاحتياطيات الدولية (عدا الذهب) بين مجموعات مختلفة من الدول

1982	1981	1980	1979	1978	1977	1973	التعيين
337,8	342,5	325,4	274,0	246,9	229,8	117,7	مجموع العالم (مليار وحدة حق سحب خاص)
54,9	54,1	56,5	55,9	58,0	51,7	66,0	الأقطار الصناعية%
22,4	23,4	22,2	20,1	18,2	26,5	9,2	الأقطار المصدرة للنفط %
23	22,6	21,3	24	23,9	21,7	24,8	الأقطار النامية غير النفطية%
100	100	100	100	100	100	100	المجموع %

La source : IMF, " *Annual Report*," 1983, Table14, P.68

إذا تفحصنا السنوات (1983-1988) نجد أن الدول الصناعية لا تزال تستحوذ على معظم الاحتياطيات الدولية بما فيها حقوق السحب الخاصة والذهب بسعر سوق لندن ويوضح الجدول رقم (1-4) بأن حجم الاحتياطيات الدولية عدا الذهب للفترة (1983-1988) قد ارتفع من 361,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة في عام 1983 إلى 541,6 مليون وحدة سحب خاصة في عام 1988 أي بزيادة مقدارها 179,8 مليار وحدة سحب خاصة. لقد كانت حصة الأقطار الصناعية منها 205 مليار وحدة سحب خاصة في عام 1983 ارتفعت إلى 346,6 مليار وحدة سحب خاصة لعام 1988 في حين استحوذت الأقطار النامية على 156,9 مليار وحدة سحب خاصة عام 1983 و190 مليار وحدة سحب خاصة عام 1988، وهذا يشير إلى أن حصة الأقطار الصناعية من الزيادة في السيولة الدولية عدا الذهب لازالت تمثل أكثر من نصف تلك السيولة خلال تلك الفترة كما استحوذت الأقطار الصناعية على أكثر من 90% من حقوق السحب الخاصة والباقي القليل كان من حصة البلدان النامية في حين لازل أكثر من 85% من الذهب تمتلكه الدول الصناعية خلال الفترة (1983-1988)، مما يدل على استمرار تركيز السيولة الدولية في الدول الصناعية خلال الفترة المذكورة.

جدول رقم (1-4): توزيع الاحتياطيات الدولية للفترة (1983-1988) (مليار وحدة سحب خاصة)

التعيين	1983	1984	1985	1986	1987	1988
كافة أقطار العالم						
الاحتياطيات الكلية باستثناء الذهب	361,8	407,0	405,2	418,6	506,6	541,6
مركز الاحتياطي في الصندوق	39,1	41,6	38,7	35,7	31,5	28,3
حقوق السحب الخاصة	14,4	16,5	18,2	19,5	20,2	20,2
الصرف الأجنبي	308,3	348,9	348,3	363,8	45,5	493,2
قيمة الذهب بأسعار سوق لندن	345,4	297,8	282,6	303,3	322,3	288,2
الأقطار الصناعية						
الاحتياطيات الكلية باستثناء الذهب	205	224,5	227,4	248,9	320,1	346,6
مركز الاحتياطي في الصندوق	25,6	27,2	25,2	23	20,4	19,5
حقوق السحب الخاصة	11,5	13,4	14,9	16,1	16,4	17,6
الصرف الأجنبي	167,9	183,9	187,3	209,8	283,3	309,5
قيمة الذهب بأسعار سوق لندن	286,6	247,2	234,1	251,2	266,6	238,3
الأقطار النامية						

195	186,6	169,7	177,8	182,5	156,9	الاحتياطيات الكلية باستثناء الذهب
8,8	11,1	12,4	13,5	14,3	13,6	مركز الاحتياطي في الصندوق
2,6	3,8	3,4	3,3	3,1	2,9	حقوق السحب الخاصة
183,6	171,7	154	161	165	140,4	الصرف الأجنبي
49,9	55,7	52,2	48,51	50,6	58,7	قيمة الذهب بأسعار سوق لندن

La source : IMF, Annual Reports, 1988, Table II, p68

باستخدام معطيات الجدولين (1-5) و(1-6) وخلال الفترة (1988-2009) زادت السيولة الدولية من 541 مليار وحدة سحب خاصة عام 1988 إلى 5471 مليار وحدة سحب خاصة عام 2009، وهي أكبر زيادة حصلت في إصدار صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة، حيث وصلت قيمتها 203 مليار وحدة عام 2009، مقابل 21 مليار وحدة عام 1988. وحصل تغيير ملفت في توزيع السيولة الدولية من الدول الصناعية إلى الدول النامية، حيث وصلت حصة البلدان النامية من السيولة الدولية 64% مقابل 36% للدول الصناعية سنة 2009، وهذا يعتبر تغييرا مهما يشير إلى تطور الدول النامية على صعيد حركة التجارة والاستثمار والإنتاج الدولي.

وعلى صعيد حصة البلدان من السيولة الدولية، نلاحظ من الجدول رقم (1-6) أن اليابان استحوذت على 33% من السيولة الدولية للبلدان الصناعية سنة 2009، مقابل 4,4% فقط للولايات المتحدة الأمريكية و 1,8% لبريطانيا و 6% لألمانيا، بعد أن كانت تسيطر الولايات المتحدة على 14% من السيولة الدولية في عام 1975.

وتحصل الدول على السيولة الدولية من المصادر الآتية:

- ◀ منح قروض للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أو تلك التي ترغب في زيادة احتياطياتها.
- ◀ شراء السيولة الدولية من قبل البنوك المركزية، وهي التي تتضمن شراء العملات الدولية المهمة من الدول صاحبة هذه العملات أو من سوق الصرف الأجنبي.
- ◀ طرح سندات دولية وبيعها في الأسواق المالية الدولية للحصول على عملات أجنبية قابلة للتحويل.
- ◀ الصادرات الوطنية، وهي تعتبر المصدر الرئيسي للحصول على السيولة الدولية.
- ◀ الهبات والمساعدات.

جدول رقم (1-5) الاحتياطات الدولية الرسمية للفترة (2006-2009) (مليار حقوق سحب خاصة)

الفترة	ذهب أونصة (مليون)	حقوق السحب الخاصة	المراكز الاحتياطية في الصندوق	الصرف الأجنبي	المجموع
2006	976,71	21,5	17,5	3.470,8	3550,1
2007	960,47	21,5	13,5	4.228,7	4294
2008	960,34	21,0	25,1	4.752,9	4830,8
2009	930,57	203,5	38,7	5.198,4	5471,8

La source : IMF, International Financial statistique, juine 2010, Table I1, p1

الجدول (1-6): توزيع الاحتياطات الدولية للفترة (2006-2009) (مليار حقوق سحب خاصة)

التعيين	2006	2007	2008	2009
الأقطار الصناعية منها	1.548	1.586	1.672	1.952
الولايات المتحدة	45,6	46,8	52,4	85,5
بريطانيا	27,4	31,4	29,7	35,8
فرنسا	31,4	31,8	24,6	32,4
ألمانيا	34,5	31,9	31,8	42
كندا	23,2	25,9	28,4	34,6
اليابان	585,6	603,8	656,1	652,9
الأقطار النامية	1.998,5	2.705,2	3.154,8	3.516,2

La source : IMF, "International Financial statistique", juine 2010, table I1, p18

وإذا تفحصنا السنوات (2012-2015) من معطيات الجدول (1-7) اللاحق، نجد أن الدول النامية و الاقتصادات الناشئة تستحوذ على معظم الاحتياطات الدولية عدا الذهب، حيث قدرت قيمتها سنة 2015 بـ 8169123 وحدة حقوق السحب الخاصة تمثلت منها الاقتصاديات النامية 68,54%، والدول المتقدمة 31,45%، وهذا أمر مهم يشير إلى التطور الملحوظ للدول النامية على صعيد حركة التجارة والاستثمار والإنتاج الدولي.

كما ارتفعت الاحتياطات الدولية عدا الذهب من سنة 2012 إلى سنة 2015 بقيمة 712.554 مليون حقوق سحب خاص، تمثلت الدول النامية 41,87% من نسبة هذه الزيادة. كما استحوذت الأقطار الصناعية على أكثر من 60% من حقوق السحب الخاصة والباقي كان من حصة البلدان النامية، في حين لازال أكثر من 67% من الذهب تمتلكه الدول الصناعية خلال الفترة (2012-2015)، أما بالنسبة

لاحتياطي الصرف الأجنبي فقد مثل أكبر من 65% بالنسبة للدول النامية والناشئة و35% للدول المتقدمة خلال الفترة (2012-2015)، أما بالنسبة للمراكز الاحتياطية في الصندوق فقد مثلت أكبر من 70% في الدول الصناعية و 30% في الدول النامية والناشئة. وعلى العموم مازالت الدول النامية تحافظ على الصدارة من حيث السيولة الدولية للفترة (2012-2015).

جدول رقم (7-1): الاحتياطيات الدولية الرسمية للفترة (2012-2015) (مليون حقوق سحب الخاص)

الفترة	ذهب أونصة (مليون)	حقوق السحب الخاصة	المراكز الاحتياطية في الصندوق	الصرف الأجنبي	المجموع
2012	1.013,53	204.177,4	103.244,4	7.125.864	7.456.469
2013	1.024,14	204.177,4	97.508,3	7.545.774	7.910.380
2014	1.029,82	204.177,4	81.235,9	7.993.499	8.306.369
2015	1.052,40	204.177,4	63.453,5	7.830.785	8.169.123

La source : IMF, " International Financial statistique", juine 2016, p54

وعلى صعيد حصة البلدان من السيولة الدولية، نلاحظ من الجدول رقم (8-1) الآتي أن اليابان استحوذت على أكثر من 30% من السيولة الدولية للبلدان الصناعية سنة 2015 مقابل 3% فقط للولايات بعد أن كانت هذه الأخيرة تسيطر على 14% من السيولة الدولية في عام 1975.

الجدول (8-1): توزيع الاحتياطيات الدولية للفترة (2012-2015) (مليون حقوق سحب الخاص)

2015	2014	2013	2012	
2.857.630	2.873.640	2.707.655	2.639.875	الأقطار الصناعية منها
86.036	91.322	95.863	99.680	الولايات المتحدة
86.243	66.402	60.352	57.994	بريطانيا
42.570	36.939	35.159	38.026	فرنسا
46.025	46.786	47.555	47.685	ألمانيا
57.513	51.483	46.641	44.486	كندا
871.896	850.511	804.249	799.307	اليابان
5.111.240	5.429.662	5.199.167	4.812.842	الأقطار النامية والناشئة

LA source : IMF, " International Financial statistique", juin 2016, p55

خلاصة الفصل الأول:

انطلاقاً مما تم عرضه في هذا الفصل، يظهر الدور الهام الذي يؤديه التمويل الدولي في الاقتصاد القومي بصفته أحد أهم المؤثرات الهامة التي تؤثر على تطور مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يجذب اهتمام مختلف الهيئات والأوساط الاقتصادية والمالية، ليس في الدول المضيفة له فحسب بل في الدول المانحة أيضاً وبخاصة في ظل المشكلات الناجمة عنه والآثار الممتدة على النظام الاقتصادي العالمي.

إن الآثار الاقتصادية الإيجابية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أدى بالعديد من الدول إلى تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف سد فجوات التمويل من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، إلا أن ما استنتجناه أن الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية من شأنه أن يخلق آثار سلبية على اقتصاد البلد.

بالنسبة للتطور التاريخي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية، فقد أثبتت الدراسة أنه قبل سنة 1914 سيطرت بريطانيا على هذه التدفقات والتي كانت تتعلق بانتقالات الذهب والإقراض الخاص وحركة رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة في ظل ثبات سعر الصرف، وبعدها سيطرت التدفقات الأمريكية في فترة ما بين الحربين العالميتين والتي تتعلق بإصدارات السندات طويلة الأجل (الإقراض الحكومي) والاستثمار الأجنبي المباشر في ظل انهيار قاعدة الذهب، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد برزت من جديد التدفقات الأوربية إضافة إلى الأمريكية والتي تتعلق بالتمويل الرسمي الثنائي والمتعدد الأطراف مع ظهور مؤسسات التمويل الدولية، وأيضاً دخول ظاهرة تصدير رؤوس الأموال مرحلة جديدة هي مرحلة تدويل رأس المال من خلال الشركات المتعددة الجنسية.

كما اتضح من خلال هذا الفصل أن الدول الصناعية المتقدمة كانت هي المسيطر على الاحتياطات الدولية إلى غاية سنة 1988 والتي بعدها أصبحت الصدارة لدى الدول النامية والناشئة، الأمر الذي يشير إلى التحسن الكبير لدى هذه الأخيرة على صعيد حركة التجارة والاستثمار والإنتاج الدولي.

الفصل الثاني:

رؤوس الأموال الدولية وعلاقتها بميزان المدفوعات

الفصل الثاني: رؤوس الأموال الدولية وعلاقتها بموازن المدفوعات

تمهيد

المبحث الأول: الأشكال الأساسية لتدفقات رأس المال الأجنبي

المطلب الأول: مصادر التدفقات الأجنبية لرأس المال

المطلب الثاني: تطور تدفق رأس المال الأجنبي على المستوى الدولي

المبحث الثاني: مفاهيم حول ميزان المدفوعات

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات وكيفية قياسهما

المطلب الرابع: العلاقة بين ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال الدولية

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل تحرير حساب رأس

المال وسياسات التحكم فيها

المطلب الأول: تحرير حساب رأس المال

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

المطلب الثالث: سياسات التأثير على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: حركة رؤوس الأموال الدولية وعلاقتها مع ميزان المدفوعات

تمهيد:

إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على المستوى الدولي، إنما تعود إلى الأشكال المختلفة والمتنوعة التي تأخذها تدفقات رؤوس الأموال تلك. ولعل التعريف الذي جاء به البنك الدولي عن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الأجنبية يوضح جليا تلك الأشكال والتي تتمثل أساسا في القروض والمعونات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى التحويلات المالية للمهاجرين التي أصبحت تأخذ نسبا جد معتبرة من إجمال تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي في ظل عولمة الاقتصاد وتحرير تنقل الأفراد والهجرة¹.

كما يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس كذلك لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزود فيها الدائنية و المدينية، وتتضمن فيها حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال. ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة؛ لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد القومي وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا.

وعليه سنتطرق إلى:

المبحث الأول: الأشكال الأساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

المبحث الثاني: مفاهيم حول ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل تحرير حساب رأس المال وسياسات التحكم فيها.

¹ أحمد طلفاح، "التدفقات المالية الدولية"، برامج التدريب عن بعد، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بحث جسر التنمية، د س ن، ص 04

المبحث الأول: الأشكال الأساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

سوف نتناول في هذا المبحث الأشكال الأساسية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وعلاقتها بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مصادر التدفقات الأجنبية لرأس المال

إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، وقد فعلت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1855-1960) وكذلك روسيا خلال العقود الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، إلا أن اليابان التي أصبحت دولة حديثة وغنية بعد عام 1868 لم تقم بتشجيع المدخرات والاستثمارات الخارجية، لهذا يعد البعض بأن المدخرات الأجنبية يمكن أن تساعد عملية التنمية لكنها ليست ضرورية لها¹. وسيتم تناول تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كالاتي:

الفرع الأول: مصادر التمويل الأجنبي الخاصة

سجلت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة نحو الاقتصاديات النامية والناشئة زيادات مضطردة من حوالي 110,1 مليار دولار في (2001-2003)، إلى 320,7 مليار دولار عام 2005، ثم لتصل في عام 2007 إلى أكثر من 700 مليار دولار، ثم انخفضت عام 2008 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية لتصل إلى 259,5 مليار دولار، ثم 557 مليار دولار عام 2010، ثم ترجع للانخفاض مرة أخرى لتحقيق 420 مليار دولار سنة 2013 و385 مليار دولار سنة 2015². ونستعرض أدناه كل واحد من مكونات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

أولاً: الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الاستثمارات المباشرة مكانة كبيرة وهامة في التحليل الاقتصادي الحديث، بحيث أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، أما الشركات متعددة الجنسيات فهي المعبر الأساسي عن هذه الظاهرة التي لم يسبق لها مثيل.

أ- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: « وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار. وأن كلمة المباشر تعني سيطرة كاملة أو جزئية على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف. وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص 197

² IMF, "World Economic outlook", April 2016, p211.

الأجانب سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو المتقدمة»¹.

ب- مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر (الأساس التمويلي له)

وهنا لابد من معرفة المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ أي الأساس التمويلي له وهي:

1. رأس المال المساهم به: وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم). ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحياة والاندماج. وجدير بالذكر أن حجم رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي، حيث بلغ نصيبه في عقد التسعينيات نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما حصة الشكّلين الآخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط 23% للقروض داخل الشركة و 12% للأرباح المعاد استثمارها².

2. الأرباح المعاد استثمارها: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من شركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.

3. القروض داخل الشركة: تتمثل معاملات الدين داخل الشركة بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها وتشير إلى القروض الطويلة الأجل أو القصيرة الأجل من الدول والشركات من غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين³.

ت- أقسام الاستثمار الأجنبي المباشر: يقسم هذا النوع من الاستثمار إلى ثلاثة أقسام:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: ويقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، وقد تزايد هذا النوع مع بداية السبعينات.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط وتأخذ واحدا أو أكثر من الأشكال الآتية:

- ✓ شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني (الخاص أو الحكومي).
- ✓ شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الحكومي ورأس المال الخاص.

¹ قيرصي عاطف، "إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 8، 2000، ص 53.

² UNCTAD, "World Investment Report : Transnational Corporations And The Internationalisation Of R & D", New York, 2005, P8.

³ هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، مصدر سابق، ص 15.

3- **الشركات متعددة الجنسيات:** ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف أو تدير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر¹. ويلاحظ أن مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشركات متعددة الجنسيات حتى أن بعض الكتاب يشيرون إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الشركات العابرة للقارات التي صارت حقيقة في الاقتصاد العالمي لا يمكن التقليل من شأنها أو تجاهلها بسبب الدور الكبير الذي تؤديه في عملية الاستثمار الدولي.

ث- **أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية وعلى النحو الآتي:

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية:** من حيث ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع يمكن أن يأخذ أحد الأشكال الآتية:

1-1 **الاستثمار المشترك:** «وهو الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين أو أكثر عن طريق شركة دولية النشاط ويحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، ويرى بعض الاقتصاديين أن عملية المشاركة لا تقتصر على المساهمة في رأس المال بل تمتد إلى اتخاذ القرارات والإدارة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية»².

1-2 **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** هذا النوع من الاستثمار من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، حيث لا يوجد شريك وطني وتمتلك الشركات كامل الاستثمارات، وقد تقوم بنقل الإدارة والتنظيم والكوادر وتستخدم التكنولوجيا والآلات من البلد الأم إلى البلد المضيف الذي يقتصر دوره على استضافة هذه الاستثمارات وتقديم ما تحتاج إليه من مساعدة أو تسهيلات أو عمالة رخيصة وغير ذلك مما يحتاجه المشروع³.

1-3 **الاستثمار في المناطق الحرة:** يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيقة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة⁴.

¹ علي ميا وآخرون، "العولمة وتحديات التقنية والتكنولوجيا على الإدارة"، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد3، دمشق، 2005، ص100.

² عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص184.

³ صلاح عباس، "العولمة وأثارها على الفكر المالي والنقدي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص82.

⁴ مغوري شلبي، "المناطق الحرة فوائد واضرار"، www.islam.on line.net/arabic/economics/2011/04/article 4-sh، تم الاطلاع على الموقع في فيفري 2017.

- 1-4 مشروعات أو عمليات التجميع:** « تأخذ هذه المشروعات شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي و الامتلاك الكلي الأجنبي حيث يكون العمل في إطار اتفاقية بين الطرفين الأجنبي بصفته صاحب مواصفات قياسية أو علامة تجارية لمنتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي في البلد المضيف»¹.
- 2- الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية:** يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى غير اكتساب حصة من الأسهم (الملكية) وهذه الأنماط للاستثمار الأجنبي قد تظهر بشكل استثمار مباشراً أو غير مباشراً².
- 2-1 عقود التراخيص (الامتياز):** عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسية والمستثمر الوطني بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص) باستخدام ابتكار تكنولوجي مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاختكار التكنولوجي مقابل ريع نقدي معين.
- 2-2 عمليات تسليم المفتاح:** وهي عبارة عن اتفاق أو عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري وإكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بأن البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي مقابل تقديمه للتصميمات الخاصة بالمشروع وطرق تشغيله وإدارته وصيانته.
- 2-3 عقود الإدارة:** «عبارة عن عقد بين البلد المضيف وشركات معينة، يتم بموجبه منح البلد المضيف جهات إدارية أو إدارة شركات معينة، لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد في شكل أتعاب للجهة الإدارية أو الشركة متعددة الجنسية»³.
- 2-4 التعاقد من الباطن:** « وهي عقود امتياز أو إنتاج أو عملية تصنيع من الباطن على نطاق دولي وهنا يتم الاتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعها مثلاً) على أن يقوم أحد الأطراف (مقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير المنتجات أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الأول الذي يستخدمها في إنتاج منتوجاته النهائية وبعلامته التجارية»⁴.
- ج- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وأن المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلباً أو إيجاباً في

¹ صلاح عباس، "العولمة وآثارها على الفكر المالي والنقدي"، مصدر سابق، ص 87.

² محمد السيد سعيد، "الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية"، مرجع سابق، ص 228-229.

³ عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، الإسكندرية، 2005، ص 275.

⁴ عبد السلام أبو قحف، نفس المرجع، ص 276.

فرص نجاح المشروع الاستثماري. وينطوي تصنيف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ثلاثة أنواع، كما هو موضح في الشكل (1-2) الآتي:

الشكل (1-2): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيئة



المحددات الاقتصادية

La source : UNCTAD,

World Investment

عوامل الكفاءة	عوامل الموارد	عوامل السوق
* تكلفة الأصول والموارد.	* توفر الموارد الخام.	* حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.
* كلفة المدخلات الأخرى	* عمالة رخيصة غير ماهرة.	* معدل نمو السوق.
مثل كلفة النقل والاتصالات	* عمالة ماهرة.	* إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية
وكلفة السلع الوسيطة	* توفر التكنولوجيا و الاتصالات	

La source: Report : "**Trends and Déterminants**", New York and Geneva, 1998, P27.

من خلال الشكل (1-2) يمكن أن نبين ثلاثة محددات رئيسية لها علاقة بالبلد المضيف والمستثمر

وتتمثل بالآتي:

1- إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر: والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كالأستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها. كما أن القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات المتعددة الجنسية التي تنظم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية وتجنب فرض ضرائب مزدوجة كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي¹.

2- التسهيلات لتيسير وإدارة أعمال المستثمرين: وهي التي ترتبط بحوافز الاستثمار وخدمات ما بعد الاستثمار والكفاءة الإدارية والنواحي الاجتماعية (التعليمية والترفيهية) والتقريب الذاتي (التآلف مع اللغة والثقافة المحلية).

كما تشمل التدابير التي تأخذها الدولة المضيفة لتسهيل أعمال المستثمرين الأجانب، وتتمثل هذه الجهود بتشجيع الاستثمار وإعطائه الحوافز المناسبة وخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، والحد من الفساد المالي والإداري المنتشرين في البلدان النامية².

3- المحددات الاقتصادية: يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان والقوة الشرائية للمواطنين ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، بالتالي يتضح وجود علاقة طردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي³.

وقد يتعرض المستثمر الأجنبي إلى مخاطر مختلفة في أسواق البلدان المضيفة وخاصة النامية منها مثل مخاطر أسعار الصرف وتقلباته وخصوصا باتجاه الانخفاض، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع والعكس صحيح⁴، كما أن معدلات الفائدة تلعب دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي، فمعدلات الفائدة المنخفضة لها تأثير إيجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق المحلية⁵.

¹ مخلص محمد جبة، "الأستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات"، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، 2000، ص234.

² UNCTAD, "world investment report : trends and determinants", op.cit, p184.

³ Faisal Ahmed And Rabeh Arezki And Norbert Funke, "The Composition Of Capital Flow : Is south Africa Different", IMF, wp05, March 2005, P08.

⁴ Benoit Mercereau, "FDI Flows To Asia: did the Dragon Crowd Out The Tiger", IMF, wp/05/189/ 2005 p12.

⁵ عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص73.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر والقروض التجارية

إضافة إلى ما سبق من مصادر التمويل الأجنبي الخاصة، يعد كلا من الاستثمار الأجنبي غير المباشر والقروض التجارية نوعا آخر لا يقل أهمية عن النوع الأول، وسوف نتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من خلال ما يلي:

أ- الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي)

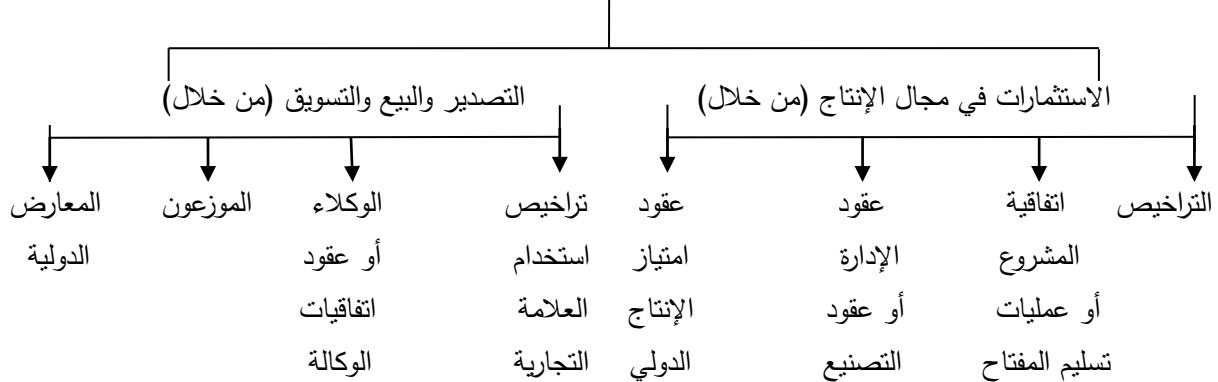
يكن معيار التمييز بين ما هو مباشر و ما هو غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة، و عليه فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة فهو يعد مستثمرا مباشرا، أما إذا لم يكن كذلك فهو غير مباشر، و يتحدد التحكم بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة و يتغير هذا المقدار وفق القوانين المختلفة للدول، فقد يتمثل في أغلبية رأسمال و قد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في رأسمال و هي مساهمة تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف على الشركة.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: «عرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه استثمار المحفظة؛ أي الاستثمار في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها، كإشراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية؛ أي هو تملك الأفراد و الهيئات و الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري و هو على عكس الاستثمار المباشر يعد استثمارة قصيرة الأجل»¹.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يتخذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر عدة أشكال سواء كان في مجال التصنيع و الإنتاج أو في مجال التسويق و التصدير، ونلخص في الشكل (2-2) الآتي أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية الغير المباشرة.

الشكل (2-2): أنواع الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة



المصدر: عبد السلام أبو قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 26.

¹ عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 13.

2-1 أهم أشكال الاستثمارات غير المباشرة في مجالات التصنيع و الإنتاج: ويتم تقسيمها من خلال النقاط الآتية:

2-1-1 التراخيص: تراخيص الإنتاج أو التصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد تقوم بمقتضاه الشركة بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية في مقابل عائد مادي معين¹.

2-1-2 اتفاقيات مشروعات عمليات تسليم المفتاح: هو عبارة عن عقد يتم بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني يقوم فيه الطرف الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل وما أن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه للطرف الثاني². ويقوم هذا الأخير بدفع أتعاب الطرف الأجنبي كما يتحمل تكلفة الحصول على التجهيزات و الآلات اللازمة للمشروع.

2-1-3 عقود امتياز الإنتاج و التصنيع الدولي من الباطن: هو عبارة عن اتفاق بين منتجين يقوم أحد الأطراف بإنتاج و توريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الذي يقوم باستخدامها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية و بعلامة تجارية.

2-2 أشكال الاستثمارات غير المباشرة في مجالات التسويق و التصدير: و نتطرق إليها في ما يأتي:
2-2-1 تراخيص استخدام العلامة التجارية و الخبرات التسويقية: وهو عقد يمنح بموجبه المتعامل الأجنبي للطرف المحلي الحصول على العلامة التجارية أو الامتياز بالبيع محليا أو المساعدة في التسيير، مقابل مبلغ جزافي أو علاوة و الالتزام باحترام بعض قواعد الشركة المرخصة.

2-2-2 الوكلاء أو عقود اتفاقية الوكالة: عقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين، يتم بموجبها قيام أحد الأطراف بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع سلع و منتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي.

2-2-3 الموزعون: هم عبارة عن عميل يقوم بالشراء مباشرة من المصدر أو الشركة متعددة الجنسية بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، و قد تقوم الشركة المعنية أو المصدر بمنح امتياز لموزع ما لخدمة سوق معين.

ب - القروض الأجنبية التجارية: شكلت القروض لعقود عدة وما تزال شكلا مهما ورئيسيا من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وإن اختلفت الأهمية النسبية لهذا النوع من التدفق في الآونة الأخيرة

¹ عبد السلام أبوقحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مرجع سابق، ص 27.

² عبد السلام أبوقحف، نفس المرجع، ص 27.

لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها مازالت تستحوذ على نصيب كبير من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال إلى الدول النامية.

1- تعريف القروض الأجنبية: نظرا لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبنك التسويات الدولية، قامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو كالاتي «إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل»¹.

2- أنواع القروض الأجنبية التجارية: تعد القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع، وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي قروض السندات و القروض المصرفية التجارية و إئتمانات التصدير وفي ما يلي شرح موجز لكل هذه الأنواع من القروض.

1-2 القروض المالية (قروض السندات): وهي أحد أشكال استثمارات المحفظة عن طريق شراء الأسهم والسندات في منشآت البلدان النامية (تدفقات الأموال الساخنة)، ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأمد (5-25 سنة) وذلك من خلال إصدار السندات والتي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشراء هذه السندات من خلال الوسطاء.

وبين عامي 1989 و1997 ازدادت التدفقات الكلية للمحافظ الاستثمارية أكثر من 1150%؛ أي من 7,5 إلى 86,3 مليار دولار، حيث مثلت منها تدفقات الأسهم زيادة بنسبة 900%، وأكبر مستفيد في تلك المرحلة هو المكسيك الذي أصبح فيما بعد ضحية، حيث استقبلت المكسيك حوالي 25% من تمويلها الخارجي بهذا الشكل، لكن سنة 1995 شهدت انهيار حاد في سوق الأسهم بعد تخفيض البيزو بنسبة 35%، مما أدى إلى خسارة المشتريين أكثر من 60% من أموالهم².

ونفس الأزمة حدثت في دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، حيث أدى الانخفاض الحاد في سوق الأسهم والسندات إلى رعب المستثمرين الأجانب، متمثلا في صافي التدفقات الخارجية الذي بلغ 12 مليار دولار³.

¹ Pawel H. Dembinski : "**L'endettement International**"(définition, couverture statistique et méthodologie) rapport d'un groupe de travail, OCDE, Paris, 1988, p20.

² محمود حامد، "العلاقات النقدية الدولية"، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، جانفي 2017، جدول رقم 4-9، ص250.

³ ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2009 ص676.

2-2 القروض المصرفية التجارية: هي القناة الأخرى والأحدث لتحويلات رأس المال وخاصة في سوق العملات الأوروبية الذي يعود تاريخه إلى الستينيات، وقد بلغ حجم هذا السوق في عام 1979 نحو 475 مليار دولار. والعملات الأوروبية التي كانت سائدة هي عملات مودعة في بنوك خارج البلد الذي أصدر تلك العملات، لذلك فهناك دولار أوروبي ومارك أوروبي وهكذا. وتمنح القروض من العملات الأوروبية عادة لفترات أقصر من قروض السندات وأن سعر الفائدة التقليدي لهذا الغرض هو سعر الإقراض فالمقترضون يدفعون علاوة إلى بنوك لندن وذلك استنادا إلى تقديرات السوق بالنسبة للمخاطر، وأن العلاوة المدفوعة من قبل البلدان النامية هي عادة أعلى نظرا لارتفاع المخاطر فيها¹.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الرسمية

تشمل المصادر الرسمية للتمويل الدولي على مصادر رسمية ثنائية (الحكومية)، ومصادر رسمية متعددة الأطراف، نتطرق إليها في ما يأتي:

أولا: **التدفقات الثنائية (الحكومية):** إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أسس تفضيلية؛ أي أنها تتضمن عنصر المنحة، ولهذا تسمى مساعدات إنمائية رسمية، وتتكون التدفقات الثنائية من:

أ- **المعونات الأجنبية (المساعدات أو المنح):** تعد من أهم مصادر التمويل الأجنبية للدول النامية، حيث تستخدم هذه المعونات للقضاء على الفقر وزيادة الدخل والاستهلاك، وتمويل مختلف برامج التنمية.

1- **تعريف المعونات الأجنبية:** تتجه غالبية الآراء إلى عد المعونات الأجنبية، كافة التحويلات المالية التي تتم وفق شروط وقواعد ميسرة، بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق². كما عرفت لجنة مساعدات التنمية معونات التنمية الرسمية بأنها الموارد المتدفقة من الدول الغنية إلى الدول النامية، ولكن يجب أن تحقق هذه الموارد ثلاثة شروط رئيسية هي:³

✓ أن تكون من مصادر رسمية.

✓ أن تكون بغرض التنمية.

✓ أن تحتوي على شروط امتيازية؛ أي عنصر المنحة لا يقل فيها عن 25%.

تقدم الحكومات المنح عادة من خلال مؤسسات إنمائية رسمية كالمؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة التنمية الخارجية البريطانية، كما توجد مساعدات خاصة غير رسمية مقدمة من منظمات غير حكومية

¹ مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص 207.

² سفيان قمومية، "رؤوس الأموال الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي"، النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 53.

³ زعزوع و زينب عباس، "دور المنح و المساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي"، مجلة النهضة، المجلد 13، العدد 02، جامعة القاهرة أبريل 2012، ص 71.

ومع ذلك فإن المساعدات الرسمية فقط هي التي يتم قياسها و موجودة في الإحصائيات الرئيسية¹. إن معظم الهيئات المانحة للمساعدات تقدم هذه المساعدات على شكل رأس مال أو مساعدات فنية ومعظمها تأخذ شكل مساعدات للمشروعات لكن بعض الهيئات الثنائية تقدم مساعداتها على شكل قروض لبرامج وهي نوع من المساعدات العامة لغرض دعم ميزان المدفوعات.

وقد ازدادت المساعدات الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي من 29,4 مليار دولار في عام 1985 إلى نحو 55,5 مليار دولار عام 1996، ثم ارتفعت إلى 108,8 مليار دولار عام 2005 ثم إلى 152,51 مليار دولار عام 2015، ثم 157 مليار دولار سنة 2016². إلا أن هذه التدفقات، حتى في حالة ارتفاعها ستظل قاصرة عن بلوغ مستوى التعهدات المحددة.

2- دوافع تقديم المعونات الأجنبية: هناك عدد من الدوافع نذكرها في ما يأتي:

- ✓ الدوافع الأخلاقية الإنسانية؛ أي مساعدة البلدان الفقيرة.
- ✓ الدوافع السياسية والعسكرية والتاريخية، حيث أن معظم المساعدات الأمريكية وجهت بهدف عدم انتشار الشيوعية، كما تركزت المساعدات البريطانية والفرنسية في مستعمراتها القديمة.
- ✓ الدوافع الاقتصادية للبلدان المتقدمة، فالاستثمار في البلدان النامية لا يهدف فقط إلى زيادة معدل النمو للبلد النامي ولكن لتحسين مستوى الرفاهية في البلد المقدم للمساعدات. وهكذا فإن المساعدات الدولية هي نافعة للطرفين معا.

ب- القروض: وهي نوعان، الأول قروض طويلة الأجل و الثاني قروض قصيرة الأجل في حالات قليلة والقروض طويلة الأجل تنقسم بدورها إلى قسمين:

- 1- **القروض الميسرة:** أي بفائدة منخفضة وبفترة سداد طويلة (تتراوح في الغالب ما بين 5 سنوات إلى 20 سنة أو تزيد، ومعدلات فائدة منخفضة مقارنة بالقروض الخاصة)³، كما تحتوي القروض الرسمية الثنائية على فترة سماح تتراوح ما بين ثلاث إلى عشر سنوات⁴، واستنادا إلى هذه السمات يتضح بأن عبء القروض الرسمية الثنائية المتمثل في فترة السداد وسعر الفائدة وفترة السماح يكون أسهل من القروض الخاصة والمتعددة الأطراف.

¹ محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 677.

² البنك الدولي، "بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" مرجع سابق.

³ هيل عجمي جميل الجناحي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 21.

⁴ ناهد كنج شكري ومروان عوض، "المالية الدولية"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 2004، ص 41.

2- قروض غير ميسرة: فالفائدة فيها تكون مرتفعة وتضاهي أسعار الفائدة السائدة في السوق العالمي و أن فترة السداد فيها تكون ليست طويلة جدا. وتشير البيانات إلى أن حجم القروض المقدمة إلى البلدان النامية ازداد خلال الفترة 1990-1995 من 20,3 مليار دولار إلى نحو 99,3 مليار دولار¹.

ثانيا: مصادر رسمية متعددة الأطراف

تتمثل المصادر الرئيسية للتدفقات متعددة الأطراف في القروض والمساعدات المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، وتشمل مؤسسات التمويل الدولية كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمجموعته المتمثلة في مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التمويل الدولية، كذلك الأمم المتحدة، أما البنوك التنموية الإقليمية تتمثل في صندوق النقد العربي وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الآسيوي والصندوق الإفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية، الذين يقدمون تمويلا للبلدان حسب المناطق الإقليمية. وقد بلغت تدفقات رأس المال متعددة الأطراف في عام 1995 حوالي 24 مليار دولار منها نحو 20 مليار دولار أو ما يزيد على 80% بشروط تفضيلية².

ومن باب المقارنة بين المساعدات التي تقدمها الحكومات (الثنائية) وتلك التي تقدمها المنظمات متعددة الأطراف، يشير البعض إلى أن المساعدات التي تقدمها المنظمات تكون على أسس اقتصادية وعقلانية وليس كما هو الحال مع المساعدات الثنائية³. والحقيقة هي أنه حتى المنظمات الدولية فإنها عادة ما تخضع إلى تأثيرات الدول الكبرى التي تسيطر عليها، ولهذا فإن علاقة البلد النامي بالبلدان الكبرى المؤثرة في هذه المنظمات هي التي تتحكم في توزيع المساعدات الإنمائية.

ثالثا: تحويلات المهاجرين

تشكل تحويلات المهاجرين من الخارج إحدى أهم التدفقات المالية على المستوى الدولي، حيث تعد مصدرا هاما-خاصة بالنسبة للدول النامية- من مصادر التمويل الخارجي، ولقد بلغت تحويلات المهاجرين في العالم حوالي 323 مليار دولار سنة 2011 و 537 مليار دولار سنة 2016.

أ- تعريف تحويلات المهاجرين

تعرف حسب دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2010، «أنها التحويلات الخاصة الحالية من العمال المهاجرين الذين يعدون مقيمين في البلد المضيف إلى متلقين في بلدهم الأصلي، إذا كان المهاجرون يعيشون في البلد المضيف لعام واحد أو أكثر، فإنهم يعدون مقيمين بغض النظر عن وضعهم بصفتهم مهاجرين، أما إذا كانوا قد عاشوا أقل من عام واحد في البلد المضيف فالمبلغ

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص 212.

² مدحت القرشي، نفس المرجع، ص 213.

³ إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب نجا، نفس المرجع، ص 309.

الذي يحصلون عليه يعد تعويضات للعاملين، وتحويلات المهاجرين هي القيمة الصافية لما يقوم به المهاجرون بتحويله من أصول من بلد إلى آخر عند وقت الهجرة (فترة زمنية لا تقل عن سنة)¹.

ب - محددات تحويلات المهاجرين

إن معظم الدراسات التي تناولت محددات تحويلات المهاجرين خلصت إلى خمسة محددات رئيسية مرتبطة بقرارات التحويل إلى البلد الأصلي، نذكرها بإيجاز كما يلي:²

1- الإيثار النقي: يعد المهاجر رعاية أسرته المتبقية في البلد الأصلي أحد أكثر أهم الدوافع البديهية لتحويل أمواله إلى البلد الأصلي.

2- فائدة شخصية بسيطة: يمكن أن يكون للمهاجر دافع آخر للقيام بتحويلات مالية لبلده الأصلي وهو الفائدة الشخصية لهذا المهاجر. و الفائدة الشخصية هي دافع من أجل آفاق مستقبلية ترتبط بالإرث أو رغبة المهاجر رعاية أفراد أسرته المتبقية بالبلد الأصلي لممتلكاته المتواجدة بهذا البلد.

3- الترتيبات الأسرية الضمنية (المشاركة في التأمين والقرض): هذا المحدد يعتمد على أن فكرة المساعدات والإعانات التي يتحصل عليها المهاجر قبل الهجرة يسدها بعد الاستقرار بالمهجر³.

4- هدف ادخار المهاجر: يرتكز هذا الدافع على فكرة أن التحويلات ترتبط بالهدف الذي حدده المهاجر من وراء مشروعه الهجري، والذي يتمثل بالعودة إلى البلد الأصلي بعد ادخار مبلغ معين يسمى هدف الادخار.⁴

5- قرارات إدارة أو تسيير المحفظة: تقوم فرضية إدارة محفظة الأوراق المالية على فكرة توجيه مدخرات المهاجر والذي ليس بحاجة إليها إلى استثمار اقتصادي ذو مردود نسبي يختلف من بلد لآخر، وهنا تفسر التحويلات على أنها قرار فردي يتسم بالرشادة يتوقف على معدل العائد على التحويلات؛ أي دوافع مالية تشترط على المهاجر توفر ظروف مواتية للاستثمار في وطنه الأصلي.⁵

¹ The World Bank, "**Migration and Remittances**", fact book, Second Edition, Washington, D.C, 2011, p16.

² Chaabita Rachid, "**Les Transfères de Fonds des résidents marocains en Europe, impact et déterminants**", Réunion Ad hoc d'experts-migration internationale et développement en Afrique du nord, Nation Unies, Commission économique pour l'Afrique du nord, Rabat, Maroc, 19-20 mars, 2007, p10.

³ Chaabita Rachid, "**Les Transfères de Fonds des résidents marocains en Europe, impact et déterminants**", op.cit, p10.

⁴ OCDE, "**Les transfères de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement Perspectives des migrations internationales**", rapport 2006, p156, sur le site web : www.Oecd.org. Consulté le 14/08/2016.

⁵ علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين، ورقة مقدمة لندوة "المغتربين العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي"، جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أبريل 2007، ص22.

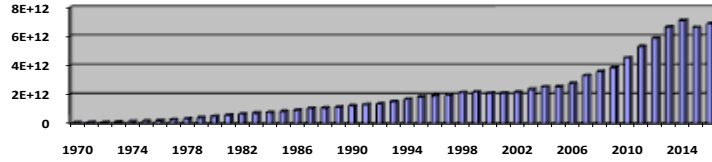
المطلب الثاني: تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على المستوى الدولي

سوف نتطرق إلى تطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الفترة 1970-2016 وإظهار الجوانب الايجابية والسلبية من هذا التطور.

الفرع الأول: تطور تدفق القروض الأجنبية على المستوى الدولي

يوضح الشكل (2-3) تطور تدفق القروض إلى الدول النامية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016، حيث اتسمت هذه الفترة بالارتفاع المستمر للقروض بصفة عامة، وسجلت الديون أرقاماً قياسية في السنوات الأخيرة.

الشكل (2-3): تطور تدفق القروض الأجنبية للدول النامية على المستوى الدولي للفترة 1970-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على World Bank Data base 2018 وبرنامج Excel 2010

نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع القروض الخاصة بالدول النامية إلى 662 مليار دولار سنة 1982، بعد ما كانت حوالي ستة ملايين دولار سنة 1970؛ أي تضاعفت بـ 110 مرة وهذا بسبب انفجار أزمة المديونية مطلع الثمانينات. ومع دخول معظم الدول في إصلاحات مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون سنوات التسعينات عادت أغلب الدول النامية للاقتراض من جديد بغية تسديد الديون السابقة مما أدى بتدفق القروض إلى الارتفاع مرة أخرى حيث وصل حجمها إلى أكثر من 2168 مليار دولار سنة 1999. ولقد كانت الديون الخارجية للدول النامية في أكبر قيمة لها سنة 2016، بـ 6880 مليار دولار. وتميزت الخمس عشرة سنة الأخيرة من فترة الدراسة بالارتفاع في حجم الديون ووقفت من 1228 مليار دولار سنة 1990 إلى أكثر من أربعة آلاف مليار دولار سنة 2011، إلى حوالي 6800 مليار دولار سنة 2016 كما أن هذه الديون شكلت نسبة معتبرة من إجمالي الناتج المحلي وبلغت نسبة قياسية خاصة سنتي 1998 و 1999 بـ 39% و 41% على التوالي.

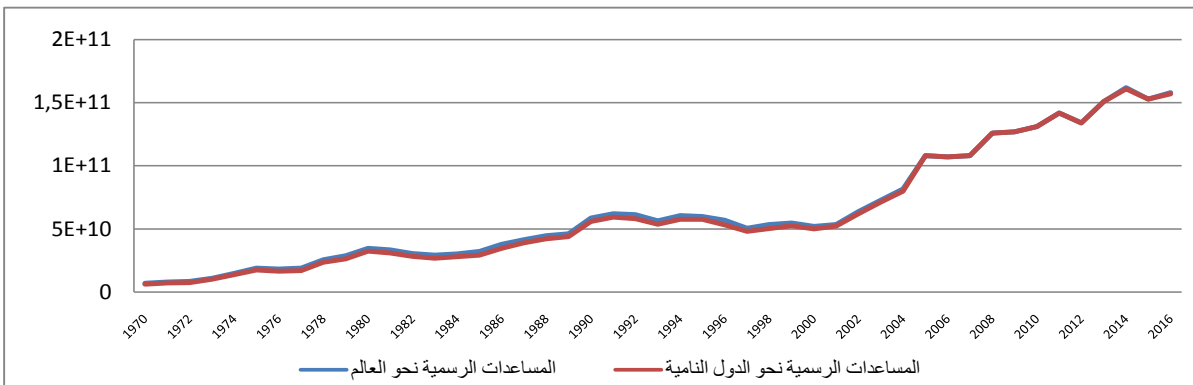
الفرع الثاني: تطور تدفقات المعونات الأجنبية

يوضح الشكل (2-4) تطور تدفق المعونات الأجنبية نحو الدول النامية على المستوى الدولي والذي يمكن تقسيمه إلى مراحل تصف تطوره، حيث لم يتجاوز تدفق المعونات الأجنبية عتبة 20 مليار دولار عقد السبعينات، إلا أنه مع انفجار أزمة المديونية الخارجية للدول النامية مطلع الثمانينات ارتفعت المنح

والمساعدات الرسمية إلى 32 مليار دولار سنة 1980 وذلك لتخفيف حدة المديونية، واستمرت المعونات في التدفق إلى الدول النامية حتى وصلت سنة 1988 إلى 42 مليار دولار و 60 مليار دولار سنة 1991 و 52 مليار دولار سنة 1999.

وبعد قمة الأمم المتحدة للألفية الجديدة سنة 2000، عازمت الدول المتقدمة على تحقيق أهداف جديدة من بينها تقديم المنح والمساعدات للدول النامية "لتحقيق شراكة عالمية شاملة للتنمية"¹، مما أثر كثيرا على ارتفاع تدفق المنح والمساعدات على المستوى الدولي، حيث بلغت 62 مليار دولار سنة 2002 وأكثر من 108 مليار دولار سنة 2005، ومع تحسن العلاقة الاقتصادية بين الدول وكثرة التكتلات الاقتصادية وصلت المعونات الأجنبية في تدفقاتها إلى 130 مليار دولار سنة 2010 و حوالي 160 مليار سنة 2016، حيث كان نصيب الدول النامية منها 157 مليار دولار؛ أي أكثر من 99% على مدى خمسة سنوات الأخيرة، وهو أمر منطقي كون تلك المعونات موجهة أصلا للدول النامية.

الشكل (2-4): تطور تدفق المعونات الأجنبية نحو الدول النامية ونحو العالم للفترة 1970-2016



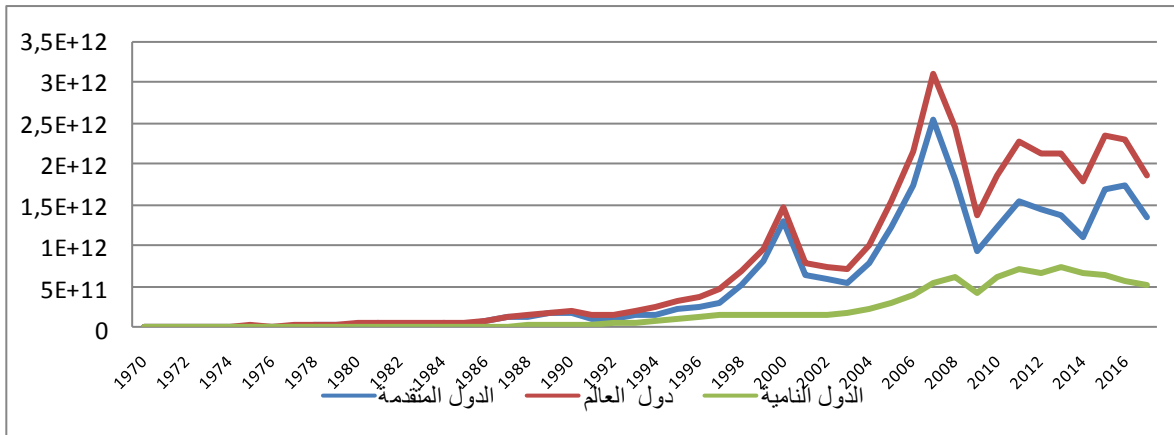
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على World Bank Data base 2018 وبرنامج Excel 2010

الفرع الثالث: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي

يوضح الشكل الموالي تطور الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقه على المستوى الدولي والملاحظ على الشكل أنه في زيادة مستمرة ولم ينخفض سوى أربع مرات لأجل أزمة 2003 وأزمة 2008 وأزمة 2014 التي تراجع فيها الطلب العالمي ومن ثم تراجعت معدلات النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك يتضح انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007 ص258-259.

الشكل (2-5): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الدولي للفترة 1970-2016

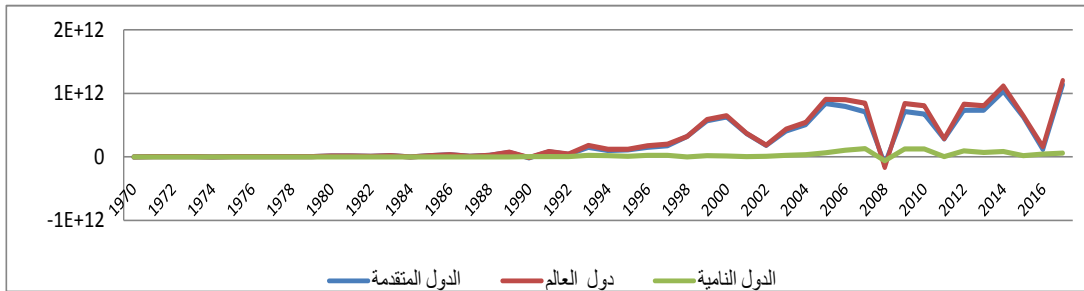


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على World Bank Data base 2018 وبرنامج Excel 2010

الفرع الرابع: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر على المستوى الدولي

مع توسع تحرير الأسواق المالية زادت التدفقات الرأسمالية من الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأشكالها المختلفة، وأصبحت تشكل استثمارات المحفظة تلت مصادر التمويل للدول النامية، وتستحوذ الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من هذه التدفقات، نظرا لتطور الأسواق المالية فيما بينها والشكل الموالى يوضح أكثر تطور تدفقاتها للفترة 1970-2016.

الشكل (2-6): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر على المستوى الدولي للفترة (1970-2016)

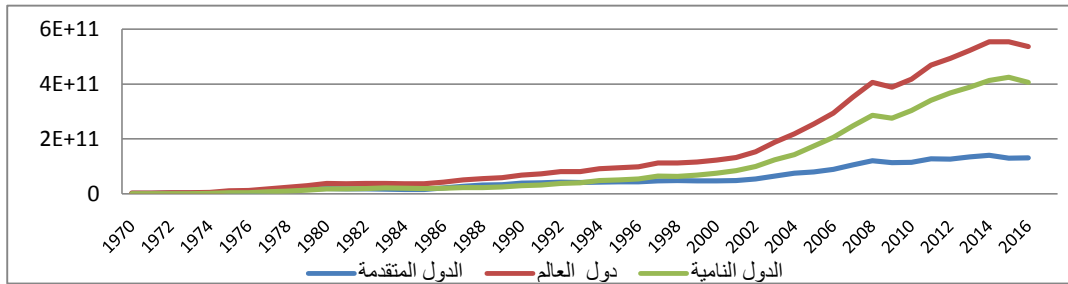


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على World Bank Data base 2018 وبرنامج Excel 2010

الفرع الخامس: تطور تدفق تحويلات المهاجرين على المستوى الدولي

لقد اتجهت العديد من الدول خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والانفتاح على الاقتصاد العالمي في إطار تأثيرات العولمة الاقتصادية، ويوضح الشكل الموالى تطور تدفقات تحويلات المهاجرين على المستوى الدولي.

الشكل (2-7): تطور تدفق تحويلات المهاجرين على المستوى الدولي للفترة 1970-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على World Bank Data base 2018 وبرنامج Excel 2010 من خلال ما يوضحه الشكل (2-7) نلاحظ أنه في فترة ما قبل التسعينيات تراوحت تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين على المستوى العالمي ما بين حوالي 2 مليار دولار سنة 1970 وأكثر من 66 مليار دولار سنة 1990، إلا أنها ارتفعت خلال عقد التسعينيات لتصل سنة 2000 إلى أزيد من 135 مليار دولار، ثم إلى 417 مليار سنة 2010 و 536 مليار دولار سنة 2016، ولقد كان للدول النامية نصيب كبير من هذه التحويلات، بسبب ارتفاع الهجرة من الدول النامية إلى الدول الغنية و المتقدمة.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات وعلاقته برؤوس الأموال الأجنبية

يبين ميزان المدفوعات للبلد، ما لديه من حقوق اتجاه الأجانب وما عليه من التزامات ولذلك فهو المرآة التي تعكس طبيعة الاقتصاد القومي من حيث درجة القوة والضعف.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي، الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة (عادة سنة)¹.

وأیضا هو تسجيل نظامي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تقوم في فترة زمنية محددة بين بلد ما والبلدان الأخرى ومن ثمة فإن ميزان المدفوعات، يعكس ضمن فترة زمنية معينة نسبة الواردات من العملة الصعبة لبلد ما وجميع مدفوعاته من العملة الصعبة للخارج².

¹ P.T.Ellsworth, "**The International Economy**", the Macmillan Company, New York, INC, 1984, p267.

² شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012، ص188.

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات لبلد ما « على أنه الخلاصة لكافة المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة»¹.
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

تقوم الدول بتبادل عدد هائل من السلع والخدمات والأصول المالية، ويقوم الاقتصاديون بتجميع هذه المعاملات حسب نوعها، حيث أن كل مجموعة من هذه الفئات تشكل نوعا معينا من حسابات ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: ميزان الحساب الجاري (الميزان التجاري، ميزان الخدمات الاقتصادية)

يقيس الحساب الجاري صادرات وواردات السلع والخدمات والدخل عبر الحدود الوطنية للدولة وهو يشتمل أيضا على التحويلات أو الهبات المتبادلة بين الحكومة الوطنية ورعاياها والحكومات الأجنبية ومواطنيها. ويشمل هذا الميزان على الموازين الآتية:

1- الميزان التجارة المنظورة: ويشمل على صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرآي من السلطات الجمركية. وينجم عن هذا الميزان استلامات نقدية مقابل بيع السلع الوطنية في الأسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المادية، ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية من هذه الأسواق والتي تدعى بالواردات المادية².

ويعد معظم الاقتصاديين أن فئة السلع هي أكثر فئات ميزان المدفوعات دقة في القياس، لأن الاتجار في السلع المنظورة (الملموسة) ينبغي أن يتم تسجيله لدى السلطات الجمركية.

2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات): تقيس هذه الفئة الصادرات والواردات التجارية وغير التجارية التي لا يمكن رؤيتها من قبل الأجهزة الجمركية باعتبارها لا تمر بجهاز الجمارك. ويتم قيد المدفوعات من الخارج لقاء بيع الخدمات والتي تدعى بالصادرات غير المنظورة، كبنود دائنة في فئة الخدمات، مقابل المدفوعات التي تنفق لغرض شراء الخدمات والتي تدعى بالواردات غير المنظورة، حيث يتم قيدها كبنود مدينة³.

ويتضمن ميزان الخدمات كل من خدمات النقل، نفقات السفر، خدمات التأمين والمصارف، الدخل من الاستثمارات الأجنبية.

¹ Graham Donnelly, "International Economics", Publication of the International Academy of Business Disciplines, London, 1997, p46.

² محمود حسن حسني، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص39.

³ محمود حسن حسني، نفس المرجع، ص51.

3- ميزان التحويلات من جانب واحد: يقوم هذا الميزان بتسجيل كافة التحويلات الدولية أو الهبات من جانب واحد فيما بين الأشخاص والحكومات، سواء أكانت مالية أو على شكل سلع و بضائع دون أن يترتب عليها مدفوعات مقابلة من قبل الطرف الآخر. لذلك نجد أن هذه الفئة تسجل القيود المعوضة للصادرات أو الواردات التي يكون عائدها هو الشعور الودي مع الآخرين. ويمكن تقسيم التحويلات من جانب واحد إلى:¹

أ- التحويلات الحكومية: وتشمل الهبات و التعويضات والمساعدات الفنية أو العينية المقدمة والمستلمة بين الحكومات كتعويضات الحروب التي تدفعها الدول المهزومة في العمليات العسكرية، والإعانات والهبات التي تقدمها الدول المتقدمة للبلدان الفقيرة والمساعدات التي قدمتها الدول العربية النفطية إلى شقيقاتها من الدول العربية المواجهة لإسرائيل.

ب- التحويلات الخاصة: وتشمل قيام الأفراد والشركات والهيئات الخاصة بتقديم الهبات والإعانات والتبرعات النقدية أو الحقيقية إلى أفراد وهيئات خاصة ولكن مقيمة في دول أخرى دون مقابل، مثل المساعدات التي تقدمها الجمعيات الدينية والخيرية كهيئة الصليب الأحمر، وكذلك قيام المهاجرين بتحويل جزء من دخولهم إلى ذويهم.

إن هذه الموازين الثلاثة تشكل ما يسمى بميزان الحساب الجاري الذي يعد من أكثر الموازين أهمية في ميزان المدفوعات الكلي، حيث يحتل هذا الميزان الثقل الرئيسي في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: ميزان حسابات رأس المال

يسجل حساب رأس المال المعاملات في الأصول المالية التي تعبر الحدود الوطنية فيما بين المقيمين وغير المقيمين من الأشخاص، وكذلك بين الحكومات الوطنية والحكومات الأجنبية، ومن ثم فإن هذا الميزان يقيس تدفق رؤوس الأموال بين الدول بهدف الاستثمار لآجال قصيرة أو طويلة². وتتخذ هذه التحركات أو الأصول أشكالاً مختلفة (أصولاً عينية وأصولاً غير عينية)، فقد يعمد المقيمون إلى إنشاء مشاريع صناعية وزراعية في الدول الأجنبية أو بيع وشراء الأوراق المالية من السندات والأسهم و الودائع المصرفية و العملات النقدية أو القيام بالإيداع في المصارف الأجنبية. وتصنف رؤوس الأموال المتدفقة إلى قسمين:

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص32.

² James C.Ingram, "International Economics", John Wiley and sons, New York 1986, P21.

أ. حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل: وتشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج والتي تهدف للاستثمار لآجال طويلة تزيد في العادة عن السنة الواحدة، وتتخذ هذه الاستثمارات شكل استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة.

ويسجل حساب رأس المال نوعين من تدفقات الأصول هما، تدفقات الاستثمار، والتغير في الأرصدة النقدية لدى المصارف (البنوك) والسماسة الذي ينجم عن معاملات أجنبية. ولمزيد من الفهم للأثر المرتقب لتدفقات رأس المال إلى الداخل يفرق الاقتصاديون بين الاستثمار في محفظة الأوراق المالية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يشير الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى قيام الأشخاص والشركات بشراء الأسهم والسندات والودائع المصرفية طويلة الأجل، وغير ذلك من الأصول المالية بينما يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شراء الأصول التي تعطي حق الرقابة المالية على أحد الكيانات الأجنبية¹.

والاستثمار الوطني في الخارج يمثل مدفوعات للأجانب يخلق حقا للمستثمرين المقيمين على الأجانب ولذلك تسجل في الجانب المدين على ميزان حساب رأس المال طويل الأجل وفي الجانب الدائن من ميزان النقد الأجنبي، لأن استثمار رؤوس الأموال في الخارج إنما يقتضي أداء مدفوعات إلى الأجانب تتمثل في شراء المقيمين بالدولة أسهم وسندات أجنبية، بمعنى استيراد أسهم وسندات وعلى ذلك تسجل هذه العملية في الجانب المدين من الميزان المذكور شأنها في ذلك شأن السلع المستوردة وعلى العكس من ذلك فإن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل يتمثل في شراء الأجانب المقيمين في الخارج لأسهم وسندات وطنية؛ أي تصدير أسهم وسندات، ولذلك تسجل تلك العملية في الجانب الدائن من ميزان حساب رأس المال طويل الأجل شأنها في ذلك شأن السلع المصدرة.

ب- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وتتضمن حركة رؤوس الأموال بين الدول والتي تهدف إلى الاستثمار لأجل قصير يقل عن السنة الواحدة وهناك عدة أشكال لهذا الاستثمار كالودائع قصيرة الأجل في المصارف الأجنبية والاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية قصيرة الأجل والائتمان الممنوح للمصدرين والمستوردين وعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، وعندما يستثمر المقيمون أموالهم في الخارج على شكل إيداعات في المصارف الأجنبية أو شراء وبيع أوراق مالية فإن ذلك ينشأ عنه تدفق لرؤوس أموال وطنية قصيرة الأجل نحو الخارج تؤدي إلى زيادة حقوق المقيمين على الأجانب، وتسجل ذلك في الجانب المدين من هذا الميزان، أما في حالة قيام الأجانب باستثمارات مشابهة داخل الاقتصاد الوطني، فإن ذلك

¹ محمود حسن حسني، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 43.

ينشأ عنه تدفق لرؤوس أموال نحو الداخل تخلق حقا للأجانب على المقيمين ولذلك تسجل في الجانب الدائن من حساب رأس المال.

وتشير حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى صافي الزيادة أو النقصان في مركز رأس المال قصير الأجل للبلد الناجم عن الفائض أو العجز في ميزان الحساب الجاري. ولهذا السبب توصف حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بأنها ليست حركة تلقائية، وإنما تنشأ لتسوية الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تجارة السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل¹.

ج- حساب الذهب والاحتياطي النقدي الأجنبي (ميزان التسويات الرسمية): ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب و الاحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو بالنقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال يواجهه من خلال السحب من الاحتياطيات الأجنبية والذهبية لدى البنك المركزي، وبصورة مشابهة فإن القطر الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته فإنه يلجأ إلى بناء احتياطيات جديدة من الذهب والعملات الأجنبية².

وتعد الاحتياطيات الدولية كما أشرنا إليها سابقا من الذهب والنقد الأجنبي مهمة جدا في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة الذي ساد خلال (1944-1971) فالأقطار التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها تضطر للسحب من هذه الاحتياطيات للمحافظة على أسعار الصرف الثابتة لها. أما في ظل أسعار الصرف المرنة فإن البلد يسمح بارتفاع وانخفاض القيمة الخارجية لعملته الوطنية وهكذا فإن التغيرات في حساب الاحتياطيات الدولية والحاجة إليها سيكون ضئيلا³.

والجدير بالذكر، أن حساب التسويات الرسمية يشتمل على الذهب النقدي والعملات الأجنبية، بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة (وهي من أصول السيولة المالية التي يصدرها صندوق النقد الدولي).

د- فقرة السهو والخطأ: يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج؛ أي أن كل عملية اقتصادية تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين ولذلك فإن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكن في بعض الحالات لا يتحقق مثل هذا التوازن لصعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن المعاملات التي تدخل في ميزان المدفوعات، فقد يحصل اختلاف في تقدير نفس الفقرة من ميزان المدفوعات من قبل أجهزة الجمارك ومراقبة التحويل الخارجي في

¹ J.C. Ingram, "International Economics", Op.cit., p23.

² شقير نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص199.

³ Gwartney, Stroup, Sobel, Macpherson "Economics (private and public choice)", 15th Edition, Her court Brace Jovanovic, USA, 2015, p749.

البنك المركزي، وهكذا فإن حصول تباين بين الأرصدة الدائنة و المدينة سواء تعلق الأمر باختلاف التقدير أو حصول سهو في إدخال بعض الفقرات يستوجب إدخال بند يدعى "بالموازنة" أو فقرة السهو والخطأ.

المطلب الثالث: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات وكيفية قياسهما

سوف نتطرق إلى نقطتين مهمتين، بداية بالفائض والعجز في ميزان المدفوعات ثم إلى طريقة قياس ذلك الفائض.

الفرع الأول: الفائض والعجز في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات لا بد وأن يكون متوازنا من الناحية المحاسبية بمعنى أن تكون مبالغ الفقرات المدينة مساوية لمبالغ للفقرات الدائنة، لكن هذا التوازن لا يمكن عده ذا أهمية لأن المهم هو الحصول على التوازن بالمعنى الاقتصادي بالرغم من ندرة حدوثه؛ إذ قلما نجد بلدا يصدر للأجانب بقدر ما يستورد منهم.

إن ميزان التجارة المنظورة قد لا يكون متعادلا بالضرورة دائما، فقد يكون في صالح القطر أو في غير صالحه غير أنه من الممكن معالجة أي عجز في الميزان المذكور عن طريق فقرات الحساب الأخرى كحسابات الخدمات والمدفوعات المحولة، مما يقودنا إلى الحساب الجاري الذي هو أوسع نطاق من سابقه حيث يضيف على سابقه ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد. ومع ذلك فليس هناك من سبب يدعو إلى تعادل ميزان الحساب الجاري دائما فهو قد يظهر فائضا أو عجزا يتحتم تسويتها عن طريق معاملة في حساب رأس المال؛ إذ يستطيع القطر أن يستنفذ جزء من خزينته من (احتياطياته الرسمية) مساويا للعجز في الميزان المذكور ويمكن تحقيق ذلك أيضا بالافتراض من الخارج أو عن طريق بيع جزء من موجوداته الأجنبية وهكذا يمكن أن تؤدي المعاملات التي تجري في حساب رأس المال إلى تعادل جانبي ميزان المدفوعات.

إنه مهما كانت قيم فقرات ميزان الحسابي الجاري فستكون هناك فقرة أو معاملة متبقية تنعكس في حساب رأس المال تحقق لميزان المدفوعات تعادلا، وهكذا فإن ميزان المدفوعات سيكون متعادلا دائما بالمعنى المحاسبي، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ميزان المدفوعات سيكون متوازنا أيضا¹.

إن أي قطر ما يعاني عجزا في ميزان حسابه الجاري ستكون لديه معاملات مقابلة في حساب رأس المال تعيد التوازن إلى ميزان مدفوعاته إلا أن هناك تدفقات رأسمالية أخرى ليس لها علاقة بوضع ميزان

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 46.

مدفوعات القطر. فيكون هناك عجز في الحالتين يغطيه تدفق في رأس المال نحو القطر المذكور. إلا أن أهمية وطبيعة النوعين من التدفق الرأسمالي تختلف في الحالتين؛ إذ هما يشيران إلى نوعين من التدفق:¹

« تدفقات تكيفية أو تدفقات تسوية تحدث بشكل مقرر ومتعمدا لكي تجعل ميزان المدفوعات متعادلا بالمعنى المحاسبي المذكور وهي تدفقات لا خيار للقطر اتجاهاها؛ إذ عليه أن يقوم بها طوعا أو كرها لتسوية ديونه ولتضمين حقوقه.

« التدفقات التلقائية التي تحدث لذاتها وبصرف النظر عن وضع الفقرات الأخرى في حساب رأس المال ولا تتسبب عن اعتبارات خاصة بميزان المدفوعات، من ذلك مثلا ابتياع الأجانب لمشروع في قطر معين واقتراض القطر المذكور في الخارج عن طريق بيع سندات.

وهكذا فإن الاستنتاج النهائي الذي توصلنا إليه من تحليلنا هذا بصدد توازن أو عدم توازن ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي هو أن التوازن يسود فقط حين تكون فقط قيمة المعاملات المدينة التلقائية أو المخططة مساوية لقيمة المعاملات الدائنة التلقائية والمخططة كذلك، أما إذا لم تتساوى قيمة كل من هذه المعاملات الدائنة والمدينة التلقائية فسينشأ عندئذ اختلال ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: قياس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات

هناك عدد من المقاييس التي تقيس لنا مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يأتي:

أولا: مقياس ميزان المدفوعات الأساسي

يتكون ميزان المدفوعات الأساسي من ميزان الحساب الجاري مضافا إليه حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وحسب هذا المقياس يقاس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بالرصيد الصافي الناجم عن تجارة السلع والخدمات (صادرات وواردات) والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل وهذا الرصيد سواء كان فائضا أو عجزا يساوي بالضرورة الرصيد تحت الخط الناجم عن حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل والذهب والاحتياطيات النقدية والأجنبية وفقرة السهو والخطأ ولكن بإشارة جبرية عكسية². والجدول (1-2) يوضح ذلك.

¹ موسى سعيد مطر و شقيري نوري موسى، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص22.

² موسى سعيد مطر و شقيري نوري موسى، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص21.

الجدول رقم (2-1): مركز ميزان المدفوعات مقاسا على أساس معيار ميزان المدفوعات الأساسي

10+	1- تجارة السلع والخدمات
20-	2- تحويلات من جانب
40-	3- رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل
10-	4- رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل
60-	الرصيد فوق الخط (-)
----- الخط الافقي	
20+	1- ذهب
30+	2- عملات أجنبية
6+	3- قروض حكومية أجنبية قصيرة الأجل
2+	4- قروض خاصة أجنبية قصيرة الأجل
1+	5- رؤوس أموال وطنية خاصة قصيرة الأجل
1+	6- فقرة السهو والخطأ
60+	الرصيد تحت الخط (تسوية)

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 57

إن الأمر الواضح من هذا الجدول أن هذا البلد تعرض إلى عجز وصل إلى 60 مليون دولار بسبب تفوق مدفوعاته للأجانب- والناجمة عن صادرات وواردات السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل- عن متسلماته منهم والناجمة عن نفس هذه الفقرات. وقد تم تسوية العجز من خلال الفقرات تحت الخط وهي ما تسمى بفقرات التسوية أو الموازنة التي تشمل استنزاف الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال الوطنية قصيرة الأجل المستثمرة في الخارج بالإضافة إلى زيادة مستحقات الأجانب على الاقتصاد على شكل قروض أجنبية قصيرة الأجل أو قيام الأجانب بشراء أوراق مالية قصيرة الأجل.

مما سبق وجب التمييز الدقيق بين العمليات الأساسية (التلقائية) وعمليات التسوية (الموازنة) فالعمليات التلقائية كما أسلفنا تحدث لاعتبارات تجارية بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، كالصادرات والواردات من السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، بينما عمليات التسوية تمثل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتغير في الاحتياطات الدولية حيث يكون مكانها تحت الخط، فإذا كانت مدفوعات البلد للأجانب أكثر من متسلماته منهم والناجمة عن الفقرات التلقائية فإن ميزان المدفوعات سيتعرض إلى عجز يتم تسويته من خلال حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (خاصة أوحكومية) أو من خلال تصدير الذهب.

ثانياً: معيار السيولة الدولية

يقيس هذا المعيار مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات من خلال معرفة التغير في الاحتياطيات الدولية للبلد التي تشمل الذهب، عملات أجنبية، حصة البلد في صندوق النقد الدولي أو قبول الأجانب أصولاً وطنية قصيرة الأجل (كأرصدة بالعملة الوطنية، أوراق تجارية وطنية، أدونات خزينة) بالإضافة إلى فقرة السهو والخطأ، فإذا تعرض البلد لعجز مع الدول الأخرى فيمكن تسوية هذا العجز من خلال استخدام الاحتياطيات المذكورة أو البعض منها، ومن ثمة يعكس هذا المعيار مركز العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي فإذا كان عرض العملة الوطنية فوق الخط يزيد عن الطلب عليها فإن البلد سوف يفقد قدرًا من الاحتياطيات الرسمية لديه أو يزيد من مطلوباته اتجاه السلطات النقدية الأجنبية، أما إذا كان الطلب على العملة الوطنية من قبل الأجانب يزيد من عرضها فإن ذلك سوف ينعكس في زيادة الاحتياطيات الدولية للبلد من الذهب والعملات الأجنبية أو تزيد حقوق البلد على السلطات النقدية الأجنبية¹. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (2-2) الآتي:

جدول رقم (2-2): ميزان المدفوعات مقاساً على أساس معيار الاحتياطيات الرسمية

30	-	1- السلع والخدمات
5	+	2- التحويلات من جانب واحد
3	+	3- حركة رؤوس الأموال الحكومية طويلة الأجل
4	-	4- حركة رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل
2	-	5- حركة رؤوس الأموال الوطنية الخاصة قصيرة الأجل
1	+	6- السهو والخطأ
27	-	العجز (-)
20	+	الاحتياطيات الرسمية
5	+	حقوق الأجانب الرسمية قصيرة الأجل
2	+	حقوق الأجانب الخاصة قصيرة الأجل
27	+	مجموع فقرات التسوية

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 58

ويتضح من الجدول السابق أن العجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 27 مليون دولار الذي نجم عن الفقرات التلقائية فوق الخط، قد تم تسويته من خلال الاحتياطيات الرسمية كالذهب والعملات الأجنبية وحصة البلد في صندوق النقد الدولي ومن خلال زيادة حقوق الأجانب قصيرة الأجل الرسمية والخاصة على الاقتصاد الوطني التي يكون مكانها أسفل الخط، ولذلك يجب إضافة حقوق الأجانب على الاقتصاد الوطني إلى النقص في السيولة الدولية للبلد لغرض تقدير الحجم الفعلي للعجز مادامت تلك الحقوق تمثل

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص 204.

حقاً للأجانب على الاحتياطات الرسمية للبلد يتطلب مواجهته كلما طلب الأجانب تحويل الأصول الوطنية المملوكة لهم إلى أصول أجنبية¹.

ثالثاً: معيار صندوق النقد الدولي

وضع صندوق النقد الدولي معياراً لتقسيم بنود ميزان المدفوعات وطلب من أعضائه اعتماد هذا المعيار لتسهيل عملية المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية للدول المختلفة، ويقوم نموذج صندوق النقد الدولي على تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى قسمين، الأول وهو ميزان السلع والخدمات والتحويلات ويكون مكانها فوق الخط والقسم الثاني ويشتمل على حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويكون مكانها تحت الخط كما هو مبين في الجدول (2-3) الآتي:

الجدول (2-3): مركز ميزان المدفوعات مقاساً على أساس معيار صندوق النقد الدولي

1- تجارة السلع والخدمات
أ- صادرات السلع والخدمات
ب- عائد رأس المال
ت- نفقات عسكرية وغير عسكرية
2- التحويلات الخاصة والحكومية
صافي ميزان السلع والخدمات
2- رؤوس الأموال والذهب النقدي
أ- الاحتياطات الدولية
ب- رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل وقصيرة الأجل
ت- رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل وقصيرة الأجل
صافي ميزان حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 60.

والاختلاف بين هذا المعيار والمعياريين السابقين يكمن في أن صندوق النقد الدولي وضع رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل بكاملها أسفل الخط وعدّها أحد بنود التسوية، مما يقلل العجز في ميزان المدفوعات. في حين أن معيار ميزان المدفوعات الأساسي وضع رؤوس الأموال طويلة الأجل فوق الخط وعدّها بنوداً تلقائية ووضع رؤوس الأموال قصيرة الأجل تحت الخط وعدّها أحد بنود التسوية مما يزيد من حجم العجز في الميزان قياساً بمعيار صندوق النقد الدولي. أما معيار السيولة الدولية فقد عد رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل فوق الخط؛ أي ضمن البنود التلقائية الأمر الذي يسفر عنه تضخيم العجز في ميزان المدفوعات بحجم أكبر قياساً إلى المعيارين السابقين.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 61.

وتتفق هذه المعايير فيما بينها حول تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى قسمين الأول هو الذي ينجم عنه العجز أو الفائض والثاني يقوم بمهمة تسوية الاختلال وبصورة عامة فإن كل عملية اقتصادية مع الخارج تحمل طابع الاستقرار عبر الزمن توضع فوق الخط لأنها تصبح جزءاً لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد القومي الذي يبين الملامح العامة له من حيث القوة والضعف، وتمثل تلك العملية مورداً مستمراً للبلد كالصادرات وعائد عنصر رأس المال. أما إذا لم تكن العملية التي تتم مع الخارج مستمرة و مستقرة؛ أي طارئة، فتوضع تحت الخط وتعد من بنود التسوية لأنها لا تعد جزءاً من بنية الاقتصاد القومي ومن ثمة لا يمكن أن يعول عليها كمصدر مستمر للدخل والإنفاق كتحركات الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وعمليات مقايضة العملات.¹

استناداً إلى ما سبق ذكره يمكن أن نضع المعيار الموسع الآتي لتصنيف العمليات الاقتصادية في ميزان المدفوعات والتي تأخذ بعين الاعتبار النقاط التي وردت أعلاه من خلال الجدول رقم (2-4) الآتي:

الجدول رقم (2-4): مركز ميزان المدفوعات مقاساً على أساس المعيار الموسع:

أ- ميزان العمليات الجارية أو الميزان الأساسي		
20	-	1- صادرات وواردات السلع والخدمات
5	+	2- التحويلات ذات الطابع المستمر
30	-	3- حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل
45	-	صافي ميزان العمليات الجارية أو الميزان الأساسي
ب- ميزان رأس المال والذهب النقدي		
10	+	1- رأس مال قصير الأجل
5	+	2- قروض قصيرة الأجل
25	+	3- تحويلات من جانب واحد طارئة
3	+	4- ذهب نقدي
2	+	5- سهو وخطأ
45	+	صافي ميزان رأس المال والذهب النقدي

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 60.

ويبين هذا المعيار أن ميزان المدفوعات قد تعرض لعجز بلغ (45) مليون دولار نجم أصلاً عن الفقرات الأساسية (فوق الخط) التي اشتملت على صادرات وواردات السلع والخدمات والتحويلات ذات الطابع المستمر وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وقد تم تسوية هذا العجز من خلال بنود الموازنة (أسفل الخط) وبنفس المبلغ مع اختلاف الإشارة الجبرية حيث اشتملت بنود التسوية على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتحويلات طارئة وذهب نقدي بالإضافة إلى فقرة السهو والخطأ. وهذا المعيار لا يختلف كثيراً عن معيار ميزان المدفوعات الأساسي باستثناء تصنيفه للتحويلات إلى مستمرة ثم وضعها في

¹ هاشم حيدر، "التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات"، معهد الإنماء العربي، ط2، لبنان، 1995، ص 71-72.

الفقرات الأساسية وتحويلات طارئة وضعت في بنود التسوية، في حين أن معيار ميزان المدفوعات الأساسي وضع كافة التحويلات ضمن البنود الأساسية.

الفرع الثالث: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

حيث سنناقش في هذه المطلب أهم وسائل التصحيح أو التعديل المتاحة لقطر ما في حالة اختلال التوازن الخارجي ونذكرها من خلال ما يلي:

أولاً: تعديل سعر الصرف

مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يميل ميزان المدفوعات إلى التوازن اعتيادياً عند سعر صرف أجنبي معين فإذا اختل ميزان المدفوعات في مستوى هذا السعر المعين، فإن عملية التعديل التوازنية يمكن أن تتحقق من خلال تغيير مناسب في المستوى المذكور، ومع بقاء العوامل على حالها فكلما كانت أسعار الصرف أدنى لعملة قطر ما كانت أسعار صادراته أقل بالنسبة للعالم الخارجي، وكانت أسعار السلع و الخدمات التي يستوردها من الخارج أكثر ارتفاعاً.

إن مدى استجابة ميزان المدفوعات للتغيير في سعر الصرف يعتمد بدرجة مهمة على مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات القطر من السلع والخدمات. فكلما كان هذان النوعان من الطلب أكثر مرونة كان أثر تغيير معين في سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر، وكلما انخفضت هذه المرونة كان يحتاج تغييراً أكبر في سعر الصرف للتخلص من اختلال معين في ميزان المدفوعات.

ثانياً: التعديل من خلال التغييرات في الدخل (الانكماش والتضخم المحليان)

ليست المعاملات التلقائية في ميزان المدفوعات دالة لأسعار الصرف ومستوى الأسعار النسبية فقط وإنما للدخل أيضاً؛ إذ يزداد حجم الاستيرادات كلما ازداد مستوى الدخل، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما أن مستويات الدخل المرتفعة في الخارج تميل إلى زيادة طلب الأجانب على صادرات القطر المعين و هكذا يصبح مستوى الدخل وتغييراته وسيلة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فالعجز في الأخير قد يمكن تصحيحه، إما من خلال انخفاض في مستوى الدخل المحلي أو الزيادة في مستوى الدخل الأجنبي ويقاس الميل الحدي للاستيراد أو المرونة الدخلية للطلب على الاستيرادات (التغيير في الاستيرادات إلى التغيير في الدخل: Δ س / Δ د) أثر التغيير في الدخل على حجم الاستيرادات .

ومن ذلك يمكن استنتاج اختلالاً ما في ميزان المدفوعات، ناتجاً عن تغيير تلقائي ومستقل في الصادرات سيخلق تعديلاً في ميزان المدفوعات من خلال تغيير ما في الاستيرادات متولد عن الآثار الدخلية للتغيير في الصادرات وكذلك من الناحية الأخرى سيولد التغيير في الدخل مع بقاء الصادرات ثابتة تغيير في الاستيرادات، مما يسبب اختلالاً في ميزان المدفوعات معتمداً في ذلك على قيمة الميل الحدي للاستيراد.

إلا أن التغير في الدخل سيؤدي إلى تغيرات أخرى في جميع المتغيرات التي لها علاقة بالدخل ومن ثمة سيؤدي إلى تغيرات أخرى في الدخل والإنفاق، وتكون النتيجة سلسلة من الانعكاسات التي تظهر نفسها في دورات متتالية من الدخل والإنفاق، إلى أن يتحقق مستوى توازني جديد للدخل، وهذا هو ما يعرف بأثر (مضاعف التجارة الخارجية) الذي يساوي معكوس مجموع الميل الحدي للدخار زائدا الميل الحدي للاستيراد¹.

ثالثا: الرقابات المباشرة

تختلف عملية التصحيح أو التكيف من خلال وسائل الرقابة المباشرة عن سابقتها في أنها تعمل بشكل مباشر على كبح جماع قوى السوق بدلا من العمل من خلالها وبما أنها لن تتغير، وإنما تهدف للحد من رغبة الأفراد في الحصول على السلع والخدمات أو في تصدير رأس المال، فإنها تخلق ميلا قويا لدى هؤلاء للتهرب منها بوسائل غير مشروعة أو بحيل شرعية للتخلص من آثارها وقد ينتج عنها انتقال في الطلب نحو السلع المحلية البديلة مما يرفع من أسعارها ويدفع بعوامل الإنتاج بعيدا عن صناعات التصدير. وهكذا تميل الصادرات نحو الانخفاض ويبقى العجز في ميزان المدفوعات موجودا بدرجة أو بأخرى، ومع ذلك فإنها يمكن أن تؤلف وسيلة من وسائل التصحيح إذا ما استعملت سوية مع تدابير أخرى كالسياسات المالية و النقدية. وهناك على وجه العموم ثلاثة أصناف من الرقابات المباشرة هذه لأغراض ميزان المدفوعات وهي:²

- رقابات تحد من الاستيرادات، مثل نظام الحصص والتعريفات الجمركية وما شابه.
- رقابات تشجيع الصادرات مثل الحسومات الضرائبية وفرض شروط ائتمان مناسبة.
- صنف من الرقابات تؤثر في حرية حركة رؤوس الأموال الدولية مثل وضع قيد على الاستثمارات الخارجية و كذلك على القروض المصرفية للأجانب والضرائب التمييزية على الاستثمارات في الخارج.

رابعا: حركة رؤوس الأموال كوسيلة تعديل وتصحيح

إن العامل الآخر الذي يستطيع أن يؤدي دورا مهما إذا خضع للتنظيم وأحسن استعماله في عملية تصحيح الاختلال في التوازن الخارجي يكمن في حركة رؤوس الأموال التي تستطيع أن تقوم بدور مزدوج في هذا الصدد.³

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص74.

² H.R.Heller, , " **international monetary Economics**" op.cit, p.320.

³ B.Sodersten, "**International Economics**", Macmillan, 2nd Edition, London, 1982, p 514-516.

- أنها تهيئ متسعا من الوقت لكي يعمل القطر على إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاته؛ إذ قد تأخذ عملية التعديل وقتا طويلا و قد يفضل القطر أن يصحح الميزان تدريجيا فيستورد لذلك رؤوس الأموال لتغطية العجز إلى أن يتحقق التصحيح التام بمضي الوقت.
- قد تعمل رؤوس الأموال كبديل للنموذج التقليدي لعملية التصحيح، ففي حالة وجود عجز في الميزان الحسابي، فإن بالإمكان تغطيته عن طريق تدفق رأس المال من ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: العلاقة بين ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال الدولية

هناك علاقة وثيقة بين حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الدولية، وبالتحديد هناك علاقة بين الإنفاق الوطني والإنتاج والادخار و الاستثمار والاستهلاك وبين ميزان حساب رأس المال وميزان الحساب الجاري، ويمكن توضيح هذه العلاقة كالآتي:

الفرع الأول: العلاقة بين الادخار والاستثمار وحركة رأس المال

يبين الناتج والدخل الوطني أثر هيكل الإنتاج الوطني على العمليات الدولية، والدخل الوطني إما أن ينفق على الاستهلاك أو يدخر.

و يتضح ذلك كما في المعادلة الآتية:¹

$$\text{الدخل المحلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \dots (1)$$

وبصورة مشابهة فإن الإنفاق المحلي يبين الإنفاق على السلع والخدمات، ويقسم هذا الإنفاق إلى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على الاستثمار الحقيقي، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{الإنفاق المحلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \dots (2)$$

وبإحلال المعادلة (2) محل المعادلة (1) ينتج ما يلي:

$$\text{الإنتاج المحلي} - \text{الإنفاق المحلي} = \text{الادخار} - \text{الاستثمار} \dots (3)$$

ويمكن القول أن زيادة الدخل المحلي عن الإنفاق المحلي يترتب عليه زيادة الادخار عن الاستثمار ويتولد عن ذلك فائض في رأس المال الوطني يمكن أن يستثمر في الخارج، بحيث يصبح الادخار يساوي الاستثمار مضافا إليه الاستثمار الأجنبي وكالآتي:²

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار} + \text{الاستثمار الأجنبي} \dots (4)$$

¹ Vyuptakesh Sharan, "**International Financial Management**", Sixth Edition, New Delhi, Prentice, Hall Of Mdia, 2012, P19.

² Allan C. Shapiro, "**Foundations of multinational Financial Management**", 9th Edition, Wiley Publishers 2009, P.76

والاستثمار الأجنبي يساوي صافي تدفق رأس المال العام وتدفق رأس المال الخاص للخارج مضافا إليه الزيادة في الاحتياطيات الرسمية.

صافي الاستثمار الأجنبي = صافي رأس المال العام للخارج + صافي رأس المال الخاص للخارج + الزيادة في الاحتياطيات الرسمية... (5)

صافي تدفق رأس المال الوطني العام للخارج + صافي تدفق رأس المال الوطني الخاص للخارج = العجز في ميزان حساب رأس المال... (6)

فإذا كان تدفق رأس المال إلى الخارج هو موجب، فإن ميزان حساب رأس المال الوطني يصبح سالب ويصبح ميزان حساب رأس المال فائض، إذا كان تدفق رأس المال إلى الخارج سالب؛ أي إذا كان تدفق رأس المال إلى الخارج يفوق تدفق رأس المال إلى الداخل، فإن صافي التدفق لرأس المال يصبح سالبا. وفي حالة التعويم الحر لسعر الصرف فإن البنك المركزي سوف لا يتدخل في سعر الصرف ولا حاجة للاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية عندئذ الزيادة في الادخار سوف تساوي العجز في ميزان حساب رأس المال لأن هذه المدخرات سوف تتدفق إلى الخارج على شكل استثمارات وطنية، أما لو كان هناك عجز في المدخرات فإن ذلك العجز يساوي الفائض في حساب رأس المال لأن العجز في المدخرات يتطلب الحصول على تمويل من الخارج ينعكس في إحداث فائض في ميزان حساب رأس المال لتسوية هذا العجز¹.

وعليه إذا كان الإنتاج أكبر من الإنفاق فإن الادخار أكبر من الاستثمار الوطني وسوف يملك البلد تدفق رأس المال إلى الخارج وهذا التدفق يظهر في عنصرين، عجز في ميزان حساب رأس المال وزيادة في الاحتياطيات الرسمية. أما لو كان الدخل المنفق أكبر من الإنتاج فسوف يكون الاستثمار أكبر من الادخار وسوف يحدث تدفق صافي لرأس المال نحو الداخل، وهذا التدفق يظهر في فائض في ميزان حساب رأس المال وانخفاض في الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي.

الفرع الثاني: العلاقة بين حساب رأس المال والميزان التجاري

لقد ذكرنا فيما سبق أن الناتج المحلي ينفق على السلع والخدمات والمتبقي من السلع والخدمات يتم تصديره، وبصورة مشابهة فإن الإنفاق على السلع والخدمات المحلية يمثل نسبة من الإنفاق الكلي وما تبقى من الإنفاق الكلي يجب أن ينفق على الواردات، ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية:

$$\text{الدخل الوطني} - \text{الإنفاق الوطني} = \text{الصادرات} - \text{الواردات} \dots (7)$$

¹ محمود حسن حسني، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 56.

وتبين هذه المعادلة أن الفائض في الحساب الجاري يحدث عندما يصبح الإنتاج الوطني أكبر من الإنفاق الوطني، وبصورة مشابهة فإن العجز في ميزان الحساب الجاري يحدث عندما يزيد الإنفاق الوطني عن الإنتاج الوطني وبإعادة ترتيب المعادلة السابقة ينتج عنها ما يلي:

$$\text{الادخار} - \text{الاستثمار} = \text{الصادرات} - \text{الواردات} \dots (8)$$

وطبقا إلى هذه المعادلة، فإن زيادة الادخار عن الاستثمار يؤدي إلى تمتع البلد بفائض في ميزان الحساب الجاري، وتوضح هذه المعادلة مثلا أن اليابان يمتلك مدخرات أكبر من الاستثمارات مقارنة بأمريكا التي تمتلك مدخرات أقل من الاستثمارات ومن ثمة تعاني من عجز في ميزان الحساب الجاري¹ ويلاحظ أن الصادرات مطروحا منها الواردات تساوي صافي الاستثمار الوطني، وذلك حسب المعادلة الآتية:

$$\text{الصادرات} - \text{الواردات} = \text{صافي الاستثمار الأجنبي} \dots (9)$$

وتبين هذه المعادلة أن ميزان الحساب الجاري يجب أن يساوي صافي تدفق رأس المال نحو الخارج وعليه فإن أي عائد بالنقد الأجنبي يأتي من الصادرات يجب أن ينفق إما على الواردات أو لتسديد ديون الأجانب ولزيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي².

فإذا كان ميزان الحساب الجاري فائض فيجب أن يكون البلد مصدر لرأس المال أما إذا عانى من عجز فيصبح بلد مستورد لرأس المال، وتبين هذه المعادلة لماذا اليابان الذي يتمتع بفائض كبير في حساب ميزانه الجاري يعد أكبر مصدر لرأس المال وأمريكا مع عجز كبير في الحساب الجاري أصبحت أكبر مستورد لرأس المال³، فأمريكا تستورد من اليابان أكبر مما يستورد اليابان من أمريكا ومن ثمة فإن استثمار اليابان في أمريكا أكبر من استثمار أمريكا في اليابان وأي عجز بين أمريكا واليابان يجب أن يساوي الفائض في حساب رأس المال في أمريكا.

وتشير المعادلة السابقة أن زيادة السلع والخدمات المستوردة على السلع والخدمات المنتجة في الداخل يحدث عجزا في الميزان الجاري، ويجب أن يمول هذا العجز إما بواسطة القروض الخارجية (إحداث فائض في ميزان حساب رأس المال) أو إحداث عجز في الاحتياطيات الرسمية. وهكذا في ظل التعويم الحر فإن ميزان الحساب الجاري وميزان حساب رأس المال يجب أن يعدل بعضهما البعض الآخر، ومع تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي فإن الحساب الجاري مضافا إليه حساب رأس المال مضافا إليه حساب الاحتياطيات الرسمية يجب أن يساوي الصفر. وهذه العلاقة يمكن توضيحها بالعلاقة الآتية:

¹ Allan C.Shapiro, **Foundations of multinational Financial Management**, opcit, P78.

² هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 85.

³ Allan C.Shapiro, ibid, p79.

الادخار الوطني (S) = الإنتاج الوطني (Y) - الإنفاق على الاستهلاك (E)

الاستثمار (I) = الإنفاق الكلي (TE) - الإنفاق على الاستهلاك (C)

صافي الاستثمار الأجنبي أو الزيادة في المستحقات على الأجانب والاحتياطيات الرسمية (IF)

$$(10) \quad Y - E = S - I = IF \dots$$

الواردات (M) = الإنفاق الكلي (TE) - الإنفاق على السلع والخدمات الوطنية

الصادرات (X) = الدخل الوطني (Y) - الإنفاق على السلع والخدمات الوطنية (E)

$$Y - TE = S - I = X - M = IF$$

أي: الناتج - الإنفاق = الادخار - الاستثمار = الصادرات - الواردات = صافي الاستثمار الأجنبي

فإذا كان الدخل أو الإنتاج أكبر من الإنفاق فإن الادخار سوف يكون أكبر من الاستثمار والصادرات أكبر من الواردات ويحدث تدفق لرأس المال نحو الخارج، أما إذا كان الإنفاق أكبر من الإنتاج فسوف يكون الاستثمار بدوره أكبر من الادخار والواردات أكبر من الصادرات وسوف يحدث تدفق لرأس المال إلى الداخل وهذه العلاقة مهمة لأن تحسين ميزان المدفوعات لا يتم إلا من خلال الفائض في ميزان الحساب الجاري وذلك من خلال ما يلي:

1- زيادة الناتج الوطني عن الإنفاق الوطني.

2- زيادة المدخرات الوطنية عن الاستثمار الوطني.

الفرع الثالث: العلاقة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الحساب الجاري

من خلال المقارنة بين القطاع الخاص والحكومي يمكن أن نرى أثر العجز الحكومي على العجز في ميزان الحساب الجاري، ويقسم الإنفاق الوطني إلى إنفاق القطاع العائلي مضافاً إليه الاستثمار الخاص زائد الإنفاق الحكومي، وإنفاق القطاع العائلي يساوي الدخل الوطني ناقصاً حجم الادخار الخاص والضرائب. ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية:¹

الإنفاق الوطني = إنفاق القطاع العائلي + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي... (12)

الإنفاق الوطني = الدخل الوطني - (الادخار الخاص + الضرائب) + الاستثمار الخاص + الإنفاق

الحكومي... (13)

وبإعادة ترتيب هذه المعادلة يحدث زيادة في النفقات وحسب المعادلة الآتية:

الإنفاق الوطني - الدخل الوطني = الاستثمار الخاص - الادخار الخاص + (النفقات الحكومية -

الضرائب)... (14)

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 75

لذلك فإن العجز بالموازنة يساوي النفقات الحكومية ناقصا الضرائب، وتشير المعادلة الأخرى (14) بأن زيادة النفقات الوطنية عن الدخل الوطني يتضمن عنصران:

◀ زيادة الاستثمار الوطني الخاص عن الادخار الوطني.

◀ زيادة النفقات الحكومية عن الضرائب أو الإيرادات الحكومية.

وعليه فإن:

الإفناق الوطني - الدخل الوطني = صافي تدفق رأس المال إلى الداخل.....(15)

و المعادلة الأخيرة تشير بأن الزيادة في النفقات الوطنية تساوي الاقتراض من الخارج؛ أي إن:

ميزان الحساب الجاري = الفائض في المدخرات - العجز بالموازنة(16)

وهذه المعادلة تشير بأن ميزان الحساب الجاري يساوي الادخار الخاص ناقص رصيد الاستثمار مطروحا منه العجز بالموازنة. وطبقا لذلك إذا كان هناك عجز في الحساب الجاري فإن الادخار لا يمكن لوحده أن يمول الاستثمار الخاص والعجز بالموازنة، وبالمقابل إذا كان هناك فائض بالحساب الجاري فإن الادخار أكبر من الاستثمار ومن ثمة يمكن تمويل الاستثمار الخاص والعجز بالموازنة، فالبلد عندما تكون مدخراته 120 مليار واستثماراته 130 مليار دولار والعجز بالموازنة 80 مليار دولار، فمعنى ذلك أن الزيادة في النفقات الوطنية تصل 90 مليار دولار.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في ظل تحرير حساب رأس المال وسياسات التحكم فيها

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن رؤوس الأموال الأجنبية من أهم عوامل الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، ومع زيادة التوجه الدولي نحو تحرير حساب رأس المال وفي ظل وجود فجوة تمويل ومحدودية رأس المال المحلي، تأتي أهمية هذه بالنظر إلى الآثار الايجابية التي تتركها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاد البلد. إلا انه في ظل زيادة تأثير عولمة الاقتصاد العالمي والتحرير الاقتصادي أصبحت رؤوس الأموال تتدفق بأحجام كبيرة وتنتقل بشكل فجائي على المستوى الدولي، مما يمكن التخفيف منها باعتماد مجموعة من السياسات الملائمة.

المطلب الأول: تحرير حساب رأس المال

لقد اتجهت معظم الدول وخاصة النامية منها في ظل الإصلاحات التي قامت بها، إلى تحرير حساب رأس المال الذي يمثل أحد أهم جوانب التحرير المالي، في ظل العولمة المالية والحركة الكبيرة لرؤوس الأموال على المستوى الدولي.

الفرع الأول: تعريف تحرير حساب رأس المال

« يشير بمعناه الواسع إلى تخفيف القيود على رأس المال عبر الحدود»¹.

وكذلك يعني « قابلية رأس المال للتحويل وإلغاء القيود على النقد الأجنبي والضوابط الأخرى ويقصد به أيضا إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال، مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والعقاري والثروات الشخصية»².

الفرع الثاني: متطلبات تحرير حساب رأس المال

إن تحقيق الاستمرار في تحرير حساب رأس المال وتقليل المخاطر المقترنة به يتطلب انتهاج سياسات معينة قبل تقرير انفتاح حساب رأس المال، وهي المتطلبات التي حددها صندوق النقد الدولي حتى تسير البلدان للنجاح في تحرير حساب رأس المال، ويمكن تلخيصها في ما يلي:³

أ- الإصلاح المالي: تقليل العجز المالي، حيث يؤدي تمويل العجز المالي عن طريق طبع النقود إلى دفع المقيمين المحليين على نقل الأرصدة إلى الخارج، لكي يتجنبوا التدهور في القيمة الحقيقية للنقود.

ب- سياسة مالية مصاغة بعناية: والتي تقلل لأدنى حد الاختلافات بين أحوال الأسواق المالية الخارجية و الداخلية مما يعني أن تواكب أسعار الفائدة المحلية للأدوات المالية القابلة للتداول أسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية العالمية، كما يجب تدعيم النظام المالي المحلي لكي يستطيع المنافسة وفعاليتها المؤسسات المالية الخارجية.

ج- تقوية أمن وسلامة النظام المالي المحلي: من خلال استخدام تقنيات وأدوات مالية جديدة أكثر كفاءة، مع تحسين الإشراف على النظام المالي.

د- تجنب فرض الضرائب التي تخلق حوافز لتحويل الأرصدة إلى الخارج: وهو ما أظهرته تجارب البلدان الصناعية التي تتوافر بها قابلية حسابات رأس المال للتحويل على نحو متكرر إلى تحقيق الانسجام بين الضرائب على النظام المالي والضرائب السائدة في البلدان الأخرى.

هـ- إزالة القيود التي تحد من مرونة الأسعار والأجور: حيث أن التفاوت في أسعار الأصول يوجب عمل البلدان على تطوير اقتصادياتها المحلية وهياكلها المالية لمواجهة آثار ذلك التفاوت الذي يمكن أن

¹ محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص311.

² شذا جمال خطيب، "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط1، 2008، ص31.

³ دونالد ماثيوس، ليليانا روخاس، سواريز، "تحرير حساب رأس المال" مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، المجلد29، العدد04 ديسمبر 1992، ص43.

ينعكس على العمالة والنواتج والثروة في الاقتصاديات ذات الإجراءات والتدابير المؤسسية التي تمنع تعديل الأجور والأسعار وأسعار الفائدة.

الفرع الثالث: مزايا ومخاطر تحرير حساب رأس المال

هناك جدل واسع حول العائد الذي يمكن أن تحصل عليه الدول النامية من جراء تحرير حساب رأس المال والذي يلاحظ أنه غير موزع بالتساوي بين الدول.

أولاً: مزايا تحرير رأس المال: ثمة عدد من المنافع من شأننا ذكرها في ما يلي:¹

أ- تعزيز الكفاءة في الاقتصاد الدولي عن طريق التشجيع على التخصص في إنتاج الخدمات المالية.

ب- تحسين الوساطة الدولية في مجال توجيه الموارد من المدخرين إلى المستثمرين عن طريق تخصيص المدخرات لأكثر الاستثمارات إنتاجية.

ج- رفع الكفاءة في القطاعات المالية المحلية من خلال زيادة المنافسة مع الخارج.

د- السماح للمقيمين بالاحتفاظ بحافظة أصول متنوعة على المستوى الدولي، مما يجعل دخولهم أقل عرضة للتأثر بالصدمات المحلية.

هـ- تمويل عجز ميزان المدفوعات، وزيادة تراكم احتياطات الصرف الأجنبية.²

و- تسهيل فرص الدخول إلى الأسواق الدولية ما يتعلق باستثمار رأس المال.

ز- زيادة فعالية استخدام رأس المال العالمي، وذلك بتقارب أسعار الفائدة العالمية.

ثانياً: مخاطر تحرير حساب رأس المال: حيث نلخصها في ما يلي:³

أ- إحداث الاضطرابات في الأسواق المالية والتي تسببها التدفقات قصيرة الأجل.

ب- التوسع في عرض النقود، وهذا ما يؤدي إلى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وسعر الصرف الحقيقي.

ج- عدم مقدرة الأسواق المالية في الدول النامية تحمل مخاطر الوساطة المالية للتدفقات المالية، نظراً لاستخدامها لتقنيات غير متطورة للتحكم في التدفقات.

د- سهولة عمليات هروب رؤوس الأموال.

هـ- تنشيط عمليات غسل الأموال، خاصة في ظل التحويلات الالكترونية.

¹ دونالد ماثيوس، ليليانا روخاس، سواريز، "تحرير حساب رأس المال"، مرجع سابق، ص 43.

² يوسف عثمان إدريس، "تحرير حساب رأس المال، المزايا والمخاطر"، بنك السودان المصرفي، مجلة المصرفي، العدد 35، مارس، 2005 ص 03-08.

³ يوسف عثمان إدريس، "تحرير حساب رأس المال، المزايا والمخاطر"، مرجع سابق، ص 03-08.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تختلف آراء الاقتصاديين حول الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، مابين الآثار الإيجابية والسلبية، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف إلى الآثار الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية سواء الإيجابية منها أو السلبية.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أشكالها تؤثر إيجابا على اقتصاد البلد، وسنتطرق إلى أهم هذه الآثار في ما يلي:¹

أ- **زيادة الناتج المحلي وتحفيز النمو:** ويعد من أهم الآثار الإيجابية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية حيث إن لها أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات، أثر ذلك على الاستثمار المحلي ثم الناتج، أو أثر ذلك على نقل التكنولوجيا وتجديد الهياكل وتدريب الموارد البشرية وأثر ذلك على إنتاجية العامل وعلى النمو الاقتصادي.

ب- **زيادة معدل التكوين الرأسمالي:** حيث أن معظم الدول النامية تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب انخفاض دخلها الوطني وانخفاض الادخار، مما يضطرها إلى تعويض هذا النقص باللجوء إلى القروض الخارجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية مع الاعتماد على المنح والمساعدات الرسمية الخارجية.

ج- **تمهيد الاستهلاك وزيادة الاستثمار:** يتم تمهيد الاستهلاك من قبل المستهلكين من خلال تخطيط استهلاكهم، لأكثر من فترة وتمكنهم من توزيع الموارد بين الفترات إضافة إلى الاقتراض وقت الشدة والإقراض وقت الرفاهة، كما تمثل رؤوس الأموال الأجنبية عاملا مهما للادخار المحلي الذي عادة ما يكون غير كافي لتمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، إضافة إلى تحسين إنتاجية الاستثمار من خلال تحويل الموارد المالية إلى المشاريع الأكثر ربحية.²

د- **تحسين ميزان المدفوعات:** تؤثر رؤوس الأموال الأجنبية كما سبق وذكرنا بشكل بارز على توازن واستقرار ميزان المدفوعات خاصة في البلدان النامية. فحساب رأس المال الذي يشمل معظم أنواع التدفقات الرأسمالية يعد أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، حيث يتم تغطية العجز في الميزان الجاري عن طريق فائض في حساب رأس المال. فالعجز في ميزان المدفوعات لا يمكن تجاوزه إلا برفع الادخار المحلي أو اللجوء إلى رأس المال الأجنبي.³

¹ هزاع مفلح، "التمويل الدولي"، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2007، ص41.

² أحمد طلفاح، "التدفقات المالية الدولية"، مرجع سابق، ص05.

³ صفوت عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على اختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة للنشر، القاهرة، 2000، ص10.

هـ- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وسد الفجوات: يرى الاقتصاديون أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تساهم في سد الفجوات الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة، وسد فجوات النقد الأجنبي للاستيراد، وسد الفجوة بين الإيرادات العامة و النفقات العامة عن طريق حصيلة الضرائب¹.

و- دفع عجلة التنمية الاقتصادية

ز- تعزيز درجة الالتزام ونوعية السياسات الاقتصادية الكلية وتحسين الكفاءة والاستقرار المالي

الفرع الثاني: الآثار السلبية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

إضافة إلى الجانب الايجابي لتدفقات رؤوس الأموال هناك جانب سلبي يتمثل في زعزعة الاستقرار

الاقتصادي، بالإضافة إلى مجموعة من الآثار السلبية الأخرى التي يمكن إيجازها في ما يلي:²

أولاً: مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية: تشكل هذه المدفوعات عبئاً كبيراً على الدول النامية التي تستضيف هذه الاستثمارات وبصفة عامة تتمثل مدفوعات خدمة الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

أ- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا: أظهرت إحدى الدراسات(*) أن البلدان النامية تتحمل أعباء كبيرة نتيجة خدمة نقل التكنولوجيا؛ إذ بينت الدراسة التي شملت 16 دولة نامية أن ما دفعته هذه الدول خلال السنوات الأخيرة من ستينيات القرن الماضي وصل إلى 825 مليون دولار، وهو ما يمثل 0,41% من إجمالي ناتجها المحلي و5% من إجمالي صادراتها خلال الفترة.

ب- الأرباح المحولة إلى الخارج: تدفق خلال الفترة (1978-1980) إلى البلدان النامية استثمارات تقدر بحوالي 06 مليار دولار، أسفرت عن تدفق أرباح ورسوم و فوائد إلى البلدان المتقدمة قدرها 13 مليار دولار.

ثانياً: الآثار على التضخم: كون أن زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية للبلد المستورد لرأس المال، ومن ثمة ارتفاع الضغوط التضخمية. كما أن التحويلات المالية للمهاجرين هي الأخرى لها تأثير على زيادة الكتلة النقدية المتداولة وهذا في حالة تحويل تلك التحويلات عبر القنوات غير الرسمية مما يصعب على الحكومة معرفة حجم الكتلة النقدية المتواجدة في الاقتصاد.

ثالثاً: ضياع بعض الموارد المالية على الدول النامية: حيث قدر صندوق النقد الدولي أن حوالي 10% من إيرادات الموازنة الكلية للدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية يمكن أن تقل بسبب منح المزايا الضريبية.

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، 2007، ص02.

² أحمد طلفاح، "التدفقات المالية الدولية"، مرجع سابق، ص35.

(*)-قدمت هذه الدراسة في مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة، الشيلي، 13-21 أبريل 1972.

رابعاً: السيطرة على اقتصاديات الدول: ويحدث هذا خاصة في حالة التدفق الضخم للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمتلك من القدرات المالية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاد بلد ما خاصة الدول النامية وإخضاعها لشروطها بما تنفق ومصالحها وأهدافها، كما أن القروض الأجنبية هي الأخرى يسفر عدم التحكم فيها وتوجيهها لتحقيق التنمية الاقتصادية أن تتحول إلى ديون تتجاوز فترة سدادها، ومن ثمة يصبح الاقتصاد في حالة عجز، مما يؤدي إلى سيطرة سياسية على اقتصاد البلد ولو من جانب معين كالاستيراد¹.

خامساً: غسيل الأموال: فعبر إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات، انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة وهي محاولة لإخفاء المصدر الغير شرعي للأموال القذرة وإكسابها صفة الشرعية من خلال توظيفها في استثمارات داخل بلد ما.

سادساً: أزمة السيولة: إن من بين الأنواع المختلفة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، القروض قصيرة الأجل وهي الأكثر عرضة للسحب خلال أوقات الأزمات أو تكون تكاليف الانسحاب في حدها الأدنى بالنسبة للمقرضين الذين يقدمون ديون قصيرة الأجل، وقد عانت دولاً كثيرة من حدوث تحولات عكسية كبيرة في حركة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، ما عجل بحدوث أزمات خارجية شديدة في السيولة².

سابعاً: زيادة الاستهلاك: إن زيادة تدفق الأموال الأجنبية خاصة التحويلات المالية للمهاجرين تزيد في الاستهلاك بصفة عامة، كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في نشر أنماط استهلاكية غير ملائمة ولا تتناسب مع احتياجات المجتمع وأفراده³. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وما يترتب عليه من التأثير على التنمية في هذه الدول.

ثامناً: التركيز الجغرافي للتدفقات المالية: تتحرك رؤوس الأموال الأجنبية مع الدورة الاقتصادية ومن ثمة يصعب الحصول على الأموال وقت الشدة، إضافة إلى الحصة الغير المتكافئة للدول النامية، وأن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر تتركز في قطاعات ومناطق دون أخرى.

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 02

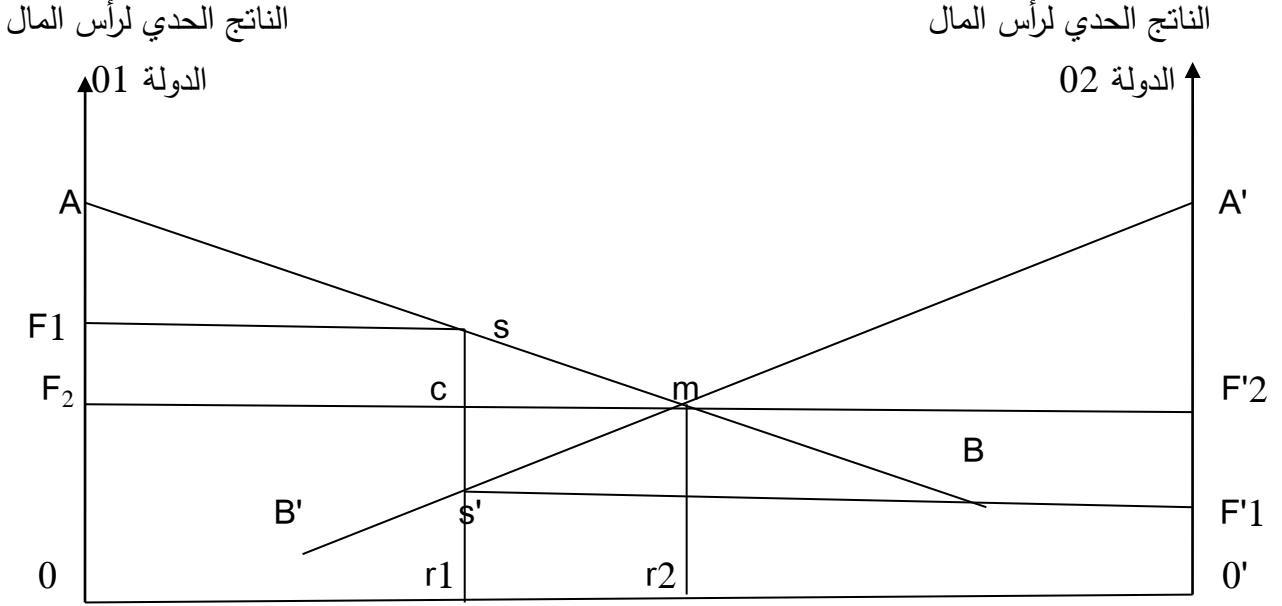
² يوريد ادوشي، ديباك داستجويتا ودليلب راثا، "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة"، مجلة التمويل والتنمية، 2000/12، ص 56-57.

³ فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 13-14.

الفرع الثالث: النتائج التحليلية لتدفق رأس المال الأجنبي

يقوم الاقتصاديون بتوظيف آليات من الاقتصاد الجزئي لفحص نتائج تأثير حركة رؤوس الأموال الأجنبية الفعلية في العالم الحقيقي على إنتاج الدولة المشاركة في النشاطات الاقتصادية، و تحليل نتائج حركة رؤوس الأموال بين الدول من خلال التمثيل البياني الآتي:

الشكل (2-8): النتائج التحليلية لحركة رأس المال الأجنبي



المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، مرجع سابق، ص 250
 أولاً: الفرضيات ومبدأ التحليل قبل تدفق رأس المال: يبين الشكل السابق مستويات مختلفة لقيمة الناتج الحدي لرأس المال(*) في الدولتين (1 و 2) حيث أن التحليل يفترض:¹
 - وجود دولتين في العالم (الدولة 1، والدولة 2).
 - وجود عاملين من عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال).
 - الدولتان تنتجان سلعة واحدة متجانسة تمثل المجموع الكلي للإنتاج في الدولتين.
 - وجود المنافسة التامة.

وفي الشكل (2-8) نعرف المعالم و وضعية الثروة (رأس المال) و الإنتاج كما يلي:²
 AB: منحنى الطلب على مدخلات رأس المال مشتق من الطلب على السلعة المنتجة، وهو منحنى الناتج الحدي عند مستويات مختلفة من رأس المال في الدولة 1.

(*)- الناتج الحدي لرأس المال: يعرف على أنه عدد الوحدات المضافة على الإنتاج نتيجة لزيادة رأس المال في العملية الإنتاجية بوحدة واحدة.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار "الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات"، مرجع سابق، ص 250-251.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، نفس المرجع، ص 251-252.

'A'B': منحني الناتج الحدي عند مستويات مختلفة من رأس المال في الدولة 2.

ومع افتراض أن الأوضاع الأولية لرأس المال، قبل حدوث تدفقات رؤوس الأموال بين الدولتين، ممثلة بالمسافة "Or₁" في الدولة 01 و بالمسافة "O'r₁" في الدولة 2، ومن ثمة مجموع رأس المال في العالم يساوي

$$OO' = O'r_1 + Or_1$$

وبافتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال في الدولة 1 سيكافئ بمعدل فائدة مساويا لنتاجه الحدي "OF₁" والذي يتزامن مع النقطة S على المنحني AB، وبالمثل فإن رأس المال في الدولة 2 سيكافئ بمعدل فائدة مساوي لنتاجه الحدي "O'F'₁" والذي يتزامن مع النقطة S' الواقعة على المنحني 'A'B'.
و يجب التذكير أن الناتج الكلي في الدولتين يساوي مجموع المساحة المحصورة تحت المنحنيين، وعليه فان مجموع الإنتاج في الدولة 1 يساوي المساحة "O A S r₁"، ومجموع الإنتاج في الدولة 02 يساوي "O'A'S'r₁" ومجموع الإنتاج العالمي هو مجموع المساحتين.

كما أن مجموع الإنتاج في الدولة 01 يقسم بين عاملي إنتاج رأس المال و العمل، وعليه فإن المستطيل "OF₁Sr₁" يمثل المجموع الإجمالي للعائد على رأس المال و يتسلم العمال بقية الإنتاج، والذي يمثله المثلث "F₁As"، و تحدث نفس الصورة في الدول 2 حيث يمثل المستطيل "O'F'₁S'r₁" مجموع العائد على رأس المال و يتسلم العمال بقية النتاج و الذي يمثل المثلث "F'₁A'S".

ثانيا: تدفق رأس المال و التغيرات الحاصلة: إن معدل العائد على رأس المال في الدولة 1 "OF₁" أعلى منه في الدولة 2 (O'F'₁) فبوجود حرية رأس المال بين الدولتين فإن رأس المال سيتحرك من الدولة 2 إلى الدولة 1.

وبافتراض عدم انتقال العمل دوليا ووجود نفس درجة المخاطر بين الدولتين فإن انتقال رأس المال من الدولة 1 إلى الدولة 2، ينقص من معدل العائد في الدولة 1 من OF₁ إلى OF₂ وبالمقابل في الدولة 2 يرتفع معدل العائد من O'F'₁ إلى O'F'₂.

وفي حالة التوازن فإن كلا من المنحنيين للإنتاج الحدي في الدولتين يتقاطعان في النقطة "m" ويتساويان أيضا، ويطلق على نقطة "m" نقطة التوازن، حيث يتساوى كل من معدل العائد على رأس المال في كلا الدولتين OF₁=OF₂، وبعده لا يوجد حافز لانتقال رأس المال بين الدولتين.

ثالثا: آثار انتقال رأس المال بين الدولتين: نتلخص آثار تدفق رأس المال "r₁r₂" على الإنتاج فيما يأتي:¹
- قبل تدفق رأس المال إلى الدولة 1، كان الإنتاج الكلي مقدر بالمساحة OASr₁، وبعد تدفق رأس المال من الدولة 2 إلى الدولة 1 ارتفع الإنتاج الكلي في الدولة 1 إلى المساحة OAmr₂.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي، نظريات و سياسات"، مرجع سابق، ص 252-253.

- انخفاض الإنتاج الكلي في الدولة 2 بمقدار المساحة $r_1S'mr_2$.
 - زيادة الإنتاج العالمي بمقدار المساحة $SS'm$ وهذا نلاحظه بعد مقارنة المساحتين السابقتين، وحدث ذلك نتيجة للاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية بعد حركة رأس المال بين الدولتين.
 - من التحليل السابق نلاحظ أن أصحاب رؤوس الأموال في الدولة 1 قد حققوا خسائر ، أما أصحاب رؤوس المال في الدولة 2 فقد حققوا مكاسب.
 - إن الأجر الإجمالي للعمال في الدولة 1، قبل تدفق رأس المال كانت تساوي المساحة F_1AS ولكن بعد تدفق رأس المال أصبحت تساوي المساحة F_2Am ؛ أي بزيادة تقدر بالمساحة F_2F_1sm أما الأجر في الدولة 2، فقد انخفضت بعد التدفق من المساحة $F_1A'S'$ إلى المساحة $F_2A'm$ ؛ أي انخفضت بمقدار المساحة F_1F_2mS' .
 - إن الدخل الوطني للدولة 1 مكون من الأجر الإجمالية مضاف إليها العائد على رؤوس الأموال وقد لاحظنا أن تدفق رؤوس الأموال إلى الدولة 1 ساعد على زيادة الأجر الإجمالية بما يساوي المساحة F_2F_1SC وخفض العائد لأصحاب رؤوس الأموال بما يساوي المساحة وبمقارنة هاتين المساحتين نجد أن ارتفاع دخل العمال أكثر من انخفاض دخل أصحاب رؤوس الأموال في الدولة 1؛ أي إن الدخل الوطني في الدولة 1 قد ارتفع بسبب تدفقات رأس المال بما يعادل مساحة المثلث CSM .
 - بالمثل فإن التدفقات الخارجة من الدولة 2 تسببت في انخفاض الأجر بمساحة الشكل F_1F_2MS ولكن ارتفاع عوائد أصحاب رؤوس الأموال أكبر من انخفاض الأجر للعمال، وأن الدخل الوطني في الدولة 2 قد ارتفع بما يساوي مساحة المثلث $S'CM$.
- رابعاً: خلاصة التحليل:** إن كلتا الدولتين حققتا مكسبا في حرية حركة رأس المال، ولذلك فإن العوائق و القيود التي تفرض على حركة رؤوس الأموال لها تكلفة اقتصادية، ومن ثمة فقدان الفعالية في استغلال الموارد الاقتصادية في العالم ، وفقدان جزء من الدخل في كل بلد¹.

المطلب الثالث: سياسات التأثير على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

تشير التجارب إلى أن الاستجابة الملائمة للتدفقات الرأسمالية بين الدول تعتمد على أسباب هذه التدفقات نفسها، وعلى درجة المرونة التي تسمح بها البنية المؤسسية المحلية و طبيعة السياسات القائمة فالبلدان التي تتبع سياسة اقتصادية كلية متوازنة نسبيا تجد من السهولة اتخاذ الإجراءات المرتبطة بمعالجة الاختلالات الناجمة على التدفقات الرأسمالية عبر الحدود مقارنة بتلك التي تتخذ سياسات غير مرتبطة وغير مواتية، فبخصوص السياسات المعتمدة لمعالجة الضغوط التضخمية التي تولدها التدفقات

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار ، "الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات"، مرجع سابق، ص 254-255

الرأسمالية فإنها تستند على نظام الصرف السائد، وكذا الرقابة على التدفقات¹. هناك أدوات للسياسة الاقتصادية تستخدم للتأثير على هيكل التدفقات المالية، نذكرها في ما يأتي:

الفرع الأول: سياسة التعقيم

يمثل التعقيم كافة الوسائل التي تحد من نمو الائتمان كعمليات السوق المفتوح، رفع معدل الخصم، زيادة متطلبات الاحتياطي بالنسبة لجميع الودائع المصرفية، و التعقيم هو الخط الدفاعي الأول ضد الآثار الغير المرغوب فيها للزيادة في تدفقات رأس المال، و يمكن تنفيذه بسرعة وهو يحول دون زيادة العجز في الحساب الجاري، بينما يحتجز مبالغ كبيرة في صورة احتياطات رسمية مما يحد من تأثير البلد عند مواجهة انعكاس التدفقات الرأسمالية².

أولاً: **مؤشر التعقيم**: يسجل مؤشر التعقيم المدى الذي تصل إليه السلطات النقدية في تحسين السيولة المحلية من التدخل في أسواق النقد الأجنبي، و على وجه التحديد يقيس هذا المؤشر الدرجة التي وصل إليها تطبيق السلطات النقدية للائتمان المحلي من أجل موازنة التوسع في القاعدة النقدية المرتبطة بتراكم الاحتياطات الأجنبية.

ويستند مؤشر التعقيم إلى المعامل "B" في الانحدار السنوي الآتي بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام مشاهدات 12 شهر)³:

$$\Delta NDA_{i,t,m} = \alpha_{i,t} + \beta_{i,t} \Delta NFA_{i,t,m} + \mu_{i,t,m}$$

حيث:

$\Delta NDA_{i,t,m}$: التغير في صافي الأصول المحلية لدى البنك المركزي في البلاد في الشهر m من السنة t. عندما تكون قيمة "β" تساوي (-1) أو أقل من ذلك فإنها تعني التعقيم النقدي الكامل، بينما تمثل قيمة الصفر عدم وجود تعقيم، وتعني القيمة الأعلى ما بين [0 و -1] فرط في التعقيم.

¹ عرفان تقي الحسين، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 280

² سوزان سكدال، "الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال، أهي نعمة أو نقمة؟"، مجلة التمويل و التنمية (صندوق النقد الدولي)، المجلد 31 العدد 1، مارس 1994، ص 21.

³ روبرتو كارداريللي، سليم اليكداغ و آخرون، "إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة"، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الفصل الثالث، أكتوبر 2007، ص 130.

كما يمكن بصيغة أخرى القول أن هذا المؤشر-مؤشر التعقيم- يقيس جهد البنك المركزي من أجل تعقيم أثر زيادة الاحتياطيات على القاعدة النقدية، وذلك عن طريق تخفيض رصيد الأصول المحلية عن طريق عمليات السوق المفتوحة وعن طريق نقل ودائع الحكومة أو صناديق معاشات التقاعد الحكومية أو العائدات من خصصة الأصول العامة من الجهاز المصرفي إلى البنك المركزي¹ (*).

ثانيا: ايجابيات و سلبيات سياسة التعقيم: ونذكرها في ما يلي:²

1- أما الإيجابيات، فتتمثل في:

- أنها وسيلة سريعة للحد من الآثار التضخمية و تأثيرها على سعر الصرف.
- تتسبب سياسة التعقيم في ارتفاع سعر الفائدة المحلية والتي يمكن، بدورها، أن تجلب مزيدا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- 2- أما سلبياتها ، تكمن في:
- أنها يمكن أن تتسبب في ارتفاع دين الحكومة، خاصة إذا كانت الفائدة المدفوعة على الأصول المباعه أكبر من تلك التي تجنيها الحكومة من الأصول الأجنبية التي في حوزتها.
- تفترض وجود إحلال غير تام بين الأصول المحلية و الأصول الأجنبية من ناحية وبين مختلف الأصول المحلية من ناحية أخرى.
- إن تراكم الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية يمكن أن يتسبب في مشاكل إدارة الاقتصاد من حيث إمكانية تأجيل برامج الإصلاح كما أن انخفاض مستوى الأصول الأجنبية يمكن أن يشجع على المضاربة.

ثالثا: متطلبات نجاح سياسة التعقيم: إن سياسة التعقيم عملية يوجب نجاحها توفر على الأقل أهم شرطين أساسيين وهما:

- تتطلب سوقا مالية متطورة.
- أن تكون الأصول المحلية المباعه في عملية التعقيم ذات آجال ليست بالقصيرة، وإلا فسيتم تسيلها بسرعة مما يمكن أن يسبب أزمة سيولة بنكية.

رابعا: تجارب دولية في سياسة التعقيم: لقد حدث التعقيم على نطاق واسع في كل من الشيلي كولومبيا و مصر وهي البلدان التي كان فيها التقييد الأولي لشروط الائتمان قد قام بدور هام في جذب التدفقات المالية وفي تلك البلدان اتخذ التعقيم شكل الزيادة في متطلبات الاحتياطي و عمليات السوق المفتوح ومع

(*)- هي الحالة التي تكون فيها قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح.

¹ روبرتو كاردانيللي، سليم اليكداغ و آخرون، إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة"، مرجع سابق ، ص130.

² أحمد طلفاح، "التدفقات المالية الدولية"، مرجع سابق، ص37-38.

دوام التدفقات عمدت غالبية الحكومات إلى التقليل من اعتمادها على التعقيم وقد حدث هذا بصفة عامة عندما أصبحت تكاليف التعقيم أكبر من المكاسب التي يمكن أن تحققها السياسة¹. كما أفضت دراسة² قدمت إلى الملتقى الدولي الخامس بجامعة الخميس بالجزائر حول فعالية سياسة التعقيم في التأثير على تدفقات رؤوس الأموال من المحافظ المالية والتي أجريت على عينة مكونة من 55 دولة إلى أن هناك تأثير لسياسة التعقيم على التدفقات المالية لتلك الدول، إلا أن التأثير يختلف من دولة إلى أخرى.

الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف كذلك من بين السياسات التي يعول عليها كثيرا صانعي القرار في التأثير على تدفقات رؤوس الأموال، و تتحدد خصائص سياسة سعر الصرف استنادا إلى مؤشر "مقاومة الضغوط في سوق الصرف"، وهو مزيج من الحركات في سعر الصرف وفي الاحتياطات الدولية. ولقد أبقّت العديد من البلدان على أسعار صرف ثابتة أو قاعدة ثابتة لسعر الصرف، كما ارتأت الحكومات تأمين سعر الصرف الحقيقي القابل للاستمرار بمستوى ليس أعلى بكثير من مستواه الحقيقي قبل زيادة التدفقات.

أولا: سياسة سعر الصرف المرن: اتبعت معظم البلدان سعر الصرف المرن نتيجة لعدم القدرة على الدفاع عن سعر الصرف الثابت أمام حرية تدفق رؤوس الأموال من وإلى الخارج ففي حالة سعر الصرف المرن فإن التدفقات الكبيرة من الخارج تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية ومن ثمة التأثير على تنافسية الصادرات ووضعية الميزان التجاري.

و من شأن التغيير في سعر الصرف أن يتناظر بشكل دقيق مع مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف وعلى الطرف الآخر في حالة الربط، يكون سعر الصرف مقدارا ثابتا. ومن شأن التقلبات في مؤشر ضغوط أسعار الصرف أن تكون مدفوعة بكاملها بتغيرات في الاحتياطات عن طريق التدخل. وقيمة التغيرات في الاحتياطات على مؤشر ضغوط سوق أسعار الصرف تولد نسبة تقيس نصيب ضغوط سوق الصرف التي تقاوم عن طريق التدخل، ثم بعد ذلك يتم تنميط هذه النسبة من أجل إنشاء مؤشر لدرجة المقاومة لتغيرات في أسعار الصرف ويسمى "مؤشر المقاومة".

¹ سوزان سكدلر، "الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال هي نعمة أو نقمة؟"، مرجع سابق، ص 21-22

² هاني محمد نبيل، محمد ترقو، "دراسة فعالية سياسة التعقيم للتحكم في تدفقات رؤوس استثمارات المحافظ المالية باستخدام نماذج معطيات بانل"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول "الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات النامية"، جامعة الخميس الجزائر 2012.

ثانيا: مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف ومؤشر المقاومة: يعد هذان المؤشران من أهم المؤشرات التي يتم من خلالها معرفة الاستجابة على مستوى سياسة سعر الصرف المطبقة في التأثير على التدفقات الرأسمالية. ويعرف مؤشر مقاومة الضغوط في سوق الصرف بأنه المتوسط المرجح للعنصرين الآتيين:¹

(1): التغير كنسبة مئوية في سعر الصرف الاسمي مقارنة بالبلد المرجعي في السنة "t" ($\Delta\%er_{i,t}$)

(2): التغير في الاحتياطات الأجنبية في السنة "t" ($\Delta res_{i,t}$)

والأوزان الترجيحية هي مقلوب الانحرافات المعيارية لهذين العنصرين، وذلك من أجل التأكيد من عدم هيمنة أي منهما على المؤشر. إذا كان مؤشر المقاومة:

- يساوي الصفر "0": يعني لا يوجد أي مقاومة لضغوط أسواق الصرف، إما أن يكون مسموح التعويم الحر لسعر الصرف أو تكون السياسة المتبعة هي "الميل مع الريح" وهو ما يزيد من حدة الضغوط الخارجية على سعر الصرف ولا يخففها.
- يساوي الواحد "1": يشير إلى وجود أقصى قدر من المقاومة (إما أن سعر الصرف ممنوع من الحركة على الإطلاق أو أن تكون للسياسة المتبعة أشكالا منطرفة " الصمود أمام الريح"، وهو ما يجعل سعر الصرف يتحرك في الاتجاه العكسي للاتجاه الذي يتحرك فيه غياب التدخل).
- بين "0" و"1": يعني مدى تخفيف الضغوط على الأسواق الناتج عن التدخل في سوق النقد الأجنبي.

ثالثا: سياسة سعر الصرف المرن والتجارب الدولية

لقد قامت اسبانيا، والشيلي، وكولومبيا والمكسيك برفع القيمة الاسمية لقيمة العملة أو إدخال تعديل على المسار المعلن بشأن سعر الصرف ، وكان كل بلد من هذه البلدان -عدا المكسيك- قد استجاب في البداية لزيادة التدفقات، فلجأت اسبانيا إلى تثبيت سعر الصرف، وفي المقابل تحركت الشيلي و المكسيك إلى درجة أكبر من المرونة وإن كانت محدودة².

الفرع الثالث: سياسة مالية صارمة

إذا كان لا بد للأساس النقدي أن يتغير فإن السياسة المالية الصارمة أو التقشفية يمكن أن تحد من الآثار التضخمية للتدفقات الخارجية، حيث توصل كل من "Corbo" و "Hernandez" سنة 1996 إلى

¹ روبرتوا كرادريللي، سليم البداغ وآخرون، "إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة"، مرجع سابق، ص 116.

² سوزان سكالدر، "الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال، أهي نعمة أو نقمة؟"، مرجع سابق، ص 22 .

أن هذه السياسة تعد من أنجح السياسات للحد من الآثار التضخمية للتدفقات الأجنبية، إلا أن الإشكالية الوحيدة هي أن السياسة المالية يمكن أن تأخذ وقتاً طويلاً نظراً لدراساتها و المصادقة عليها¹.

كما أن تجديد السياسة المالية بزيادة تقييد نمو الإنفاق يحقق ثلاثة منافع:²

- تسمح بتخفيض أسعار الفائدة عن طريق إضعاف الطلب الكلي في فترة التدفقات الداخلة المرتفعة.
- تخفف الضغوط السعودية على سعر الصرف، وذلك لتحيز الإنفاق العام لصالح السلع الغير التجارية.

➤ يساعد على معالجة المخاوف المتعلقة بإمكانية الاستمرار في تحمل الدين أو منع ظهورها. تبرز تايلندا كاستثناء في هذا المجال حيث تأرجح العجز في موازنة الحكومة في السنة التي سبقت التدفق إلى فائض مالي بلغ ذروته بعد ذلك بأربع سنوات، وكان هذا التحسن انعكاساً لتدابير مالية وتحسن دوري في الإيرادات.

الفرع الرابع: سياسة الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال

أثبتت الدراسات الحديثة أن الرقابة على رؤوس الأموال كانت، بشكل عام، في أكثر صورها فعالة وذلك للحد من حرية التحويل في كل من الحساب الجاري و حساب رأس المال، إلا أن تطبيق حرية التحويل بالحساب الجاري خلق قنوات مستترة لتدفقات رؤوس الأموال، حيث استطاعت هذه القنوات أن تولد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال على نطاق واسع.

¹ أحمد طلفاح، "التدفقات المالية الدولية" مرجع سابق، ص 60-61 .

² روبرتو كارديلي، سليم اليكداغ و آخرون، "إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة"، مرجع سابق، ص 116

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا للجانب النظري لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، اتضح لنا أن هذه الأخيرة لم تكن لتتدفق على المستوى الدولي وبالأحجام الكبيرة، لولا الظروف الاقتصادية التي عرفها العالم في أواخر القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة والتي كانت مناسبة لذلك، حيث أدت العولمة والانفتاح الاقتصادي وزيادة حجم الاقتصاد والتجارة العالمية إلى تدفق رأس المال على المستوى الدولي. كما توصلنا في هذا الفصل إلى وجود مجموعة من العوامل التي تدفع رؤوس الأموال إلى الخروج خارج الوطن وأخرى جاذبة لرأس المال يتبناها البلد المتلقي لرؤوس الأموال، ومن ثمة فإن رأس المال يعتمد في تدفقه على مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي فسرتها نظريات عدة كالنظرية النيوكلاسيكية و النيوكينزية والماركسية، إضافة إلى النماذج التي تقيس ذلك التحرك.

هناك أشكال مختلفة لتدفقات رؤوس الأموال والتي تبرز الحجم الكبير لهذا التدفق على المستوى الدولي وتعد الاستثمارات الأجنبية من أهم هذه التدفقات لما تتميز به من خصائص مقارنة مع بقية الأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كالقروض والإعانات، إضافة إلى التحويلات المالية للمهاجرين التي احتلت في الآونة الأخيرة مكانة هامة كشكل من أشكال رؤوس الأموال الأجنبية، نظرا للحجم الكبير الذي أصبحت تتدفق به على المستوى الدولي وتأثيرها على معدل تكوين رأس المال ودالة الطلب على الاستهلاك والادخار ومن ثمة على الاستثمار والإنتاج.

لقد أدت الآثار الإيجابية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى اتجاه العديد من الدول إلى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية وسد فجوات نقص التمويل من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، إلا أن ما توصلنا إليه في هذا الفصل هو أن التوجه إلى الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية، قد يخلق آثار سلبية تؤثر على اقتصاد البلد، الأمر الذي أدى بعدد من الدول إلى اتخاذ إجراءات وقائية وسياسات من شأنها التأثير في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وهيكلاها.

الفصل الثالث:

مفاهيم وواقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية

الفصل الثالث: مفاهيم وواقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تمهيد

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ومعوقاته في الدول النامية

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

المطلب الثاني: التعريف بالدول النامية

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

المبحث الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (النمو الاقتصادي عند الكلاسيك)

المطلب الثاني: النظرية الحديثة (الكلاسيك الجدد)

المطلب الثالث: النظرية الكينزية

المطلب الرابع: نظرية شومبيتر

المطلب الخامس: نظرية مراحل النمو (والت روستو)

المطلب السادس: نموذج هارود و دومار

المطلب السابع: نظرية التحولات الهيكلية (آرثر لويس)

المطلب الثامن: نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)

المطلب التاسع: نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد

المطلب العاشر: النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة

المطلب الحادي عشر: النظرية النيوكلاسيكية القديمة

المطلب الثاني عشر: نظرية النمو الحديثة (نظرية النمو الداخلي)

المطلب الثالث عشر: نظريات التنمية (التوفيق بين المتناقضات)

المبحث الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الثالث: نسبة الادخار و الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الرابع: التبعية الاقتصادية ونسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الخامس: التضخم

المطلب السادس: مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

المطلب السابع: الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الثامن: مستوى الفقر

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: مفاهيم وواقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تمهيد:

لقد بدأت البلدان النامية ومنها البلدان العربية، خلال العقدين الأخيرين تعمل جاهدة نتيجة لضيق قاعدة صادراتها وتدني معدلات الادخار والاستثمار المحليين فيها وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لديها من أجل جذب رؤوس الأموال الدولية بمختلف أشكالها خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب.

إن أغلب الدراسات التي تناولت تفسير النمو الاقتصادي عدت رأس المال من محدداته الرئيسية، وذلك أن الناتج بشكل عام يعتمد على عاملين رئيسيين هما العمل ورأس المال، ومن هذا المنطلق حول أهمية رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية جاءت نظريات وأفكار اقتصادية ترجع انخفاض معدلات النمو في الدول النامية إلى نقص رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية في تلك الدول الأمر الذي يدعو إلى استعانتها برؤوس الأموال الأجنبية لسد فجوة التمويل المحلية وتحقيق مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية بها.

وانطلاقاً من هذه الفكرة الأخيرة يأتي هذا الفصل تكملة للجزء النظري لموضوع الدراسة، من خلال الإحاطة النظرية بموضوع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وواقع التنمية الاقتصادية بعد انخفاض أسعار النفط سنة 2014.

وللتطرق إلى ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ومعوقاتاها في الدول النامية.

المبحث الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية ومعوقاتهما في الدول النامية

تعد قضية التنمية الاقتصادية غاية النظم الاقتصادية المختلفة سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية أو خليط منها، وسوف نتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

سننتقل إلى مراحل تطور مفاهيم التنمية الاقتصادية ثم ماهية النمو الاقتصادي وصولاً إلى الفرق بينهما.

الفرع الأول: تطور التنمية الاقتصادية ومفهومها

مر مفهوم التنمية الاقتصادية بعدة تطورات و كل تطور أعطى تعريفاً معيناً، وسنتطرق إليها في ما يلي: خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد وكان هذا مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث كان يرى بعض الاقتصاديين التنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم، ومن ثمة فقد عدت التنمية الاقتصادية في هذه الفترة مرادفاً لمفهوم النمو والتصنيع¹.

كما عرفت -في هذه المرحلة- التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي، والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة، على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و 7% أو أكثر من ذلك².

وخلال عقد الستينيات تطور، نوعاً ما، مفهوم التنمية حيث أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل نمو السكان ومن ثمة يقيس معدل نمو الدخل الحقيقي بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة³.

لقد أشارت تجربة الخمسينيات والستينيات - عندما تداركت كثير من دول العالم الثالث أهداف نموها الاقتصادي بينما ظلت مستويات معيشة التكتلات السكانية دون تغيير لمعظم الأفراد- أن هناك خطأ جسيم لهذا التعريف الضيق للتنمية، فبعد أن صاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة أعيد مع نهاية الستينيات إلى نهاية عقد السبعينات صياغة مفهوم التنمية لتصبح

¹ علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010، ص7.

² ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص50.

³ مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص126.

عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي¹.

باختصار فإن في فترة السبعينات، أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في صورة تقليل أو إزالة الفقر وعدم المساواة و البطالة في سياق اقتصاد يرفع شعار إعادة التوزيع مع النمو، وقد أصبح شعارا شائعا وعاما². وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات شهد مفهوم التنمية تطورات كبيرة ركزت على اعتبار التنمية الاقتصادية ليست فقط زيادة دخول الأفراد والدول وارتفاع مستويات الناتج القومي فقط، بل هي في الواقع تتعدى ذلك إلى إيجاد الوسائل الكفيلة بالوصول إلى مستويات متقدمة في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والبيئية والغذائية وتوفير فرص العمل للقادرين والراغبين في العمل من أفراد المجتمع. هذا واستخدم عادة في هذه الفترة معدلات نمو الدخل الفردي بالمعيار الحقيقي؛ أي باستبعاد أثر التضخم النقدي كمقياس للتحسن الاقتصادي للسكان أو بكمية السلع والخدمات المتاحة للفرد³.

وهكذا فقد تبنى البنك الدولي سياسات إعادة التوزيع مع النمو وتبنت منظمة العمل الدولية إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان وأكدت على أنه لا يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين الطبقات والفئات بل التركيز على تحسين نصيب الأغلبية الفقيرة وتوفير السلع والخدمات لهم.

لقد تطور مفهوم التنمية بعد ذلك وتوسعت مجالاته وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وظهرت مفاهيم تنموية كثيرة ترتبط وتؤثر وتتأثر بشكل أو بآخر بالتنمية الاقتصادية أهمها التنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية المحلية وتنمية الموارد والتنمية المستقلة الشاملة وغيرها. فحسب البنك الدولي الذي ناصر النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينيات، فقد نظر إلى التنمية بمنظور أوسع وأشمل في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية عندما أكد قائلاً، أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة فجودة أفضل تستلزم أكثر من مجرد تحقيق دخول أعلى، حيث تتناول موضوعات مهمة نسبياً مثل تعليم أفضل ومستويات أعلى من التغذية والصحة، فقر أقل وبيئة أنقى، توازن أكثر ومساواة في الفرص، حرية شخصية وفردية أكبر وحياة أغنى بالثقافة⁴.

¹ علي جودع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 8.

² ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 50.

³ ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، نفس المرجع، ص 50-54.

⁴ البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم"، 1991، ص 98.

لذا فإن « التنمية الاقتصادية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية شائعة وهيئات قومية، بالإضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة وأخيرا اجتثاث الفقر وإبادته»¹.

استنادا إلى ما تطرقنا إليه فإنه يمكننا صياغة التعاريف المختلفة للتنمية الاقتصادية التي صاغها عدد من الاقتصاديين والكتاب في ما يلي:

عملية التنمية الاقتصادية «هي عملية متواصلة تساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد، إلا أن الزيادة المطردة للسكان والمنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة وعوامل التلوث البيئي والإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في المحافظة على تلك الموارد المتوفرة وتنميتها والعمل على زيادة كمياتها والحد من التلوث وتحسين نوعيتها»².

ويقصد بالتنمية الاقتصادية على أنها «عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثمة زيادة دخل الفرد وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى التقدم والازدهار»³.

وتعرف أيضا التنمية الاقتصادية «على أنها تلك التغييرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك في البني والقوى الفاعلة، وينتج عنها تحقق النمو الاقتصادي للمجتمع»⁴.

ومن التعاريف الشائعة والمعتمدة للتنمية من قبل هيئة الأمم المتحدة ذلك التعريف الذي يبين أن التنمية «ماهي إلا مجموعة من الوسائل المستخدمة بتضافر جهود الأفراد والحكومات لتحسين مستوى الحياة لهؤلاء الأفراد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا»⁵.

كما عرف (owen Edgar) التنمية في كتابه عام 1987، «بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع»⁶.

¹ ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص54.

² أحمد جابر بدران، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، 2014، ص29.

³ علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص4.

⁴ فضيلة جنوحات حريتي، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المدينة"، دكتوراه 2005-2006، ص78.

⁵ علي جدوع الشرفات، نفس المرجع، ص5.

⁶ Edgar owen, " **The Future Of Freedom In The Developing World : Economic Development And Political Reform**", pergamon press , new york, 1987, p67.

إن مما سبق يتضح أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية، والجدول الآتي رقم (3-1) يبين تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الجدول(3-1): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/ بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية- منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية. - إهمال الجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية=النمو الاقتصادي+ التوزيع العادي	منتصف الستينات- منتصف سبعينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. - اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية -اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان
3	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات- منتصف ثمانينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان
4	التنمية المستدامة= الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر.	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية. - اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل إنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنت، "التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار

صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص34.

الفرع الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي «حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي»¹. وبالتعمق في هذا التعريف فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:

¹ عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص73.

أ- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني. ووفقا لذلك

فإن: **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني**

ولذا فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف، وهذا لا يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، ولذا يتعين على الدول النامية أن تسعى إلى تحسين أوضاعها والاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان، وبمراجعة معدلات النمو السكاني في أقاليم العالم المختلفة، يتضح أن معدلات الزيادة السكانية في الدول النامية مازالت مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة.

يتضح من بيانات الجدول (3-2) اللاحق، ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية، ولعل أعلى معدل ساد، كان في الدول الإفريقية بنسبة 2,5% والشرق الأوسط بنسبة 2,4%، وأدنى معدل كان في الدول المتقدمة حيث بلغ في الاتحاد الأوروبي 0,3% والذي من المتوقع أن يصل إلى 0,0% بحلول سنة 2040، وفي دول الاتحاد السوفيتي السابقة 0,0%، ويبلغ في شمال أمريكا 1% وفي الولايات المتحدة الأمريكية 0,9% ويرجع هذا الارتفاع الطفيف عند الدول المتقدمة إلى الهجرة إليها.

ب- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية. فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 دولار مثلا في سنة ما إلى 120 دولار في العام الموالي؛ أي بمعدل 20%. إلا أنه هنا يجب التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة)، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من 20% لأدركنا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد بل انخفض، وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود؛ أي لابد من استبعاد معدل التضخم. وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم

الجدول رقم (3-2): افتراضات السكان حسب المنطقة

التحضر		عدد السكان (مليون)		النمو السكاني			
2040	2014	2040	2014	2040-2014	2025-2014	2014-2000	
%85	%80	1394	1272	%0.4	%0.5	%0.7	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
%86	%81	592	496	%0.7	%0.8	%1	شمال أمريكا
%86	%82	377	323	%0.6	%0.7	%0.9	و.م. الأمريكية
%82	%76	599	570	%0.2	%0.3	%0.6	أوروبا
%93	%90	203	206	%0.0	%0.1	%0.3	اوقيانوسيا آسيا
%97	%93	114	127	%0.4-	%0.3-	%00	اليابان
%59	%48	7 758	5 983	%1.0	%1.2	%1.4	غير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
%68	%63	335	343	%0.1-	%0.1	%00	أوروبا /دول الاتحاد السوفيتي
%79	%74	144	133	%0.3-	%0.1-	%0.1-	روسيا
%57	%43	3779	4459	%0.6	%1.8	%1.1	آسيا
%73	%55	1398	1372	%0.1	%0.3	%0.6	الصين
%45	%32	1634	1295	%0.9	1.1%	%1.5	الهند
%60	%47	763	623	%0.8	%1.0	%1.3	جنوب شرق اسيا
%75	%70	323	224	%1.4	%1.7	%2.4	الشرق الاوسط
%51	%40	2062	1156	%2.3	%2.4	%2.5	افريقيا
%75	%64	63	54	0.6%	%0.7	%1.5	جنوب افريقيا
%85	%79	578	481	%0.7	%0.9	%1.2	امريكا اللاتينية
%90	%85	236	206	%0.5	%0.7	%1.1	البرازيل
%63	%53	9152	7255	%0.9	%1.0	1.2%	العالم
%81	%75	511	510	%0.0	%0.1	%0.3	الاتحاد الاوربي

La source :UN population division databases, IEA analysis, 2015

ج- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية؛ أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها. فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخم، وعلى ذلك فإننا لا بد و أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة لعوامل عارضة¹. فأسعار البترول التي بلغت سعرا خياليا- حوالي 42 دولار للبرميل في الثمانينات وتجاوزت 100 دولار للبرميل خلال العقد الأول من القرن العشرين- عادت وانخفضت إلى مستويات شديدة الانخفاض حوالي عشرة دولارات للبرميل في فترة التسعينات و 45 دولار للبرميل سنة 2017.

¹ عطية ناصف و علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص 75-76 .

هذا ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط؛ أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: التعريف بالدول النامية

سيتم التطرق إلى خصائص الدول النامية على وجه الخصوص لأنها تشكل بالدرجة الأولى وجهة أساسية في خريطة التمويل الدولي وبالأخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى مقتضيات الدراسة التي تتوجه في تحليلها إلى كل من الجزائر وتونس ومصر.

الفرع الأول: الجذور التاريخية لتصنيف الدول من حيث التنمية

ترجع جذور تقسيم الدول من حيث التنمية إلى مجموعتين، مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية إلى الثورة الصناعية، وقبل ذلك لم يكن مستوى التقدم التكنولوجي وما استتبع ذلك في مستوى التقدم الاقتصادي فيما يطلق عليها اليوم بالدول النامية تقل عن مستوى التقدم التكنولوجي في أوروبا، بل على العكس من ذلك كانت بعض هذه المناطق متقدمة على بعض بلدان أوروبا سواء في نوع السلع المنتجة أو الفن الإنتاجي المستخدم.

وترتبت على الثورة الصناعية تحول وتغير ضخم في بلدان أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر؛ إذ أحدثت الثورة الصناعية تحولا كبيرا في أساليب الإنتاج الصناعي، كما أدت إلى تغير كفي في التنظيم الاجتماعي السائد.

لقد ظهرت نتائج الثورة الصناعية في التوسع الكبير للقطاع الصناعي وفي ارتفاع معدلات نمو الإنتاج الصناعي لم يسبق لها مثيل ولقد صاحب هذا التوسع الصناعي خلق فرص جديدة للعمالة على نطاق كبير وساعد هذا التوسع في فرص العمالة بجانب التحسن الذي حدث في أساليب الصحة العامة، إلى انفجار سكاني في بلدان أوروبا ذلك الوقت.

كما أدى الانفجار السكاني إلى ازدياد الحاجة للبحث عن مصادر للمواد الأولية الغذائية والصناعية وذلك لمواجهة الازدياد في الطلب على المواد الغذائية، أضف إلى ذلك حاجة الصناعة المتوسعة إلى مصدر للمواد الأولية.

ولذلك اتجهت أوروبا الصناعية للبحث عن مصادر لهذا الطلب المتزايد للمواد الأولية الغذائية والصناعية فانسابت رؤوس الأموال من أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتركزت هذه الاستثمارات في قطاعات إنتاج المواد الأولية للتصدير، سواء كانت مواد أولية غذائية أو صناعية. واستتبع ذلك توسع قطاعات تصدير المواد الأولية في هذه البلدان، واتخذ أسلوب الإنتاج في هذه القطاعات أسلوب الإنتاج الرأسمالي في شكل مزارع رأسمالية كبيرة أو مناجم

رأسمالية وساعد على توسع هذه القطاعات النمو المتزايد للطلب العالمي على المواد الأولية في ذلك الوقت.

ولم يؤدي توسع الطلب العالمي على المواد الأولية وتوسع قطاعات التصدير بهذه الدول إلى نقل حركة النمو والتوسع إلى اقتصاداتها كما حدث في دول الاقتصاد الحديث، أستراليا، نيوزيلندا وكندا والتي استطاعت أن تستفيد من النتائج العالمية للثورة الصناعية وحقق تقدمًا اقتصاديًا أدخلها في عداد الدول المتقدمة، بل اقتصر التوسع والتقدم في قطاعات التصدير دون بقية القطاعات.

ويعزى استمرار ظاهرة التخلف في الدول المشار إليها، إلى عوامل متعددة تعد هي المسؤولة عن ذلك وهذه العوامل هي:¹

- 1- طبيعة نمط العلاقات الدولية وما ينتج عنه من آثار.
- 2- سياسات العمل الرخيص التي اتبعتها مراكز الاستثمار الأجنبي.
- 3- السياسات الصناعية التي اتبعتها الدول الأوروبية تجاه الدول النامية في ذلك الوقت والأدوات التي استخدمتها لتنفيذ هذه السياسة مثل سياسة التعريف والتجارة... الخ.
- 4- عملية الغزو الحضاري التي صاحبت عملية الاحتكاك والارتباط ومن ثمة تبعية المناطق المستعمرة للدول الأوروبية الصناعية.

ونتيجة لذلك أصبح يوجد في العالم مجموعتين من الدول:

الأولى هي: مجموعة الدول المتقدمة والتي تشمل مجموعة دول أوروبا الصناعية وشمال أمريكا ونيوزيلندا واليابان وأستراليا.

الثانية: هي مجموعة الدول المتخلفة وتشمل دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي كانت مستعمرات تابعة للدول الصناعية المتقدمة أو دولا استقلت ولكن ظلت تابعة للدول التي كانت مستعمرة لها.

وظل هذا التقسيم لدول العالم إلى دول متقدمة ودول متخلفة ساريا حتى بعد قيام الحرب العالمية الثانية وبعدها وعلى وجه التحديد خلال فترة الخمسينات نال عدد كبير من الدول التي كانت مستعمرة استقلالها السياسي، وتتبع ذلك اهتمام هذه الدول وتطلعها لتحقيق التقدم الاقتصادي. ونتيجة لذلك برزت أهمية تغيير الاصطلاح الذي يطلق على هذه الدول المتخلفة إلى اصطلاح "الدول النامية" على اعتبار أن المصطلح الأخير أصدق في الدلالة عن حالة تلك الدول. والحجة في ذلك أن وصف هذه الدول بالتخلف قد يبعث بالاعتقاد بوجود حالة من التسليم من جانب شعوب هذه الدول وحكوماتها لاستمرار انحطاط المعيشة لجمهور السكان في حين استخدام مصطلح "الدول النامية" من شأنه تجنب الخلط بين انخفاض

¹ محمد أحمد الزعبي، "التخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي (جدلية السبب)"، مقال منشور في مجلة ابن رشد، العدد الثاني، برلين ألمانيا، 2012، دون صفحة.

المستوى الاقتصادي (ويسفر عنه انخفاض مستوى المعيشة) والركود الاقتصادي (وهي حالة يساوي فيها معدل النمو الاقتصادي صفراً).

ويشكل سكان الدول المتقدمة حوالي 35% فقط من سكان العالم، بينما يشكل سكان الدول النامية حوالي 65% من سكان العالم، وتقع معظم الدول المتقدمة في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية؛ أي في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، ويقع معظم الدول النامية في قارات إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية؛ أي في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، ولذلك فمعظم الاقتصاديين المتخصصين في علم التنمية يفرقون اليوم بين "الشمال المتقدم" و"الجنوب المتخلف"¹.

الفرع الثاني: التنمية وتصنيف دول العالم

من المعروف أن مفهوم التنمية برز بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أو اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين، وفي هذا التاريخ قسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات متميزة هي:²

- 1- تضم دولاً يشكل سكانها أكثر من سبع سكان العالم وتحصل على أقل من سبع الدخل العالمي.
- 2- تضم دولاً يشكل سكانها أقل من سبع سكان العالم وتحصل على دخل أقل من خمس الدخل العالمي.

- 3- تضم دولاً يشكل سكانها أقل من خمس سكان العالم، وتشتأثر بنحو ثلث الدخل العالمي. ويعني هذا التقسيم وجود مجموعتين من الدول، الأولى غنية وتضم قلة من سكان العالم، والثانية فقيرة وتضم غالبية سكان العالم وتعد دول المجموعة الأولى دولاً متقدمة، بينما تعد دول المجموعة الثانية دول نامية أو متخلفة. ولم تتغير الملامح الأساسية لهذه الصورة خلال عقد الستينات. وفي تصور عرض البنك الدولي للوضع الاقتصادي العالمي خلال عام 1975 مقارنة بعام 1965 قسم دول العالم إلى ثلاثة مجموعات هي:

- 1- تضم 1200 مليون نسمة من سكان العالم، وفيها ارتفع متوسط دخل الفرد في السنة من 130 دولار عام 1965 إلى 150 دولار عام 1975.
- 2- تضم 900 مليون نسمة من سكان العالم، وفيها ارتفع متوسط دخل الفرد من 630 دولار عام 1965 إلى 950 دولار عام 1975؛ أي بحوالي 50%.
- 3- تضم 700 مليون نسمة من سكان العالم، وفيها ارتفع دخل الفرد من 4200 دولار عام 1965 إلى 5500 دولار عام 1975؛ أي بحوالي 30%.

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص 114-115

² عبد الهادي عبد القادر سويقي، "أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"، 2008، ص 11.

ومنذ عام 1978، تعهد البنك الدولي بإصدار ما يعرف بـ "تقرير عن التنمية في العالم" وكان التقسيم الشائع لدول العالم في الإصدارات الأولى لهذا المجلد وفق متوسط دخل الفرد يضع الدول النامية في مجموعة واحدة، ثم البلدان المصدرة للنفط والمستوردة للنفط ثم البلدان الصناعية، فالبلدان الاشتراكية. أما داخل مجموعة الدول النامية فتقسم الدول إلى اقتصادات منخفضة الدخل وهي التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها 410 دولار في السنة عام 1980، ثم اقتصادات متوسطة الدخل وهي التي يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن 410 دولار. وتضم هذه الفئة الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة للنفط.

وفي أواخر الثمانينات بدأ البنك الدولي ولأغراض عملية وتحليلية يعيد النظر في تقسيم مجموعات دول العالم حسب متوسط دخل الفرد، حيث تم إسقاط مجموعة الاقتصادات النامية واستبدلت بمجموعات معينة من الدخول وهي اقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. أما الاقتصادات المرتفعة الدخل فشملت الدول الصناعية وغيرها من الدول التي يصل بها دخل الفرد إلى مصافي الدول الصناعية ووفقاً لتقرير عام 1989 كان مقسماً العالم حسب متوسط دخل الفرد في عام 1987 على النحو الآتي:¹

1- اقتصادات منخفضة الدخل، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها 480 دولار أو أقل وتضم 42 دولة.

2- اقتصادات متوسطة الدخل ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها أكثر من 480 دولار حتى 6000 دولار.

3- اقتصادات الدخل المرتفع ويصل متوسط دخل الفرد بها أكثر من 6000 دولار.

وتعد الدول الداخلة في المجموعة الأولى و الثانية من جميعها دول نامية.

وفي تقرير التنمية عام 1995 صنفت دول العالم إلى المجموعات الآتية:²

1- اقتصادات منخفضة الدخل، متوسط دخل الفرد بها 695 دولار فأقل عام 1993 وتضم 45 دولة.

2- اقتصادات متوسطة الدخل وهي التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل على 965 دولاراً حتى 8626 دولار في عام 1993. وتصنف إلى:

أ- اقتصادات الدخل المتوسط الأدنى ويتراوح متوسط دخل الفرد بها ما بين 695 و 2785 دولاراً وتضم 41 دولة.

ب- اقتصادات الدخل المتوسط المرتفع ويتراوح فيها متوسط دخل الفرد ما بين 2785 حتى 8626 دولاراً وتضم 22 دولة.

3- اقتصادات مرتفعة الدخل، وهي التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل بها أكثر من 8686 دولاراً وتضم 24 دولة.

¹ عبد القادر عبد الهادي سويقي، "أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 13.

² محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 68.

وفي تقرير التنمية عام 2000/1999 كان العالم مقسما حسب متوسط دخل الفرد عام 1998 إلى:¹

1- اقتصادات منخفضة الدخل وهي التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها 760 دولارا أمريكيا فأقل وتضم هذه المجموعة فيما بينها إثيوبيا و التشاد، وجمهورية الكونغو، أوغندا، كينيا، ويتراوح الدخل بها فيما بين 100 دولار في إثيوبيا، 390 دولار في غانا، 540 دولار في غينيا.

2- اقتصادات متوسطة الدخل وهي التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل بين 761 دولارا أمريكيا، و 9360 دولارا وتقسم هذه المجموعة فرعا إلى شريحتين وهما:

أ- الشريحة الدنيا من اقتصادات متوسطة الدخل ويتراوح فيها نصيب الفرد من الدخل بين 761 و 3030 دولارا أمريكيا، وتضم فيما بينها مصر(1290)، الفيليبين(1050)، جنوب إفريقيا (2880)، وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

ب- الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل ويتراوح فيه متوسط نصيب دخل الفرد بين 3030 و 9360 دولارا، وتضم فيما بينها دولا مثل البرازيل (4570)، أورغواي والأرجنتين (8970)، كوريا (7970) المجر (4910). ويلاحظ أنها تضم بعضا من الدول البترولية الغنية كالسعودية والبحرين وليبيا وفنزويلا والمكسيك.

3- اقتصادات مرتفعة الدخل، 9361 دولارا فأكثر. وهي تضم الدول المتقدمة الصناعية الرأسمالية والصين وسنغافورة وإسرائيل ويدخل فيها أيضا دولا بترولية غنية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت.

وتعد الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل اقتصادات نامية. و الاقتصادات مرتفعة الدخل دولا متقدمة.

ويقسم البنك الدولي دول العالم في عام 2003 وفقا لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ثلاث مجموعات وهي:²

أ- مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع: وهي تلك الدول التي يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن 9205 دولار سنويا.

ب- مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط: وهي تلك الدول التي يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل بها فيما بين 746 دولار إلى 9205 دولار سنويا.

¹ البنك الدولي، "التقرير السنوي للبنك الدولي"، 1999، ص24.

² إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، محمد عبد العزيز عجمية، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص17.

ج- مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض: وهي تلك الدول التي يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها عن 746 دولار سنويا.

كما أن هناك نظام آخر للتصنيف أكثر حداثة قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس حيث تقسم هذه المنظمة دول العالم الثالث تقسيم مختلف عن التقسيمات السابقة، إلى الدول منخفضة الدخل أو الدول الأقل تقدما ومنخفضة الدخل وهي تشمل 61 دولة، ودول متوسطة الدخل وهي تضم 73 دولة والدول حديثة التصنيع وتشمل 11 دولة و13 دولة أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹؛ أي أن العالم الثالث طبقا للمنظمة يضم أربعة مجموعات فرعية:

- الدول منخفضة الدخل 61 دولة، وتعد مصر ضمن هذه المجموعة.
- الدول متوسطة الدخل 73 دولة، وتعد تونس ضمن هذه المجموعة .
- الدول حديثة التصنيع 11 دولة.
- دول الأوبك 13 دولة، وتعد الجزائر ضمن هذه المجموعة.

وبالرغم مما سبق فلا يعد نصيب الدول حسب متوسط الدخل الفردي هو التقسيم الوحيد، حيث توجد تصنيفات أخرى كثيرة متبعة في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال، تصنيف الاقتصادي البرازيلي "روبرت كامبوس Robert Cambos" والذي يقسم الدول إلى:²

- 1- دول غير صناعية.
- 2- دول صناعية جزئية.
- 3- دول حديثة التصنيع.
- 4- دول ناضجة التصنيع.
- 5- دول تقادمت في التصنيع.

و يدخل ضمن المجموعة الأولى والثانية كل الدول منخفضة الدخل ومعظم الدول متوسطة الدخل (النصف الأول منها على الأقل)، حيث تدخل الجزائر في المجموعة الثانية وتشمل المجموعة الثالثة كلا من كوريا، البرازيل، المكسيك، هونغ كونغ، سنغافورا. وتضم المجموعة الرابعة دول اقتصادات السوق الصناعية. أما الدول التي تقادمت في التصنيع فنذكر الولايات المتحدة وانجلترا باعتبارهما مثالين من دول هذه المجموعة.

¹ محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص70.

² عبد النبي الطوخي، عمر البيلي، "اقتصاديات التنمية والتخطيط والحسابات القومية"، د.د.ن، مصر، 2001.

المطلب الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

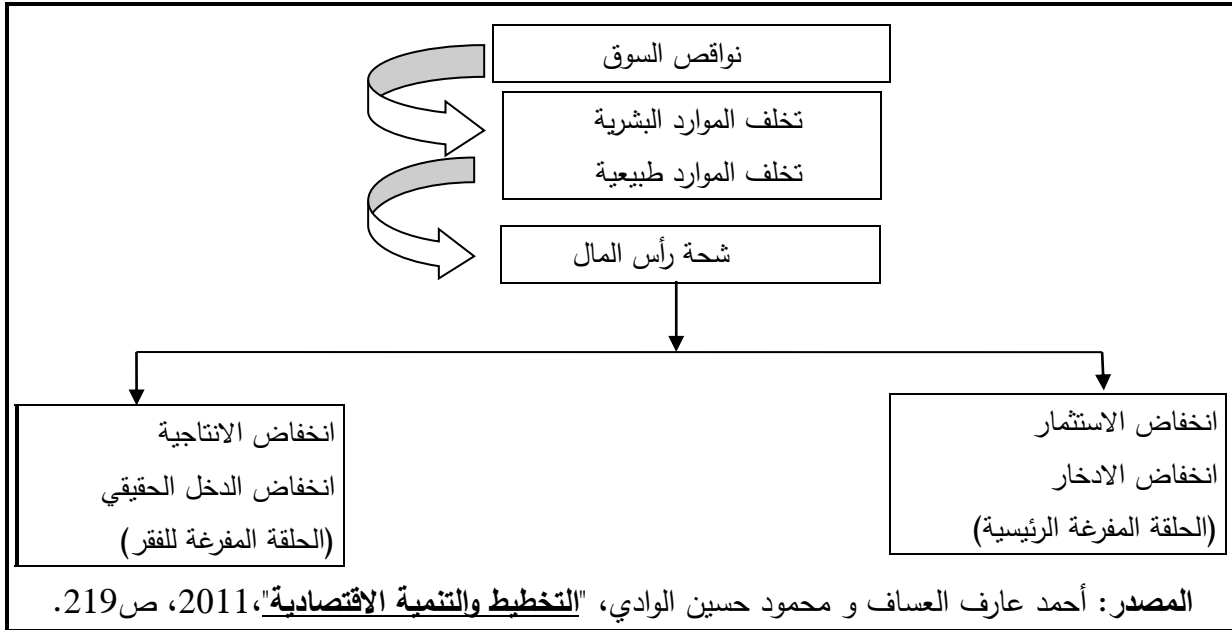
إن عدم وصول اقتصادات الدول النامية وبالأخص العربية إلى حالة متقدمة من النمو والتطور هو بلا شك نتاج وجود مجموعة من العوامل التي حالت أو مازالت تحول دون الوصول إلى هذه الحالة. وسوف نقسم هذه العقبات إلى مجموعات رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية وعقبات الحكومة وعقبات دولية.

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية

و يتم تصنيفها كما يلي:

أولاً: حلقة الفقر المفرغة: يرجع عدد كبير من الكتاب حالة التخلف وتسببها إلى وجود حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد المتخلف وأن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل إنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها؛ إذ إن كل عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى؛ أي إن كل عقبة من العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى والذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية؛ أي بقاء البلد المتخلف في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المختلفة¹. و استناداً إلى ما سبق نرى بأن الدول المتخلفة تواجه حلقة مفرغة رئيسية، يطلق عليها الحلقة المفرغة للفقر والتي يمكن تصويرها كما يلي:

الشكل (3-1): الحلقة المفرغة للفقر



¹ أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011، ص

وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عقبات عديدة، تعترض عملية التنمية فيها، من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشح رأس المال وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي ومن ثمة انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشح رأس المال.

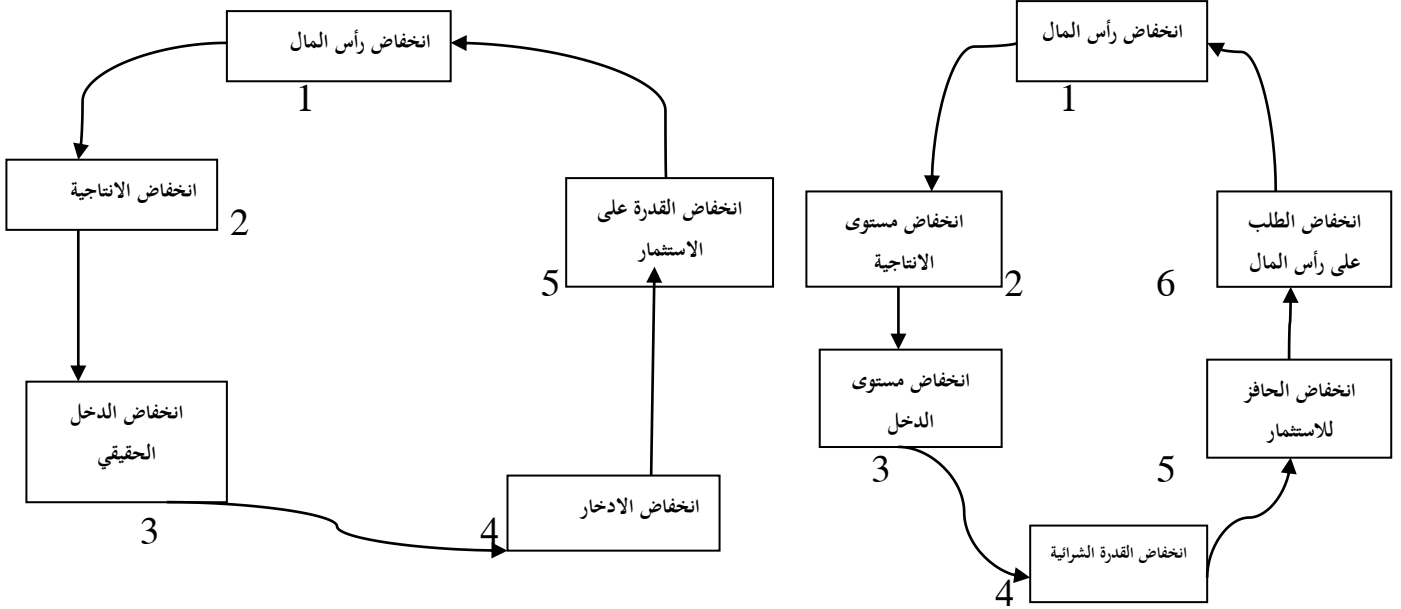
إن مما يلاحظ أن الدول المتخلفة لا تواجه الحلقات المفرغة الرئيسية التي سبق ذكرها بل تواجه العديد من الحلقات المفرغة الأخرى ومنها الحلقة المفرغة في التعليم، ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل ومن ثمة انخفاض القدرة على توفير الإمكانيات والحافز المطلوب للتعليم، الأمر الذي يؤدي إلى وجود حلقة مفرغة في هذا الجانب. كذلك هناك حلقة مفرغة في المجال الصحي والتمثلة في أن المستوى الصحي المنخفض السائد في هذه البلدان يؤدي إلى الإصابة بالأمراض ومن ثم انخفاض القدرة على توفير متطلبات رفع المستوى الصحي، مما ينجم عنه الإبقاء على المستويات الصحية المنخفضة.

إن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية ومن ثمة تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا. حيث تواجه الدول المتخلفة حلقة مفرغة من جانب عرض رأس المال وكذلك في جانب الطلب على رأس المال، ففي جانب العرض فإن النقص في رأس المال سببه نقص الاستثمار الذي يعود إلى نقص القدرة على الاستثمار المتمثلة بنقص الادخار والذي يرجع إلى انخفاض الدخل الحقيقي الناجم عن الانخفاض في مستوى الإنتاجية والذي سببه الانخفاض في رأس المال، أما الحلقة المفرغة في جانب الطلب فتتمثل في أن النقص في رأس المال سببه انخفاض الطلب على رأس المال الناجم عن انخفاض حافز الاستثمار الذي يعود إلى انخفاض القدرة الشرائية (الطلب) الناجم عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي والذي يعود إلى انخفاض مستوى الإنتاجية الذي سببه نقص رأس المال، وهكذا تتفاعل عوامل عديدة من جانب العرض والطلب على رأس المال، مما ينجم عنها شح رأس المال في الدول المتخلفة. ويمكن تصوير هذا النوع من الحلقات كالاتي:

الشكل (3-2): الحلقة المفرغة في جانب الطلب والعرض

(جانب عرض رأس المال)

(جانب الطلب على رأس المال)



المصدر: أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، 2011، ص220.
 إن مغزى فكرة الحلقة المفرغة تنأتى في أن الدول المتخلفة لا تجابه عقبات منعزلة بعضها عن البعض الآخر، وإنما عقبات تنشأ فيما بينها أوقات تأثير تبادلية على نحو دائري من شأنه إبقاء هذه الدول في حالة من التوازن عند مستوى التخلف.

ويكون مهما الإشارة إلى أن فكرة الحلقات المفرغة ذاتها يمكن أن تساعد على التخلص من هذه العقبات التي تشكل فيما بينها حلقات مفرغة تدور في إطارها الدول المتخلفة، وذلك عن طريق العمل على التأثير التراكمي بين العوامل التي تشكل هذه العقبات التي تشكلها الحلقات المفرغة باتجاه رفعها، الأمر الذي يؤدي إلى آثار تراكمية على العقبات الأخرى تتضمن رفعها كذلك. ومن ثمة وجب على واضعي السياسة الاقتصادية أن يتجهوا إلى كسر أهم العقبات في الحلقات المفرغة المهمة¹.

ثانيا: محدودية السوق

إن عناصر الإنتاج تعاني من ضعف قدرتها على الحركة حيث الدخل والمردود الأعلى بسبب عوائق كثيرة تحد منها؛ إذ كثيرا ما توجد موارد اقتصادية مستخدمة في مجالات تحقق دخلا أقل من الدخل الذي يتحقق في مجالات عمل أخرى فيما لو تم انتقالها إليها بحكم الروابط الأسرية والاجتماعية القوية التي تحد

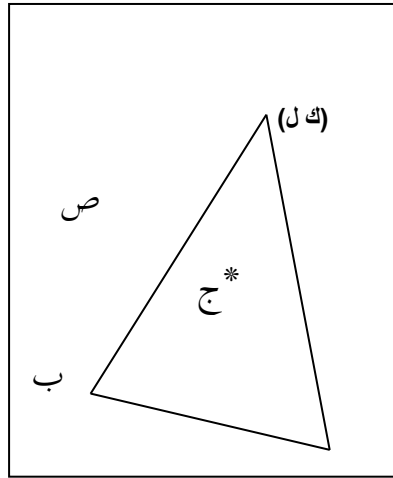
¹ Malcom Gills, "Economics of Development", w.w.Nerton & Company, New York, London 1983 pp14-38.

من انتقالها. كما أن انخفاض كفاءة استخدام الموارد تعد من العوامل الأخرى التي تحد من انتقال عناصر الإنتاج من منطقة لأخرى، كذلك فإن الجهل بأحوال السوق والصيغ الاحتكارية والشبه الاحتكارية الموجودة في السوق كلها عوامل تقيد حركة الموارد وتحد من انتقالها حتى وإن توفر دخل أو مردود أعلى¹.

بالتالي العوامل جميعها تتفاعل فيما بينها بحيث ينجم عنها ضعف درجة الكفاءة في توزيع الموارد على استخداماتها المختلفة وعدم المساواة في المردود بين هذه الاستخدامات والناجم عن انخفاض كفاءة الإنتاج في بعض المجالات وبقاء الموارد دون الاستخدام الكامل والكفاء واتجاه هذه الموارد اتجاهات خاطئة وبالشكل الذي لا يؤدي إلى الإسهام بشكل فعال في تحقيق التنمية.

ونتيجة لما سبق يلاحظ أن الدول المتخلفة تنتج في حالات كثيرة عند مستوى أقل بكثير من المستوى الذي يتيح إنتاجه القدر المتاح لديها من الموارد، فمثلاً إذا كانت الدولة تنتج سلعتين هما س، ع على المنحنى (ك، ل) ضمن الموارد المعدة والتكنولوجيا المتوفرة في الدولة، وإذا تم افتراض استخدام كامل وكفؤ للموارد والإمكانات المتاحة فيها، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل (3-3): كمية الإنتاج عند الاستخدام الكفؤ للموارد أو غير ذلك



المصدر: أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، 2011، ص222. مما سبق فإن الدولة ستنتج على أي نقطة على المنحنى (ك، ل) وهو أقصى حد من الإنتاج يمكن تحقيقه في ظل ظروف معطاة باستخدام كامل وكفؤ للموارد، إلا أن من المعلوم أنه من الصعب أن ينتج أي بلد على هذا المنحنى دائماً؛ إذ إن هناك قدر معين من عدم استخدام الكفاءة مهما كان ضئيلاً، ولذلك فإن واقع الحال هو أن البلدان تنتج عند حدود إنتاج تقترب من النقاط الواقعة على منحنى إمكانات

¹ أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص222.

الإنتاج في حين أن الدول المتخلفة تنتج عند مستويات للإنتاج تتعد عن النقاط الواقعة على منحني إمكانات الإنتاج (ك، ل) كأن تنتج عند النقطة (ب) في حين أن البلد المتقدم عند النقطة (ج) مثلاً، وهذا يعني أن البلد المتقدم يستطيع إنتاج أكبر من كلا السلعتين بنفس الموارد والإمكانات المتاحة لبلد متخلف في حين ينتج البلد التخلف أقل من ذلك بكثير وهذا معناه أن البلد المتخلف يستطيع أن يرفع مستويات إنتاجه باستخدام نفس القدر من الموارد إذا تم ضمان درجة استخدام أوسع وأكثر كفاءة للموارد المتاحة إليها.

إن العلاقة بين محدودية السوق أو ضيق السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافياً ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، ومن ثمة فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعد عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية¹.

ثالثاً: الازدواجية الاقتصادية

« وهي عادة تصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، مما تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية. وبشكل عام تشير الازدواجية إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تتعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها، وكذلك في العادات والتقاليد الاجتماعية والمواقف فيما بين النظام الاجتماعي المحلي والنظام الاجتماعي المفروض من الخارج»².

والازدواجية الاقتصادية تؤثر سلباً على عملية التنمية بل وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم - وهو عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي - يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني وليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينها وبين بقية الاقتصاد الوطني، لذلك فإن التوسع والتطور في ذلك القطاع لا تنتشر آثاره إلى بقية أجزاء الاقتصاد الوطني.

رابع: قيد الصرف الأجنبي

يؤكد عدد من الاقتصاديين بأن قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي. وحتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جداً إلا أن ذلك

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص 152.

² عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، "دراسات في التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2014، ص75.

لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصادات النامية، ذلك لأن الاعتماد الكبير على الصادرات قد عرض تلك الاقتصادات وكشفها على التقلبات الدولية في الطلب وفي أسعار المنتجات، خصوصا وأن معظم صادرات هذه البلدان هي من السلع الأولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية، لهذا فإنه عند انخفاض أسعار مثل هذه المواد لا تزداد الكميات المطلوبة منها بأكثر أو بنفس نسبة انخفاض الأسعار. ولهذا فإن غالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية ومن ثمة يمثل عقبة في طريق تنميتها¹.

خامسا: محدودية الموارد البشرية

يعد عدم كفاءة الموارد البشرية وعدم ملائمتها عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حيث ينعكس ذلك على عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج (الجغرافية والمهنية). و أن الندرة النسبية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنوعه.

سادسا: نقص الادخار

و يكون من المهم في هذا الصدد التمييز بين مفهومين للادخار (الفائض الاقتصادي)، وهما الفائض الاقتصادي الفعلي الذي يمثله الفرق بين الإنتاج الفعلي للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري وهو بذلك يتطابق مع الادخار الجاري، أما الفائض الاقتصادي الاحتمالي فهو الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً، و حيث إن مفهوم الفائض الاحتمالي الممكن تحقيقه يفترض مسبقاً توزيع الناتج القومي وإعادة تنظيم الإنتاج بشكل أو بآخر، كما يستلزم تغييرات جذرية وعميقة في هيكل الاقتصاد والمجتمع كما يتطلب اتباع سياسات معينة في مجالات متعددة؛ إذا فالاهتمام هنا سيكون بالفائض الاقتصادي الفعلي وأسباب انخفاضه والعوامل التي تتحكم فيه.

إذا كان حجم الاستهلاك الكلي يحدد حجم الفائض الاقتصادي، وأن انخفاض مستوى الدخل في الدول المتخلفة يترتب عليه استنفاد الإنفاق على الاحتياجات الضرورية للفرد في هذه الدول الجزء الأكبر من الدخل، بحيث إن الجزء المتبقي منه للادخار ومن ثم للاستثمار كحجم مطلق هو نسبة منخفضة، إلا أن هذا الواقع يمثل حلقة مفرغة لا يمكن الخروج منها، وهي أن انخفاض متوسط الدخل يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار فانخفاض مستوى الاستثمار، وهذا بدوره ينجم عنه انخفاض مستوى الدخل ومن ثم الادخار والاستثمار وهكذا.

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص154.

مما يلاحظ في الدول المتخلفة انخفاض الادخارات بالرغم من عدم تكافؤ توزيع الدخل وارتفاع حصة أصحاب دخول الملكية فيها، حيث الأغنياء أكثر غنى والفقراء أشد فقرا نسبيا في هذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة والسبب في انخفاض الادخارات في هذه الدول يرجع إلى أن الجزء الأكبر من دخلها القومي يذهب إلى فئات في المجتمع، تتسم بانخفاض ميلها للادخار وباتجاهاتها الاستهلاكية وهي فئات كبار الملاك والتجار والمضاربين وغيرهم ممن يحصلون على دخول عالية في الدول المتخلفة¹.

إذا كان كذلك فيما يتعلق بالفئات التي تحصل على الجزء أو النسبة الأكبر من الدخل القومي في الدول المتخلفة فما هو الموقف فيما يتعلق بالكثير من الحكومات التي لا تحصل إلا على دخل لا يكاد يكفي لسد أبسط متطلباتها الاستهلاكية، فالعمال مثلا لا يحصلون إلا على دخل يكفي احتياجاتهم الضرورية ومن ثم فإن مساهمتهم في تكوين ادخارات ثم استثمارات منتجة تسهم في تحقيق التنمية مسألة غير ممكنة.

الفرع الثاني: العقبات الاجتماعية

بالنسبة للعوامل الاجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية والنوعية في البلدان المتخلفة، حيث يلاحظ أن الكثير من هذه البلدان تعاني من كثافة سكانية مرتفعة؛ أي من ارتفاع حجم السكان قياسا بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدمه في مستوى معين من التكنولوجيا، كذلك تعاني من ارتفاع معدلات نمو السكان بشكل يفوق كثيرا معدلات النمو التي تحققت في الدول المتقدمة خلال فترات تطورها، الأمر الذي يجعل الأثر الصافي لنمو الدخل منخفضا.

كذلك تعاني الدول المتخلفة من انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية وخاصة الإنتاجية منها، وعدم توفر الإمكانيات الكافية للتدريب وانخفاض ما هو متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح، وانخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم، وهذا ينعكس على انخفاض درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد مواد جديدة وتطوير وتحسين ما هو موجود من موارد. كذلك فإن انخفاض المستويات الصحية والمعيشية وغيرها يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية، مما ينعكس في انخفاض مستوى الإنتاجية عموما.

أما انخفاض مستوى وكفاءة القدرات الإدارية والتنظيمية فهي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة، أو على مستوى المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية، حيث تميزت بانخفاض

¹ أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية" مرجع سابق، ص 226-227.

القدرات الإدارية والتنظيمية من جانب كمي ونوعي، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية والخاصة التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة، أما الجانب النوعي فيتمثل في ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات والأهداف المختلفة وكذلك ضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات، بسبب انخفاض الكوادر الإدارية والتنظيمية وانخفاض مستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبها، كذلك ضعف ملائمة النظم والتشريعات وجمود الكثير منها وعدم متابعتها للتغييرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي إلى إعاقة العمل من أجل تحقيق التنمية¹.

الفرع الثالث: عقبات الحكومة في طريق التنمية

عندما بدأت التنمية الاقتصادية في انجلترا في القرن الثامن عشر، لم تقدم الحكومة إلا مساعدة محدودة ولكن منذ ذلك الوقت فإن دور الحكومة في التنمية قد ازداد تدريجيا إلى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة. وعليه إذا كانت الحكومة غير راغبة أو غير قادرة على لعب مثل هذا الدور فعندها يمكن اعتبار الحكومة عقبة أمام التنمية أو أنها أحد أسباب حالة الفقر في البلد. أما الأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها الحكومة في مضمار التنمية تتمثل في الآتي:²

1- الاستقرار السياسي

2- الاستقلال السياسي

3- الدعم الحكومي للتنمية: إن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وأن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة في طريق تحقيق التنمية.

الفرع الرابع: عوائق دولية في طريق التنمية

تعد العواقب الخارجية أكثر تأثيرا مقارنة مع العواقب الداخلية، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة. ورغم وجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإدارة الاقتصادية والتخطيط. إلا أن هذه الاستفادة لم تتحقق في الواقع وإن تحققت فقد كانت نسبتها ضئيلة جدا، لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور البلدان النامية³.

¹ Malcom Gills, **Economics of Development**, op.cit, p28.

² مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سابق، ص 154-158.

³ ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 543.

يؤكد في هذا المجال "ميردل G.Myrdal"، بأنه من خلال العلاقات التجارية غير المتكافئة فإن البلدان النامية قد أُجبرت على إنتاج السلع الأولية التي تواجه طلبا قليل المرونة بالنسبة للأسعار والدخل وأن ذلك قد وضع البلدان النامية في موقع الميزة السلبية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة فيما يتعلق بميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي¹. بالمقابل اختصت البلدان المتقدمة بإنتاج وتصدير السلع المصنعة التي تتميز بارتفاع أسعارها بالمقارنة مع السلع الأولية، كما تتمتع بارتفاع مرونة الطلب السعرية و الدخلية. ولهذا فإن المنافع غير المتكافئة للتجارة قد أثرت سلبا على البلدان النامية وعملت على إدامة الفجوة فيما بين البلدان في مجال التنمية.

وإضافة إلى ما تقدم فإن سياسات التجارة الحرة المفروضة على البلدان النامية جعلت من المستحيل حماية الصناعة الناشئة لدى البلدان المذكورة، ولهذا فإن هذه الصناعات لم تتطور ومن ثمة فإن الموارد التي كان يمكن أن تستثمر في هذه الصناعات بقيت عاطلة. كما أن التجارة الحرة قد قضت على الصناعات التقليدية والحرفية لدى البلدان النامية الأمر الذي ساهم في تأخر تطور هذه البلدان صناعيا. ولهذا يؤكد البعض بأن العوامل الخارجية المفروضة على البلدان النامية والمتمثلة بعلاقات التبعية الاقتصادية والعلاقات التجارية غير المتكافئة كلها تعمل ضد مصالح البلدان النامية وتمثل عقبة في طريق التنمية.

خلال تطرقنا إلى هذا المبحث توصلنا إلى الأهمية الكبيرة للفرق بين مفهوم النمو الاقتصادي و مفهوم التنمية الاقتصادية، وكيف تطور هذا الأخير عبر الزمن والذي يمكن اعتباره مفهوم واسع وشامل مقارنة مع مفهوم النمو الاقتصادي، هذا قد أدى بنا إلى التوجه نحو دراسة تطور مفهوم الدول النامية نظرا للعلاقة الكبيرة بين التنمية والدول النامية، حيث أثبتت الدراسة أن هذا المفهوم حديث وظهر بعد الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا واليابان، حيث إن قبلها كانت هناك دولاً نعدها في الوقت الحاضر نامية غير أنها كانت أكثر تطورا من عدد من الدول التي قادت الثورة الصناعية، وأخيرا تم في هذا المبحث التعرف إلى عدد من العقبات الأساسية التي تعرقل انطلاق أو سير عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والتي أهمها العقبات الاقتصادية و العقبات الاجتماعية، والعقبات الدولية، وأهمية تجاوزها من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

¹ أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 230.

المبحث الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

يرى بعض الكتاب أن الفرق بين نظريات النمو ونظريات التنمية إنما يتمثل في تركيز نظريات النمو على توازن الاستثمار مع الادخار، وتركز نظريات التنمية على التوازن بين التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية وتكييفهما معا¹.

ومن الجدير بالذكر أن معظم النظريات المرتبطة بالتنمية قد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتزايد قضايا التخلف وتعاضم حركات التحرر الوطني، والتي ركزت في مجملها على كيفية مواجهة المشاكل الأساسية للدول الأقل نموا: الفقر، التخلف، التبعية. وأهم هذه النظريات يمكن صياغتها كما يلي: **المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (النمو الاقتصادي عند الكلاسيك)**

يمكن القول أن مؤلف آدم سميث المعنون بـ"دراسة في طبيعة و أسباب ثراء الأمم" هو تعبير عن الاهتمام بمشكلة النمو و التنمية الاقتصادية؛ إذ إنه يبحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي و العوامل التي تعيقه². إضافة لآدم سميث يوجد عدد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك الذين كان لهم أثر في تأسيس قواعد النظرية الاقتصادية أمثال ريكاردو (Ricardo) ماركس (Marx) مالتس (Malthus)، ساي (Say) إلخ. وفي ما يلي نستعرض الأساسيات والخطوط العريضة التي قامت عليها نظرية النمو و جهود وأفكار أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية.

الفرع الأول: فكرة آدم سميث (Adam Smith) حول النمو الاقتصادي (1723-1790)

يرى آدم سميث أن أساس عملية النمو الاقتصادي تكمن في "تقسيم العمل" الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج ومن ثمة زيادة الدخل والأرباح وما ينجر عنها من زيادة في الادخار ثم الاستثمار ومن ثمة تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، حيث يعد "آدم سميث" مسألة الثروة (النمو الاقتصادي) هي مسألة تراكمية³.

وحسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية، الأرض، العمل، رأس المال.

أما بالنسبة لأهم الانتقادات الموجهة لأفكار سميث حول النمو الاقتصادي نذكرها في ما يأتي⁴:

¹ إبراهيم عبد الرحمن زكي، قضايا التخلف والتنمية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990، ص12.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد: النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة 1999، ص60.

³ فتح العلو، "الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية"، دار الحدائق للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان 1981، ص108.

⁴ محمد مدحت مصطفى، نفس المرجع، ص62-63.

◀ أنه استند إلى تقسيم طبقي حاد للمجتمع، حيث قسمه إلى طبقتين، الأولى تضم ملاك الأراضي والرأسماليين والثانية العمال، مهملا الطبقة الوسطى.

◀ وقد ترتب على الفكرة الأولى إهمال مدخرات الطبقة المهملة والتي تتجمع في مؤسسات الائتمان.

◀ التعامل مع المنافسة والتجارة الحرة على أساس أنه حقيقة قائمة، في حين هما مجرد طرحين نظريين.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند "دافيد ريكاردو" "David ricardo" (1872-1923)

يعد "ريكاردو ricardo" من أبر كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار منها الربح و الأجور و التجارة الخارجية، وكما هو الحال عند سميث لم يضع ريكاردو نظرية واضحة للنمو الاقتصادي لكنه وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير "مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب" حول تراكم رأس المال و النمو الاقتصادي.

أولاً: فكرة ريكاردو حول النمو الاقتصادي ومصادره: يعد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي وانطلاقاً من ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو النشاط الرئيسي الأهم في النشاط الاقتصادي لأنه يعد بمثابة الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان، و يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، ومن ثمة يزيد الإنتاج والربح والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الربح)، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتتخفف الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي التي يصعب معه استمرار عملية النمو.

ثانياً: نقد نظرية "ريكاردو" للنمو الاقتصادي: لقد تعرضت للنقد على النحو الآتي²:

◀ تستند أفكاره إلى نظرية تناقص الغلة والتي دحضتها تماماً مسألة التقدم التكنولوجي، ورغم اعترافه

بأهمية التطور التكنولوجي إلا أنه عده مرحلي والمآل النهائي يكون بزيادة قانون تناقص الغلة.

◀ عد ريكاردو حالة الاستقرار التي تصل إليها البلدان حالة حتمية وتصل إليها بطريقة آلية وذلك على عكس ما أثبتته التجارب التاريخية.

◀ أهمل ريكاردو تأثير سعر الفائدة وأدمجه مع الربح وهو بذلك يهمل التفرقة بين النشاط المالي والنشاط الإنتاجي.

² محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، "مرجع سابق، ص 68-69.

المطلب الثاني: النظرية الحدية (الكلاسيك الجدد)

اعتمدت النظرية النيوكلاسيكية في تفسير الظواهر الاقتصادية على جملة من القوانين، أبرزها قانون تناقص الغلة، ونظرية التوازن، كما قامت أفكار النظرية الحدية على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي-كما أوردت النظرية الكلاسيكية- ولعل أهم أفكارها تتلخص فيما يلي:¹

1- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة "مارشال - Marshall" والمعروفة بالوفورات الخارجية والتي يقصد بها الوفورات التي تعتمد على التطوير العام للصناعة وتنميتها². كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

2- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، رأس المال الأرض، التنظيم + التكنولوجيا)

3- إن النمو الاقتصادي - في وصف مارشال - كالنمو العضوي، لا يتحقق فجأة إنما تدريجياً. وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يرو أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

4- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل تطبيق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي.

أما بالنسبة لأهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية، نذكرها فيما يلي:

◀ أن كل عملية النمو حسبها تستند على المنظم المبتكر الذي تعده شخصاً مثالياً، ولكن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات؛ كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.

◀ التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

¹ ميلود وعيل، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"- حالة : الجزائر، مصر، السعودية- دراسة مقارنة خلال

الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014، ص24.

² Hart Neil, Marshall's Theory of value: "The Role of External Economies, Cambridge Journal of Economics", 1996, p 253-369

◀ القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

◀ الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
◀ يعد افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية

و سيتم تناولها خلال النقاط الآتية:

الفرع الأول: مفاهيم النظرية

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933، لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية، وعليه قامت النظرية الكينزية على نقد ومعارضة النظرية الكلاسيكية حيث يرى "كينز Keynes" أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي الميكانيكية التي تضمن تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى التوازن رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد¹، ومن ثم يتمثل التعارض بين النظريتين السابقتين في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

1- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، حيث عد كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة (عرضية) وليست دائمة الحدوث، وأن الاقتصاد الحديث ليس بالضرورة أن يجد توازنه في التوظيف الكامل، بل يمكن أن يوجد التوازن مع وجود بطالة (توازن العمالة الناقصة)؛ أي إن تقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

2- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

3- رفض فكرة الاعتماد على أن الدخل بكامله سيعاد تدفقه في صورة طلب على السلع والخدمات -وفق ما نص عليه قانون ساي say- حيث يمكن أن يتسرب بعضه عن طريق مدخرات غير مستخدمة أو غير مستثمرة¹.

¹ لبيب شقير، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص 153-154.

¹ John Kenneth Galbraith, **A History of Economics: the past as the Present**, Hamish Hamilton, 1987 p73-74.

الفرع الثاني: نقد النظرية

على الرغم من أن الاقتصاد اليوم لا يزال يعرف بالاقتصاد الكينزي -أو كما يقول "بول كروجمان" Paul Krugman " أننا جميعا كينزيون الآن، غير أن هناك بعض الأمور الأساسية التي أغفلها "كينز" فكانت محل نقد لنظريته، من أهمها:

- ◀ أن كتابات "كينز" قد ظهرت في عقد كان فيه سعر الفائدة متدنيا جدا - يقترب من الصفر - مما يجعله غير كافيا لاستعادة التشغيل الكامل، وكأن "كينز" قد اعتقد أن البيئة النقدية التي سادت فترة ثلاثينيات القرن العشرين ستكون هي القاعدة بعد ذلك¹.
- ◀ لم يأخذ النموذج الكينزي قصير الأجل بمرور الوقت في الاعتبار، حيث يمثل الاستثمار العامل الرئيسي للنمو، مما دعى خلفاؤه أمثال هارود ودومار إلى السعي نحو دينمكة النموذج في سبيل تحقيق التوازن والنمو على المدى الطويل.
- ◀ استخف كينز بمقدرة الاقتصاد الناضج على مقاومة تناقص الغلة.
- ◀ يقف النموذج الكينزي للنمو عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في الدول المتخلفة، حيث يستلزم نمو الاقتصاد المتخلف تحليلا خاصا.

المطلب الرابع: نظرية شومبيتر

- لقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه للتطور الاقتصادي "نظرية التنمية الاقتصادية" The Theory of Economic Development عام 1911م، - من أكثر الكتب تأثيرا في مجال الاقتصاد - ثم كتابه عن الدورات الاقتصادية في 1939 م، يشير شومبيتر إلى أن "تحليل الدورات الاقتصادية لا يعدو أن يكون تحليلا للتطور الاقتصادي للرأسمالية". "ويقرر معظم الاقتصاديين أن" شومبيتر "هو أول من صاغ نظرية للتنمية الاقتصادية، ووضع دراسة متكاملة للنمو الاقتصادي. وتركزت أهم أفكاره على الآتي:²
- 1- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.
 - 2- يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

¹ كينز جون ماينرد، ترجمة إليها عيداروس، مرجع سابق، ص53.

² Nikoloski, Krume, "Theory of Economic Development: Some Shumpetrian Insights", Annals of Constantin Brancusi University of Targu Jiu, Economy series 6, 2016, p 95.

- 3- إعطاء المنظم (أصحاب المشاريع) أهمية خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو " الدينامو" المحرك لعجلة التنمية، والقادر على إخراج الاقتصاد مما سماه "حركة الدائرة الاقتصادية".
- 4- وصف صاحب المشروع المبتكر كبطل التنمية، وأن التنمية الاقتصادية تتحدد من خلال الابتكار والإبداع في الأعمال.¹
- 5- التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين من خلال الابتكار والتي يمكن أن تأخذ عدة صور.

يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة للاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق. تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج. تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق الأولى أبوابها، وتسود حالة من التshawم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد. لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي، وهكذا.

نقد النظرية:

كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعد متكاملة لعدة أسباب من أهمها²:

- 1- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين، فضلا عن دور الدولة - كشرط مستقل - والذي بدونها لا يمكن تحقيق كثير من الابتكارات الاقتصادية الجديدة.
- 2- افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.
- 3- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

¹ Pietac, Lukasz, "Review of theories and Models of Economics Growth", Op.cit, p48

² ميلود وعيل، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" - حالة : الجزائر، مصر، السعودية- مرجع سابق، ص28.

4- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة

وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نمواً.

المطلب الخامس: نظرية مراحل النمو "والت روستو" Walt Rostow

تتلخص النظرية في تحديد روستو Rostow لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المختلفة تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها. قال روستو Rostow عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستتبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث، موضحاً أن القطاعات الرائدة والتي حققت مراحل سريعة للنمو، لم تتحدد فقط بتغير تدفق التكنولوجيا وتغير توجهات أصحاب المشاريع في قبول الابتكارات المتاحة، إنما حددها أيضاً أنواع الطلب التي أظهرت مرونة عالية فيما يتعلق بالأسعار والدخول.

وتتلخص مراحل النمو لروستو Rostow في الآتي:¹

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي.

ثانياً: مرحلة التهيؤ للإقلاع.

ثالثاً: مرحلة الانطلاق أو الإقلاع.

رابعاً: مرحلة النضج.

خامساً: مرحلة الاستهلاك الوفير.

والجدير بالذكر هنا، أن "روستو Rostow" في عام 1971 م أضاف مرحلة سادسة إلى المراحل السابقة وهي مرحلة "البحث عن الجودة" (*)، لتعكس التحسين المستمر في نوعية السلع والخدمات المقدمة.²

نقد النظرية:

لقد أجمع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين، أولهما يتمثل في إثبات صحة هذه المراحل تاريخياً وثانيهما في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم. فقد وضع روستو Rostow نظريته نتيجة استقراره لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجاً أن الدول كلها تمر بتلك المراحل

¹ Rostow, W.W., " The Stages of Economic Growth, The Economic History Review", 2nd Series, XII (I) 1959, p2

(*)- حيث يشير "روستو" في كتابه "السياسات ومراحل النمو" إلى أن تباطؤ الاستهلاك الجماهيري في الولايات المتحدة منذ منتصف الخمسينيات فتح مرحلة جديدة تتمثل في البحث عن الجودة، لتضع هذه المرحلة مجموعة كبيرة من المطالب في جدول الأعمال السياسي، كزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، والتغلب على التلوثات والتشوهات الحضرية، وعلاج عدم الإنصاف ومشاكل الفقر وغير ذلك.

² Rostow, W. W., " The Stages of Economic Growth, The Economic History Review", Op.cit, p14.

الخمس، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة فضلا عن تفاعل روستو Rostow حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

المطلب السادس: نموذج هارود و دومار

يعد نموذج هارود ودومار Harrod Domar للنمو(*) من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، ويمثل نقطة الانطلاق في إطار النمو طويل الأجل في الاقتصاديات المتقدمة، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار وفي تحفيز النمو طويل الأجل، وذلك بهدف تهيئة الدول للانتقال من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج.

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج القومي Y، لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز k^1 ، فإن نموذج هارولد - دومار، يقوم على الفروض الآتية²:

$$S = sY \dots (1) \quad \text{1- يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي}$$

$$I = \Delta K \dots (2) \quad \text{2- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال}$$

وطالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي و بمعامل رأس المال فإن:

$$\Delta K = k \Delta Y \dots (3) \quad k = \Delta K / \Delta Y \dots (4)$$

$$S = I \dots (5) \quad \text{3- الادخار لابد وأن يتعادل مع الاستثمار}$$

$$I = \Delta K = k \Delta Y \dots (6) \quad \text{ومن المعادلة (1) و (2) و (3) يتبين أن:}$$

وعليه يمكن كتابة متطابقة الادخار والاستثمار على النحو الآتي:

$$S = sy = k \Delta Y = \Delta K = I \dots (7)$$

$$Sy = k \Delta Y \dots (8)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y، ثم على k نحصل على الآتي:

$$\Delta Y / Y = s / k \dots (9)$$

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج القومي، والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخار (طرديا) ومعامل رأس المال (عكسيا).

وعلى ذلك فإن نموذج "هارولد - دومار Domar Harrod" يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، ومن ثمة الاستثمار لزيادة سرعة النمو وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج

(*) نسبة إلى مطوريه الاقتصادي البريطاني "روي هارود Roy Harrod" عام 1939 م، والأميريكي "إفزي دومار Evsey Domar" عام 1946 م. وإن قدم نموذج مماثل من قبل "جوستاف كاسيل Gustav Cassel" في عام 1924 م، غير أن لهارود ودومار الريادة والسبق فيما يعرف بنموذج النمو الخارجي.

¹ Nafziger, Wayne, "Economic Development", Cambridge University Press, 4th Edition, 2006, p 15-26

² ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 126.

هارولد- دومار Harrod Domar للنمو الاقتصادي، وأساسها أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج؛ أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية: إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية، وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال خطة مارشال الأمريكية إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة. إن ديناميكية عملية التنمية القائمة على نظريات مراحل النمو السابقة لا تعمل دائما، حيث إن زيادة الادخار والاستثمار شرطا ضروريا للنمو ولكنه ليس كافيا. وكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد- دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا، والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا.

المطلب السابع: نظرية التحولات الهيكلية (آرثر لويس)

نظرية التحولات الهيكلية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب.

يشير " لويس" قائلا: من الممكن للناتج أن ينمو، ومع ذلك قد تصبح كتلة من الشعب أكثر فقرا، فعلى أن نأخذ في الاعتبار العلاقة بين النمو وتوزيع الناتج، ولكن اهتمامنا في الأساس هو ليس تحليل التوزيع إنما النمو¹. ويحدد ثلاثة مجالات عامة لأسباب النمو الاقتصادي، هي²:

1- النشاط الاقتصادي، والرغبة في بذل الجهد البشري للزيادة على جهد معين أو مورد معين.

2- زيادة المعرفة.

3- زيادة رأس المال.

وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

1- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، ونمو العمالة في هذا الأخير

متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.

2- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.

¹ Boyd, Derick, " Arthur Lewis's Theory of Economic Growth: a Review with 50 Years of Foresight" : a Review with 50 Years of Foresight 2007, Available at: http://ccmf-uwi.org/files/publications/misc/derick_boyd/TheoryofEconomicGrowth.pdf.

² Boyd, Derick, Ibid.

- 3- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 %)، لتشكل حافزا قويا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي.
- 4- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

نقد النظرية:

رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية للأسباب الآتية:¹

- 1- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلا من استثمارها في بلادهم.
- 2- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية- ذات الطلب المتزايد- بينما يوضح واقع الدول النامية تراحم المدن وارتفاع نسبة البطالة السافرة فيها.
- 3- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

المطلب الثامن: نظرية الحاجات الأساسية (نظريات العالم الثالث)

- يقصد بالحاجات الأساسية تحقيق هدف التنمية بزيادة مقدرة الفقراء على كسب دخولهم عن طريق زيادة الدخل القومي وأيضا زيادة الموجه إليهم من الخدمات الأساسية. وتقوم النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب الحصول عليها، وهي:
- 1- إتاحة فرص تحصيل وكسب الدخل للفقراء وضمان قدرتهم على العمل.
 - 2- توصيل الخدمات العامة للفقراء من مياه الشرب النقية ونظام للصرف الصحي ووسائل النقل العام.
 - 3- توفير السلع والخدمات الأساسية من مأكلا وملبس ومسكن وتعليم وصحة، وتمكين الفقراء من الحصول على الحد الأدنى منها.
 - 4- إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية.

¹ Streeten Paul, "Development Perspective", The Macmillan Press Ltd, 1991, p325.

يلقى هذا الفكر تأييدا سياسيا وفكريا، فمن ناحية السياسة الاقتصادية يمكن تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف واضحة ملموسة، ومن ناحية أخرى يتضمن تحقيق الاحتياجات الأساسية إنجازات لأهداف أخرى متصلة ومتداخلة كالعادلة الاجتماعية وزيادة الوعي الصحي والثقافي وغير ذلك. إن منهج الاحتياجات الأساسية مرغوب فيه من ثلاثة زوايا:

أولاً: لأنه غاية في حد ذاته، فلا يحتاج إلى حجة أو تبرير لاعتناقه.

ثانياً: لأنه أسلوب لتعبئة الموارد البشرية وتجهيزها لتحقيق مزيد من الإنتاجية والرفاهية.

ثالثاً: لأنه يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات من أطفال الأسر الفقيرة وارتفاع مستويات التعليم خاصة للمرأة ومن ثم توفير الموارد اللازمة لرفع المعيشة في تلك المجتمعات.

نقد النظرية:

يثار التساؤل حول هذه النظرية فيما إذا كانت تلبية الاحتياجات الأساسية تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي السريع أم لا؟ و الواقع يبين أن الكثير من الأفكار التي هيمنت على أدبيات التنمية في الخمسينات والستينات ذهبت إلى وجود تعارض رئيسي على الأقل في المدى القصير بين تحقيق النمو الاقتصادي السريع وبين تحقيق عدالة توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية. والحجة التي أوردها الاقتصاديون التقليديون تتمثل في أنه يجب تكبير " الكعكة الاقتصادية " قبل مناقشة كيفية توزيعها. وببين هؤلاء أن تكبير الكعكة إنما يتم بتحقيق نمو اقتصادي سريع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات الممولة بالمدخرات المحلية، فضلا عن الاستثمارات الخارجية لدفع عجلة النمو والتنمية. أما عن توزيع الدخل بعدالة أكبر وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية فيترك تحقيقها لمراحل لاحقة من عملية النمو لكونه أمرا حتميا يحدث تلقائيا. و لذلك يواجه هذه النظرية اعتراضين أساسيين هما:¹

- 1- أن تخصيص الموارد لإشباع الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار ومن ثمة نقص الرفاهية المتحققة على مستوى الاقتصاد القومي.
- 2- أن مذهب الاحتياجات الأساسية مذهب قصير النظر، فبدلا من زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال سياسة معلومة وموجهة للنمو والتنمية على المدى الطويل، نجد أنه يعتمد على التوجيه المؤقت للموارد المتاحة نحو القطاع الاستهلاكي لدى الفقراء بدلا من التوجه نحو النواحي الإنتاجية التي تمكن في النهاية من رفع مستوياتهم المعيشية في المدى الطويل.

¹ كرم أنطونيوس، "اقتصاديات التخلف والتنمية"، مركز الإنماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت، 1980، ص36.

المطلب التاسع: نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد(*)

ترى نظرية التبعية أن "حالة التخلف هي على وجه التحديد نتيجة لإدماج اقتصاديات العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه دول الغرب وأمريكا الشمالية"¹، وتعد الدول النامية وفقاً لهذه النظرية دول أسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية جامدة على المستويين المحلي والدولي، حيث أصبحت اقتصادياتها محكومة بتبعية اقتصادية للعالم المتقدم، وقد حظيت النظريات والنماذج المفسرة للتبعية الدولية خلال السبعينات بتأييد كبير، خاصة من قبل مفكري العالم الثالث².

وتتطوي أفكار نظرية التبعية على ثلاثة نماذج (تيارات) رئيسية هي:

1- نموذج التبعية للاستعمار الجديد: يعد هذا النموذج امتداداً وتطوراً غير مباشر للفكر الماركسي في

التنمية، والذي يرجع استمرار تخلف دول العالم الثالث لهيمنة النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي وعدم تكافؤ العلاقات بين جانبي العالم المتقدم والعالم المتخلف والذي يشير إلى أن الدول المتخلفة لن تتقدم وتحقق التنمية دون أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية. وعليه فإن التنمية تتحقق بإحداث تغييرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

2- نموذج المفهوم الخاطئ (الكاذب) للتنمية: يرجع هذا النموذج تخلف دول العالم الثالث - إضافة إلى

ظروفها الداخلية - لإتباعها سياسات اقتصادية خاطئة وغير ملائمة، نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن التوصيات التي يقترحها الخبراء الاقتصاديون في الدول المتقدمة والتي هي في الغالب إلا انعكاساً للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية، ومن ناحية أخرى يشير النموذج إلى أن الكثير من مفكري واقتصاديي الدول النامية نالوا تعليمهم في الدول الغربية فتأثروا بنظريات وأفكار تطبق هناك، وهي ليس بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية.

3- فرضية الثنائية التنموية: تتضح ثنائية المجتمعات المندرجة ضمن التبعية الدولية من خلال تركيز

الثروة في أيدي فئات قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر³.

(*)- تعود جذور النظرية للاقتصادي "سيلسو فورتادو" Celso Furtado " (1920-2004)، ثم إلى كلا من "براولو بريبيتش" Raul Perbisch " (1901-1986) والسير "هانس سانجير" Sir Hans Singer " (1910-2006)، ومن أبرز مفكري هذه النظرية "بول باران" Paul Baran " (1911-1926)، "أندري غوندر فرانك" "Andere Gunder Frank" (1919-2005)، و"سمير أمين" (1931-) وغيرهم.

¹ Randall, Vicky and Theobald, Robin, "Political Change and Underdevelopment: A Critical Introduction to Third World Politics", Duke University Press, 1985, p47 .

² Chilcote, Ronald, "Dependency: A Critical Synthesis of Literature, Latin American Perspectives", 1974, p07.

³ ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص144.

نقد النظرية: على الرغم من تفسير نظرية التبعية لأسباب التخلف الاقتصادي، وتأثيرها على الفكر

الاقتصادي اللاحق (الفكر النيو كلاسيكي المعاكس)، غير أن من أهم ما يؤخذ عليها يتمثل في:¹

- 1- غموض مفهوم التنمية في النظرية، حيث لم تقدم النظرية تفسيراً واضحاً لكيفية تحقيق التنمية في دول العالم الثالث، بقدر ما استعرضت الأسباب التاريخية وما حدث في الماضي.
- 2- وجود دول تعاني من التخلف الحاد مثل أفغانستان، وتايلندا، وأثيوبيا على سبيل المثال، رغم أنها لم تكن من الدول المستعمرة، وكذلك دول نامية كعمان والمملكة العربية السعودية وتركيا وغيرها.
- 3- أن مفهوم التبعية اقتصر على التبعية الخارجية، والتي ما هي إلا جزء من التبعية الكلية التي تشتمل أيضاً على التبعية الداخلية التي يقصد بها "مجموع العوامل والظروف الداخلية التي نتج عنها في فترة سابقة من التاريخ تفكك حضاري واجتماعي وسياسي في الدول التي نسميها حالياً بالدول النامية أو المتخلفة، وأدى هذا التفكك لدخول الغزو الأجنبي في مرحلة لاحقة"²

المطلب العاشر: النظرية النيوكلاسيكية المعاكسة

وفقاً للنظرية تنقسم مقاربات عقيدة التنمية السائدة إلى ثلاثة مناهج أساسية، هي:³

- **منهج السوق الحر:** وفقاً لهذا النهج فإن الأسواق وحدها هي أسواق للمنتجات الفعالة، وعليه فإن التدخل الحكومي لن يكون غير منتج فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى خلق تشوهات في السوق وآلياته.
- **منهج الاختيار العام:** هذه النظرية تدعو إلى محدودية أو الحد الأدنى للتدخل الحكومي.
- **المنهج الصديق للسوق (غير التمييزي):** يقبل بوجود أوجه القصور في أسواق المنتجات وعوامل الإنتاج في الدول النامية، وفقاً لذلك فإن الحكومة تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد حتى يمكن للأسواق أن تعمل بشكل جيد، ولكن من خلال نهج السوق الودية. بمعنى أن للحكومات دوراً رئيسياً تؤديه في تسهيل تشغيل الأسواق من خلال التدخلات "غير الانتقائية" (التي تراعي السوق).

نقد النظرية:

يقول المؤرخ الاقتصادي "دوغلاس نورث Douglass North" (*): "النظرية الكلاسيكية الجديدة هي ببساطة أداة غير مناسبة لتحليل ووصف السياسات التي من شأنها أن تحفز التنمية، وهي تهتم بتشغيل الأسواق وليس بتطور الأسواق، كيف يمكن للمرء أن يصف السياسات عندما لا يفهم كيف تتطور

Leys, Colin, "Underdevelopment and Dependency: Critical Notes", Journal of Contemporary, Asia 7 n°1 1977, p100.

² كرم أظونبوس، "اقتصاديات التخلف والتنمية"، مرجع سابق، ص 37.

³ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, "Economic Development", Pearson, 12th Edition, 2015

(* - في محاضراته التي ألقاها في ستوكهولم (9 ديسمبر 1993)، عند حصوله على جائزة ألفريد نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية، والمنشورة في مقاله حول أداء الاقتصاد مع الزمن والتي قامت مؤسسة نوبل بنشرها.

الاقتصاديات؟ ويرى "نورث" أن النظرية تحتوي على افتراضين خاطئين، يتمثلان في عدم أهمية المؤسسات وعدم أهمية الوقت¹.

ويثار التساؤل هنا حول ما إذا كانت الأسواق الحرة وعدم التدخل الحكومي سوف يخدم غرض تحقيق التنمية الاقتصادية؟ أي هل سيؤدي تخصيص السوق وظيفته أفضل من تدخل الدولة؟ يرفض النقاد ذلك فيما يخص الدول النامية استنادا على العديد من الحجج، من أهمها:

1- إن الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسساتية، والتنظيمية للدول النامية تختلف عن المناظرة لها في الدول الغربية. وبناء على ذلك، فإن الافتراضات والمفاهيم الأساسية للنظرية الكلاسيكية الجديدة لن يكون من الممكن تطبيقها في حالة الدول النامية.

2- تفتقر الأسواق إلى التنافسية لكون اقتصاديات الدول النامية غير الساحلية مزودة بأوجه قصور في السوق، فالأسواق مجزأة، وتوافر المعلومات محدود فيما يخص العمالة وفرص الاستثمار وتقنيات الإنتاج. كما ينقسم سوق المال إلى أسواق منظمة وغير منظمة، حيث يفضل الشعب أنشطة المضاربة على التصنيع.

3- وجود احتكارات واضحة فيما يتعلق بشراء الموارد وبيع المنتجات، ومن ثمة فإن اليد الخفية في البلدان الفقيرة لن تعمل على تعزيز الرفاهية العامة، وبعبارة أخرى فإن موارد الاقتصاديات الفقيرة تتحول لصالح النخب الغنية.

المطلب الحادي عشر: النظرية النيوكلاسيكية القديمة

تعد النظرية النيوكلاسيكية القديمة امتدادا مباشرا لنموذج هارولد-دومار، ونموذج سولو، حيث يركز النموذجان على أهمية الادخار.

ويعد نموذج "سولو Solow" النيوكلاسيكي للنمو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. وخلافا للافتراضات التي اشتمل عليها نموذج هارولد-دومار، مثل افتراض ثبات معاملات الدالة، وافتراض ثبات الغلة بالنسبة للنطاق، نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة (أو العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا. وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو

¹ North, Douglass C, "Economic Performance Through Time", The American Economic Review 84, 3 juin 1994, p359-368

في المدى الطويل، مع الأخذ في الاعتبار أن سولو يفترض أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.

نقد النظرية:

بالنسبة لفحوى ما تقول به النظرية النيوكلاسيكية القديمة عن ضرورة وجود أسواق حرة وتقليل التدخل الحكومي، لتنمية دول العالم الثالث. وطبقا لمعايير الكفاءة، هناك اعتقاد بأن تخصيص الموارد طبقا لأسعار السوق يكون أفضل من التخصيص استنادا إلى تدخل الحكومة.

وتكمن المشكلة هنا في أن كثير من الدول الأقل تقدما، تمتلك هياكل وتنظيمات اقتصادية تختلف عن نظيرتها الموجودة في الدول الغربية المتقدمة، ومن ثمة نجد أن الافتراضات الخاصة بسلوك المتغيرات الاقتصادية التي تتضمنها النظرية تكون موضع تساؤل وغير سليمة عند تطبيقها على الدول المتخلفة فوجود الأسواق التنافسية مشكوك فيه، وربما غير مرغوب فيه في ظل الأطر المؤسسية والثقافية والتاريخية السائدة في كثير من الدول الأقل تقدما، وذلك من المنظور الاقتصادي والاجتماعي في المدى الطويل. ومن النادر أن تتحقق سيادة المستهلك بالنسبة لأي شيء، مثل نوع السلع والخدمات التي ينبغي إنتاجها والكميات المنتجة من كل نوع، ولم يتم إنتاج هذه الأنواع، فالمعلومات محدودة والأسواق مجزئة ومعظم المعاملات الاقتصادية تتم بصورة غير نقدية (من خلال المقايضة)¹.

أيضا هناك انتشار واسع للمؤثرات الخارجية سواء بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك، كذلك عدم قابلية الفنون التكنولوجية للتجزئة. ويتمتع المنتجون سواء من القطاع الخاص أو العام بقدرة كبيرة على تحديد الأسعار والكميات المباعة. كما أن نموذج المنافسة الموجود يبتعد كثيرا عن الواقع.

وأخيرا، نجد أن آلية اليد الخفية لا تؤدي - في الغالب - إلى تحسين مستوى الرفاهة بشكل عام، وإنما تؤدي إلى تحسين أوضاع القلة الغنية على حساب الأغلبية الفقيرة.

المطلب الثاني عشر: نظرية النمو الحديثة (نظرية النمو الداخلي)

بالاعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو ويستمر لفترة طويلة، ومن ثمة ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، وهذا الأمر جعل النظرية النيوكلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم التي تباين أدائها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة. مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات التي أرجعت مصادره إلى العوامل الداخلية.

¹ ميشيل تودارو، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 152.

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع وزيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير، وتحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج، وتقليل تشوهات الأسعار بالشكل الذي يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية، وتحقيق تخصيص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة¹.

انتقادات نظرية النمو الحديثة: نذكرها في ما يأتي:

1- أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصادات دول العالم الثالث. علاوة على ذلك، نجد أنه ما يعيق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية، وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.

2- ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنها أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي. وأخيرا نجد أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات².

المطلب الثالث عشر: نظريات التنمية (التوفيق بين المتناقضات)

لقد تم استعراضنا لمجموعة من النظريات المتنافسة والمتداخلة، وكل منها مظاهر قوة ومظاهر ضعف خاصة، كما أن لكل منها مزايا وعيوب. وما زال علماء التنمية إلى الآن يحاولون استخراج نموذجا له من الرؤى والفهم معا ما يستطيع به أن يمدنا بأسس نسترشد بها عند دراسة إمكانية حدوث التنمية المعاصرة لمختلف الدول النامية في كل من: أفريقيا و آسيا، وأمريكا اللاتينية.

وعلى الرغم من التعارض الإيديولوجي والقيمي الشديد بين النظريات السابقة، إلا أننا يمكن أن نقترح بوجود شيئا هام، يمكن أن يلتقط أو يكتشف من كل المداخل التي تم وصفها، فعلى سبيل المثال نموذج المراحل الخطية يؤكد على الدور الحاسم الذي يلعبه الادخار والاستثمار في جعل النمو المستدام طويل الأجل. أما نموذج القطاعين لصاحبة "آرثر لويس" في التغيير الهيكلي يؤكد على أهمية تحليل العديد من الروابط بين الزراعة التقليدية والصناعة الحديثة. و البحث التجريبي والمحاولات المرتبطة به تزودنا

¹ خالد محمد السواحي، "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى 2006، ص 45.

² ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 158.

بمعلومات دقيقة عن ما تتحمله الاقتصاديات أثناء التغيير الهيكلي للتعرف على القيم الرقمية للمعاملات الاقتصادية التي تتخلل هذه العملية. بينما الفكر الخاص بنظرية التبعية الدولية ينبعنا إلى الأهمية الهيكلية وكيف يعمل الاقتصاد العالمي، والعديد من الطرق التي يمكن أن تؤثر بها القرارات التي تتخذها الدول المتقدمة على حياة ملايين من البشر في العالم النامي، فحقيقة تبعية الدول المتخلفة وحساسيتها بالنسبة للقرارات الاقتصادية الرئيسية التي يتم اتخاذها في عواصم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أو اليابان (ناهيك عن القرارات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، تجبرنا على الاعتراف بصحة الكثير من الفرضيات التي طرحتها مدرسة التبعية الدولية.

وعلى الرغم من أن التعامل الجيد مع النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية التقليدية يحتاج إلى تعديلها حتى تتناسب مع الخصائص الاجتماعية والمؤسسية الهيكلية الفريدة لدول العالم الثالث. فدون شك أن النجاح في تحقيق الكفاءة في الإنتاج والتوزيع من خلال نظام للسعر فعال ومناسب يمثل الجزء المكمل لأي عملية تنمية ناجحة.

كما أن هناك العديد من أوجه الجدل بشأن الثورة النيوكلاسيكية المضادة وبخاصة تلك المرتبطة بعدم كفاءة المشروعات المملوكة للدولة، وفشل التخطيط للتنمية والتأثير الضار للتدخل الحكومي الذي يسبب التشوهات السعرية المحلية والعالمية سوف تأخذ نفس طريق مدارس التبعية والهيكلية.

وعلى العكس نجد أن التصعيد غير المبرر لأهمية الأسواق الحرة والانفتاح الاقتصادي، والذي يتزامن مع وجود اتجاه عام للتقليل من شأن قيادة القطاع العام للنمو الاقتصادي المصحوب بعدالة التوزيع في دول العالم الثالث، يفتح المجال أمام سلسلة من التحديات.

إن نجاح التنمية يتطلب التوازن البارز والحكيم للتسعير السوقي بحيث يمكن للأسواق أن توجد وتعمل بكفاءة إلى جانب التدخل الحكومي الماهر الذي يسعى لتحقيق عدالة التوزيع في المجالات التي يمكن لقوى السوق غير المقيدة أن تكون مصدرا لحدوث نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

في النهاية وعلى الرغم من أن كون النظرية الحديثة في النمو لا تزال في مرحلة التكوين، إلا أنها تسهم في إعطاء تفسير نظري جيد لمختلف خبرات النمو الطويل الأجل للعالم المتقدم والنامي بالتركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.

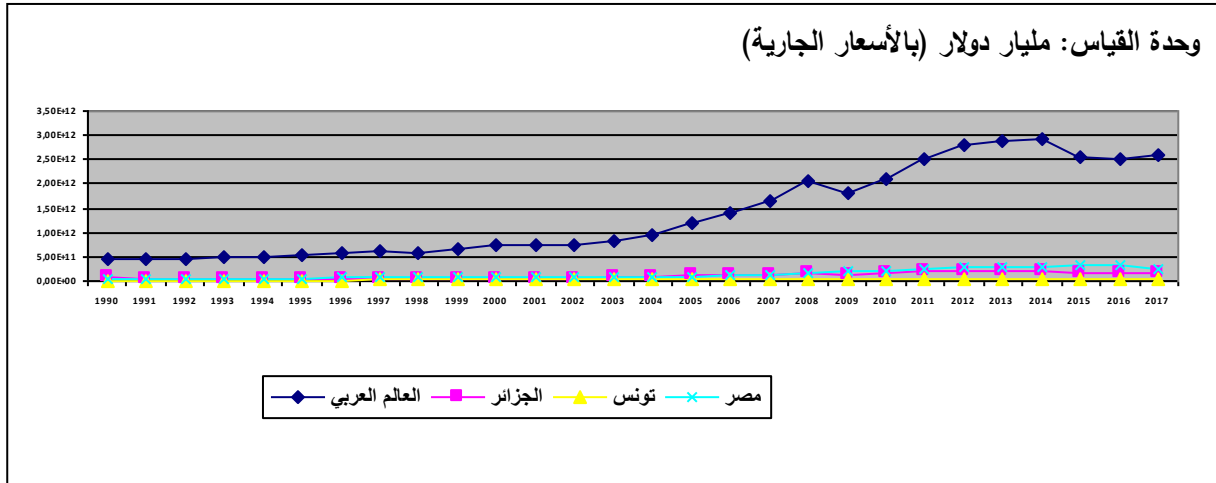
فعلى الرغم من الميل الشديد نحو النيوكلاسيك التقليديون فإن هذه النماذج الجديدة قد عدلت ووسعت من فروض نظرية النمو التقليدية حتى تساعد في إعطاء تفسير لأنماط النمو التي نشاهدها بين الدول المختلفة، فربما كان من المهم استعادة الدور الهام للسياسة الحكومية في نجاح النمو الطويل الأجل والتنمية.

المبحث الثالث: واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014
تعد مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على اتجاهات هذه التنمية وللحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وغالبا ما يتم اللجوء لمؤشرات التنمية الاقتصادية بهدف المقارنة بين مدى تقدم اقتصاد دولة أو مجموعة من الدول مقارنة باقتصاد دولة أخرى. والمثال الأكثر شهرة في هذا المجال مقارنة اقتصادات الدول النامية باقتصادات الدول المتقدمة اعتمادا على هذه المؤشرات.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

هو أحد أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية التقليدية و أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول. حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية هي عادة سنة واحدة. وهذه الزيادة هي في الواقع تظهر في الناتج المحلي الإجمالي، بهذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو مؤشر للتنمية الاقتصادية يمكن الاستدلال عليه من خلال الناتج المحلي الإجمالي، ومن المعلوم أنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة. من خلال الشكل (3-4) الآتي سنستعرض أهم التطورات التي مست الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1990 إلى سنة 2017.

الشكل (3-4): تطور الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي والجزائر وتونس ومصر للفترة (1990-2017) (*)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة لدى البنك الدولي (2018)، وبرنامج Excel 2010. بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي وحسب الشكل (3-4)، فقد شهد عددا من التطورات الهامة من سنة 1990 إلى سنة 2017؛ إذ تميزت الفترة السابقة لسنة 2000 بتغيرات طفيفة في الناتج

(*)- أنظر للملحق رقم (2-1).

المحلي الإجمالي إلى غاية سنة 2000 التي شهدت نموا معتبرا في هذا الأخير بنسبة 14,5% والتي أرجع سببها إلى ارتفاع أسعار النفط من 16 دولار سنة 1999 إلى 27 دولار سنة 2000، وواصل الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أن وصل إلى أكثر من 2078 مليار دولار نهاية 2008، غير أن الأزمة المالية لسنة 2008 وما نتج عنها من تراجع أسعار النفط من 147 دولار للبرميل جوان 2008 إلى أدنى من 40 دولار نهاية 2008، أدى إلى تراجع الناتج المحلي سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 بنسبة 14%. وبعد سنة 2009 استعاد الاقتصاد العالمي عافيته بحيث بدأ الناتج المحلي بالارتفاع إلى غاية وصوله إلى 2906 مليار دولار سنة 2014 (أقصى ناتج تم تحقيقه) والتي بعدها بدأ بالتراجع سنوات 2015 و 2016، أما سنة 2017 فقد حققت تحسنا طفيفا.

لقد تأثر أداء الاقتصادات العربية بعد عام 2014 بعدد من العوامل التي أضعفت النمو على مستوى المجموعة ككل، تمثل أهمها في تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت في عام 2015 حوالي نحو 49% من قيمتها المسجلة عام 2014، إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال العام وأضعفت من قدرة نموها.

كمحصلة لتلك التطورات تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل من 2906 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 2554 مليار دولار عام 2015، إلى حوالي 2500 مليار دولار سنة 2016، ثم ليرتفع ارتفاعا طفيفا إلى 2591 مليار دولار سنة 2017، حيث سجل انكماشاً سنة 2015 بـ 12% مقارنة بمعدل نمو قدر بـ 0,5% عام 2014، وانكماش آخر قدر بـ 2,5% سنة 2016 أما سنة 2017 فقد عرفت انتعاشاً بنسبة 3,5%. كما نتج عن ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 7888 دولار عام 2014 إلى 6872 دولار عام 2015، إلى 6420 دولار عام 2016 ثم ليتحسن إلى 6520 دولار عام 2017؛ أي بمعدل تراجع بلغ 12,9% سنة 2015، 6,57% سنة 2016 ومعدل نمو طفيف يقدر بـ 1,6% سنة 2017¹. ويرجع سبب التعافي الطفيف سنة 2017 إلى الارتفاع التدريجي لأسعار النفط، والراجع إلى التحسن في الأداء الاقتصادي العالمي بنسبة 3,4% سنة 2017 و الذي يتوقع أن يرتفع إلى 3,6% سنة 2018².

لقد سجلت أكبر معدلات تراجع سنتي 2015 و 2016 في الناتج المحلي لدى الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية، فتجاوزت 40% في كل من السعودية والكويت قطر والعراق و30% في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وعمان، أما ليبيا 60% و اليمن 90% بسبب الأوضاع الداخلية لدى البلدين.

¹ صندوق النقد العربي، "بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2017، ص 31.

² International Monetary Fund, "World Economic Outlook Update", 2017

وعلى صعيد المساهمة القطاعية للدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد تراجمت نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 من 34,6% عام 2014 إلى 22,6% عام 2015 إلى 18,80% عام 2016، ثم ارتفعت إلى 21,8% عام 2017. بما يعكس تراجع وتحسن الأسعار العالمية للنفط، تبعاً لذلك تغيرت نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي¹.

أما بالنسبة لتطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية المقومة بالدولار. وحسب المعطيات الواردة في الملحق (1-3)، يتضح أن هناك ثلاثة دول فقط قد حققت معدلات نمو حقيقية عامي 2015 و 2016 تفوق المعدلات المحققة خلال العام السابق وهي جيبوتي وجزر القمر والسودان ومصر، إلا أن قيمة هذه الزيادات في الناتج كانت على العموم متواضعة، ويرجع سبب هذه الزيادة في الناتج إلى عدم اعتماد اقتصادات هذه الدول على قطاع المحروقات. بينما حققت معدل نمو إيجابي متناقص في سنتي 2015 و 2016 كل من الأردن ولبنان، أما الدول المتبقية فقد كانت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لديها سالبة؛ أي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي. وأكبر نسب انخفاض شهدتها كل من الكويت والعراق وقطر والسعودية والجزائر بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وكذلك اليمن وليبيا بسبب تدهور الأوضاع الداخلية.

وبالنسبة للجزائر فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية بـ 14,9% و 5,5% سنتي 2015 و 2016، مقارنة بسنة 2017 التي عرفت زيادة بنسبة 6,7%² ويرجع سبب تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول. وتعد أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي المحققة خلال سنوات الدراسة هي 213,569 مليار دولار سنة 2014، التي مثل منها قطاع الإنتاج السلعي 52,66% من الناتج القومي، أما الخدمات الإنتاجية 22,62% وقطاع الخدمات الاجتماعية 17,51%.

أما في تونس فقد قدرت نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي بـ 3,1% و 2,5% و 4,7% سنوات 2015 و 2016 و 2017، كما يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي لتونس شهد نمواً متواصلاً إلى غاية 2013 التي حققت فيها أكبر قيمة والتي تقدر بـ 46,239 مليار دولار، أما السنوات 2014 و 2015 و 2016 و 2017 فقد شهدت انخفاضات متتالية، وذلك بسبب الهجوم الإرهابي على بارادو في مارس 2015، حيث انخفض عدد السياح بشكل مفاجئ وبنسبة 25% في شهر

¹ صندوق النقد العربي، نفس المرجع، ص 33.

² البنك الدولي، "بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" 2018.

أفريل بعدما كان عددهم في 2013 حوالي 6,5 مليون سائح و 6 مليون سائح سنة 2014¹. ولقد مثل قطاع الإنتاج السلعي سنة 2014 نسبة 36,24% وقطاع الخدمات الإنتاجية 27,20%، وقطاع الخدمات الاجتماعية 29,52% من الناتج المحلي الإجمالي أما سنة 2015 فقد مثل قطاع الإنتاج السلعي نسبة 36,64% وقطاع الخدمات الإنتاجية نسبة 26,70% وقطاع الخدمات الاجتماعية نسبة 31,47% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمصر فقد حققت نموا سنة 2015 بنسبة 4,20%، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ارتفاع عائدات السياحة نسبيا والأداء الجيد في قطاع الصناعات التحويلية والتشييد، أما سنتي 2016 و 2017 فقد عرفتا تراجعا بـ 19,4% و 29% على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى السياسة الإردية التي اتخذتها مصر والمتمثلة في تحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار. ويعد أكبر ناتج محقق خلال سنوات الدراسة بـ 332 مليار دولار، تم تحقيقه سنة 2015.

مما سبق تحليله سيتم الوقوف على دلالة هذا المؤشر مع قيمته في دول العالم المتقدم، الذي يعطينا تصورا واضحا عن واقع التنمية الاقتصادية في العالم العربي.

الجدول(3-3): الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2017

المقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي العربي (ضعف)	نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي العالمي	الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الجارية مليار دولار)	
31	100%	80077	العالم ككل
8	24%	19390	الولايات المتحدة الأمريكية
7	21%	17277	الاتحاد الأوروبي
5	15%	12237	الصين
2	6%	4872	اليابان
1,5	4,5%	3677	ألمانيا
1,2	3%	2622	المملكة المتحدة
1	3%	2582	فرنسا
1	3%	2597	الهند
0,5	1,4%	1149	المكسيك
0,75	2,5%	2055	البرازيل
0,25	0,8%	637	الأرجنتين
-----	3%	2591	العالم العربي

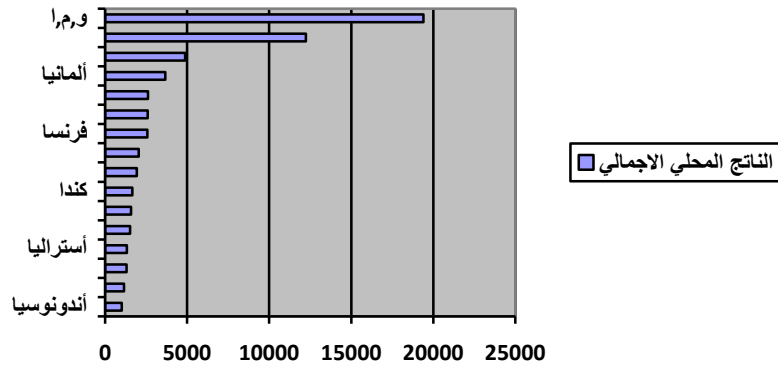
المصدر: البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تم فحص الموقع في 2018/05/15.

¹ صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2016، ص33.

يتضح من الجدول (3-3) ومن خلال المقارنة مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة أن نسبة الناتج المحلي لجميع الدول العربية للعام 2017 والمقدر بحوالي 2591 مليار دولار يساوي فقط 3,23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والبالغ 80077 مليار دولار. وإذا ما قارنا الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي والبالغ 17277 مليار دولار مع مجمل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نجد أن نسبة الناتج المحلي لدول الاتحاد الأوروبي تساوي 21% ويمثل حوالي 7 أضعاف الناتج العربي، أما عند مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية مع الناتج المحلي الإجمالي العالمي نجد أن نسبة الناتج الأمريكي لعام 2017 بلغ 19390 مليار دولار، بما يعادل نسبة 24%؛ أي إنها تساوي 8 أضعاف الناتج المحقق في الدول العربية مجتمعة.

بناءً على هذا المؤشر فإن التنمية الاقتصادية في البلدان العربية مازالت بعيدة كثيراً عن المستوى المطلوب، وللمقارنة فقد نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي يكافئ الناتج المحلي الإجمالي لدولة فرنسا لوحدها ذات الترتيب السادس في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي عام 2017.

الشكل (3-5): ترتيب دول العالم اقتصادياً عام 2017 وفق حجم الناتج المحلي الإجمالي



La source: IMF, World Economic Outlook, Octobre 2018

المطلب الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعبر هذا المؤشر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معيار يستخدم غالباً مع المؤشر الأول (الناتج المحلي الإجمالي)، وهو تعبير تقييمي لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما. وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد سكان الدولة، وكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل¹.

بحسب معطيات صندوق النقد العربي لسنة 2017 وقاعدة بيانات البنك الدولي لسنة 2018، فقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية للسنة الخامسة على

¹ علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 121.

التوالي؛ أي من حوالي 8040 دولار عام 2012 إلى 6420 دولار عام 2016، مسجلا انخفاض بنسبة 20%. أما سنة 2017 فقد عرفت انتعاشا حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4%، والذي يرجع إلى الارتفاع في أسعار النفط، وما يترتب عنها من زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت أسعار النفط من حوالي 30 دولار للبرميل في جانفي 2016 إلى حوالي 55 دولار في جانفي 2017 والذي استمر في الصعود إلى غاية 65 دولار للبرميل نهاية 2017.

وسجلت السودان أعلى معدل نمو للفرد من الناتج قدر بـ 10,9%، متبوعة بمصر بمعدل نمو قدر بـ 7,4% وباستثناء هذين البلدين وبالإضافة إلى جيبوتي والأردن والقمر، سجلت بقية الدول العربية انخفاضا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنتي 2015 و 2016 ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2015 و 2016 في حين قابلها زيادة في معدلات نمو السكان. أما سنة 2017 ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية فقد حققت كل الدول العربية زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكانت الزيادة واضحة أكثر لدى الدول العربية البترولية. في حين توجد دولتين فقط تراجع فيهما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهما مصر وتونس، أما الأولى فيرجع سبب الانخفاض إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي رغم نموه إيجابيا بالعملة المحلية، أما تونس فيرجع سبب الانخفاض إلى الأثر التراكمي لعملية التحول السياسي والظروف الداخلية التي تشهدها البلاد منذ عام 2011، فضلا عن تأثر النمو سلبا بأداء قطاع الزراعة والسياحة والطاقة والمناجم¹.

حسب معطيات الملحق (1-4) حافظت قطر على ترتيبها من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حوالي 63505 دولار عام 2017 مقابل 58350 دولار عام 2016 ومن ثمة فقد حققت زيادة بنسبة 8,5%، مما يبين بداية تحسن الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي. لقد جاءت اليمن بسبب الظروف التي تشهدها في المرتبة الأخيرة وبمتوسط قدره 554 دولار سنة 2017. ومن ثمة أصبح يمثل متوسط دخل الفرد القطري من الناتج 105 ضعف منه عند الفرد اليمني سنة 2017 ومن ثمة فالتفاوت كبير جدا.

أما بالنسبة للجزائر فقد قدر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 بـ 5460 دولار و 4133 دولار عام 2015، و 3825 دولار سنة 2016 و 4123 دولار سنة 2017، مما يبين تراجع بنسبة 16% سنة 2015، و 7,45% سنة 2016 والتي ترجع إلى انهيار أسعار البترول، في حين شهدت سنة 2017 تحسن بنسبة 7,8%.

¹ صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2017، مرجع سابق، ص 27-28.

وعودة إلى أسلوب المقارنة للوقوف على وضع هذا المؤشر في الدول النامية وبالأخص العربية، فعند مقارنة مقدار نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مع بقية العالم وخاصة الدول المتقدمة، نجد أن نصيب الفرد الواحد في العالم العربي من مجمل الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة قدر بـ 6651 دولار سنويا و يقع في المرتبة 89 ما بين تايلاندا و غابون في سنة 2017. وبمقارنة هذا النصيب مع نصيب الفرد في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي حوالي 59531 دولار سنويا والتي ترتيبها الثامنة عالميا، أو دولة مثل النرويج التي يبلغ نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي حوالي 75504 دولار سنويا والتي ترتيبها الرابعة على العالم، أو لكسمبورغ التي تحتل المرتبة الأولى بنصيب يقدر بـ 104103 دولار في السنة نجد أن نصيب الفرد في العالم العربي مجتمعا هو نصيب متواضع جدا يوضع في المرتبة 89 دوليا كما سلف و ذكرنا. ولغاية فهم هذا المؤشر بشكل أوضح من حيث هذه المقارنات يكفي أن نستنتج أن حصة الفرد من الناتج المحلي الأمريكي تبلغ حوالي 9 أضعاف تلك التي لدى الفرد في العالم العربي، أما النرويج فهي تبلغ 11 أضعاف من المتوسط الذي يحصل عليه الفرد العربي، أما في الدولة الأولى في العالم وهي لكسمبورغ فتمثل 15 ضعف من المتوسط الذي يتحصل عليه الفرد العربي.

ومن ثمة فإن متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا والذي يكاد يساوي متوسط الناتج المحلي لدولة واحدة وهي إكوادور. أما إذا تحدثنا عن الدول العربية فرادا فباستثناء قطر والإمارات والكويت والبحرين والسعودية فإن متوسط نصيب الفرد في الدول المتبقية ضعيف جدا إذا ما قورن مع الدول المتقدمة، والجدول (3-4) الآتي يوضح ذلك.

الجدول(3-4): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة سنة 2017 مقوما بالأسعار الجارية

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (\$)	المقارنة مع نصيب الفرد العربي (ضعف)
و.م.أ	59531	9
النرويج	75504	11
لوكسمبورغ	104103	15
سويسرا	80189	12
ايرلندا	69330	10
ايسلندا	70056	10
سنغافورا	57714	8
العالم العربي	6651	1
تايلاندا	6593	0,99
الأرجنتين	14401	2

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2018.

المطلب الثالث: نسبة الادخار و الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذا المؤشر يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فهذا المؤشر هو عبارة عن نسبة مئوية تدل على مقدار الاستثمارات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما. وهو بهذا يساوي قيمة صافي الاستثمارات مقسوما على مجمل الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100%. وهذا المؤشر يقيس الحوافز التي تحفز التنمية الاقتصادية ويعكس المعدل الذي تحول من خلاله رؤوس الأموال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية.

واستنادا إلى معطيات الملحق (1-5)، تراجع نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي لعامي 2015 و 2016 على التوالي إلى نحو 26,3% و 26,7%، مقارنة بنحو 36,4% عام 2014 نتيجة تراجع مستويات الادخار بسبب التأثير الملحوظ لانخفاض عوائد صادرات النفط حيث تحملت حصة الادخار جل هذا التأثير، إضافة إلى صعوبة تخفيض الإنفاق الاستهلاكي بشكل كبير خاصة في ظل الظروف التي تشهدها بعض الدول العربية. بل لم تتخفف فقط حصة الادخار من الناتج بل واتجهت بعض الحكومات والشركات والأفراد لمواجهة تراجع العوائد والدخول بالسحب من المدخرات السابقة، أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الإنفاق أو الاستهلاك ولو بعدها الأدنى¹. أما سنة 2017 فقد عرفت تحسن طفيف في هذه النسبة حيث ارتفعت إلى حوالي 29%²، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع التدريجي لأسعار النفط.

وعلى مستوى الدول اختلفت معدلات الادخار وتراوحت بين 58,6% في قطر و-26,7% بجزر القمر (فجوة في الادخار) سنة 2015، وتوزعت باقي الدول بين دول تجاوزت نسبة الادخار فيها المتوسط العربي البالغ 26,4% من الناتج المحلي الإجمالي وتشمل مرتبة تنازليا كل من قطر، الجزائر، البحرين الإمارات، الكويت، السعودية، عمان ودول معدلات الادخار بها دون المتوسط العربي وهي بالترتيب كل من السودان والمغرب، موريتانيا، العراق، تونس، ليبيا، مصر والبقية حققت معدلات سالبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية، وتعتبر هذه القيم نفسها تقريبا في سنة 2016.

أما فيما يتعلق بمستويات الاستثمار في الدول العربية فقد انخفضت في عامي 2015 و 2016 مقارنة مع سنة 2014 وهو ما يرجع إلى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى الدول

¹ صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2016، مرجع سابق، ص44.

² البنك الدولي، "بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" 2018.

فرادى كان التفاوت واضحاً، حيث بلغت مستويات الاستثمار سنة 2015 أعلى مستوياتها في الجزائر وبنسبة 48,9% وسجلت أدناها في ليبيا بنسبة 4,6%. وتوزعت بقية الدول بين دول فاقت معدلات الاستثمار بها المتوسط العربي البالغ 28,5% وهي على التوالي كل من الجزائر وقطر وعمان والسعودية وموريتانيا والمغرب والإمارات فيما سجلت بقية الدول معدلات استثمار دون المتوسط العربي. وبالنسبة لسنة 2016 فقد حافظت الجزائر على الصدارة من حيث نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 51% ويرجع سبب استحواذ الاستثمار على أكبر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي إلى كبر حجم برامج الاستثمارات التي تقوم بها الجزائر والتي مازالت طور الانجاز.

وبالنسبة لمعدلات نمو الاستثمار للدول فرادى فقد سجلت السودان أعلى معدل نمو سنتي 2015 و 2016 بلغ على الترتيب 21,6% و 19,5%، وسجلت أعلى مستويات انكماش للاستثمار في اليمن سنتي 2015 و 2016 بنسبة 75,6% و 38,4% على الترتيب، في المقابل حققت ثمان دول عربية زيادة في مستويات الاستثمارات بدرجات متفاوتة هي السودان، عمان، مصر، البحرين، الإمارات، القمر الكويت، جيبوتي، فيما سجل الاستثمار انكماشاً في بقية الدول العربية سنة 2015. أما سنة 2016 فقد حققت أيضاً ثمان دول عربية زيادة في مستويات الاستثمار وهي دول الخليج الستة باستثناء السعودية إضافة إلى المغرب والسودان والقمر وجيبوتي. ويرجع التراجع في مستويات الاستثمار على مستوى الدول العربية خلال عامي 2015 و 2016 إلى تضافر مجموعة من الأسباب، وهي تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلات نمو اقتصادات دول المنطقة، إضافة إلى الظروف الداخلية غير المواتية للنمو والظروف غير الجاذبة للاستثمار في بعض الدول العربية كليبيا واليمن وسوريا والتراجع الحاد في حصة الصادرات النفطية بالنسبة للدول العربية المصدرة للبتروول وانعكاس ذلك على عدد من المشروعات الاستثمارية في عدد من الدول العربية.

وحسب معطيات الجدول (3-8) وبمقارنة المعدلات السابقة في دول العالم العربي مع بقية دول العالم نجد أن ترتيب الدول العربية مجتمعة يقع في المرتبة الخامسة والخمسين على مستوى العالم؛ أي بين كل من جمهورية كوريا بالمرتبة 54 والتي تبلغ نسبة الاستثمار فيها إلى مجمل ناتجها المحلي ما نسبته 28% وجيبوتي بالمرتبة 56 والتي يبلغ نسبة الاستثمار فيها 29% إلى مجمل ناتجها المحلي. وإذا ما قارنا نسبة الاستثمار في عالمنا العربي مع الدولة رقم 1 في العالم في هذا المجال وهي سورينام والتي تبلغ نسبة الاستثمار فيها إلى مجمل ناتجها المحلي حوالي 66% نجد أن نسبة الاستثمار في هذه الدول إلى مجمل ناتجها المحلي تساوي أكبر من ضعف النسبة في العالم العربي وهي 28,5% في عام 2016.

وعلى العموم فإن المقارنات تعطينا فكرة عن المستوى المتدني لمقدار الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي للدول العربية، لكن على مستوى الدول العربية منفردة نجد مجموعة من الدول حققت معدلات مقبولة، غير أن المشكلة هنا ليست فقط في نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، بل أيضا قيمة هذا الناتج حيث قد تتساوي نسبتي لدولتين معينتين غير أن الناتجين قد يكونان بعيدان كل البعد عن بعضهما. والجدول (3-5) يبين بعض أوجه المقارنة في هذا المجال لعام 2016.

الجدول (3-5) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة ببعض الدول

الدولة	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	المقارنة (ضعف)
سورينام	66	2,35
غينيا	55	2
سنغافورة	45	1,6
الصين	48	1,7
النرويج	29	1,1
تركيا	28	0,99
الدانمرك	21	0,75
الولايات المتحدة الأمريكية	19	0,67
زيمبابوي	1	0,03
العالم العربي	28,3	---
الجزائر	50,3	1,71
قطر	45,3	1,34
السعودية	31	1,21
تونس	19,7	0,68
مصر	15	0,5

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016. ومن ثمة فحسب معطيات الجدول السابق، فإن هناك عدد من الدول المتقدمة التي مثل فيها نصيب الاستثمار إلى الناتج نسبة أقل من النسبة المحققة في العالم العربي، من هنا يتضح أن النسب المنخفضة لا تعني دائما أن الاستثمار ضعيف، بل يجب أيضا التركيز على أهمية ونوعية هذه الاستثمارات ومدى فعاليتها وكفاءتها.

المطلب الرابع: التبعية الاقتصادية ونسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها. ويشرح الملحق (1-6) تطور وضعية الديون بين السنوات (2012 و 2016)

حسب الملحق (1-6) فإن الدين العام الخارجي للدول العربية عرف ارتفاعا في سنة 2013 مقارنة مع 2012 بنسبة 12,36%، أما سنة 2014 فقد عرفت انخفاضا طفيفا في قيمة الدين العام بنسبة 1,76% في حين شهدت سنتي 2015 و 2016 ارتفاعا في الدين العام بنسبة 5,10%، 10,5%، حيث ازدادت المديونية الخارجية للدول العربية من 199924 مليون دولار عام 2014 إلى 210130 مليون دولار عام 2015 إلى 232334 مليون دولار عام 2016، وقد أثرت جملة من العوامل على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية المقترضة عامي (2015 و 2016)، فقد استمرت تداعيات التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة في بقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة واستمرار تباطؤ وتيرة النمو العالمي وتراجع قدرة الدول المانحة على توفير المساعدات الخارجية، هذه الأحداث ألقت بضلالها على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية المقترضة، الأمر الذي انعكس سلبا على الأوضاع المالية الداخلية والخارجية¹. كمحصلة لهذه التطورات، ظلت معظم الدول المقترضة تواجه عجز في الموازنة العامة، مما اضطرها للجوء إلى الاقتراض وإصدار سندات دين سيادية لتمويل العجز في موازنتها العامة. من ناحية أخرى فقد شكل بقاء أسعار النفط العالمية ضمن مستويات منخفضة ضغوطا على الموازنات العامة والوضع المالي لعدد من الدول العربية المصدرة للنفط الأمر الذي أدى إلى لجوئها إلى إصدار سندات دين سيادية لاستقطاب موارد خارجية لتمويل العجز في موازنتها العامة والتركيز بشكل أقل على الاقتراض الداخلي تقاديا لمزاحمة القطاع الخاص على الموارد الداخلية.

أما على مستوى الدول العربية فرادى فيلاحظ أن الدول الخليجية باستثناء عمان ليس لها أي دين عام وتعد كل من مصر والسودان والمغرب أصحاب المراتب الأولى من حيث الدين العام والذي قدر على التوالي 67322 و 45395 و 30385 مليون دولار سنة 2016. بالنسبة للدول التي ارتفع حجم مديونيتها الخارجية، فقد سجلت الجزائر أعلى نسبة ارتفاع بلغت 88,1% ليصل حجم الدين العام الخارجي لديها 3,8 مليار دولار في العام 2016، فيما سجلت المغرب أدنى نسبة ارتفاع بلغت 1,8% ليصل إلى 30,9 مليار دولار.

تجدر الإشارة إلى أن مجموع الدين الخارجي لكل من مصر والسودان والمغرب وتونس والأردن يشكل أكثر من 90% من إجمالي الدين العام الخارجي، ويرجع ذلك إلى تدهور أوضاعها المالية. فيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 12,9% في عام 2016، مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 2% في عام 2015 وازدادت خدمة الدين العام

¹ صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2016، مرجع سابق، ص 266.

الخارجي للدول العربية المقترضة من حوالي 16,7 مليار دولار نهاية 2015 إلى 18,9 مليار دولار نهاية 2016.

وحسب معطيات الملحق (1-7) وبغرض اكتشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي و إمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة كمجموعة إلى نحو 26,8% عام 2016 مقارنة بـ 22,4% عام 2015 و 21% سنة 2014 و 22% سنة 2013 و 20% سنة 2012. ويعود ذلك إلى تباطؤ وتيرة النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية المقترضة مقارنة بالنمو المسجل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة. ولقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وعمان وقطر ومصر أقل من متوسط الدول العربية المقترضة كمجموعة والبالغ 26,8% عام 2016، أما بقية الدول العربية المقترضة فقد تجاوزت تلك النسبة 30% في المغرب إلى 89% في جيبوتي.

لقد حافظت الجزائر على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعام الخامس على التوالي بنسبة تقدر بـ 2,4% عام 2016، أما بالنسبة للارتفاع الطفيف سنتي 2015 و 2016 في هذا المؤشر فقد كان بسبب الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد ارتفع في الدول العربية المقترضة كمجموعة سنتي 2015 و 2016 بنسبة 7,5% و 9,7% ويعود ذلك إلى تسارع وتيرة نمو خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة الذي بلغ 12,2% سنة 2016 مقارنة بتباطؤ وتيرة نمو الصادرات من السلع والخدمات لهذه الدول. وقد تجاوز هذا المؤشر بالنسبة لكل من الأردن وتونس وجيبوتي والقمر ومصر والمغرب ولبنان وموريتانيا واليمن المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة والبالغ 9,7%، في حين جاء أقل منه في بقية الدول المقترضة.

إن مراجعة بيانات نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي ومقارنتها بتلك في الدول المتقدمة من خلال الجدول (3-6)، يلاحظ أن دول العالم العربي في مركز مقبول اعتمادا على هذا المعيار بالمقارنة مع مجموعة الدول المختارة، مع الإشارة إلى أن أغلب الدول المتقدمة وحسب معطيات البنك الدولي لسنة 2016 تعد ديونها العامة معدومة.

كما يمكن القول هنا، أنه باستثناء الدول العربية البترولية فإن الدول الأخرى تعد معدلات الدين العام إلى الناتج المحلي فيها مرتفعة مقارنة مع بقية العالم.

الجدول(3-6): نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي مقارنة مع بعض الدول

الدولة	نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016
إيران	1,6%
تركيا	47,79%
بنما	180,3%
منغوليا	201%
الولايات المتحدة الأمريكية	60%
الأرجنتين	35,71
الهند	20%
الصين	12,20%
العالم العربي	22,6%

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي، 2017.

خلاصة الفصل:

إن المؤشرات الاقتصادية التي سبق ذكرها والمعبرة عن التنمية الاقتصادية في العالم العربي وبعد مقارنتها مع المؤشرات في الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة التي قطعت شوطا طويلا في هذا المجال، نجد أن العالم العربي بعيد عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، ومن ثمة هناك تحديات وجب على الدول العربية مواجهتها وتذليلها من أجل التقدم نحو الأمام وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدول العربية، مع الإشارة إلى أن الدول العربية ليست كلها في نفس المستوى، حيث نجد أن الدول العربية النفطية حققت معدلات تنمية اقتصادية مقبولة وفي بعض الأحيان جد متقدمة، في حين أن بقية الدول العربية تعد بعيدة كل البعد عن تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مقبولة.

من ناحية أخرى فإن الدول النفطية وحسب تحليلنا السابق، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات البترول ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية السابقة. ومن ثمة يمكن اعتبار اقتصاد الريع الذي تعتمد عليه الدول النفطية سلاح ذو حدين، حيث تعد إيرادات البترول وسيلة أساسية توفر التمويل اللازم، و يتم استخدامها للنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة، ومن ناحية أخرى فإن التركيز على قطاع الاقتصاد الريعي قد يؤدي بنا إلى الانحراف عن مسار التنمية من خلال الاعتماد على قطاع وحيد في كسب النقد الأجنبي، وهذا ما حدث في الدول العربية النفطية، ويتضح ذلك من خلال التأثير الكبير للإيرادات الإجمالية من النقد الأجنبي للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس ومصر

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس ومصر

تمهيد

المبحث الأول: العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو في الأدب الاقتصادي.
المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي
المطلب الثاني: الإطار التجريبي لأثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على التنمية الاقتصادية
المبحث الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة "1990 - 2016"

المطلب الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي في الجزائر
المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي الجزائر
المبحث الثالث: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر "1990 - 2016"
المطلب الأول: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في تونس "1990-2016"

الفرع الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي في تونس
الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي في تونس
المطلب الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في مصر "1990-2016"

الفرع الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي في مصر
الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي في مصر

خلاصة الفصل

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي

في كل من الجزائر وتونس ومصر

تمهيد:

انتهجت كل من مصر و الدول المغاربية، الجزائر وتونس برامج الإصلاح الاقتصادي منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي، وكان الهدف من ذلك هو التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل للنهج الاشتراكي، وشملت جميع المجالات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، بالإضافة إلى المستوى الخارجي بتبني سياسة الانفتاح التجاري والتحرير المالي الذي جاء في إطاره تحرير حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.

وقد أدى تحرير حركة رؤوس الأموال إلى سلوك هذه الأخيرة اتجاهات مختلفة في كل من الجزائر ومصر وتونس، وذلك من حيث الاتجاه نحو الارتفاع أو الانخفاض أو ظهور تدفقات جديدة من رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما أدى إلى ظهور هيكل جديد لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل من الجزائر، تونس و مصر مقارنة بما كانت عليه الدول الثلاث قبل ذلك في اعتمادها بنسبة كبيرة على القروض الخارجية في تمويل التنمية دون وجود تنوع في هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تتأثر بالتدفقات المالية الدولية، والتي لا يسعنا الوقت في هذه الدراسة إلى تناولها جميعا، وارتأينا اختيار مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد أحد أهم المؤشرات الأساسية لقياس مستوى الأداء الاقتصادي، وأحيطكم علما أن هذه المتغيرات قد تكون متغيرات مستقلة في حالات وقد تكون متغيرات تابعة في حالات أخرى¹، ونتيجة للتعارض فيما بين وجهات النظر المختلفة في هذا الشأن، فقد استحوذت دراسة العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الدولية والصادرات والنمو الاقتصادي على اهتمام كبير في الجانب التطبيقي، بهدف معرفة العلاقة الكمية والسببية بينهم.

وقد تم تناول هذا الفصل عن طريق المباحث الآتية:

المبحث الأول: العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح في الأدب الاقتصادي.

المبحث الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي في الجزائر (1990-2016)

المبحث الثالث: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر "1990-2016"

¹ علي عبد الوهاب نجا، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2015 ص483.

المبحث الأول: العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح في الأدب الاقتصادي.

إن عملية تدفق رؤوس الأموال بين الدول لا تقصد لذاتها، وإنما للدور الاقتصادي الذي تلعبه. والفائدة الأساسية من حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي هي مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الدول التي تستضيفها، و الأدبيات الاقتصادية غنية بالدراسات حول العلاقة بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

ونحاول تحليل علاقة كل شكل من أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري

إن دراسة علاقة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري يتطلب التطرق إلى كل شكل من أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية مع النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وكيف يتأثر كل نوع في تدفقه إلى اقتصاد ما على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى حجم الصادرات.

أولاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة من خلال الدور الذي تلعبه الاستثمارات الخاصة والحكومية بصفقتها خالفة للدخل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي وتعزيز احتياجات هذه الدول من موارد النقد الأجنبي، ومن ثمة رفع معدلات النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل.

لتبرز بذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد أهم أنماط الاستثمار لزيادة الناتج الكلي، حيث تشير الدراسة التي قام بها "واكازيارك" "wacziarg" بأن الزيادة في نسبة الاستثمار الأجنبي بـ 1% تؤدي إلى الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الفردي بنسبة تتراوح بين 0,3% و 0,4%¹.

كما تقترن تدفقات هذه الاستثمارات بعدد من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي، أهمها، الحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمهارات الإدارية والتنظيمية، وتوفير مزيد من فرص العمل، ورفع مستوى الإنتاجية، فضلاً عن تحفيزه وتكامله مع الاستثمارات المحلية، وتحسين بيئة الأعمال المحلية، والارتفاع بمستوى الأداء التصديري وفتح قنوات جديدة للتسويق... إلخ، وكلها عوامل تفتقد إليه الدول النامية.

¹: Esso Loesse Jacques, "**Investissement Directs Etrangers : Déterminantes et influences sur la croissances économiques**", revue de politique économique et développement, n°117, Cellule d'analyses de politiques économiques du CIREs, juin 2005, p 11.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يترتب على هذه التدفقات آثار سلبية على الأداء الاقتصادي بالدول المضيفة فقد تكون هذه التدفقات بديل عن المدخرات المحلية مما يترتب عليها أثر المزاحمة للاستثمارات المحلية ونقل التكنولوجيا التقليدية والقديمة، كما يمكن استخدام تكنولوجيا تحل محل العمل مما يقلل من فرص العمل، فضلا عن التدفق العكسي لتحويلات الأرباح، إذا ما أخذ بعين الاعتبار ممارسات التسعير التحويلي والتنازلات الكبيرة الممنوحة من طرف الدول المضيفة لجذب هذه الاستثمارات¹.

إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يؤثر في النمو الاقتصادي عن طريق قنوات كثيرة يمكن أن نلخص أبرزها في ما يلي:²

1- الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

هناك العديد من الدراسات التي تناولت عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر لقياس تأثير هذا الأخير على خلق عوائد إنتاجية وتأثير ذلك على النمو في الدول المضيفة، كالدراسة التي قام بها "harrison et haddad" لاختبار عوائد الصناعة في المغرب خلال الفترة (1985-1989)، ووجد أن العوائد لا تحدث في جميع القطاعات الصناعية، حيث تختلف وفق المقومات التي يمتلكها كل قطاع، كما توصل "blonstrom" عام 1986 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض الإنتاجية في القطاعات التي اتسمت ببساطة التكنولوجيا المستخدمة، لعدم قدرة تلك القطاعات على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي.

ومن ثمة يمكن تلخيص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا، ومن ثمة على النمو الاقتصادي كما يلي:

- يمكن أن يولد الاستثمار الأجنبي المباشر آثاره على تعزيز الكفاءة من خلال قيام المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية، وهذا ما يجبر الأخيرة على رفع درجة كفاءتها التكنولوجية ومن ثمة الإنتاجية.
- اكتساب المهارات والتدريبات من خلال فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال أحدث أساليب العمل والتدريب، ومن ثمة ينقل هؤلاء العمال هذه المعرفة والمهارات إلى المؤسسات الوطنية.
- عمليات الاتحاد مع الشركات متعددة الجنسيات بحجة تطويرها للتكنولوجيا الوطنية.
- العقود الثنائية مع الشركات الأجنبية، سواء كانت عقود إدارة أو تراخيص تسويق.

¹ Abdur Chowdhury & George Mavrotas, "FDI and Growth: What Causes What", the World Economic 2003 Vol 29, Issue 1, p19, <https://ssrn.com/abstract=875102> or <http://dx.doi.org/10.1111/j.1467-9701.2006.00755.x>, p09.

² Aviral Kumar&MihaiMutascu, "Economic Growth and FDI in Asia: A Panel-Data Approach", Volume 41, Issue 2, September 2011, PP 172,173. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0313592611500189>

2- الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة النمو والعكس صحيح، ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث إن:

$$I = ID + IR$$

حيث: I الاستثمار المحلي الإجمالي و ID تمثل الاستثمار المحلي من قبل الدولة المضيفة، و IR تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المفترض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس الأموال الأجنبية من قبل المستثمرين الأجانب.

ويجب الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر تأثيرا على الاستثمار المحلي الإجمالي ومن ثمة على النمو عندما يكون هناك أثر تكاملي؛ إذ نميز بين نوعين لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر هما:¹

2-1 الأثر الإجمالي: وينشأ عندما:

- يتم تمويل جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاقتراض من السوق المحلي في الدول المضيفة.

- لا تقوى الشركات المحلية على الصمود أمام منافسة الشركات الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة مقارنة بمثيلتها في الدول المضيفة.

2-2 الأثر التكاملي: وينشأ عندما:

- يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أجنبية فقط.

- عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة الأجنبية ولقد أبرزت الدراسات التطبيقية الحديثة أن درجة استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيز النمو الاقتصادي، تتوقف على نوعية علاقته بالاستثمار المحلي إن كانت إحصائية أو تكاملية وهذه الأخيرة هي الأفضل في تحفيز النمو الاقتصادي.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض واردات أو زيادة صادرات الدول المضيفة أو تحركهما معا، ومن ثمة يعد بديلا للصادرات المحلية إلى الأسواق الخارجية.

¹ جمال محمود عطية، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص 149.

ويحفز ذلك على المزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة¹. ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير، ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر، فالأثر المباشر على الصادرات والنمو ينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للشركات المحلية من خلال

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية.

- نقل المهارات الإدارية والتسويقية إلى الدولة المضيفة.

- استفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية.

أما بالنسبة للأثر غير المباشر، فبسبب امتلاك الشركات الأجنبية للتكنولوجيا الحديثة في عملية الإنتاج فإنها تقوم بإنتاج منتجات موجهة للتصدير، ومن ثمة زيادة الصادرات ككل للبلد المضيف، وبالنسبة لتأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات فإنه يتم بأثر الإحلال، بحيث يقوم المستثمر الأجنبي بتعويض الواردات بمنتجاته لتغطية الطلب المحلي دون استيراد.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر والتراكم الرأسمالي

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في التكوين الرأسمالي في البلد المضيف، أن ذلك يعتمد على صافي التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهكذا فإن رصيده يتوقف على حركة التدفقات الخارجة والداخلة من الدول المضيفة².

ويمكن التعبير عن معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي كما يلي:

$$\text{Net FDI} = \text{CI} - \text{CO} = \text{F}(\text{X} + \text{I} + \text{E} + \text{A}) - \text{F}(\text{K} + \text{R} + \text{S} + \text{P})$$

حيث: $\text{CI} = \text{F}(\text{X} + \text{I} + \text{E} + \text{A})$: التدفقات الداخلة.

$\text{CO} = \text{F}(\text{K} + \text{R} + \text{S} + \text{P})$: التدفقات الخارجة.

أ: القطع الأجنبي عن نقص الاستيراد الذي كان يتم وسيتم لولا وجود الاستثمار الأجنبي المباشر.

X: تعد عائدات التصدير (الأرباح)، K: مستوردات المستثمر الأجنبي من السلع الرأسمالية.

E: أسهم رأس المال للمستثمر الأجنبي، P: الأرباح المحولة للبلد الأم.

S: مستوردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية. A: المساعدات المتوجهة من البلد

الأم أو المنظمات الدولية. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي في

السنة المأخوذة "T" عندما يكون $\text{CI} < \text{CO}$ وبالعكس يسهم سلبيًا إذا كان $\text{CI} > \text{CO}$.

¹ WTO, "investment", annual report, 1996, p12.

² حسين كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2011، ص150.

ثانيا: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي الغير المباشر والنمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنه الأكثر أهمية والأسرع في تحقيق النمو لمحتوى التدفقات الرأسمالية الأجنبية تمثل في نطاق المحافظ الاستثمارية، ومع تزايد التحرير المالي للسوق المالي المحلي في الدول النامية وانفتاح هذه الأسواق أمام المستثمرين الأجانب، فإن الاستثمارات الأجنبية في المحافظ تمثل ثلث مصادر التدفق للدول النامية خلال عقد التسعينات¹.

ونظرا لكون البنوك التجارية المحلية لا تستطيع بمفردها القيام بتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل لقلّة الأرصدة المتاحة إليها، كما أن قيامها بتمويل الاستثمارات بالعملة الوطنية قد يترتب عليها آثارا تضخمية، هنا تبرز أهمية أسواق المال واستثمارات الحافظة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي²، كون أن هذه الأسواق المالية تلعب دورا مهما في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق مختلف الاستثمارات و التكوين الرأسمالي.

ويؤيد الكثير من الاقتصاديين دور أسواق رأس المال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث وجد "كينج king" ارتباطا طرديا قويا بين الزيادة السنوية المتوسطة لنصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي والمستوى المتوسط لتنمية القطاع المالي لعدد من الدول خلال الفترة (1960-1986)³.

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية الحديثة على العلاقة الوطيدة التي تربط تطور أسواق رأس المال وتدفق استثمارات المحفظة بالنمو الاقتصادي. وبصفة عامة يمكن القول أن أسواق رأس المال التي تتضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية من خلال قيامها بعدد من الوظائف تتمثل في ما يأتي⁴.

1- تعبئة المدخرات.

2- إحكام الرقابة على إدارة الشركات.

3- إدارة المخاطر المالية.

4- تخفيض تكلفة المعلومات وتسعيرها.

إن ما سبق، بينا فيه الأثر الإيجابي لتدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي وذلك بوجود أسواق مالية متطورة تضمن حركة تلك التدفقات الرأسمالية إلا أن هناك من يرى أن للاستثمار الأجنبي غير المباشر آثارا سلبية على النمو الاقتصادي

¹ ميشيل تودارو، "ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود"، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 58.

² شذا جمال خطيب وصعق الركبي، "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ط 55.

³ King ropert & levine ross , "**finance & growth : shumpeter might be right**", word bank working paper series, n°1083,p.12.

⁴ سفيان قمومية، مرجع سابق، ص 156.

وذلك خاصة عند حدوث أزمة مالية أو اقتصادية مثلا، وهو ما شهدته المكسيك سنة 1994 خلال فترة تحرير حركة رؤوس الأموال وخصخصة البنوك، حيث ارتفعت التدفقات الرأسمالية إلى حوالي 23 مليار دولار سنة 1993 لكن نتيجة انخفاض معدل الائتمان وارتفاع سعر الفائدة وانخفاض عملة البيزو وعوامل أخرى، أدى إلى أزمة حقيقية في المكسيك نتج عنها خروج سريع لرؤوس الأموال الأجنبية حيث قدر صافي التدفق بـ 14 مليار دولار سنة 1995¹، مما أثر كثيرا على الاقتصاد المكسيكي و النمو الاقتصادي خاصة في البلاد، هذا بالإضافة إلى أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997، وأزمة روسيا سنة 1998 والتي تعرضت لمضاربة شديدة وهروب لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي أثرت بشكل كبير على اقتصاديات تلك الدول وتعثر النمو الاقتصادي تلك السنوات.

ثالثا: العلاقة بين القروض الأجنبية والنمو الاقتصادي.

إن القروض الخارجية تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية سواء كانت عامة أو خاصة²، وليس هناك اختلاف بين الاقتصاديين أن هذه القروض موجهة بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال القيام بمشاريع استثمارية ودعم المؤسسات والشركات المحلية بالتمويل اللازم، وكل ذلك يصب في زيادة الناتج المحلي الخام ومن ثمة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

ولكن ما يثير الاهتمام حول أثر تدفقات القروض الأجنبية على النمو الاقتصادي، هو كيفية استغلال تلك القروض وتوظيفها في القطاعات المنتجة، مما يعظم العائد على توظيفها وتحقيق فائض على القرض الأصل لضمان سداد تلك القروض وفق الفترة والأقساط المحددة لها، وذلك تجنباً للوقوع في أزمة مديونية تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي في البلد المقترض، وهذا ما شهدت الدول النامية سنوات الثمانينات. ومن ثمة فالقروض الأجنبية تلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، كونها تعمل على توفير التمويل اللازم للاستثمارات والمشاريع المحلية المختلفة، وتشير التجارب التي مرت بها الدول المتقدمة أن تلك الدول قد لجأت إلى مصادر التمويل الخارجي لتعزيز مدخراتها المحلية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب فيها، فقد لجأت بريطانيا وهولندا على سبيل المثال في القرن السابع عشر والثامن عشر إلى الاقتراض الخارجي واعتمدتا عليه كمصدر هام في تمويل برامجها التنموية، كما حصلت أمريكا والتي تعد اليوم من أهم الدول المقرضة لمعظم الدول النامية في القرن التاسع عشر على عدد كبير من القروض الخارجية لتعزيز مواردها الذاتية³.

¹ شذا جمال خطيب وصعق الركبي، "العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، مرجع سابق، ص 45.

² عرفان تقني الحسيني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ص 69.

³ Arthur Lewis, "the theory of Economic growth", Richard, Irwin. Inc, 1955, p.244.

وقد أكد "H.B.Ehenry" أن العديد من الدول النامية قد استطاعت بالفعل الاستفادة من القروض الخارجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في ناتجها الوطني، كما استطاعت أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية دون الحاجة إلى المزيد من التمويل الخارجي، ويمكن شرح ذلك على النحو الآتي:¹

◀ أن المدخرات المحلية لا تكون قادرة في المرحلة الأولى للتنمية على تمويل البرامج الاستثمارية اللازمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوب فيها، لهذا يعمل الاقتراض الخارجي على تمويل تلك البرامج.

◀ وفي المرحلة الثانية تصبح تلك المدخرات قادرة على تمويل تلك البرامج، ولكن الاقتراض الخارجي يزداد في هذه المرحلة لخدمة الديون التي حصلت عليها تلك الدول سابقا.

◀ أما المرحلة الثالثة والأخيرة فإن الاقتصاد الوطني لا يعود بحاجة إلى المزيد من القروض الخارجية؛ إذ تصبح المدخرات المحلية قادرة على تمويل البرامج الاستثمارية بالإضافة إلى خدمة الديون الخارجية.

وقد استطاعت بعض الدول تجاوز المرحلة الأولى والثانية والوصول إلى مرحلة الاعتماد على الموارد الذاتية، إلا أن هناك العديد من الدول النامية لازالت غير قادرة على تجاوز المرحلة الأولى. ولقد أكدت العديد من الدراسات على أن القروض الخارجية لأغراض التنمية الاقتصادية تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، بشرط استغلال تلك الموارد المالية أحسن استغلال وتوظيفها في مشاريع وقطاعات منتجة، حتى لا تنعكس سلبا على ما تم التخطيط له وهو تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وذلك بالوقوع في أزمة مديونية خارجية.

رابعاً: المعونات الأجنبية والنمو الاقتصادي

منذ أواخر ستينات القرن الماضي، تناولت البحوث التجريبية بالتفصيل العلاقة بين المعونة والنمو ولكنها لم تتوصل إلى نتائج حاسمة، غير أن البحوث الأولى أشارت أيضاً إلى ضرورة تحليل تدفقات المعونة إلى عناصرها الأساسية بغية التوصل إلى نتائج مفيدة في فهم العلاقة بين المساعدات الإنمائية الرسمية والنمو، ووجدت بحوث أجريت مؤخراً على أساس هذا المنهج أن أثر المعونة القصيرة الأجل على النمو الاقتصادي أكبر كثيراً مما توصلت إليه دراسات استندت إلى بيانات إجمالية بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية الطويلة الأجل.²

وأساساً فإن تأثير المعونات الأجنبية على النمو الاقتصادي، يتوقف على السياسات الاقتصادية للبلد المضيف. كما يتعين على المستفيدين منها ضمان توظيف تلك الأموال في مشروعات تعود بمعدل عائد

¹ عرفان تقني الحسيني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 69.

² الأمم المتحدة، "المساعدات الإنمائية الرسمية للأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي"، تقرير التجارة والتنمية، 2008 ص 13.

معقول، وأن تهتم الدولة المستقبلية لتلك المعونات بتعبئة مواردها و ادخاراتها المحلية إلى أقصى درجة ممكنة¹.

وجاء في تقرير التجارة لسنة 2008، حول اختبار بطرق الاقتصاد الرياضي لتحليل تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لأنواع مختلفة من المعونة القطاعية، و دورها في دعم البرامج والميزانيات وتخفيف عبء الديون في 162 بلدا ناميا، وتأثير هذه التدفقات على النمو في الفترة 1975-2006، ويراقب هذا التحليل أيضا من خلال نموذج الانحدار آثار عدد من العوامل الأخرى مثل نوعية الإدارة ودرجة الانفتاح ومستوى التحصيل العلمي، العوامل التي يعتقد أنها تؤثر بشكل كامل في العلاقة بين المعونة والنمو . ويتم تحليل تلك العلاقة بين المعونة و النمو الاقتصادي بتقسيم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى متغيرات (معونة للهياكل الأساسية الاجتماعية، معونة للهياكل الأساسية والاقتصادية، معونة للقطاعات الإنتاجية، دعم عام للميزانية، تخفيض عبء الديون) تستخدم في معادلات الانحدار .

وبناء على النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة، فإنه قد تبين وجود ارتباط ايجابي وواسع وذي دلالة إحصائية بين المعونة المقدمة للهياكل الأساسية الاقتصادية وبين النمو الاقتصادي، بينما لا تفعل ذلك التدفقات المخصصة لفئة الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية.

المطلب الثاني: الإطار التجريبي لأثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على التنمية الاقتصادية

كثيرا ما يتم تدعيم التأصيل النظري بالإطار التجريبي لظاهرة اقتصادية ما، وهو ما نحاول اعتماده من خلال هذا المطلب، حيث استحوذت الدراسات على دراسة العلاقة بين كل من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والانفتاح التجاري أو التجارة الخارجية وخاصة الصادرات، فضلا عن العلاقة بين الانفتاح التجاري وخاصة الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. وإن كانت الأدلة التجريبية المستمدة من الدراسات المختلفة لا تتفق بشأن هذه العلاقات بسبب الاختلافات فيما بين الدول من حيث الهيكل الاقتصادي، وإستراتيجية التنمية. سوف يتم التركيز على الدراسات التي تتعلق بالدول النامية والاقتصاديات التي تمر بالمراحل الانتقالية، للاستفادة بها في الدراسة التطبيقية.

وحتى يتم استيعاب تلك الدراسات وفهمها، نحاول تلخيصها في ما يلي:

◀ دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سريلانكا" وذلك خلال الفترة (1977-2003)، واستخدمت الدراسة نموذج (ECM) وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن العلاقة تكون ثنائية الاتجاه بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي وبين

¹ عرفان تقني الحسيني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 68.

الاستثمار المحلي والناتج المحلي الإجمالي، وبين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي، كما تؤكد الدراسة على التأثير الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمية برنامج الإصلاح الاقتصادي في دعم النمو الاقتصادي في سريلانكا¹.

◀ دراسة بعنوان "علاقات السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في تركيا" باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1992-2008)، واستخدمت الدراسة نموذج (VAR) وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج عدم وجود للعلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة (الصادرات أو الواردات) في تركيا، مما يتطلب إجراء بعض التحسينات في العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الأيدي العاملة المدربة وتطوير النظام المالي وتحقيق الاستقرار السياسي لتشجيع تدفقات هذه الاستثمارات بتركيا².

◀ دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في باكستان وتركيا"، وذلك خلال الفترة (1992-2008)، واستخدمت الدراسة نموذج (ARDL) في تحليل السببية. وتوضح النتائج أن العلاقة تكون ثنائية الاتجاه بين كل من الاستثمار الأجنبي والصادرات، والانفتاح التجاري والنمو في باكستان، وبين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، كما تدعم النتائج أن النمو يقود الصادرات في كل من باكستان وتركيا³.

◀ دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو: من يسبب من" وذلك في كل من شيلي وماليزيا وتايلندا خلال الفترة (1996-2000)، واستخدمت الدراسة نموذج (Toda-Yamamoto) في تحليل السببية. وتشير النتائج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، تكون أحادية الاتجاه في شيلي، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر ويكون سابق عليه، بينما تكون العلاقة بينهما ثنائية الاتجاه وقوية في كل من ماليزيا وتايلندا⁴.

◀ دراسة بعنوان "العلاقة السببية بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في بنجلاديش"، وذلك خلال الفترة (1973-2008)، واستخدمت الدراسة تحليل جوهانسون في اختبار التكامل المشترك وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن النمو يقود كل من الاستثمار الأجنبي

¹ Balamuurali .N & Bogahawatte .C, "**foreign Direct investment and economic growth in Sri Lankan** " Sri Lankan journal of agricultural Economics, 2004, Vol 6, N°1, <http://sljol.info/index>.

² Kiran B, "**Causal Links Between Foreign Direct Investment And Trade In Turkey**", International Journal Of Economics And Finances, 2011 Vol.03, N°.02, www.ccsenet.org/ijef.

³ Klasra M.A, "**Foreign Direct Investment, Trade Openness And Economic Growth In Pakistan And Turkey: An Investigation Using Bounds Test**", 2011, Vol.45, N° .1, P.223-231

⁴ Chowdhury. A & Mavrotas .G, op.cit.

- المباشر والصادرات، كما تكون العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في اتجاه واحد، حيث إن الصادرات تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر وتكون سابقة عليه¹.
- ◀ دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في تركيا: خلال الفترة (1991-2008)" وذلك باستخدام بيانات شهرية، من خلال نموذج (VECM) واختبار جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات تكون أحادية الاتجاه، وتكون من الصادرات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، في الأجلين القصير أو الأجل الطويل².
- ◀ دراسة بعنوان "العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والنمو الاقتصادي في باكستان"، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الربع سنوية خلال الفترة (1998-2009) باستخدام منهج (VAR) ونموذج (VECM) في تحليل علاقات السببية. وتوضح النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، والنمو الاقتصادي، كما توجد علاقة أحادية الاتجاه مع الواردات، حيث تسبب الواردات كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي³.
- ◀ دراسة بعنوان "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الصين"، وذلك خلال الفترة (1983-2001)، باستخدام نموذج (ARDL) للتكامل المشترك وتحليل جرانجر للسببية. وتوضح النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يسبب النمو الحقيقي في الصين، بل العكس أن النمو الاقتصادي هو سبب زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها⁴.
- ◀ دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والأداء المحلي في المكسيك: تحليل السببية"، وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (1980-1999)، ونموذج جرانجر المطور للسببية. وتدعم النتائج فاعلية التوجه إلى الخارج بالمكسيك، حيث تؤكد على فرضية أن الصادرات تقود النمو، كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على كل من الصادرات والنمو الاقتصادي، وكذلك الدخل القومي وإن كان بصورة غير مباشرة⁵.

¹ Meerza S. I. A, "Casual Links Between Trade, Foreign Direct Investment And Economic Growth For Bangladesh", SIA Meerza- SDSU Working Papers, ftp://ftp.repec.org.

² Temis D. & Gokman A, "Foreign Direct Investment and Export in Turkey": the periode of 1991-2008", Paper presented at Econanadolu 2009, anadolu international conference in economics, 2009, Eskisehir, turkey, http://econ.anadolu.edu.tr/.

³ Iqbal M. S, Shaikh F.M & Shar A. H, "Causality Relationship Between Foreign Direct Investment Trade and Economic Growth in Pakistan", Asian Social Science, 2010, Vol.6, n°9, PP82-89, www.ccsenet.org/ass.

⁴ Mah J.S, "Foreign Direct Investment In Flows And Economic Growth Of China", journal of policy modeling, 2010, Vol.32, Issue1, PP.155-158, http://www.sciencedirect.com/.

⁵ Alguacil M.T, Cuadros A. & Orts V, "Foreign Direct Investment, Export And Domestic Performance In Mexico: Causality Analysis" Economics Letters, Vol.77, issue3, P.371-376, http://www.sciencedirect.com/.

◀ دراسة بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" خلال الفترة (1970-2008) واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR). وتشير النتائج إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات الثلاثة، حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل النمو، مما يشجع على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهكذا¹.

◀ دراسة بعنوان "أثر تدفقات رأس المال الأجنبي الداخلة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1981-2010)"، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد وطريقة "OLS" في التقدير، من خلال النموذج الآتي:²

$$EG=B_0+B_1REM+B_2FDI+B_3+E$$

EG : معدل النمو الاقتصادي.

REM: التحويلات المالية للمهاجرين.

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر.

ED: القروض الخارجية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي وكبير لكل المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي (المتغير التابع).

◀ دراسة بعنوان "أثر تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2007)"، واستخدمت الدراسة نموذج بانل "Panel" في التقدير، من خلال المتغيرات الآتية:³

EG : المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي)

المتغيرات المفسرة: Pi(الاستثمار الأجنبي غير المباشر)، FDI(الاستثمار الأجنبي المباشر)، ED(القروض الخارجية)

¹ Ahmadi R. & Ghanbarzadeh M., "FDI, Export and Economic Growth: Evidence from Mena Region" Middle-East Journal of Scientific Research, Vol.10, N°.2, P.174-182, <http://idosi.org/mejsr/>.

² Aurangzef & Anwar UI Haq, "Impact Of Foreign Capital Inflows On Economic Growth In Pakistan" European journal of Economics, Finance and Administrative sciences, 2012.

³ Mahjoubia Zaiter Lahimer, "L'impact Des Entés De Capitaux Privés Sur La Croissance Économique Dans Les Pays En Développement", thèse pour l'obtention du titre de docteur en science Economique, l'aboratoire d'économie de dophine, univ paris, 2011.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية أحادية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، بينما تكون العلاقة ثنائية الاتجاه بين القروض الخارجية والنمو الاقتصادي وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والنمو الاقتصادي.

◀ دراسة بعنوان "أثر التدفقات الدولية لرأس المال على النمو الاقتصادي في الهند"، خلال الفترة (1995-2004) واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، من خلال المتغيرات الآتية:¹

المتغير التابع: IIP (مؤشر الإنتاج الصناعي)

المتغيرات المفسرة: FDI (الاستثمار الأجنبي المباشر)، PI (الاستثمار الأجنبي غير المباشر) وكانت نتائج الدراسة كما يلي: وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يؤثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، بينما هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي غير المباشر بحسب الدراسة.

◀ دراسة بعنوان "هل المساعدات الأجنبية تعجل النمو الاقتصادي؟ تحليل تجريبي لنجيريا" خلال الفترة (1970-2010) واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى مع دراسة السببية، من خلال المتغيرات الآتية:²

المتغير التابع: EG (معدل النمو الاقتصادي)

المتغيرات المفسرة: AID (معونات أجنبية)

وكانت نتائج الدراسة كما يلي: وجود علاقة طردية وذات اتجاه واحد بين المساعدات الدولية والنمو الاقتصادي، حيث تؤثر المساعدات الدولية على النمو الاقتصادي.

◀ دراسة بعنوان "هل تعزز تحويلات العاملين النمو الاقتصادي؟"، خلال الفترة (1970-2004) في دراسة لـ 84 دولة، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى من خلال المتغيرات الآتية:³

المتغير التابع: EG (النمو الاقتصادي)

المتغيرات المفسرة: REM (تحويلات المهاجرين)

¹ Narayan Sethi and K. uma shankan patnaik, "**Impact Of International Capitl Flows On India's Economic Growth**", research scholar, Department of economics, Univercity of hyderabad, India, 2006.

² Ismail O. Fasanya B ,Adegbeni O, "**Does Foreign Aid Accelerate Economic Growth? An Empirical Analysis For Nigeria**", International journal of Economics and Financial Issues, Vol 2, n°4, 2012, P 423-431.

³ Adolfo and Others, "**Do Workers Remittances Promote Economic Growth?**" IMF working Paper, WP/09/13, July 2009.

وقد بينت نتائج الدراسة التأثير الضيق جدا لتحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي. دراسة بعنوان "رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي"، خلال الفترة (1970-2004) ومثلت الدراسة 84 دولة صناعية و22 دولة ناشئة و59 دولة نامية، وتم الاعتماد في الدراسة على نموذج التحليل لمعطيات بانل لمجموعات مختلفة من الدول، مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول في طريق التقدم ومجموعة الدول النامية. لقد تم الاعتماد في الدراسة على النموذج الآتي:¹

$$G_{ij} = \alpha + \beta_1 C_j + \beta_2 I_i + \beta_3 Man_{ij} + y(\text{Open}_j \cdot \text{Dep}_i) + \epsilon_{ij}$$

C_j : متجه من المتغيرات لمؤشر كل بلد.

I_i : متجه متغيرات لمؤشر كل صناعة.

Man_{ij} : هي حصة الفترة الأولى من الصناعة في الصناعة التحويلية.

Open_j : الانفتاح على تدفقات رأس المال للدولة J.

Dep_i : هو اعتماد الصناعة I على التمويل.

I: دليل الصناعة، J: دليل الدولة.

بالنسبة للنتائج الخاصة بالدول النامية فإنه لم تكن العلاقة واضحة على أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يعزز مباشرة النمو الاقتصادي. كما أن للدول النامية القدرة الاستيعابية المحدودة للموارد الخارجية، إما لأن أسواقها المالية ضعيفة، أو أن اقتصاداتها عرضة للتدفقات الرأسمالية السريعة، أما مجموعة الدول الصناعية والدول الناشئة فقد وجدت علاقة ايجابية.

دراسة بعنوان "قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990-2006"، في دراسة لـ 04 دول وبالتركيز على دولة مصر واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة "OLS" كما استخدم الباحث صيغتين للنموذج القياسي الصيغة الخطية والصيغة اللوغاريتمية. من خلال النموذج الآتي:²

$$\ln Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \mu_i$$

Y_i : مؤشرات الاقتصاد الحقيقي وهي معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة، الادخار

المحلي، الصادرات والواردات، الاستهلاك العام والخاص.

X_i : مؤشرات التمويل الخارجي، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في المحفظة،

والقروض الخارجية.

¹ Eswar S. Prasad and Others, "Foreign Capital And Economic Growth", NBER Working Paper Series, Novembre 2007.

² إبراهيم موسى، "قياس تحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990-2006" جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، العدد التاسع عشر، 2009.

μi: المتغيرات العشوائية.

وقد كانت نتائج الدراسة متعددة إلا أن ما يهمننا ذكره منها هو تلك التدفقات المالية الأجنبية على النمو والادخار المحلي والصادرات حيث إن هناك علاقة ذات معنوية بين التدفقات المالية الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي والادخار المحلي والصادرات، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتمد الاقتصاد المصري عليه كثيرا خلال فترة الدراسة.

◀ دراسة بعنوان " هل يمكن لتحويلات المهاجرين أن تكون مصدرا للناتج المحلي الإجمالي والنمو في الدول النامية للفترة 1970-2009"، في دراسة لـ 08 دول، واعتمد الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة تقدير معطيات بانل، حيث عده الأنسب لمثل هذه المعطيات و الدراسة. وقد كانت نتائج الدراسة أن التحويلات لا تفسر بشكل جيد النمو الاقتصادي رغم النسب الكبيرة للتحويلات في الدول النامية تحت الدراسة، وأنه هناك متغيرات أخرى تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الاقتصادي العالمي.¹

◀ دراسة بعنوان " دور تدفقات رؤوس الأموال الدولية على النمو الاقتصادي في باكستان للفترة 1973-2008"، واستخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد في جميع العلاقات الانحدارية التي قامت عليها الدراسة في قياس العلاقة بين المتغيرات المذكورة، ويعد في جميع العلاقات الدالية أن رؤوس الأموال الأجنبية هي المتغير المستقل. وحسب هذه الدراسة فإن نتائجها تعددت كون أنه تم دراسة أثر رؤوس الأموال الأجنبية على النمو، البطالة، الفقر عدم المساواة في الدخل وخلصت الدراسة إلى أن رؤوس الأموال الأجنبية باختلاف أشكالها لها آثار ايجابية وواضحة على مختلف هذه المتغيرات بدرجات متفاوتة في باكستان.²

إن نماذج التنمية الاقتصادية على اختلاف نتائجها في تحليل محددات النمو والصادرات أكدت في مجملها على أن رأس المال عنصر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يؤدي ضعف هذا العنصر محليا إلى أهمية الاعتماد على رأس المال الأجنبي لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق مؤشرات اقتصاد ايجابية ومخطط لها.

¹ Yuka Wakayama, "Can remittance be the source of GDP Growth in the developing countries?", bachelor thesis, Tokyo University of foreign studies, 2012.

² Yuka Wakayama, "Can remittance be the source of GDP Growth in the developing countries?", op.cit.

المبحث الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة "1990 - 2016"

إن رؤوس الأموال الأجنبية تساهم في سد فجوة المدخرات المحلية وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات المخططة وبلوغ معدلات تنمية اقتصادية مقبولة. وذلك يعتمد على الهيكل الشكلي والنسبي لرؤوس الأموال الأجنبية الداخلة إلى البلد المضيف، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس ومصر.

المطلب الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

يعد هذا المطلب كتمهيد لدراستنا القياسية من خلال التعرف على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر وكذا الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، لكن قبل ذلك نعرض بشكل مختصر على الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والناتج عنها تحرير حركة رؤوس الأموال.

اتجهت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية فترة التسعينات إلى تبني سياسة التحرير المالي وتحرير حركة رؤوس الأموال، مما أدى إلى التأثير على هيكل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر حيث برزت مصادر تمويل جديدة(*) خلافا لما كانت عليه الجزائر فترة الاقتصاد المخطط باعتمادها على مصدر رئيسي للتمويل الخارجي وهو القروض الأجنبية، وسنحاول هنا التطرق إلى الجزء الأول من الدراسة القياسية بقياس أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة المحددة.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال في الجزائر

قامت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال برسم سياسة تنمية طويلة المدى تمتد من سنة 1965 إلى سنة 1980 تركز أساسا على الصناعة الثقيلة للخروج من دائرة التخلف، ولقد تميزت هذه المرحلة بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، مستغلة في ذلك الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، ولقد حكم على هذه التجربة بأنها مكلفة وقليلة الفعالية ومولدة للتبذير، ولذلك كان يجب إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وذلك بإتباع إصلاحات ذاتية، لكن هذه الإصلاحات كانت بطيئة ومحدودة بسبب الفساد المنتشر وأيضا التبذير كما أن انهيار أسعار النفط سنة 1986 زاد الوضع تأزما، مما استدعى تدخل صندوق النقد الدولي من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية سنة 1989 إلى غاية 1998¹.

(*) - جديدة من حيث وزنها النسبي إلى إجمالي التدفقات الرأسمالية الأجنبية، وكذا تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

¹ وليد عبد الحميد عايب، الآثار "الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص206.

ولقد كان الهدف من تلك الاصطلاحات الاقتصادية بالشراكة مع صندوق النقد الدولي هو تبني نظام اقتصاد سوق بدلا من النهج الاشتراكي، مما يعني إعادة هيكلة الاقتصاد ككل على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، ونعني بهذه الأخيرة سياسة الانفتاح التجاري والمالي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وتجدر الإشارة أنه ما يهمننا هو القطاع المالي والإصلاحات التي مسته، وأهم هذه الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا الجانب نتطرق إليه في النقاط الآتية:

1- تحرير أسعار الفائدة: تلعب أسعار الفائدة دورا رئيسيا في تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، فكان من بين ما بين ما مسته الإصلاحات المالية في البلاد هو تحرير أسعار الفائدة، واعتمدت السلطات النقدية الجزائرية سياسة التحرير التدريجي لأسعار الفائدة متبعة في ذلك منهج "ماكينون وشاو" في تحرير القطاع المالي، كما تم تحرير معدلات الإقراض كذلك بصورة تدريجية، وهذا تمهيدا لإنشاء سوق نقدي بالموازاة مع السوق مالي.

2- تحرير سعر الصرف الأجنبي: يعد هو الآخر من العوامل المؤثرة في حركة رؤوس الأموال الأجنبية، ولقد عمدت الجزائر إلى تحرير الدينار الجزائري سنة 1994 بعد أن كانت تتبنى سياسة الرقابة على سعر الصرف قبل ذلك، وفي ظل هذا التحرير انخفض سعر صرف الدينار بـ 40,17% بتاريخ 10/04/1994¹، واعتمدت الجزائر منذ تلك الإصلاحات نظام التعويم المدار وليس نظام التعويم الحر.

3- إنشاء السوق المالي: تتطلب تدفقات رؤوس الأموال سوق مالي كفاء، وبالنظر إلى أن الجزائر لم تكن لديها أية سوق مالي، ولكن في ظل الإصلاح تحتم عليها إنشاء سوق مالي، ولقد تم إنشائه في الجزائر منذ سنة 1993 مع إنشاء لجنة للأوراق المالية للبورصة، وهي الجهاز المكلف بمراعاة آداب المهنة المتعلقة بعمليات سوق الأوراق المالية، إلا أن هذه السوق لم تكن إلا مجرد الإيفاء بمتطلبات الإصلاح، وليس لها أي دور فعال في الاقتصاد الجزائري.

4- تحرير حركة رؤوس الأموال: قامت السلطات الجزائرية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق والتحرير المالي إلى تحرير حركة رؤوس الأموال، حيث أتاح قانون القرض والنقد لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتفعيلها داخل الجزائر.

كما أدى صدور قانون القرض والنقد 10/90 في الجزائر دفعا جديدا لتدفقات رؤوس الأموال حيث منح لبنك الجزائر تحديد مقاييس تطبيق القوانين الخاصة بحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر². فهو يحدد أشكال تحويل رؤوس الأموال الأجنبية والخاصة بتمويل الأنشطة التي ليست مخصصة للدولة، ويحدد شروط تحويل الأموال إلى الوطن وكل المداخل والفوائد والأرباح الأخرى.

¹ بالعزوز بن علي، "النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2006، ص 218.

² بالهاشمي الجبلاي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد4، 2005، ص57.

ولقد جاء في المادة 183 من قانون النقد والقرض على أنه: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المنفردة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني، ويحدد قانون القرض والنقد بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني"¹.

أما فيما يخص حركة رؤوس الأموال إلى الخارج فإن المادة 187 من قانون النقد والقرض نصت على ما يلي: "يرخص للمقيمين في الجزائر تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر"²، إضافة إلى ذلك أصدر بنك الجزائر النظام رقم 04/14 الذي يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري، ولقد أكدت المادة أربعة عن شروط الاستثمار في الخارج كما يلي "على الاستثمار المرغوب في إنجازه في الخارج أن يكون ذا صلة بالنشاط الذي يمارسه المتعامل الاقتصادي المعني الخاضع للقانون الجزائري، أن يكون هدفه تدعيم وتطوير هذا النشاط، ألا يخص عمليات الودائع أو الأملاك العقارية غير تلك التي توافق احتياجات الاستغلال للكيانات المنشأة في الخارج أو تلك التي تشكل جزءا لا يتجزأ من نشاطها".

إن ما سبق ذكره فيما يخص تحرير أسعار الفائدة، تحرير أسعار الصرف، إنشاء سوق مالي وكذا تحرير حركة رؤوس الأموال هي بعضا من البنود التي جاء بها الإصلاح الاقتصادي وهي الإصلاحات الأكثر تأثيرا على حركة رؤوس الأموال في الجزائر، هذا بالإضافة إلى صدور قانون الاستثمار المحلي الأجنبي على حد سواء والذي غير وحسن الكثير من مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطاب الاستثمار الأجنبي ومختلف رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الثاني: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر

تعد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من غير القروض الأجنبية ضعيفة بشكل عام، وهذا بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر فترة التسعينات والتي غيرت نوعا ما من مناخ الاستثمار وحركة رؤوس الأموال في الجزائر، وفي ما يلي نحاول تحليل تطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1990-2016.

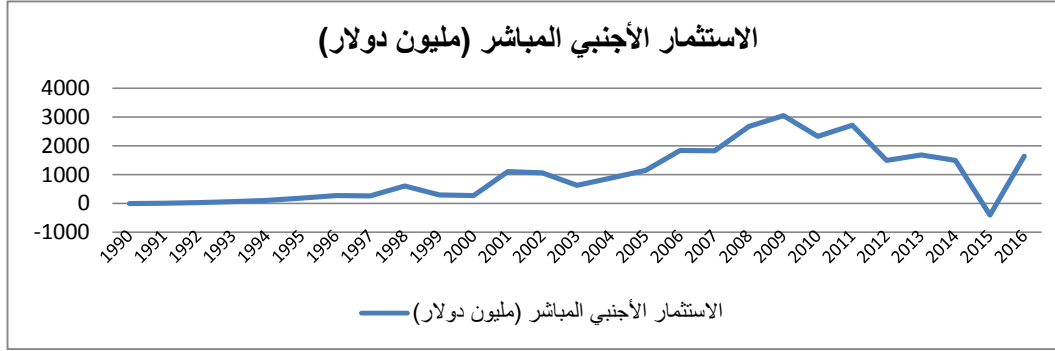
1- الاستثمار الأجنبي المباشر: قبل سنة 1992، لم تكن الجزائر تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج لحسابها، إلا في عقود تقسيم الإنتاج أو عقود أخرى تتعلق بتقديم خدمات لفائدة سونا طراك، إلا أنه بدخول الجزائر في إصلاحات هيكلية مع صندوق النقد الدولي اعتمدت الجزائر جملة من المزايا والحوافز

¹ الجريدة الرسمية، "القانون رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 المتعلق بالقرض والنقد"، العدد 16، ص 541-542.

² الجريدة الرسمية، نفس المرجع، ص 541-542.

لفائدة المستثمرين، من خلال المرسوم التشريعي للاستثمار 93-12 لـ 05/09/1993 المعدل والمتمم بالأمر 03/01 بـ 20/08/2001، مما أعطى بعض الانتعاش لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ولتتبع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نتبع الشكل (1-4) كما يلي:

الشكل (1-4): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1990-2016

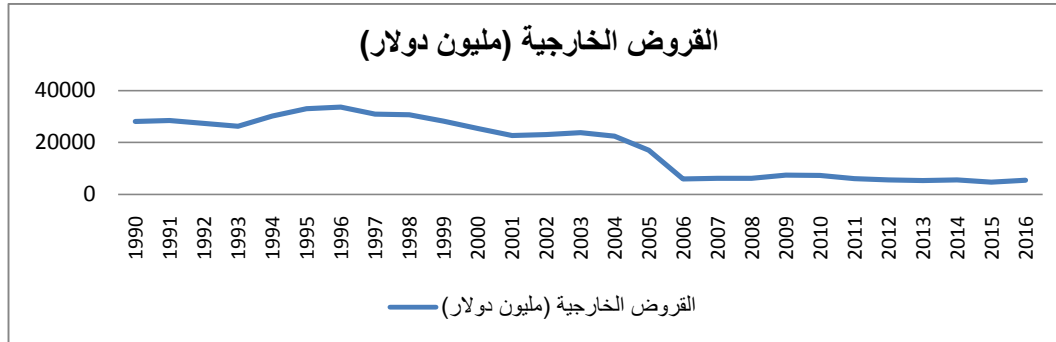


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-16) و برنامج Excel 2010 يبين الشكل (1-4)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية حيث لم تتجاوز 300 مليون دولار حتى سنة 1997، وبلغت سنة 1998 حوالي 607 مليون دولار، لتعود وتنخفض بعدها لتصل إلى 280 مليون دولار سنة 2000. ومع إقرار الجزائر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، عرفت الاستثمارات الأجنبية قفزة نوعية وتجاوزت المليار دولار ومع تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية واصلت الاستثمارات الأجنبية في التدفق إلى الجزائر لتصل إلى 2675 مليون دولار سنة 2008، وتجاوزت الثلاثة مليار دولار سنة 2009 رغم الأزمة المالية سنة 2008 ويرجع ذلك إلى انتعاش القطاع العقاري والصناعي بالجزائر وعادت الاستثمارات الأجنبية لتتخفف من سنوات 2010 حتى سنة 2014، حيث يرجع البعض ذلك إلى التخوف من امتداد ما يسمى بالربيع العربي أما سنة 2015 فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي فيها سالبة ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي وتدهور أسعار البترول الذي زاد من تخوف المستثمرين الأجانب من تراجع الطلب الكلي. في حين أن سنة 2016 قد تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث حققت 1214 مليون دولار والتي ترجع إلى تحسن الأداء الاقتصادي العالمي وارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

2- القروض الخارجية: إن تحليل تدفق القروض الخارجية في الجزائر خلال فترة الدراسة يمكن ربطه بأزمة المديونية التي وقعت فيها الجزائر منذ سنة 1986، حيث بقيت في الارتفاع وبشكل ملحوظ مما أدى إلى دخول الجزائر في إصلاحات مع صندوق النقد الدولي، حيث يبين الشكل (2-4) ارتفاع الديون

الخارجية في الجزائر إلى مستويات قياسية سنوات التسعينات، وبلغت سنة 1998 أكثر من 30 مليار دولار، إلا أنها عادت لتتخف تدريجيا مع انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي وكذا تحسن أسعار النفط سنة 2000 وبلغت حينها الديون الخارجية 22 مليار دولار سنة 2001، وبقيت بالتناقص لتصل إلى 5 مليار دولار سنة 2006، حيث تناقصت بمعدل سنوي تجاوز 8,3%، وبقيت الديون الخارجية في حدود 5 مليار دولار إلى غاية 2016.

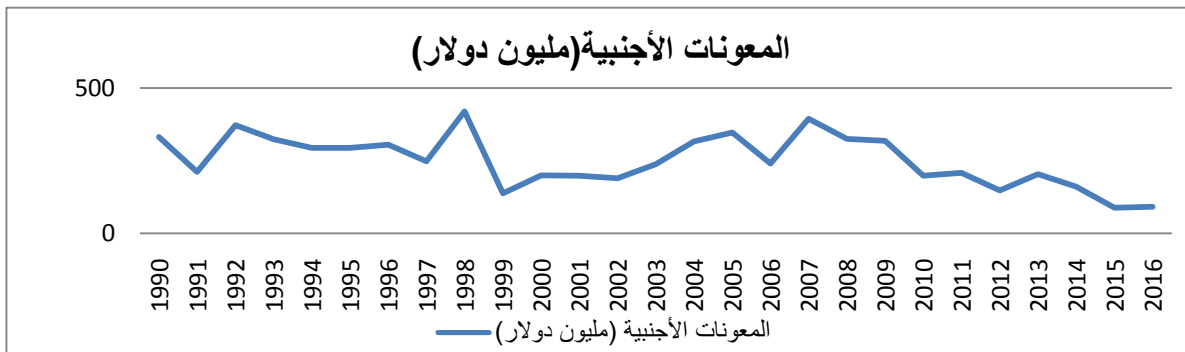
الشكل (4-2): تدفق القروض الخارجية إلى الجزائر للفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-16) وبرنامج Excel 2010

3- المعونات الأجنبية: لقد تميزت تدفقات المعونات الأجنبية إلى الجزائر بالتذبذب خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 1990 حوالي 332 مليون دولار لترتفع وتبلغ أقصى مستوى لها حوالي 420 مليون دولار سنة 1998، لتعود بعدها للانخفاض لتصل سنة 1999 إلى 137 مليون دولار إلا أنه بعد مؤتمر أهداف الألفية الجديدة التي قررت من خلاله الدول المتقدمة تقديم مساعدات إنمائية للدول النامية، لترتفع المعونات الأجنبية من جديد وبلغت سنة 2007 أكثر من 394 مليون دولار لتعود وتتناقص بعدها إلى حوالي 198 مليون دولار سنة 2010 و 147 مليون دولار عام 2012 ثم إلى 88 مليون دولار عام 2015، ثم لترتفع سنة 2016 إلى حوالي 92 مليون دولار.

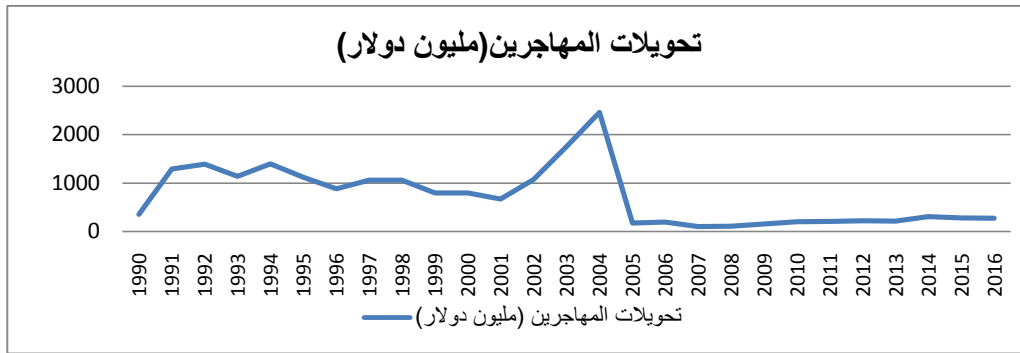
الشكل (4-3): تدفق المعونات الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-16) وبرنامج Excel 2010

4- تحويلات المهاجرين: على العموم تتميز تدفقات تحويلات المهاجرين في الجزائر بالضعف و حسب الشكل (4-4) عرفت تحويلات المهاجرين إلى الجزائر تذبذبات واضحة خلال الفترة المدروسة، وتراوحت تلك التحويلات خلال الفترة 1990-2001 ما بين 352 مليون دولار و 670 مليون دولار، وبلغت التحويلات عتبتها سنة 2004 بـ 2,2 مليار دولار لتتخفف بعدها انخفاضا حادا وصلت قيمتها إلى 170 مليون دولار سنة 2005، وبقيت في حدود هذا المبلغ حتى سنة 2014 التي شهدت فيها ارتفاع ملحوظ، حيث حققت قيمة 303 مليون دولار، ثم 2016 بقيمة 271 مليون دولار. والشكل (4-4) يوضح مسار هذا التطور.

الشكل (4-4): تدفق تحويلات المهاجرين إلى الجزائر للفترة 1990-2016



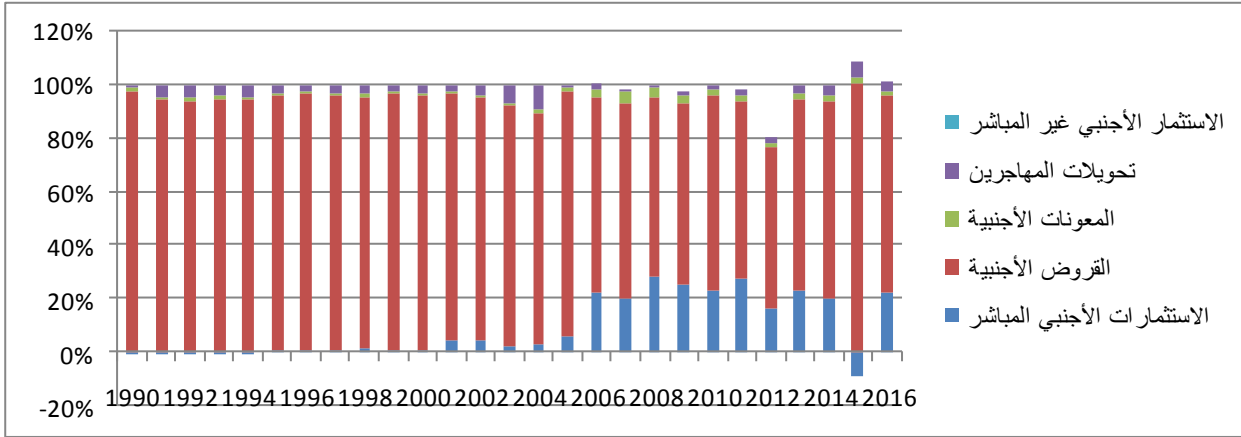
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-16) وبرنامج Excel 2010

5- هيكل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر

لم تعرف الجزائر تشكيلة واضحة في هيكل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها إلا بعد الدخول في مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، حيث كان يهيمن على التمويل الخارجي خلال الفترة الاشتراكية للاقتصاد الجزائري تدفق القروض (الديون) الخارجية، وكانت تمثل أكثر من 95% من التمويل الخارجي¹، لكن البرامج الإصلاحية التي جاء بها صندوق النقد الدولي وطبقت على الجزائر، أعطت تحولا جذريا في وضع الاقتصاد الجزائري داخليا واتجاه العالم الخارجي، وأهم ما ميز هذا الأخير هو الانفتاح على العالم الخارجي بتحرير التجارة الخارجية. وحركة رؤوس الأموال، مما انعكس على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

¹ إحصائيات البنك الدولي على الموقع: www.Worldbankdata.org

الشكل (4-5): هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق (1-16) وبرنامج Excel 2010. من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القروض الخارجية شكلت النسبة الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر، حيث استحوذت على نسبة 97% من إجمالي التدفقات سنة 1990، وبقيت في حدود ذلك لتتخفف سنة 2002 إلى 90% من إجمالي التدفقات، ويفسر ذلك إذا ما علمنا أن الجزائر وقعت في أزمة مديونية خارجية سنة 1986 بسبب انخفاض التمويل الداخلي المرتكز على النفط الذي انخفضت أسعاره في تلك السنة، مما أجبرها على الدخول في إصلاحات مع المؤسسات المالية الدولية كما أشرنا إلى ذلك سابقا. مما يعني استلامها قروض جديدة، وكانت هذه الأخيرة من صندوق النقد الدولي، فبقيت القروض الخارجية تهيمن على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر حتى بعد مضي فترة الإصلاحات، كون أن فترة سدادها تمتد إلى حتى إلى عشر سنوات فما فوق، ورغم تحسن الوضع الاقتصادي للجزائر بداية من الألفية الجديدة وتحسن أسعار النفط، إلا أنه حتى سنة 2012 فقد بقيت تستحوذ الديون الخارجية على أكثر من 60% من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في هذه المساهمة تبقى التدفقات الرأسمالية الأخرى ضعيفة مقارنة بالقروض الخارجية، التي بقيت في حدود 5,5 مليار دولار سنة 2016.

وإذا نظرنا إلى بقية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نجدها تتقاسم المراتب المتبقية، فخلال فترة الإصلاحات وتحرير حركة رؤوس الأموال نجد تحويلات المهاجرين تستحوذ على نسبة متوسطها يقدر بـ 3,32% خلال الفترة 1990-2000، أما الاستثمار الأجنبي المباشر لم يتعدى نسبة 1,85% خلال هذه الفترة، وكذلك الأمر بالنسبة للمعونات الأجنبية فإنها كانت ضعيفة وبلغت أقصى نسبة لها 1,28% سنة 1998، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو منعدم تماما.

ومع بداية سنة 2001 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبلغت خلال هذه السنة نسبة 4,48% متقدما على التحويلات المالية للمهاجرين التي تراجعت إلى 2,75%، أما المعونات الأجنبية بقيت ضعيفة وسجلت ما نسبته 0,8% من إجمالي التدفقات الرأسمالية. وتزامنا مع الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 فقد طبقت الجزائر برنامجين اقتصاديين مهمين والمشار إليهما سابقا، كما تحسن الوضع الأمني والاقتصادي للجزائر وكذا وضعيتها المالية، وكذا ارتفاع احتياطات الصرف إلى أكثر من 100 مليار دولار، عوامل كلها وأخرى لا يتسع المقام لذكرها ساعدت على تحسين الوضع الاستثماري في الجزائر، مما أدى بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن يعرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة ليصل سنة 2011 إلى 29% و سنة 2013 إلى 23%، أما سنة 2015 فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي سالبة وذلك بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط سنة 2014، والراجعة إلى تدهور الأداء الاقتصادي العالمي وما ترتب عليه من تخوف المستثمرين الأجانب أن يستمر هذا الانخفاض ومن ثمة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما سنة 2016 فقد تحسن معدل نمو الاقتصاد العالمي ومن ثمة ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق نسبة 22% من حجم التدفقات الرأسمالية في الجزائر. أما بالنسبة للديون الخارجية فقد تراجعت إلى نسبة 60% سنة 2012، ثم لتبدأ بالارتفاع مرة أخرى لتصل إلى نسبة 74% سنة 2016. ومن جهة أخرى عرفت التحويلات المالية أقصى نسبة لها من إجمالي التدفقات الرأسمالية الأجنبية سنة 2004 بنسبة 9,4%، لتتخفض بعدها تدريجيا حتى أصبحت تشكل 2% سنة 2010 و 3,75% سنة 2016.

أما المعونات هي الأخرى عرفت أقصى قيمة لها سنة 2007 بنسبة 4,68% وبقيت لا تتعدى 3% خلال السنوات المتبقية من هذه الفترة، وعلى الرغم من إنشاء الجزائر بورصة تمثل السوق المالي، إلا أنها لم ترقى لأن تجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة.

عموما يمكن القول أن هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، عرف تغييرا ولو طفيفا في الفترة الأخيرة مع بقاء هيمنة القروض الخارجية على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة المدروسة، في ظل تدفق أربعة أشكال من رؤوس الأموال الأجنبية وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الخارجية المعونات الأجنبية، وتحويلات المهاجرين.

كما يمكن مقارنة هذه الأشكال الأربعة من رؤوس الأموال الأجنبية بالناتج المحلي الإجمالي، أي نسبة هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة الدراسة نجد أنها ضعيفة وتتغير حسب المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والجدول (4-1) يوضح ذلك.

الجدول (4-1): هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي في الجزائر (1990-2016)

السنوات	FDI/GDP(%)	ED/GDP(%)	AID/GDP(%)	RMT/GDP(%)
1990	0,00	45,38	0,53	0,57
1993	0,13	52,61	0,65	2,28
1996	0,58	71,69	0,65	1,87
1999	0,60	57,94	0,28	1,62
2002	1,87	40,33	0,33	1,88
2005	1,13	16,67	0,34	0,17
2008	1,56	03,63	0,19	0,06
2011	1,44	03,22	0,11	0,11
2014	0,70	2,59	0,07	0,14
2016	1,02	3,43	0,06	0,17

المصدر: من إعداد الكاتب بالاعتماد على إحصائيات الملحق (1-16) و الملحق (1-19)

نلاحظ من خلال الجدول (4-1) أن القروض الخارجية مثلت ما نسبته 45,36% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990، خلافا لبقية رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى التي لم تتعدى مجتمعة نسبة 1,1%، ومع الدخول في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق بعض القوانين الجديدة، أصبحت تمثل تحويلات المهاجرين ما نسبته 5,2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أما التدفقات الرأسمالية الأخرى بقيت ضعيفة، وابتداء من سنة 2002 أصبحت القروض الخارجية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حوالي 40% مع بقاء التدفقات الأخرى في حدود 2%، وانخفضت القروض الخارجية تدريجيا بعد هذه السنة مع قيام الجزائر بتسديدها ولم يعد هذا النوع من رأس المال يمثل سوى 3,43% سنة 2016، مع ضعف واضح وملحوظ في بقية رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى التي كانت في حدود 1,5%.

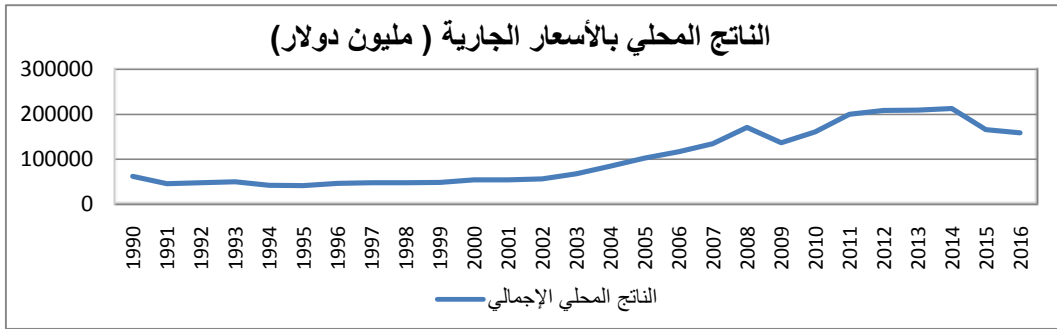
وهذا التحليل السابق يوضح لنا جليا ما تمثله رؤوس الأموال الأجنبية من الناتج المحلي الإجمالي حيث تعد ضعيفة جدا مقارنة بدول نامية أخرى على المستوى الدولي.

الفرع الثالث: مؤشر التنمية الاقتصادية الذي تم اختياره

- **الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:** عرف الاقتصاد الجزائري ثلاثة مراحل رئيسية منذ الاستقلال وكل تلك المراحل تميزت بسياسات اقتصادية تهدف إلى رفع الناتج المحلي وتحقيق معدلات نمو موجبة كجزء من محاور التنمية (فمن مرحلة الاشتراكية إلى مرحلة التحول ثم اقتصاد السوق)

الاقتصادية المنتشرة في البلد، ونحاول من خلال هذه الفقرة تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر متقيدين في ذلك بفترة الدراسة. و يمكن تحليل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالاستعانة بالشكل (4-6)، وتقسيمه إلى مرحلتين هما مرحلة التحول الاقتصادي ومرحلة ما بعد التحول الاقتصادي (ما بعد سنة 1998).

الشكل (4-6): تطور الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-12) وبرنامج Excel 2010 وعموما فإن إستراتيجية دعم النمو الاقتصادي في الجزائر في الآونة الأخيرة وللعشرية الثانية من الألفية الجديدة، تدرج على المستوى الداخلي من خلال البرامج الطموحة، التي تسعى إلى دعم النمو خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المشاريع والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل وذلك حتى يتم تحقيق نمو اقتصادي حقيقي بعيدا عن التأثير بأسعار النفط وقطاع المحروقات عموما، هذا خاصة بعد انخفاض أسعار النفط وتراجع العائدات البترولية مع نهاية سنة 2014.

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

يتكون هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر من أربعة أشكال أساسية تتفاوت نسبها المئوية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما بينا في الجزء السابق، ونحاول من خلال هذا الفرع دراسة أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة.

الفرع الأول: دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

وذلك من خلال عرض أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى قيمة وأدنى قيمة إضافة إلى الوسيط كما يلي:

1- سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI": تتكون السلسلة "FDI" من 27 مشاهدة تمتد من سنة

1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 987,35 مليون دولار، وقيمة عظمى 2746,93 مليون

دولار سنة 2009 وقيمة صغرى -403,39 مليون دولار سنة 2015، بينما ينصف هذه

السلسلة وسيط قيمته 881,9 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 922,80.

2- **سلسلة القروض الخارجية "ED"**: تتكون السلسلة "ED" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 18520,63 مليون دولار، وقيمة عظمى 33653,88 مليون دولار سنة 1996 وقيمة صغرى 4671,37 مليون دولار سنة 2015، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 22763,89 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 11154,88.

3- **سلسلة المنح والمساعدات الرسمية "AID"**: تتكون السلسلة "AID" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 251,93 مليون دولار، وقيمة عظمى 419,73 مليون دولار سنة 1998 وقيمة صغرى 88,25 مليون دولار سنة 2015، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 239,91 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 89,27.

4- **سلسلة تحويلات المهاجرين "RMT"**: تتكون السلسلة "RMT" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 726,27 مليون دولار، وقيمة عظمى 2460 مليون دولار سنة 2004 وقيمة صغرى 99 مليون دولار سنة 2007، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 670 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 603,78.

5- **سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية "GDPcou"**: تتكون السلسلة "GDPcou" من 27 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 96403,67 مليون دولار وقيمة عظمى 171874 مليون دولار سنة 2003 وقيمة صغرى 41764 مليون دولار سنة 1993 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 67863 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 52101,94.

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (الكشف عن جذر الوحدة)

تعتمد أغلب الدراسات القياسية على اختبار ديكي فولر لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1990-2016)، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع على اختبار الفرضية الآتية:

H0: يوجد جذر الوحدة في السلسلة؛ أي إن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H1: لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة؛ أي إن السلسلة الزمنية مستقرة.

ومن خلال الرسوم البيانية¹ للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة نلاحظ مبدئياً وجود اتجاه عام للسلاسل المدروسة، وللتأكد من مدى استقرارية متغيرات الدراسة وبشكل أدق يجب إجراء اختبارات أخرى منها اختبار جذر الوحدة، بالاعتماد على اختبار ديكي-فولر المطور "ADF"، والجدول (2-4) الآتي يبين ذلك.

الجدول (2-4): اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع "ADF" *

القرار	الفرق الأول 1st difference			المستوى Level			القيم الحرجة (5%)
	None	Trend & intercept	intercept	None	Trend & intercept	intercept	
	-1,955	-3,603	-2,986	-1,954	-3,595	-2,981	
ساكنة عند I(1)	-6,913	-6,768	-6,780	-1,170	-3,414	-1,978	FDI
ساكنة عند I(1)	-3,222	-3,319	-3,414	-1,591	-2,452	-0,337	ED
ساكنة عند I(1)	-9,478	-9,483	-9,375	-0,867	-3,722	-3,003	AID
ساكنة عند I(1)	-5,950	-5,682	-5,845	-1,494	-3,791	-2,474	RMT
ساكنة عند I(1)	-8,542	-8,398	-8,445	0,677	-3,421	-3,209	EG
ساكنة عند I(1)	-3,099	-3,695	-3,958	-1,638	-1,724	0,602	PIBcou
غير ساكنة عند I(0) و I(1)	-0,100	-3,843	-3,024	9,632	-3,499	3,414	PIBcon

المصدر: من إعداد الكاتب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يتضح من خلال نتائج الجدول (2-4) أن كل السلاسل المدروسة غير مستقرة عند المستوى، مما يجب علينا إجراء فروق من الدرجة الأولى، حيث تبين بعد إجراء الفروق أن السلاسل المدروسة مستقرة عند الفرق الأول بخلوها من الاتجاه العام ومن الجذر الوحدوي. وهذا يعني أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، ماعدا سلسلة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (PIBcon) التي لم تكن مستقرة عند المستوى ولا عند الفرق الأول مما تم استبعادها، ويمكن تلخيص الاستقرارية في ما يلي:

D(FDI), D(ED), D(AID), D(RMT), D(PIBcou) → I(1)...5%

الفرع الثالث: تطبيق منهجية الـARDL لدراسة أثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي

1- توصيف النموذج

$$GDP\ cou = f(FDI, RMT, ED, AID) \dots \dots \dots (1)$$

¹ أنظر إلى الملحق رقم (1-2)

* أنظر إلى الملحق (2-2) و (3-2) و (4-2) و (5-2) و (6-2) و (7-2)

بعد دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، تبين أن كل السلاسل تستقر في الفرق الأول إذن هي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، ومن ثمة ارتأينا أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) سيكون الأفضل في دراسة العلاقة بين المتغيرات، كون معلماته المقدره ستكون أكثر اتساقا من تلك في الطرق الأخرى مثل انجل وجرانجر (1987)، جوهانسن (1988) كما أن نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لا تتأثر بالتغيرات الهيكلية وإضافة إلى ذلك تسمح بدراسة العلاقة في ظل وجود فترات إبطاء... الخ. ويكتب نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للمعادلة رقم (1) من الشكل:

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالاعتماد على قيمة (F_statistic) لفحص معنوية مستويات التأخير في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ومقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة المقسمة إلى مجموعتين، قيم دنيا تفرض بأن جميع المتغيرات متكاملة في المستوى $I(0)$ ، وقيم عليا تفترض بأن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، ويتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، إذا وقعت أقل من الحد الأدنى، ورفضها إذا كانت أكبر من القيم الحرجة العليا أما الحالة الثالثة فهي وقوعها بين القيمتين فيصبح في هذه الحالة الاختبار غير حاسم، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (3-4): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود*

اختبار منهج الحدود (ARDL-Bounds Test)		
Sample :1990 2016		
Included observation : 27		
فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	K
F_statistic	9,388190	3
Critical Value Bounds		
Significance	I_0 Bound	I_1 Bound
10%	2,72	3,77
5%	3,23	4,35
1%	4,29	5,61

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

* انظر الملحق رقم (2-8).

من خلال الجدول رقم (4-3)، نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة ($F=9,388190$) أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة (3,77 ، 4,35 ، 5,61) لدرجات المعنوية (1% ، 5% ، 10%) على التوالي، ومن ثمة نرفض فرضية العدم؛ أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الأجنبية، المساعدات الأجنبية الرسمية، تحويلات المهاجرين) إلى المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى دلالة 1%. (يوجد تكامل مشترك عند درجة معنوية تقدر بـ 1%).

3- تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل ومعامل تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار منهج الحدود، تم تقدير النموذج في الأجل الطويل، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (4-4): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)
FDI	118,21	2,782	0,0388
ED	-5,175	-7,179	0,0008
RMT	152,48	2,663	0,0447
AID	125,23	2,134	0,0859
C	12.949	56.7686	0.0753
cointEq	-0,227	-2,752	0,0402

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة ببرنامج Eviews10

أما العلاقة التوازنية في الأجل القصير، تم تقديرها باستخدام الجدول الموالي:

جدول (4-5): نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)
FDI	-1,586	7,246	0,559
ED	-2,721	-4,766	0,0050
RMT	2,172	1,500	0,1938
AID	28,453	2,473	0,0563

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة ببرنامج Eviews10

* انظر الملحق رقم (2-9).

* انظر الملحق رقم (2-10).

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

قبل القيام بتحديد مدى قابلية تصحيح النموذج طويل الأجل، واعتماده في دراسة الأثر بين المتغيرات في الأجل الطويل، لا بد من التأكد من جودة أدائه، وذلك باستخدام اختبارات التشخيص لإثبات عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وكذلك إثبات تجانس التباين لها، بالإضافة إلى اختبار ملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

الفرع الرابع: اختبارات التشخيص للنموذج

1- اختبار الارتباط الذاتي: ويتم ذلك من خلال استخدام الاختبار الآتي:

◀ اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM): ويتم بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يعتمد بدوره على مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (Lagrange Multiplier Test of Residual BG) والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-6): نتائج اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي* (LM test-BG)

Lagrange Multiplier Test of Residual (Breusch-Godfrey (BG))		
مستوى المعنوية (α)	(F-Statistic)	
	الاحتمال (Prob)	الإحصائية
5%	0,3214	1,2785

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه لدينا: الإحصائية المحسوبة (Prob.F=0,3214) وهي تفوق (0,05؛ أي إنها غير معنوية ومن ثمة قبول فرضية العدم؛ أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي عند مستوى المعنوية (5%).

2- اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء في النموذج المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH): ويمكن

الاعتماد على اختبار Godfrey-Breusch-Pagan الذي يعتمد أيضا على مضروب

لاكرانج. ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

جدول (4-7): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-godfrey)*

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)		
الاحتمال (α)	(F-Statistic)	
	(Prob.F)	الإحصائية
5%	0,7644	0,6576

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

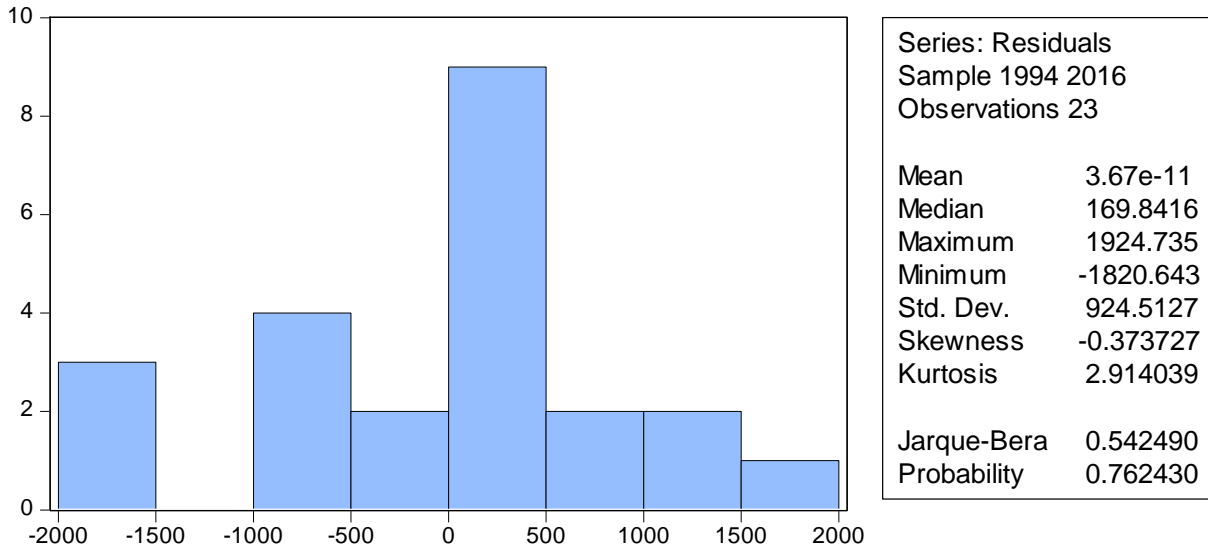
* انظر الملحق رقم (2-11).

* انظر الملحق رقم (2-12).

من خلال الجدول أعلاه، لدينا القيمة الإحصائية المحسوبة (Prob.F=0,4746)، وهي أكبر من (0,05)؛ أي نقبل فرضية العدم، ومن ثمة يوجد ثبات تباين على مستوى حد الخطأ العشوائي عند مستوى معنوية (5%).

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB): يتضح من الشكل البياني (4-7) إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر؛ إذ بلغت قيمة (JB) (0,542) بقيمة احتمالية (Pro=0,762).

الشكل (4-7): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

4- اختبار مدى ملائمة النموذج المصمم من حيث الشكل الدالي: نعتمد في هذه الخطوة على اختبار رامسي (Ramsey-RESET)، نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول (4-8): نتائج اختبار (Ramsey-RESET)*

Regression Error Speciation test (Ramsey(RESET test))		
مستوى المعنوية (α)	الإحصائية (F-Statistic)	الاحتمال (Prob.F)
5%	0,0031	0,9580

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا قيمة الاحتمال للإحصائية المحسوبة (Prob.F=0,9590) أكبر من (0,05)، إذن نقبل فرضية العدم والشكل الدالي الخطي المستخدم في النموذج صحيح عند مستوى معنوية (5%).

* انظر الملحق رقم (2-13).

الفرع الخامس: تفسير النتائج المتحصل عليها: يمكن تفسير نتائج علاقة الأجلين القصير والطويل عبر مرحلتين:

1- التفسير الإحصائي: في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطان هما أن يكون $CointEq(-1)$ بإشارة سالبة ومعنوي، حيث نلاحظ من نتائج الجدول (4-4) أن معامل تصحيح الخطأ ($CointEq(-1)$) يساوي $-0,227$ (بإشارة سالبة) ومعنوي (لأن $prob=0,0402$ اقل من $0,05$)، ومنه فقد تحقق الشرطين وتتمثل معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) كما يلي:

$$CointEq=pibv - (118,21 * fdi - 5,175ed + 152,48 * rmt + 125,23 aid + 12,949)$$

كما يمكن شرح قيمة معامل حد الخطأ ($CointEq=-0,227$) بأن $22,7\%$ من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. بالنسبة لبارمترات الأجل الطويل والأجل القصير¹، نتناولها كما يلي:

◀ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** في الأجل القصير يتضح وجود علاقة عكسية غير معنوية ($55,90\%$)، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ $1,58$ دولار. في حين أن الأجل الطويل تميز بوجود أثر موجب وقوي معنويا ($3,88\%$) للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ $118,21$ دولار.

◀ **القروض الأجنبية:** في الأجل القصير يتضح وجود علاقة عكسية قوية معنويا ($0,5\%$) حيث إذا ارتفعت القروض الأجنبية بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ $2,72$ دولار. أما في الأجل الطويل فيوجد أثر سالب وقوي جدا معنويا ($0,08\%$) للقروض الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي بحيث إذا ارتفعت القروض الأجنبية بواحد دولار تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ $5,175$ دولار.

◀ **تحويلات المهاجرين:** يشير الأجل القصير إلى وجود علاقة طردية غير معنوية ($19,38\%$)؛ إذ يؤدي ارتفاع تحويلات المهاجرين بواحد دولار إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ $2,178$ دولار. أما في الأجل الطويل فهناك أثر موجب وقوي معنويا ($4,47\%$) لتحويلات المهاجرين على الناتج المحلي الإجمالي حيث إذا ارتفعت تحويلات المهاجرين بواحد دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحالي بـ 152 دولار.

¹ أنظر للملحق (2-10)

◀ **الإعانات والمساعدات الرسمية:** تشير البيانات في الأجل القصير إلى وجود علاقة طردية معنوية (5,63%)؛ إذ يؤدي ارتفاع الإعانات بواحد دولار إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 28,45 دولار. أما الأجل الطويل يشير إلى وجود أثر موجب ومعنوي (8,59%) للمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفعت قيمة المساعدات بواحد دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 125 دولار.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ $(R^2=0,9996)$ وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض الأجنبية والمساعدات الأجنبية والتحويلات تفسر بنسبة 99,96% التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وتعد هذه النسبة جيدة ومقبولة، أما 0,04% هو مقدار الخطأ أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

2- التفسير الاقتصادي: إن النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال قياس أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، تعد مقبولة من الناحية القياسية وذلك بناء على ما أسفرت عليه نتائج التقدير والاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر عن صحة هذا الأخير، إلا أن بعضا من تلك النتائج نجد عليها تحفظات من الناحية الاقتصادية، حيث يمكن تفسير تلك النتائج حسب النظرية الاقتصادية والبناء النظري للموضوع المقدم سابقا كما يلي:

◀ بالنسبة لآثار الايجابية لكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل هي نتائج منطقية (اقتصاديا)، وذلك أن النظرية الاقتصادية تنص على أن رؤوس الأموال في تدفقها نحو البلد المضيف تؤثر إيجابا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي في البلد وهو ما وافق حالة الجزائر فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2012-2016¹ وكذلك نتيجة لزيادة جلب الاستثمارات في قطاع الطاقة الذي يعد القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني ويفسر معظم النمو المحقق.

◀ أما بالنسبة لآثار القروض الخارجية في الأجل الطويل وحسب نتائج القياس، هي الأخرى تعد مقبولة اقتصاديا بالنسبة لحالة الجزائر، ذلك أن الجزائر لم تعد بعد تعتمد على القروض الخارجية في تمويل

* انظر الملحق رقم (2-9).

¹ انظر الملحق رقم (1-24).

برامجها الاستثمارية و التنمية، ويلاحظ هذا منذ بداية الألفية الجديدة وذلك تزامنا مع تحسن أسعار النفط ومن ثم تحسن احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال السنوات (2000-2014). ومن جهة أخرى يعد التأثير السلبي للقروض الخارجية في الأجل الطويل نتيجة صحيحة بالنسبة للجزائر وذلك أن هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية يترتب عليه ما يسمى بخدمة الدين، إضافة إلى أن الاستغلال السيئ لتلك القروض ينعكس سلبا على اقتصاد البلد ومن ثم على استمرار زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهو ما تنص عليه نظريات "عبء الديون المفرطة" التي تقول أنه "إذا كان هناك احتمال بأن الدين في المستقبل أكبر من قدرة البلد على السداد فإن التكاليف المتوقعة لخدمة الدين ستحبط الاستثمار المحلي والأجنبي ومن ثم تضر بالنمو"¹

◀ إن النتيجة الخاصة بالتأثير الإيجابي للمعونات الأجنبية في الأجل الطويل على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر توافق فعلا ما تنص عليه الدراسات الاقتصادية، وذلك أن هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية موجه أصلا لدفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي في البلد المستفيد من هذه المعونات كما يمكن إرجاع هذا الأثر الإيجابي إلى استقرار تدفقات المعونات الأجنبية في اتجاهها العام² وهو الشرط الذي أقر به إعلان باريس وبرنامج "إكرا 2008"³.

◀ أما بالنسبة لعلاقة تحويلات المهاجرين بالناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فقد كانت علاقة طردية وقوية نوعا ما، وهي لا تتماشى مع عدد من الدراسات الاقتصادية وليس كلها إذا ما علمنا ضعف تدفق هذه التحويلات إلى الجزائر وأنها تمثل نسبا ضعيفة من إجمالي التدفقات خلال السنوات الأخيرة كما أن مجالات توظيف هذه التحويلات حسب ما أسفرت عليه دراسة أجراها "Musette 2006" على عينة من المهاجرين الجزائريين أنه نسبة كبيرة من أسر المهاجرين يتراوح مجالها من 20% إلى 80% أعلنوا عن توجه هذه التحويلات نحو خمسة استخدامات رئيسية: تلبية احتياجات استهلاكية يومية، شراء سلع أخرى وتجهيزات منزلية، تسديد تكاليف التعليم للأطفال، المساهمة في أحداث اجتماعية (ميلاد، زواج، وفات، أعياد)، في حين صرح ما نسبته 20% فقط أن هذه التحويلات توظف في شراء منزل أو قطعة أرض للبناء وأن 10% من الأسر أكدوا أن الأموال المحولة تتم في حالات استثنائية في إنشاء مؤسسات صغيرة لصالح أقاربهم بالجزائر، إضافة إلى نتائج الدراسة فإنه في معظم الأحيان تتم هذه التحويلات بطرق غير رسمية. ومن ثمة كان يجب أن تكون علاقة طردية بين تحويلات المهاجرين والناتج المحلي الإجمالي ولكن بدرجة معنوية ضعيفة نوعا ما،

¹ كاترين باتيلو، هيلين بوارسون، "الدين الخارجي والنمو"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، جوان 2002، ص 33.

² أنظر إلى الشكل (4-3).

³ الأمم المتحدة، المساعدات الإنمائية الرسمية للأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي، تقرير التجارة والتنمية، 2008، ص 21.

وبمعامل تأثير أقل ويبقى ذلك يرتكز أساسا على الإحصاءات المستخدمة و المقدمة من طرف البنك الدولي، وهذه النتيجة تدل على أن الناتج المحلي في الجزائر حساس جدا لتأثيرات تحويلات المهاجرين.

أما في الأجل القصير، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود علاقة عكسية لكنها ضعيفة جدا (غير معنوية)، ونفس الأمر بالنسبة لتحويلات المهاجرين والتي تشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة، ومن ثمة فالاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المهاجرين لا يمكنهم التأثير في الأجل القصير على الناتج المحلي الإجمالي، وتفسير ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر في بداياته ومع تطبيق برامج الخصخصة اتجه إلى تأميم المشاريع الموجودة أصلا دون التوجه إلى إقامة مشاريع جديدة. أما تحويلات المهاجرين في الأجل القصير تتجه إلى تلبية الحاجات الاستهلاكية وشراء المنازل وقطع الأراضي ومع مرور الزمن يمكن أن تتجه إلى إقامة مشاريع إنتاجية.

و بالنسبة للقروض الأجنبية فهي تشير إلى وجود علاقة عكسية قوية في الأجل القصير على الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى سوء استخدام هذه القروض من خلال توجيه جزء كبير منها إلى قطاعات غير منتجة. ونفس الأمر بالنسبة للمساعدات والإعانات الرسمية التي لها علاقة طردية قوية في الأجل القصير ويرجع ذلك إلى أنها موجه أصلا لدفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي في البلد المستفيد. بناء على التحليل والتفسير الاقتصادي السابق للنتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية والتي كانت قياسيا صحيحة واقتصاديا غير مطابقة للدراسات الاقتصادية في أحد نتائجها (التأثير الكبير لتحويلات المهاجرين)، فإن معادلة التكامل المشترك هي كما يلي:

$$GDP_{cou} = 12,949 + 118,21 * fdi - 5,175 * ed + 152,48 * rmt + 125,23 * aid - CointEq$$

كما تجدر بنا الإشارة بعد هذه النتائج النهائية المتوصل إليها من الدراسة وقبولها من الناحية القياسية والاقتصادية، إلى أن رؤوس الأموال الأجنبية ليست من المحددات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وأن هذا الأخير يعتمد بالدرجة الأولى على نسبة الإنفاق الحكومي السنوي من خلال البرامج الاقتصادية المطبقة منذ سنة 2003، كما يعد قطاع المحروقات القاطرة الرئيسية المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنسبة تقارب 98% من إجمالي صادرات الجزائر السنوية، هذا بالإضافة إلى محددات أخرى لا يتسع المقام لذكرها إلا أننا ما أردنا توضيحه هو محدودية دور رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي ايجابية في الجزائر خلال هذه الفترة.

المبحث الثالث: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس ومصر "1990-2016"

سننتظر في هذا المبحث إلى الدراسة القياسية الخاصة بدولة تونس ودولة مصر عن طريق مطلبين.
المطلب الأول: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في تونس "1990-2016"

اتجهت تونس في ظل الإصلاح الاقتصادي إلى تحرير حركة رؤوس الأموال والانفتاح على العالم الخارجي، كما شهدت قوانين وإجراءات واستثمارات جديدة من شأنها جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس، كل ذلك أثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد ومن ثمة على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في تونس

ويبحث هذا الفرع في تتبع تطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والناتج المحلي في تونس خلال فترة الدراسة مع التعرّيج في البداية على الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها تونس ابتداء من فترة الثمانينات.

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال في تونس

عرفت تونس فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية وضعاً اقتصادياً متأزماً، تميز بعدم الاستقرار الخارجي (نقص الطلب العالمي)، وعدم الاستقرار الداخلي (انخفاض أسعار المنتجات المصدرة)، مما أثر سلباً على الاقتصاد التونسي والذي وصل أقصاها سنة 1986.

وبسبب الاختلالات السابقة الذكر اضطرت السلطات التونسية سنة 1986 إلى تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي ظل تلك الإصلاحات التي امتدت من 1986 إلى 1993، خضع النظام المالي والنقدي التونسي إلى مجموعة من الإصلاحات والتدابير، وما يهم بحثنا يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

1- إصلاح السوق المالي: أنشأت تونس سنة 1989 سوقاً للأوراق المالية، وكانت تتعامل فيه الدولة

و المؤسسات العامة، ومن ثمة قبل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما تبعه من إصلاحات وقوانين جديدة لم يكن لهذه السوق أي دور حيوي، وأهم هذه الإصلاحات هي¹:

◀ اعتماد نصوص قانونية سنة 1988 تنظم السوق المالي في تونس.

◀ إنشاء هيكل جديدة للسوق المالي بعد صدور قانون 1994/11/14 الذي ينص على ذلك.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: إصلاح القطاعات المالية في شمال إفريقيا"، أبريل 2002، ص 29.

◀ وضع أدوات جديدة للاستثمار والتمويل، كالأسهم الممتازة، أسهم المشاركة، شهادات الاستثمار وشهادات حق التصويت، وينظم هذه الأدوات الجديدة قانون صدر سنة 1992 واستكمل سنة 1994.

2- تحرير سعر الفائدة: لقد سبق و أشرنا إلى أهمية أسعار الفائدة في التأثير على تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وقد عمدت تونس في ظل الإصلاحات إلى التحرير الكامل لأسعار الفائدة منذ سنة 1990¹، وكان هذا التحرير له أثره على حركة رؤوس الأموال الدولية في تونس إلى الداخل والخارج.

3- تحرير سعر الصرف: في ظل الإصلاحات الاقتصادية اتجهت تونس إلى تحرير سعر الصرف مع جعل الدينار التونسي عملة قابلة للتحويل في أسواق العملات الأجنبية، كما قامت بفتح سوق جديد للصرف الأجنبي في مارس 1994²، وشرعت تونس في تخفيض عملتها في سنة 1986 إلى غاية 1989، وفي عام 1992 تم الوصول إلى التحويل الجاري لسعر الصرف³، وذلك من خلال ما تم تقريره يوم 19/08/1986 بتخفيض قيمة الدينار التونسي بنسبة 10%⁴، وفي نهاية 1989 اقترب الدينار من قيمته الحقيقية وأصبح بذلك قادرا على القيام بدوره الايجابي في دعم استقرار الاقتصاد وحركة رؤوس الأموال.

4- تحرير حركة رؤوس الأموال: لقد حققت تونس تقدما جوهريا في تحرير التجارة وحققت القابلية الكاملة للتحويل للحساب الجاري منذ سنة 1993 وهذا في ظل الإصلاحات الاقتصادية، لكنها بالنسبة لتحرير حساب رأس المال فقد بقي بطيئا، وقد سمح الانفتاح المحدود للاقتصاد التونسي في تلك الفترة على تدفقات رأس المال الأجنبي بتفاذي أثر الصدمات التي حدثت في الأسواق العالمية لرأس المال خلال الفترة 1997-1998، غير أن تونس قد اتبعت سياسة انتقائية في تحرير حساب رأس المال حيث عملت أولا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعده العنصر الأهم في إستراتيجية التحرير المالي في تونس، ثم الاتجاه نحو جذب استثمارات المحفظة المالية نحو الداخل انطلاقا من

¹ المنصف عباس، "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصوصية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997، ص337.

² حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998 ص 228-229.

³ بن بوزيان محمد، زيان الطاهر "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 21-22 ماي 2002، ص09.

⁴ المنصف عباس، نفس المرجع، ص338.

سنة 1995، رغم أنها لم تتمكن من تحقيق نتائج كبيرة وهذا نتيجة للعوائق التي تعترض البورصة التونسية.¹

ثانيا: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس: لقد قامت تونس بتطبيق الرقابة على رأس المال قبل وخلال فترة الإصلاحات، مع سيطرة شاملة على مختلف بنود رأس المال في بداية التسعينات ليسمح بعدها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من الحوافز إضافة إلى التحرير الجزئي لاستثمارات الأوراق المالية في عام 1995²، ويمكن تحليل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس خلال فترة الدراسة كما يلي:

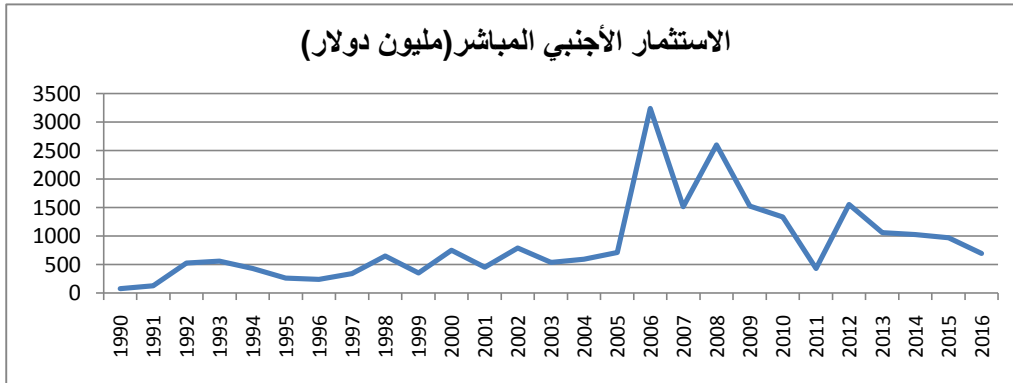
1- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع دخول سنة 1990؛ أي بعد بدء الإصلاحات بأربع سنوات شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا ملحوظا مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك³ وحسب الشكل (4-8) قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 1990 بـ 76,28 مليون دولار لترتفع سنة 1992 إلى 525,76 مليون دولار بمعدل نمو بلغ 589,24 % وخلال فترة التسعينات بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر مبلغا أقصاه 649,85 مليون دولار سنة 1998. ومع دخول الألفية الجديدة بلغ الاستثمار الأجنبي مستويات قياسية مقارنة بسنوات التسعينات حيث ارتفع إلى أكثر من 3,2 مليار دولار سنة 2006، وهي عتبة تدفقه خلال هذه الفترة لينخفض بعدها تدريجيا بالغا أدنى قيمة له خلال هذه الفترة بمبلغ 432,67 مليون دولار سنة 2011، ويعود ذلك لما عرفته تونس من تحول سياسي وما أطلق عليه بثورة تونس، وتردى الوضع الاقتصادي مع هذا الحدث، ومن ثمة انسحاب الاستثمارات الأجنبية وتراجع تدفقها نحو تونس.

¹ www."globalprogramme".org/tunisie.

² Thomas vlasopoulos, Nicholas Tsaveas, heather Gibson, " **Capital Flows, Capital Account, Liberalisation And Mediterranean Countries**", Working Paper N°33, Bank of Greece, February 2006, P34.

³ أنظر إحصائيات البنك الدولي على الموقع: (2017) www.World Bank data base

الشكل (4-8): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس للفترة (1990-2016)



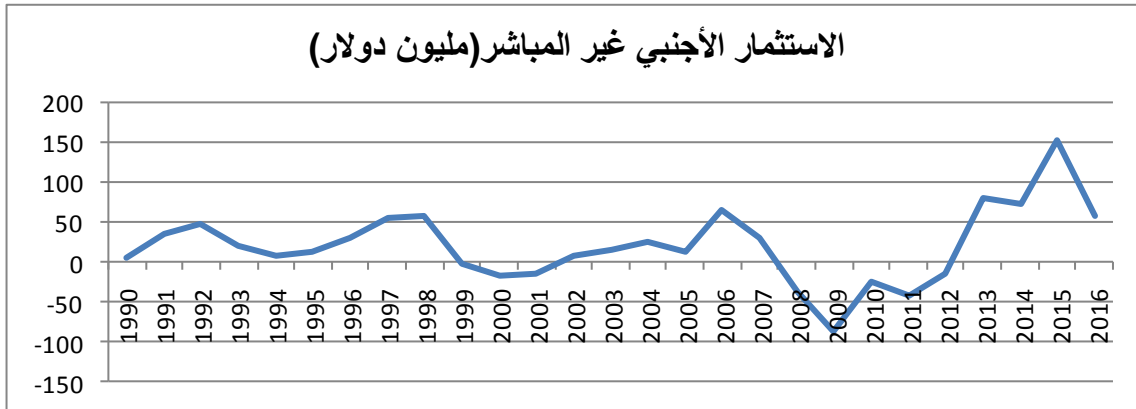
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-18) وبرنامج Excel 2010

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: لقد اتجهت تونس ابتداء من سنة 1994، إلى العمل من أجل إعادة تنظيم السوق المالية وتطوير وتنمية البورصة التونسية لكي تلعب دورا هاما في جذب المدخرات والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة¹، وقد أدت تلك الجهود إلى زيادة إجمالي حجم التداول بما يقارب 58 مليون دولار سنة 1998 بعدما كان لا يتجاوز سنة 1993 الستة مليون دولار حسب ما يوضحه الشكل (4-9).

وقد سجل الاستثمار الأجنبي غير المباشر سنة 1999، 2000، 2001 قيمة سلبية، ما يعني سحب الأجانب لاستثماراتهم من السوق المالي التونسي، لكنها عادت لتتدفق من جديد بعد ذلك وبلغت سنة 2006 أعلى قيمة لها بمبلغ 64,84 مليون دولار، لتتخفف بعدها وتسجل قيمة سلبية سنتي 2008، 2009، 2010 بسبب الأزمة المالية و 2011، 2012 بسبب الأزمة السياسية التونسية. ومع تحسن الأوضاع السياسية في تونس حقق الاستثمار الأجنبي الغير المباشر قيمة موجبة والتي كانت أقصاها سنة 2016 بقيمة 152,6795 مليون دولار. والشكل (4-9) يوضح مسار تطور تدفق هذه الاستثمارات.

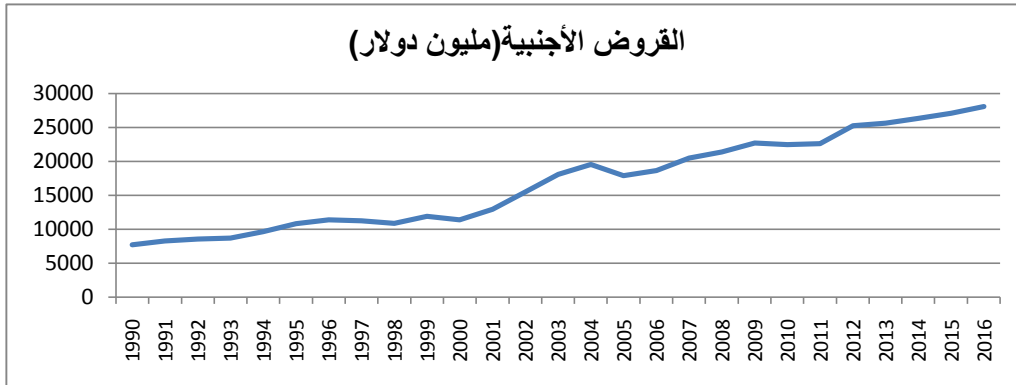
¹ حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1998، ص

الشكل (4-9): تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى تونس للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-18) وبرنامج Excel 2010
3- القروض الخارجية: عرفت القروض الخارجية في تونس تزايداً مستمراً خلال الفترة (1990-2016) حسب ما يظهر الشكل (4-10) وكانت لا تتجاوز سنوات التسعينات 12 مليار دولار، في حين تجاوزت سنة 2016 ما قيمة 28 مليار دولار.

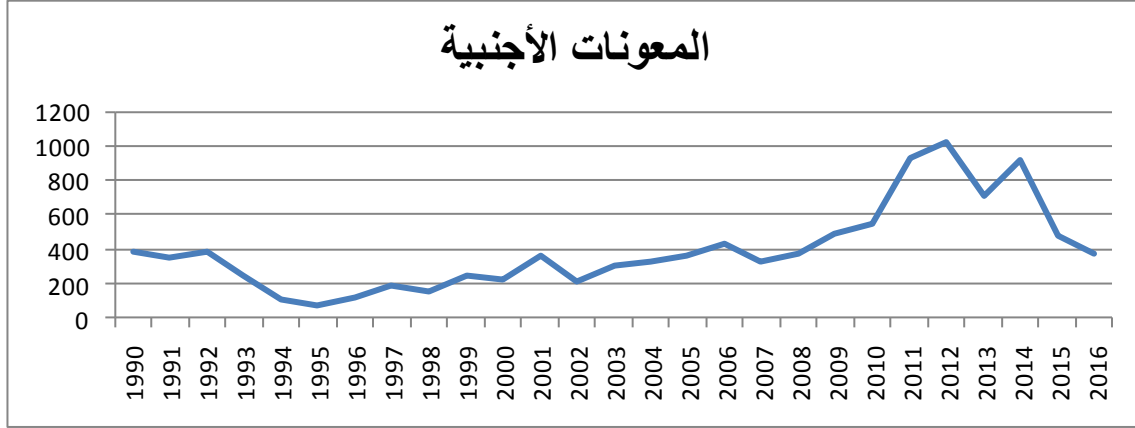
الشكل (4-10): تدفق القروض الأجنبية إلى تونس للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-18) وبرنامج Excel 2010
4- المعونات الأجنبية: بالنسبة للمعونات الأجنبية إلى تونس فهي لم تعرف اتجاهها معينا خلال فترة الدراسة وتميزت بالتذبذب عموماً، فبعدما كانت سنة 1990 ما يقارب 392 مليون دولار انخفضت سنة 1994 إلى حوالي 104 مليون دولار وأقل من ذلك سنة 1995 بـ 74,40 مليون دولار، وبقيت في تذبذب مستمر بقية سنوات التسعينات. أما خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة من فترة الدراسة عرفت المعونات الأجنبية في تونس ارتفاع ملحوظاً وبلغت سنة 2006 مبلغ 436,37 مليون دولار، ثم انخفضت بعدها سنة 2007 لتعاود الارتفاع من جديد باستمرار حتى وصلت سنة 2012 إلى 1,02 مليار دولار والتي تعد أكبر قيمة حققتها المعونات الأجنبية خلال

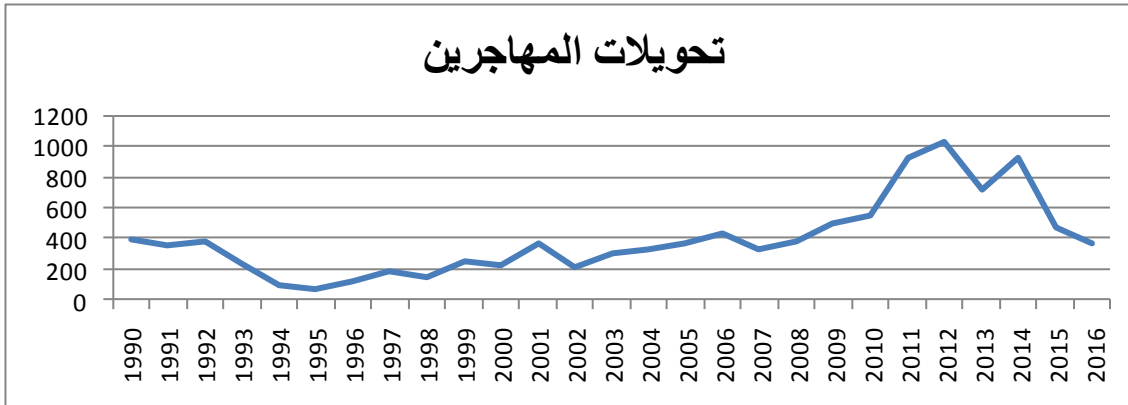
فترة الدراسة، لترجع إلى التذبذب بعد سنة 2012. والشكل (4-11) يوضح أكثر مسار تطور هذه التدفقات خلال فترة الدراسة.

الشكل (4-11): تدفق المعونات الأجنبية إلى تونس للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-18) وبرنامج Excel 2010
5- تحويلات المهاجرين: لقد عرفت تحويلات المهاجرين في تدفقاتها إلى تونس ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 1990 مبلغ 551,04 مليون دولار لتتجاوز سنة 2014 ما قيمته 2,3 مليار دولار بمعدل متوسط للزيادة خلال الفترة يقدر بـ 6,93%، في حين تراجعت تحويلات المهاجرين سنة 2015 و2016 بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي وما انجر عنه من تراجع للمداخيل وتسريح عدد من العمال. والشكل (4-12) يوضح ما سبق ذكره

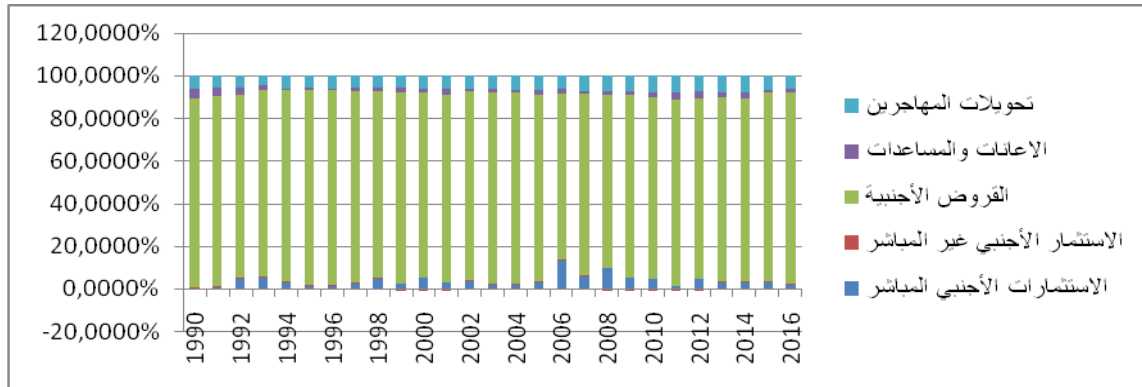
الشكل (4-12): تدفق تحويلات المهاجرين إلى تونس للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-18) وبرنامج Excel 2010
6- هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس للفترة 1990-2016: يتميز الاقتصاد التونسي عن الاقتصاد الجزائري كونه يستقبل استثمارات أجنبية غير مباشرة، وهذا نظرا لما تتميز به البورصة التونسية من التطوير الدائم لها، ومن ثم فإن الهيكل الشكلي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس

يتكون من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، القروض الخارجية، المعونات الأجنبية، تحويلات المهاجرين، أما الهيكل النسبي إلى إجمالي التدفقات فيوضحه الشكل (4-13) كما يلي:

الشكل (4-13): هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-18) وبرنامج Excel 2010 يوضح الشكل (4-13) جليا هيمنة القروض الخارجية على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على تونس، وهي السمة الغالبة على الدول النامية، حيث بقيت القروض الخارجية تمثل ما نسبته 87,16% في المتوسط خلال إجمالي الفترة (1990-2016)، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد مثل نسبة ضعيفة خلال فترة التسعينات وبلغ أقصى نسبة له 5,63% سنة 1993، إلا أنه خلال الفترة التي تلت التسعينات بلغ متوسط نسبته إلى إجمالي التدفقات 4,81%، بلوغا عتبه سنة 2006 بـ 13,54%، وانخفض انخفاضا شديدا سنة 2011 وبلغ نسبة تقدر بـ 1,66%، بسبب الأزمة السياسية في تونس، وبعد سنة 2011 شهد ارتفاع طفيف حيث بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التدفقات الأجنبية سنة 2016 نسبة 2,20%.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر فلا يكاد يتجاوز 0,5% كنسبة من إجمالي التدفقات خلال فترة الدراسة ونفس الشيء بالنسبة لمعونات التي تعد ضعيفة، حيث كانت أعلى نسبة لها في الهيكل سنة 1990 بـ 4,5% لتبقى بعدها تتذبذب بين هذه النسبة ونسبة 0,6% خلال فترة الدراسة كلها، كما تمثل تحويلات المهاجرين نسبة معتبرة مقارنة ببقية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ما عدا القروض الخارجية حيث مثلت ما نسبته 6,4% في المتوسط، ولم تتخف عن ما نسبته 4,5% طيلة فترة الدراسة.

وعلى العموم لم يشهد الهيكل تغيرات كبيرة طيلة هذه الفترة، وبقيت القروض الخارجية بكل عام تسيطر على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس بنسبة 87% في المتوسط، تأتي بعدها تحويلات المهاجرين بنسبة 6,4% في المتوسط ثم الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك بنسبة 4,20% في المتوسط وأخيرا المعونات الأجنبية واستثمارات الحافظة المالية، وإذا ما قارنا هذه التدفقات الرأسمالية الأجنبية

بالناتج المحلي الإجمالي أي هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نجدتها ضعيفة عموما ماعدا القروض الخارجية وهو ما يوضحه الجدول (4-9)

الجدول (4-9): هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة 1990-2016

RMT/GDP(%)	AID/GDP(%)	ED/GDP(%)	PI/GDP(%)	FDI/GDP(%)	
4,4837%	3,1940%	62,5701%	0,0371%	0,6207%	1990
3,0554%	1,6648%	59,5142%	0,1364%	3,8465%	1993
3,7553%	0,6477%	58,0950%	0,1469%	1,2168%	1996
3,3180%	1,1046%	51,9206%	-0,0110%	1,5249%	1999
4,6250%	0,9392%	66,9387%	0,0274%	3,4150%	2002
4,3153%	1,1414%	55,5332%	0,0375%	2,2084%	2005
4,4074%	0,8444%	47,6659%	-0,0870%	5,7978%	2008
4,3757%	2,0197%	49,4255%	-0,0955%	0,9445%	2011
4,9312%	1,9390%	55,4183%	0,1511%	2,1534%	2014
4,3299%	1,4917%	66,8311%	0,1351%	1,6526%	2016

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-18) والملحق (1-19)

يلاحظ من الجدول السابق عدم تغير الهيكل كثيرا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت القروض الخارجية ما يقارب 63% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990 لتتخف بعدها محققة نسبة الـ 47% سنة 2008 ونسبة 48,10 سنة 2011، ثم تعود للارتفاع لتحقق حوالي 67% سنة 2016. أما تحويلات المهاجرين فبقيت ثابتة نوعا ما كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وبقيت في حدود 4% خلال فترة الدراسة، ولم تمثل الاستثمارات الأجنبية والمعونات الأجنبية مجتمعة سوى نسبة ضعيفة بلغت أقصاها سنة 2006 بنسبة مقدرة بـ 11% مجتمعة، ومن ثمة يتميز هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس عموما بالخلل وعدم التوازن، وهو ما يشكل خطرا على تمويل الاقتصاد التونسي، وتعرضه للتبعية الخارجية نتيجة الاعتماد الكبير على القروض الأجنبية وعدم تنويع مصادر تمويل التنمية والاقتصاد ككل في تونس.

ثالثا: مؤشر التنمية الاقتصادية الذي تم اختياره

- الناتج المحلي الإجمالي (1990-2016): قبل التطرق إلى معرفة تطور الناتج المحلي الإجمالي في تونس خلال الفترة 1990-2016 نتعرض لإستراتيجية دعم النمو الاقتصادي في تونس.

لقد تمكنت السياسات المتخذة في تونس في جانب تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو من تحقيق نتائج إيجابية انعكست على الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الفترة ما بين (2000-2010)، معتمدة على الانفتاح الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية واعتمدت على معادلة مفادها السيطرة السياسية المطلقة والنمو الاقتصادي المتواصل يساوي الاستقرار الاقتصادي، وقد أعطت هذه القناعة نتائجها حتى الآن رغم الصعوبات والتقلبات الظرفية الداخلية والخارجية.¹

ومعالم هذا التحول اتضحت من خلال إرساء قواعد السوق والانفتاح على الخارج، ومن ثمة أسست لتنويع السوق الاقتصادي وتأهيله اعتمادا على الإصلاحات الهيكلية الواسعة والعميقة كما أن إجراءات تنمية الاقتصاد جاءت ضمن رؤية اقتصادية اختارت الاعتماد من جديد على مجموعة من الخطط التنموية وعلى مراحل كان أهمها المخطط العاشر الذي يغطي الفترة 2000-2006، كما عملت تونس في السنوات الأخيرة و الحالية وخاصة فترة المخطط الحادي عشر 2007-2016، وهو مخطط تقوم به تونس حاليا في سنوات ملائمة من تكريس الاندماج الاقتصادي ضمن المحيط العالمي والبيئة الخارجية ومن ثمة تسريع نسق النمو استجابة لتحديات التشغيل.²

وقد عاشت تونس بعد الثورة سنة 2011 وضعا اقتصاديا استثنائيا، حيث انكمش إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,67% مع نهاية عام 2012، أولها بسبب تدهور الأوضاع الأمنية التي أدت إلى انخفاض حاد في العائدات السياحية، وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، وثانيا عودة الأيدي العاملة التونسية من ليبيا بعد تدهور الأوضاع الأمنية هناك، مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة بنسبة 19% في عام 2012 وأخيرا حالة الركود الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الأوروبي، نتيجة لتطور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. التي يرتبط الاقتصاد التونسي باقتصاداتها ارتباطا وثيقا مما انعكس سلبا على الصادرات التونسية، وتفاقم العجز في الميزان التجاري، وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي،³ وكلها مؤشرات أثرت على إستراتيجية دعم النمو الاقتصادي التونسي، خاصة مع انخفاض التمويل الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

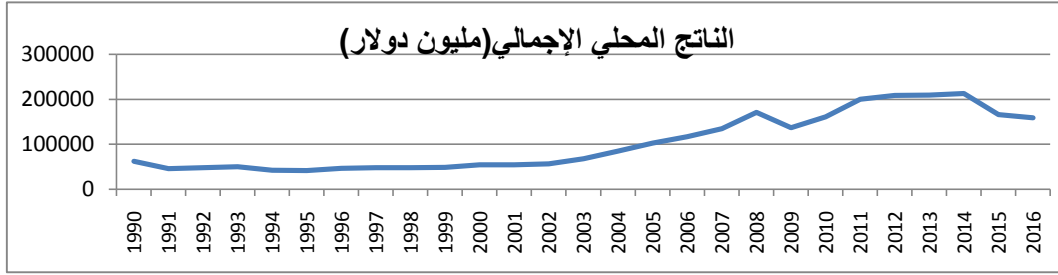
يمكننا تتبع حركة الناتج المحلي الإجمالي في تونس من خلال ما يوضحه الشكل (4-14) الآتي:

¹ حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا الجزائر، وهران، العدد السابع، 2009، ص16

² حاكمي بوحفص، نفس المرجع، ص16

³ معز العبيدي، "تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خضم الانتقال الديمقراطي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جانفي 2013، ص335

الشكل (4-14): تطور الناتج المحلي الإجمالي في تونس للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-19) وبرنامج Excel 2010 حسب الشكل السابق فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016) اتجاها عاما نحو الارتفاع وهذا يرجع إلى إستراتيجية دعم النمو الاقتصادي التي تتبعها تونس منذ البدء في الإصلاحات الاقتصادية والمشار إليها سابقا، أما سنة 2009 فقد عرفت تراجع في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض بنسبة 3,12% ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما ترتب عليها من تباطؤ أصاب النشاط الزراعي و أيضا النشاط الصناعي الموجه للتصدير¹. كما عرف الناتج المحلي سنة 2012 تراجعا طفيفا بسبب الأزمة السياسية التي عرفتها تونس (الربيع العربي) حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,67%. كما تأثر الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2015 و 2016 سلبا نتيجة استمرار آثار الأوضاع الداخلية التي أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة الذي يعد أحد ركائز الاقتصاد التونسي، وكذلك أضعفت من الاستثمار المحلي الخاص والأجنبي نتيجة ظروف عدم اليقين².

الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

تعرفنا في الفرع السابق على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس، كما حللنا واقع الناتج المحلي الإجمالي في تونس خلال فترة الدراسة، ونحاول من خلال هذا الفرع قياس ما إذا كان هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في تونس.

أولا: دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة: وذلك من خلال عرض أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى قيمة وأدنى قيمة إضافة إلى الوسيط كما يلي:

1- سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI": تتكون السلسلة "FDI" من 27 مشاهدة تمتد من سنة

1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 864,8651 مليون دولار، وقيمة عظمى 3239,909

¹ جامعة الدول العربية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2010، ص18-19.

² جامعة الدول العربية، نفس المرجع، ص19.

- مليون دولار سنة 2006 وقيمة صغرى 76,2808 مليون دولار سنة 1990 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 649,8496 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 728,4197.
- 2- **سلسلة الاستثمار الأجنبي غير المباشر "PI"**: تتكون السلسلة "PI" من 27 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 19,6418 مليون دولار، وقيمة عظمى 152,6795 مليون دولار سنة 2006 وقيمة صغرى 88,6486- مليون دولار سنة 1990 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 13,970 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 47,1056.
- 3- **سلسلة القروض الخارجية "ED"**: تتكون السلسلة "ED" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 1686,17 مليون دولار، وقيمة عظمى 28110,51 مليون دولار سنة 2016 وقيمة صغرى 7689,860 مليون دولار سنة 1990، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 17922,22 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 6708,231.
- 4- **سلسلة المنح والمساعدات الرسمية "AID"**: تتكون السلسلة "AID" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 447,0311 مليون دولار، وقيمة عظمى 1509,600 مليون دولار سنة 1998 وقيمة صغرى 75,3900 مليون دولار سنة 2015 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 368,3500 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 321,6192.
- 5- **سلسلة تحويلات المهاجرين "RMT"**: تتكون السلسلة "RMT" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 1298,511 مليون دولار، وقيمة عظمى 2346,621 مليون دولار سنة 2014 وقيمة صغرى 446,3299 مليون دولار سنة 1993، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 1250,254 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 651,7524.
- 6- **سلسلة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية "GDPcou"**: تتكون السلسلة "GDP" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 29902,07، وقيمة عظمى 47587,00 سنة 2014 وقيمة صغرى 12290,00 سنة 1990 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 27453,00 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 12356,14.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (الكشف عن جذر الوحدة): كما في حالة الجزائر سنعمد على اختبار ديكي- فولر المطور لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ومن خلال الرسومات البيانية¹ للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة نلاحظ مبدئيا وجود اتجاه عام للسلاسل المدروسة، وسنتأكد من ذلك بالاعتماد على اختبار ديكي- فولر المطور "ADF".

الجدول (4-10): إختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع "ADF" *

القرار	1st difference الفرق الأول			Level المستوى			القيم الحرجة عند 5%
	None	Trend & intercept	intercept	None	Trend & intercept	intercept	
	-1,955	-3,603	-2,986	-1,954	-3,595	-2,986	
ساكنة عند I(1)	-9,511	-9,280	-9,339	-0,751	-3,579	-1,858	FDI
ساكنة عند I(1)	-2,985	-4,303	-4,321	3,752	-3,108	0,291	ED
ساكنة عند I(1)	-7,757	-7,258	-7,415	-1,891	-4,277	-3,730	AID
غير ساكنة عند I(0) ولا عند I(1)	-0,849	0,350	-0,382	-1,463	-1,386	-1,975	RMT
ساكنة عند I(1)	-5,178	-4,971	-5,047	-2,215	-4,374	-2,494	PI
ساكنة عند I(1)	-3,139	-3,752	-3,694	2,00	-3,595	-1,074	GDPcou
غير ساكنة عند I(0) ولا عند I(1)	-1,150	-4,408	-4,539	7,945	-1,963	-0,031	GDPcon

المصدر: من إعداد الكاتب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يتضح من خلال نتائج الجدول (4-10) أن كل السلاسل المدروسة غير مستقرة عند المستوى، مما وجب علينا إجراء فروق من الدرجة الأولى، حيث تبين بعد إجراء الفروق أن السلاسل المدروسة مستقرة عند الفرق الأول بخلوها من الاتجاه العام ومن الجذر الوحدوي. وهذا يعني أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، ما عدا السلسلة RMT و السلسلة GDPcon فهما غير مستقرتين عند المستوى وغير مستقرتين عند الفرق الأول ومن ثمة يتم استبعادها من النموذج، ويمكن تلخيص الاستقرارية في ما يلي :

D(FDI), D(ED), D(AID), D(PI), D(GDPcou) → I(1)...5%

¹ أنظر إلى الملحق رقم (3-1)

* أنظر إلى الملحق رقم (3-2) (3-3) (4-3) (5-3) (6-3) (7-3)

ثالثاً: تطبيق منهجية الـARDL لدراسة الاقتصاد التونسي

1- توصيف نموذج أثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي

$$GDP_{cou}=f(FDI, PI, ED, AID).....(1)$$

بعد دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، تبين أن كل السلاسل التي تم استخدامها في النموذج تستقر في الفرق الأول، إذن هي متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، ومن ثمة ارتأينا أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) سيكون الأفضل في دراسة العلاقة بين المتغيرات.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالاعتماد على قيمة (F_statistic) لفحص معنوية مستويات التأخير في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ومقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة المقسمة إلى مجموعتين، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (4-11): نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود*

اختبار منهج الحدود (ARDL-Bounds Test)		
Sample :1990 2016		
Included observation : 27		
فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	K
F_statistic	71,31652	3
Critical Value Bounds		
Significance	I_0 Bound	I_1 Bound
10%	2,72	3,77
5%	3,23	4,35
1%	4,29	5,61

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمنتجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول رقم (4-11)، نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة (F=71,31652) أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة (3,77 ، 4,35 ، 5,61) لدرجات المعنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي، ومن ثمة نرفض فرضية العدم؛ أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، القروض الأجنبية، المساعدات

* انظر الملحق رقم (3-8).

الأجنبية الرسمية) إلى المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى دلالة 1% بمعنى يوجد تكامل مشترك عند درجة معنوية تقدر ب 1%.

3- تقدير العلاقة التوازنية في المديين الطويل والقصير ومعامل تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار منهج الحدود، تم تقدير النموذج في الأجل الطويل، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (4-12): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)
FDI	-3,7018	-3,2821	0,0464
PI	-45,7451	-9,8249	0,0022
ED	2,1011	25,8901	0,0001
AID	0,7494	3,2447	0,0477
C	-1710,80	-2,3840	0,0973
cointEq	--1,2688	-10,01	0,0021

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10

أما العلاقة التوازنية في الأجل القصير، تم تقديرها باستخدام الجدول الموالي:

جدول (4-13): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)
FDI	-2,407	-4,803	0,0172
PI	7,824	2,410	0,0950
ED	1,491	5,801	0,0102
AID	0,950	0,326	0,0618

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

قبل القيام بتحديد مدى قابلية تصحيح النموذج طويل الأجل، واعتماده في دراسة الأثر بين المتغيرات في الأجل الطويل، لابد من التأكد من جودة أدائه، وذلك باستخدام اختبارات التشخيص لإثبات عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وكذلك إثبات تجانس التباين لها، بالإضافة إلى اختبار ملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

* انظر الملحق رقم (9-3).

* انظر الملحق رقم (9-3).

رابعاً: اختبارات التشخيص للنموذج

1- اختبار الارتباط الذاتي: ويتم ذلك من خلال استخدام الاختبار الآتي:

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM): ويتم بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يعتمد بدوره على مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (Lagrange Multiplier Test of Residual BG) والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (4-14): نتائج اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي* (LM test-BG)

Lagrange Multiplier Test of Residual (Breusch-Godfrey (BG))		
مستوى المعنوية (α)	(F-Statistic)	
	الاحتمال (Prob)	الإحصائية
5%	0,3214	1,2785

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه لدينا: احتمال الإحصائية المحسوبة (Prob.F=0,3214) وهي تفوق (0,05) أي إنها غير معنوية ومن ثمة قبول فرضية العدم؛ أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي عند مستوى المعنوية (5%).

2- اختبار ثبات تباين الأخطاء في النموذج: ويمكن الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي يعتمد أيضاً على مضروب لاكرانج. ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

جدول (4-15): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-godfrey)*

AutoregressiveConditionalHeteroscedasticity (ARCH)		
الاحتمال (α)	(F-Statistic)	
	(Prob.F)	الإحصائية
5%	0,2282	0,6576

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا القيمة الاحتمالية للإحصائية المحسوبة (Prob.F=0,2282)، وهي أكبر من (0,05)؛ أي نقبل فرضية العدم، ومن ثمة يوجد ثبات تباين على مستوى حد الخطأ العشوائي عند مستوى معنوية (5%).

* انظر الملحق رقم (3-10).

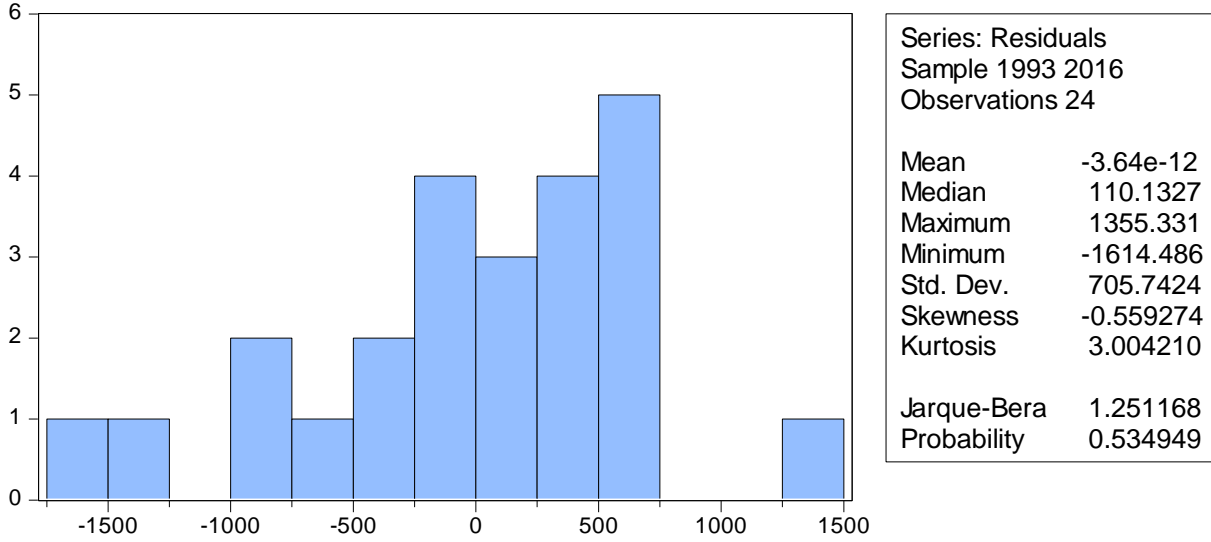
* انظر الملحق رقم (3-11).

2- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB): يتضح من الشكل البياني (4-15) إمكانية

قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر؛ إذ

بلغت قيمة (JB) (1,251) بقيمة احتمالية (Pro=0,534). والشكل (4-15) يبين ذلك.

الشكل (4-15): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

4- اختبار ملائمة النموذج المصمم الذي حدد من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج: نعتمد في هذه

الخطوة على اختبار رامسي ((Ramsey(RESET))), نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

جدول (4-16): نتائج اختبار ((Ramsey(RESET test)) *

Regression Error Speciation test (Ramsey(RESET test))		
مستوى المعنوية (α)	الإحصائية (F-Statistic)	الاحتمال (Prob.F)
5%	0,0522	0,8405

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا قيمة الاحتمال للإحصائية المحسوبة (Prob.F=0,8405) أكبر من

(0,05)، إذن نقبل فرضية عدم والشكل الدالي المستخدم في النموذج صحيح عند مستوى معنوية

(5%).

* انظر الملحق رقم (3-12).

خامسا: تفسير النتائج المتحصل عليها: يمكن تفسير نتائج علاقة الأجلين القصير و الطويل عبر مرحلتين:

1- التفسير الاحصائي: في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطين هما أن يكون $CointEq(-1)$ بإشارة سالبة ومعنوي، حيث نلاحظ من نتائج الجدول أن $CointEq(-1)$ معامل تصحيح الخطاء يساوي $-1,268$ (بإشارة سالبة) ومعنوي (لأن $prob=0,0021$ اقل من $0,05$)، ومنه فقد تحقق الشرطين وتتمثل معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) كما يلي:

$$CointEq = GDPcou - (-3,7018 * fdi - 45,745 * PI + 2,1011 * ed + 152,48 * rmt + 0,7495 * aid - 1710,8004)$$

كما يمكن شرح قيمة معامل حد الخطأ ($CointEq = -1,2688$) بأن 127% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. بالنسبة لبارامترات الأجل الطويل ومن خلال صيغة النموذج الأخيرة يمكن تناولها كما يلي:

◀ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** بالنسبة للأجل القصير يتضح وجود أثر سلبي قوي معنوي ($1,72\%$) للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب $2,407$ دولار. أما في الأجل الطويل فيوجد أيضا أثر سلبي ومعنوي ($4,64\%$) للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب $3,701$ دولار في الأجل الطويل.

◀ **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يتضح في الأجل القصير وجود أثر إيجابي معنوي ($9,50\%$) بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والناتج المحلي الإجمالي، بحيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي غير المباشر بواحد دولار فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد $7,824$ دولار. أما بالنسبة للأمد الطويل فيتضح وجود أثر سلبي وقوي معنوي ($0,22\%$) للاستثمار الأجنبي الغير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي الغير المباشر بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ب $45,745$ دولار.

◀ **القروض الأجنبية:** فيما يتعلق بالأجل القصير فهناك أثر إيجابي قوي معنوي ($1,02\%$) بين القروض الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي، فإذا ارتفعت القروض الأجنبية بواحد دولار فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع ب $1,491$ دولار. ونفس الأمر بالنسبة للأجل الطويل حيث يتضح وجود أثر إيجابي وقوي جدا معنوي ($0,01\%$) للقروض الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي بحيث إذا ارتفعت القروض الأجنبية بواحد دولار تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب $2,101$.

◀ **المنح والمساعدات الرسمية:** بالنسبة للأجل القصير فقد تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي (6,18%) للمساعدات الرسمية على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن الزيادة في المنح والمساعدات الرسمية بواحد دولار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0,950 دولار. ونفس العلاقة في الأجل الطويل حيث اتضح وجود أثر إيجابي معنوي (4,77%) للمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفعت قيمة المساعدات بواحد دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحالي بـ 0,7494 دولار.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ ($R^2=0,9999$)^{*} وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر والقروض الأجنبية والمساعدات الأجنبية تفسر بنسبة 99,99% التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وتعد هذه النسبة ممتازة وجد مقبولة، أما 0,01% هو مقدار الخطأ أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

2- التفسير الاقتصادي: إن النتائج المتوصل إليها فيما يخص أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في تونس خلال الفترة 1990-2016، تعد مقبولة من الناحية القياسية وفقا لما تم تقديمه سابقا، إلا أن النتائج تلك نجد عليها تحفظات من الناحية الاقتصادية، حيث يمكن تفسير تلك النتائج حسب النظرية الاقتصادية والبناء النظري للموضوع المقدم سابقا كما يلي:

◀ بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر يعد تأثيره السلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل نتيجة تفسر اقتصاديا استنادا إلى التعريف المقدم من طرف البنك الدولي لسلسلة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يقدمها على موقعه، والتي هي مجموع الاستثمارات الجديدة مخصوم منها الاستثمارات التي تم سحبها، ومن ثمة فإن هذه الأخيرة في التعريف هي التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، لأن سحب المستثمرين استثماراتهم من المؤسسات يؤثر على إنتاجية المؤسسات نتيجة لخروج رؤوس أموال منها، وأما الاستثمارات الداخلة فباعتبارها طويلة الأجل فإنها لا تؤثر إلا بعد فترة طويلة. كما أنه إن كان يعود التأثير السلبي، للتدفقات الداخلة فإن ذلك لا نجده يوافق الدراسات الاقتصادية وأن ذلك لا نجده إلا في حالات نادرة، بحيث يركز ذلك أساسا على نوع المشروع ومدى حجم تأثيره في الاقتصاد الوطني. ورغم تفسير التأثير السلبي بانسحاب استثمارات من البلد إلا أننا نتحفظ اقتصاديا على هذه النتيجة الخاصة بحالة تونس. وخاصة أن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب

^{*} انظر الملحق رقم (3-9)

عدة تقارير اقتصادية عرف حقا تحسنا ملحوظا سنة 2016 بتحقيقه المرتبة 32 من بين 139 دولة¹ ولقد استطاع تحقيق تطور معتبر شمل تعزيز كفاءة سوق السلع والخدمات إضافة إلى الارتقاء بعوامل الابتكار وإنعاش التجارة، وكلها عوامل إيجابية تساعد على أن يكون هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي.

أما في الأجل القصير فقد كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي أيضا سلبيا ولكن يمكن قبولها من الناحية الاقتصادية، على أساس أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بداياتها قد تكون تعويضية للاستثمارات المحلية وخاصة مع بداية تطبيق الخصخصة، ومن ثمة عدم وجود مشاريع جديدة في الأجل القصير.

◀ أما التأثير السلبى للاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأجل الطويل، يفسر بسحب المستثمرين الأجانب لاستثماراتهم من البلد مما يؤثر على انخفاض رؤوس الأموال ومن ثمة محدودية النشاط الاقتصادي، كما يمكن تفسير التأثير السلبى من جهة أخرى هو أن التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من شأنه أن يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأجل الطويل كمعدل التضخم سعر الفائدة، سعر الصرف... الخ ، فإذا ما اختلت هذه المتغيرات من شأنها أن تؤثر على ظروف الاستثمار والنشاط الاقتصادي في البلاد ومن ثم التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يمكن حدوثه لحالة دولة نامية مثل تونس، ذلك باعتبار أن اقتصادها ضعيف بالإضافة إلى انفتاحه شبه الكامل أمام العالم الخارجي وهو ما يؤكد حدوث نتيجة مثل هذه، كما تجدر الإشارة إلى أن معاملات التأثير التي تم الحصول عليها، يشوبها نوع من التحفظ (كبيرة) وهذا يتوقف أساسا على الإحصائيات المستخدمة والمقدمة من طرف البنك الدولي. ومن جهة أخرى فالتأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير يعد نتيجة مقبولة اقتصاديا، وهذا إذا ما علمنا أن البورصة التونسية تلعب دورا مهما في جلب المدخرات والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة خاصة بعد إدراج الأوراق المالية في البورصة وفقا لأفضل معايير الأمن والشفافية منذ سنة 1996 وتدابير إصلاحية أخرى كان من شأنها تحسين دور السوق المالي التونسي.

◀ تعد تونس من الدول النامية التي تعتمد على القروض الخارجية منذ سنوات سبعينات القرن الماضي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتمويل برامجها الاقتصادية وهذا نظرا لنقص المدخرات والموارد المحلية، وهذا ما يفسر التأثير الإيجابي للقروض الخارجية على الناتج المحلي الإيجابي في الأجلين القصير و الطويل، خاصة إذا ما علمنا أن تونس اعتمدت خططا اقتصادية هادفة آخرها المخطط

¹ أنظر للملحق رقم (1-25)

العاشر الذي غطى الفترة 2000-2006 وحاليا المخطط الحادي عشر 2007-2016. إن ما سبق إنما يدل على الاستخدام الجيد لتلك القروض من طرف دولة تونس. < أما بالنسبة للأثر الإيجابي للمعونات الأجنبية في الأجلين القصير والطويل الأجل يعد أمرا منطقيا، كون أن هذه المعونات التي تتلقاها تونس كباقي المعونات، فهي موجهة لدعم التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

بناء على التحليل والتفسير الاقتصادي السابق للنتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية والتي كانت قياسيا صحيحة واقتصاديا تختلف في بعض نتائجها عن النظرية الاقتصادية (التحفظات على الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر)، لتكون معادلة التكامل المشترك كما يلي:

$$\text{CoIntEq} = \text{pibv} - (-3,7018 * \text{fdi} - 45,745 * \text{PI} + 2,1011 * \text{ed} + 152,48 * \text{rmt} + 0,7495 * \text{aid} - 1710,8004)$$

ونخلص في الأخير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في تونس يتأثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الأجلين القصير و الطويل، وفق تغير العناصر الموضحة في المعادلة السابقة.

المطلب الثاني: أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في مصر "1990-2016"

على غرار بقية الدولتين السابقتين الجزائر وتونس، قامت مصر باعتماد برنامج للتصحيح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة الممتدة 1990-2001.¹

الفرع الأول: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي في مصر

ويبحث هذا الفرع في تتبع تطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والناتج المحلي في مصر خلال فترة الدراسة مع التعرّيج في البداية على الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مصر ابتداء من فترة التسعينيات.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال في مصر

عانى الاقتصاد المصري من العديد من الاختلالات الهيكلية خلال عقد الثمانينات، وقد انعكس ذلك الأمر في تواضع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد أعباء المديونية الخارجية، فضلا عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، مما أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية.²

¹ Ash N, " **Egypt Exploits its Gulf War Bonus**", Euromony, 1993, p138.

² EL- Serafy S, "**Structural Adjusment in Retrospect Some Critical Reflections**", Conference on : **Aspects of Structural Reform, with Special Reference to the Egyptian Economy**, Economics Department Faculty of Economics and Political Science-Cairo University, apr, 13, 14, 2003, p.11

وبسبب الاختلالات السابقة الذكر اضطرت السلطات المصرية على توقيع اتفاقيتين في أبريل و ماي 1991 مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أطلق عليهما برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP)، ويمكن صياغة أهم مكونات البرنامج الاقتصادي وأهدافه في ما يلي:¹

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري من ثلاثة برامج فرعية هي: برنامج التثبيت، وبرنامج التكيف الهيكلي، والبعد الاجتماعي.

- **برنامج التثبيت:** سعى هذا البرنامج إلى تقليل العجزين الداخلي والخارجي، وتخفيض معدل التضخم من خلال ضبط جوانب الطلب الكلي بإتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية، فضلا عن إتباع سياسة سعر صرف حقيقية، وتناول هذا البرنامج جانبين رئيسيين للإصلاح هما: الإصلاح المالي والإصلاح النقدي. و يهدف الإصلاح المالي إلى إحداث خفض سريع في عجز الموازنة العامة للدولة و الاعتماد على وسائل حقيقية في تمويل هذا العجز، فضلا عن التقليل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي. بينما استهدف الإصلاح النقدي تطوير أدوات السياسة النقدية والائتمانية، وعلاج جوانب التناقض والقصور بها، وذلك من خلال جعل قوى السوق هي المتحكم الرئيس في توزيع الائتمان، وتعبئة المدخرات، وتحرير أسعار الفائدة، فضلا عن إدارة السياسة النقدية، وتحديد سعر الصرف، ويقوم البنك المركزي بضبط العرض النقدي للسيطرة على معدل التضخم، وذلك من خلال التحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة. ومن ثمة استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلي من خلال تقليل الاختلال الداخلي والخارجي في المدى القصير.

- **برنامج التكيف الهيكلي:** يتضمن أربع سياسات رئيسية هي:

سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة، وسياسات تحرير الأسعار، وسياسات تحسين مناخ الاستثمار، وسياسات تحرير التجارة الخارجية، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل في المدى المتوسط والطويل من خلال التأثير من جانب العرض الكلي. ويتضمن هذا البرنامج إجراءات خاصة بتحرير الاقتصاد المصري، وزيادة درجة المنافسة فيه، وذلك من خلال إصلاح القطاع العام، والتحول التدريجي من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال عملية الخصخصة، ومن ثمة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإتاحة فرص أكثر للقطاع الخاص، وتحسين البيئة التنظيمية له. ويهدف هذا البرنامج إلى تصحيح الاختلالات السعرية المفرطة في هيكل الأسعار ونظام الحوافز من خلال تحرير الأسعار، يضاف إلى ذلك، العمل على تحسين مناخ الاستثمار، لتعبئة الموارد المحلية والأجنبية وزيادة معدلات الاستثمار، فضلا عن تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بواسطة تهيئة المناخ

¹ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة في مصر وأثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008، ص 141-15

الملائم للقطاع الخاص، فضلا عن الانفتاح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية ومن ثم فهو يركز على الجانب الحقيقي طويل الأجل في الاقتصاد¹.

ويترتب على برنامج الإصلاح الاقتصادي-عادة- كثير من الضغوط على محدودي الدخل والطبقة العاملة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها: التخلي عن الدعم والأسعار الاجتماعية وتحرير الأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاع نفقات المعيشة. كما أن تحرير سعر الصرف ترتب عنه انخفاض قيمة الجنيه المصري، ومن ثم انخفاض قوته الشرائية، فضلا عن أن التخلص من العمالة الزائدة المترتبة على تطبيق برنامج الخصخصة، الأمر الذي زاد من حدة مشكلة البطالة، فضلا عن أن السياسات المالية والنقدية الانكماشية التي تضمنها هذا البرنامج قد ترتب عليها تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم انخفاض متوسط دخل الفرد، مما زاد من حدة كل من: الفقر والبطالة خاصة في المراحل الأولى لتنفيذ ذلك البرنامج.

وقد أدى توقع مثل هذه النتائج السلبية إلى إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي: الإسهام في علاج مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل سواء لهؤلاء الذين فقدوا وظائفهم نتيجة لعمليات الخصخصة أو للخريجين الجدد وتخفيف وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل.

وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر في تحقيق الأهداف النقدية قصيرة الأجل في المرحلة الأولى، حيث ترتب عليه تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي إلى حد ما، وتمثل التوازن الداخلي في انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة، بينما تمثل التوازن الخارجي في انخفاض العجز في ميزان المدفوعات، مما ترتب عليه بدوره استقرار قيمة الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية.

غير أن البرنامج لم يحقق نجاحا يذكر في تحقيق الأهداف الحقيقية طويلة الأجل، بل ترتب عليه تفاقم هذه المشكلات، وقد تمثل ذلك في تراجع معدل النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة وزيادة الارتفاع في نفقات المعيشة، ومن ثمة زيادة حدة الفقر والتفاوت الطبقي فيما بين طبقات المجتمع. كما أن الأهداف النقدية قصيرة الأجل لم يدم تحققها هي الأخرى لفترات زمنية طويلة بل تراجعت مرة أخرى في صورة زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، وما ترتب عليه من انخفاض كبير في قيمة الجنيه المصري².

¹ Unctad, Adjustment and Stagnation in Sub-Saharan Africa Trade and Development, UN, New York 1993, pp 94,95.

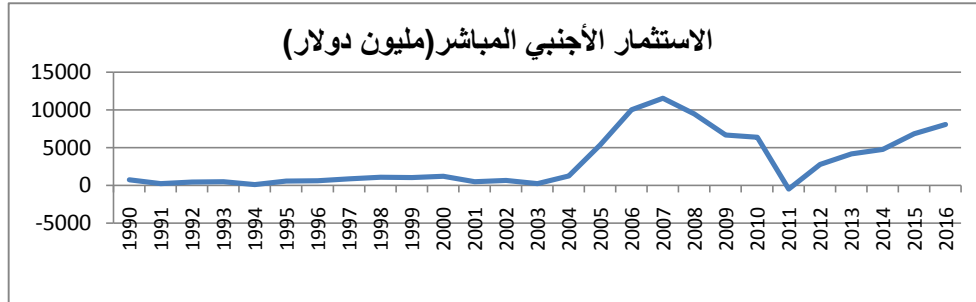
² علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة في مصر وأثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، مرجع سابق، ص 232.

ثانياً: تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر: يمكن تحليل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر خلال فترة الدراسة كما يلي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: إن حجم التدفق الصافي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر قد انخفض من 0,73 مليار دولار عام 1990 إلى 0,5 مليار دولار عام 1993، بما يمثل 33% مما كان عليه في العام الأول، ثم قفزت تلك التدفقات وحقت أعلى تدفق لها لتصل إلى 1,26 مليار دولار في عام 1994، واستمرت إلى حد ما في الارتفاع في السنوات الآتية لذلك حتى عام 2000، ثم انخفضت بشدة مع بداية الألفية لتصل إلى أدنى مستوى لها وهو 0,24 مليار دولار عام 2003 وقد عاودت الارتفاع لتصل إلى 11,58 مليار دولار سنة 2007، لتتراجع بعد ذلك وتحقق أدنى قيمة لها خلال سنوات الدراسة والتي تقدر بـ -0,482 مليار دولار سنة 2011، بسبب تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج، الذي سببه ثورة 25 جانفي 2011. أما بعد سنة 2011 فقد تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي الصافي حيث حقق سنة 2016 ما قيمته 8,10 مليار دولار.

إن المتوسط السنوي لهذه لتدفقات كان حوالي 3188 مليون دولار سنويا خلال فترة الدراسة، فضلا عن التقلبات الكبيرة في هذه التدفقات، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى حركة الحكومة في تطبيق برنامج الخصخصة؛ إذ إن الجانب الأكبر من هذه التدفقات يتم من أجل شراء تلك المشروعات المطروحة للبيع من قبل الحكومة وليست الجديدة.

الشكل (4-16): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر للفترة (1990-2016)

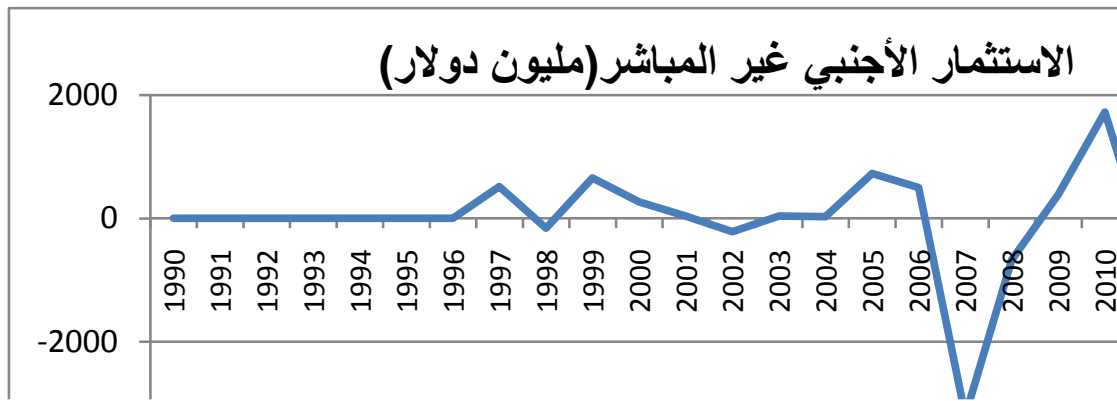


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-17) وبرنامج Excel 2010

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: من الواضح وحسب معطيات البنك الدولي فقد كانت قيمة الاستثمار الأجنبي غير المباشر سنوات 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، 1996 معدومة، وشهد ارتفاعا سنة 1997 ليحقق قيمة 514,50 مليون دولار، وقد سجل الاستثمار الأجنبي غير المباشر سنة 1998 قيمة سلبية، ما يعني سحب الأجانب لاستثماراتهم من السوق المالي المصري، لكنها عادت لتتدفق من جديد بعد ذلك لكنها متذبذبة وبلغت سنة 2006 ما قيمته 501,9 مليون دولار،

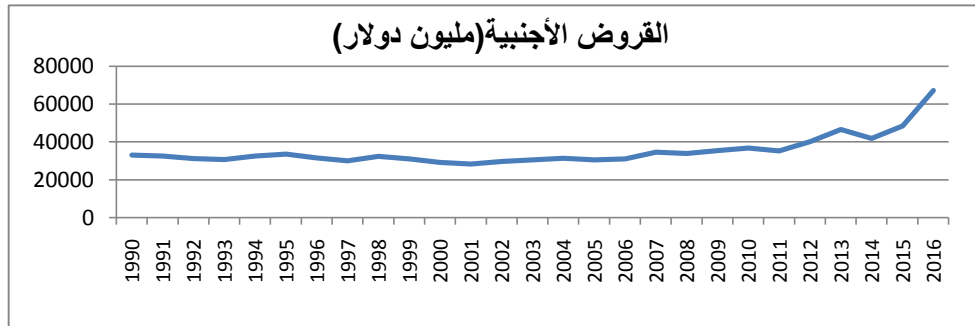
لتنخفض بعد ذلك وتسجل قيمة سلبية سنتي 2007 و 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية و 2011، 2012، 2013 بسبب الأزمة السياسية المصرية. و مع تحسن الأوضاع السياسية في مصر حقق الاستثمار الأجنبي غير المباشر قيمة موجبة سنوات 2014، 2015، 2016. وقد بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي غير المباشر للفترة (1990-2016) حوالي 23,8767 مليون دولار، مما يعني مسحوبات الأجانب لاستثماراتهم خلال الفترة كان أكبر من توظيفاتهم. والشكل (4-17) يوضح مسار تطور تدفق هذه الاستثمارات.

الشكل (4-17): تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى مصر للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-17) وبرنامج Excel 2010
3- القروض الخارجية: عرفت القروض الخارجية في مصر تزايداً مستمراً قبل سنة 1990 وأيضاً خلال الفترة (1990-2016) حسب ما يظهر الشكل (4-18)، حيث لم تتجاوز سنوات التسعينات 33 مليار دولار، في حين تجاوزت سنة 2016 ما قيمة 67 مليار دولار، وتوسعت الحكومة المصرية في الاقتراض الداخلي والخارجي بنسب كبيرة خلال السنوات الأخيرة في ظل انكماش دخلها من السياحة وتحويلات المغتربين وقناة السويس والصادرات والاستثمارات.

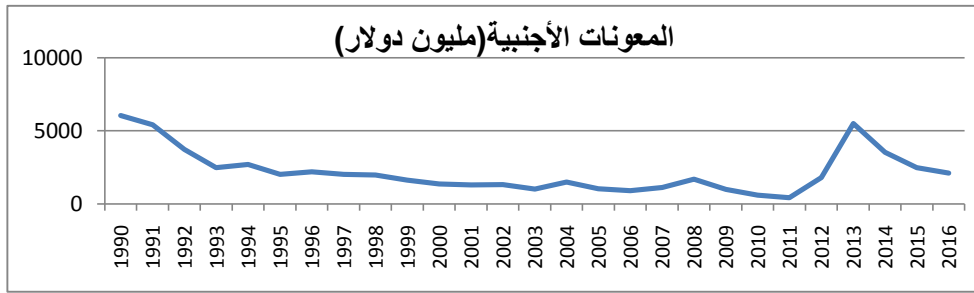
الشكل (4-18): تدفق القروض الأجنبية إلى مصر للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-17) وبرنامج Excel 2010

4- المعونات الأجنبية: تعد مصر من أكبر الدول اعتمادا على الإعانات والمساعدات الرسمية مقارنة بالجزائر وتونس، خاصة المساعدات الأمريكية والمساعدات الخليجية، ويتبع تطورها فهي لم تعرف اتجاها معينا خلال فترة الدراسة وتميزت بالتذبذب عموما، فبعدها كانت سنة 1990 ما يقارب 6056 مليون دولار، بدأت بالانخفاض تدريجيا إلى أن وصلت إلى حوالي 2489 مليون دولار سنة 1993 وأقل من ذلك سنة 1995 بـ 2031 مليون دولار، وبقيت في انخفاض مستمر بقية سنوات التسعينات والعقد الذي يليها، حتى حققت سنة 2006 ما قيمته 908 مليون دولار وأقل قيمة لها سنة 2011 بـ 424 مليون دولار. لترتفع من جديد سنة 2013 وتحقق ما قيمته 5512 مليون دولار، وترجع هذه الزيادة إلى تدفق إعانات رسمية من طرف دول الخليج العربي (السعودية والإمارات والكويت) بعد عزل الجيش المصري للرئيس محمد مرسي في جويلية 2013، عقب احتجاجات حاشدة. لترجع إلى التذبذب بعد سنة 2013. والشكل (4-19) يوضح أكثر مسار تطور هذه التدفقات خلال فترة الدراسة.

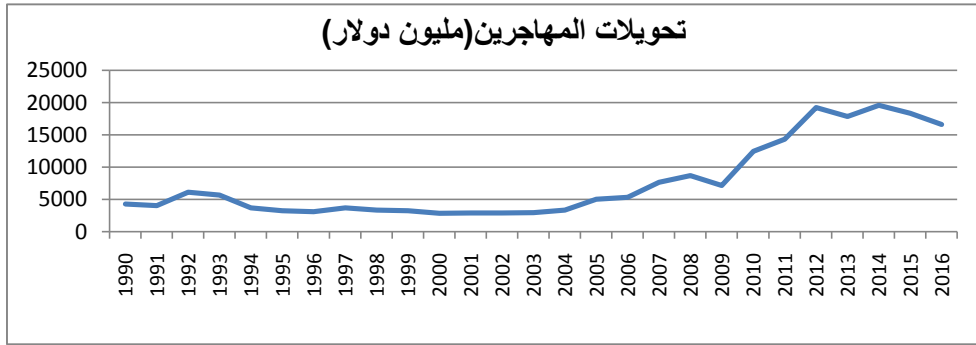
الشكل (4-19): تدفق المعونات الأجنبية إلى تونس للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-17) وبرنامج Excel 2010

5- تحويلات المهاجرين: لقد عرفت تحويلات المهاجرين في تدفقاتها إلى مصر استقرارا نوعا ما إلى غاية سنة 2005 التي بدأت بالارتفاع، حيث بلغت سنة 1990 ما قيمته 4283 مليون دولار لترتفع إلى 5017 مليون دولار سنة 2005، ثم لتحقق أكبر قيمة لها سنة 2014 بـ 19570 مليون دولار ثم تراجعت تحويلات المهاجرين سنتي 2015 و2016 بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي وما انجر عنه من تراجع للمداخيل وتسريح عدد من العمال. والشكل (4-20) يوضح ما سبق ذكره.

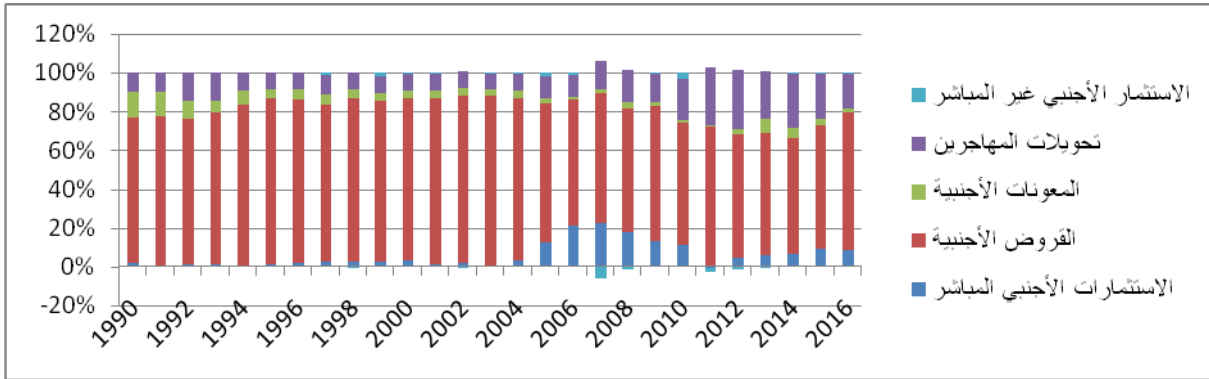
الشكل (4-20): تدفق تحويلات المهاجرين إلى مصر للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-17) وبرنامج Excel 2010

6- هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر للفترة 1990-2016: يتميز الاقتصاد المصري عن الاقتصاد الجزائري كونه يستقبل استثمارات أجنبية غير مباشرة، وهذا نظرا لما تتميز به البورصة المصرية والتطوير الدائم لها، ومن ثمة فإن الهيكل الشكلي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر يتكون من الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، القروض الخارجية، المعونات الأجنبية، تحويلات المهاجرين، أما الهيكل النسبي إلى إجمالي التدفقات فيوضحه الشكل الآتي:

الشكل (4-21): هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-17) وبرنامج Excel 2010

يوضح الشكل (4-21) جليا هيمنة القروض الخارجية على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لدولة مصر، وهي السمة الغالبة على الدول النامية، حيث بقيت القروض الخارجية تمثل ما نسبته 75% في المتوسط خلال إجمالي الفترة (1990-2016)، ثم تأتي في المرتبة الثانية تحويلات المهاجرين والتي مثلت نسبة 14% في المتوسط خلال فترة الدراسة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد مثل نسبة ضعيفة خلال فترة التسعينيات وبلغ أقصى نسبة له 2,82% سنة 1999، إلا أنه خلال الفترة التي تلت التسعينيات بلغ متوسط نسبته إلى إجمالي التدفقات 8%، وحقق عتبه سنة 2007 بـ 22,38%، وانخفض انخفاضاً شديداً سنة 2011 وبلغ نسبة تقدر بـ -0,98%، بسبب الأزمة السياسية في مصر، وبعد سنة 2011

شهد ارتفاعا طفيفا، حيث استرجع الاستثمار الأجنبي المباشر عافيته وبلغ ما نسبته 9% من إجمالي التدفقات الأجنبية سنة 2016.

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر فقد كان ضعيفا جدا فلا يكاد يتجاوز 0,5% كنسبة من إجمالي التدفقات، أما بالنسبة للمعونات الأجنبية الرسمية فقد كانت نسبتها تعادل تقريبا الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث مثلت نسبتها حوالي 4,74% في المتوسط خلال فترة الدراسة و كانت أعلى نسبة لها في الهيكل سنة 1990 بـ 13,73% لتبقى بعدها تتذبذب بين هذه النسبة ونسبة 0,86% خلال فترة الدراسة.

وعلى العموم لم يشهد الهيكل تغيرات كبيرة طيلة هذه الفترة، وبقيت القروض الخارجية في كل عام تسيطر على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر بنسبة 75% في المتوسط، تأتي بعدها تحويلات المهاجرين بنسبة 14% في المتوسط، ثم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5,88%، تليه الإعانات والمساعدات بنسبة 4,74%، وأخيرا استثمارات الحافظة المالية بنسبة 0,022%، وإذا ما قارنا هذه التدفقات الرأسمالية الأجنبية بالناتج المحلي الإجمالي؛ أي هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نجدها ضعيفة عموما ماعدا القروض الخارجية وهو ما يوضحه الجدول (4-17)

الجدول(4-17):هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي في مصر (1990-2016)

RMT/GDP(%)	AID/GDP(%)	ED/GDP(%)	PI/GDP(%)	FDI/GDP(%)	
4,78%	6,76%	36,86%	0,00%	0,82%	1990
5,82%	2,56%	31,51%	0,00%	0,51%	1993
2,80%	1,98%	28,36%	0,00%	0,57%	1996
2,50%	1,26%	24,02%	0,51%	0,82%	1999
2,00%	0,91%	20,50%	-0,15%	0,45%	2002
3,09%	0,65%	18,83%	0,45%	3,31%	2005
4,37%	0,86%	17,04%	-0,34%	4,77%	2008
6,43%	0,19%	15,82%	-0,32%	-0,22%	2011
8,17%	1,48%	17,47%	0,20%	2,00%	2014
6,36%	0,82%	25,78%	0,23%	3,11%	2016

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-17) والملحق(1-19)

يلاحظ من الجدول السابق عدم تغير الهيكل كثيرا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت القروض الخارجية ما يقارب 36% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1990 لتتخفف بعدها انخفاضاً كبيراً محققة نسبة 17,04% سنة 2008 ونسبة 15,82% سنة 2011، ثم تعود للارتفاع لتتحقق حوالي 25,78% سنة 2016. أما تحويلات المهاجرين فقد عرفت تحسناً واضحاً بداية من سنة 2004، حيث كانت عتبتها سنة 2014 بنسبة 8,17% وأدنى قيمة لها سنة 2003 بنسبة

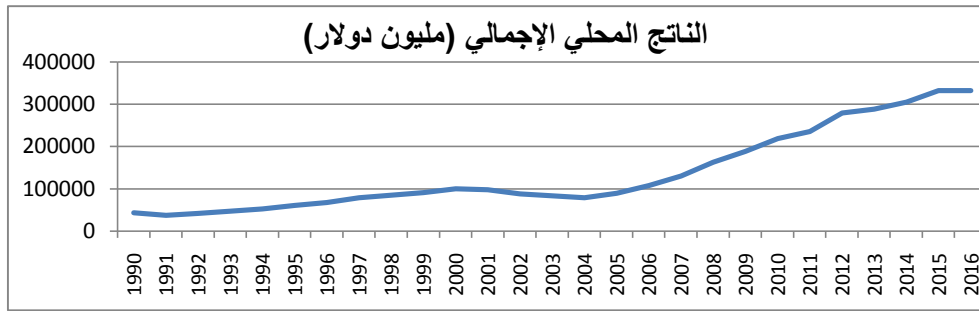
1,33% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية. ولم تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمعونات الأجنبية سوى نسبة ضعيفة بلغت أقصاها على التوالي 6,24% سنة 2007 و 6,76% سنة 1990، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فهي تبقى ضعيفة جدا والتي لم تتجاوز القيمة القصوى لها المقدرة بـ 0,79% سنة 2010، ومن ثمة يتميز هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر عموما بالخلل وعدم التوازن، حيث لا تزال تمثل القروض الأجنبية النصيب الأكبر في هيكل رؤوس الأموال الأجنبية ويفارق كبير عن بقية التدفقات، وهو ما يشكل خطرا على تمويل الاقتصاد المصري، وتعرضه للتبعية الخارجية نتيجة الاعتماد الكبير على القروض الأجنبية، وعدم تنويع مصادر تمويل التنمية والاقتصاد ككل في جمهورية مصر العربية.

ثالثا: مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تم اختيارها

لقد عانى الاقتصاد المصري من عديد من الاختلالات الهيكلية خلال عقد الثمانينات، وقد انعكس ذلك الأمر في تواضع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضاعف كل من معدلي التضخم والبطالة وتزايد أعباء المديونية الخارجية، فضلا عن تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات، ومن ثم أدى ذلك كله إلى تدهور قيمة العملة. ونتيجة لها الأوضاع تم توقيع اتفاقيتين بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1991 أطلق عليهما برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP)¹، حيث يهدف البرنامج إلى الخروج من الوضع الاقتصادي المتدهور، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1990-2016): يمكننا تتبع حركة الناتج المحلي الإجمالي في مصر من خلال ما يوضحه الشكل (4-22) الآتي:

الشكل (4-22): تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر بالأسعار الجارية للفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الملحق رقم (1-19) وبرنامج Excel 2010 حسب الشكل السابق فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2016) اتجاهها عاما نحو الارتفاع وهذا يرجع إلى التأثير الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة على أداء الاقتصاد

¹ علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة في مصر وأثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، مرجع سابق، ص 222.

المصري، ونشير هنا إلى أنه على الرغم من الأزمة المالية التي حدثت سنة 2008 فإن الناتج المحلي الإجمالي في مصر لم يتراجع وبقي يحقق معدلات إيجابية متزايدة، على عكس كل من الجزائر وتونس ونفس الأمر بالنسبة لسنة 2011 التي عرفت أزمة سياسية، إلا أن الناتج المحلي لم يتراجع بل حقق قيمة متزايدة. مما يؤكد فعالية الإصلاحات الاقتصادية في مصر، والتي كانت أهم نتائجها ما يلي¹:

- الأول هو تحقيق كافة الأنشطة الاقتصادية معدلات نمو موجبة وهو ما يؤكد مرونة البنيان الانتاجي للاقتصاد المصري وسرعة تجاوبه مع وتيرة الإصلاحات.

- العامل الثاني والذي تمثل في المراكز المتقدمة التي احتلتها بعض الأنشطة، بعدها محرك للنمو الاقتصادي في ضوء علاقات تشابكها الاقتصادي وفعاليتها في توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية وأهم هذه الأنشطة (قطاع الغاز الطبيعي، قطاع التشييد والبناء ، قطاع قناة السويس، قطاع الاتصالات قطاع الصناعة التحويلية)

- التحسن الملحوظ في الاستثمار وصافى الصادرات كمصدرين أساسيين للنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل الدولي على النمو الاقتصادي في مصر.

تعرفنا في الفرع السابق على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر، كما حللنا واقع تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة، ونحاول من خلال هذا الفرع قياس ما إذا كان هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من سنة إلى أخرى يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في مصر. أولاً: دراسة وصفية إحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة: وذلك من خلال عرض أهم الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، المتوسط، الانحراف المعياري، أقصى قيمة وأدنى قيمة إضافة إلى الوسيط كما يلي:

1- سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI": تتكون السلسلة "FDI" من 27 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 3188,26 مليون دولار، وقيمة عظمى 11578,10 مليون دولار سنة 2007 وقيمة صغرى -482,70 مليون دولار سنة 2011 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 1076 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 3593,28.

2- سلسلة الاستثمار الأجنبي غير المباشر "PI": تتكون السلسلة "PI" من 27 مشاهدة تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 13,9074 مليون دولار، وقيمة عظمى 1724,400 مليون دولار سنة 2010 وقيمة صغرى -3198,900 مليون دولار سنة 2007 بينما ينصف

¹ وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، "الاستثمار في التنمية"، تقرير سنوي 2017، مصر.

هذه السلسلة وسيط قيمته 0,000 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 825,2116.

3- **سلسلة القروض الخارجية "ED"**: تتكون السلسلة "ED" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 35139,48 مليون دولار، وقيمة عظمى 67214,08 مليون دولار سنة 2016 وقيمة صغرى 28297,38 مليون دولار سنة 2001، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 32499,14 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 8132,112.

4- **سلسلة المنح والمساعدات الرسمية "AID"**: تتكون السلسلة "AID" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 2186,59 مليون دولار، وقيمة عظمى 6056,930 مليون دولار سنة 1990 وقيمة صغرى 424,270 مليون دولار سنة 2011، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 1813,43 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 1481,15.

5- **سلسلة تحويلات المهاجرين "RMT"**: تتكون السلسلة "RMT" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 7687,03 مليون دولار، وقيمة عظمى 19570,40 مليون دولار سنة 2014 وقيمة صغرى 2852,00 مليون دولار سنة 2000، بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 5017,30 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 5896,17.

6- **سلسلة الناتج المحلي الإجمالي "GDP" (بالأسعار الجارية)**: تتكون السلسلة "GDP" من 27 مشاهدة، تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2016، بمتوسط قدره 137874، وقيمة عظمى 332791 سنة 2016 وقيمة صغرى 36970 سنة 1991 بينما ينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 90710,00 مليون دولار وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 97120,66.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة (الكشف عن جذر الوحدة): كما في حالة الجزائر وتونس سنعمد على اختبار ديكي- فولر المطور لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ومن خلال الرسومات البيانية¹ للسلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة نلاحظ مبدئيا وجود اتجاه عام للسلاسل المدروسة، وسنتأكد من ذلك بالاعتماد على اختبار ديكي-فولر المطور "ADF".

¹ أنظر إلى الملحق رقم (1-4)

الجدول (4-18): اختبار سكون بيانات متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع "ADF"*

القرار	الفرق الأول 1st difference			المستوى Level			القيم الحرجة (5%)
	None	Trend & intercept	intercept	None	Trend & intercept	intercept	
	-1,955	-3,603	-2,986	-1,954	-3,595	-2,986	
ساكنة عند I(1)	-6,000	-6,009	-6,067	-0,261	-1,967	-1,375	FDI
ساكنة عند I(1)	-2,110	-4,917	-4,812	0,990	-1,544	-0,098	RMT
ساكنة عند I(1)	-4,492	-4,166	-4,461	0,626	4,241	-3,167	AID
ساكنة عند I(1)	-2,046	-3,612	2,601-	1,568	1,378	2,591-	ED
ساكنة عند I(0)	-6,736	-6,418	-6,571	-5,158	-5,224	-5,064	PI
غ ساكنة عند I(0) ولا عند I(1)	1,406	-4,172	-1,254	9,398	-1,425	1,932	GDPcon
ساكنة عند I(1)	-2,838	-4,308	-3,817	4,068	-0,797	1,835	GDPcour

المصدر: من إعداد الكاتب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يتضح من خلال نتائج الجدول (4-8) أن سلسلة الاستثمار الأجنبي الغير المباشر مستقرة عند المستوى أما بقية السلاسل المدروسة غير مستقرة عند المستوى، مما وجب علينا إجراء فروق من الدرجة الأولى حيث تبين بعد إجراء الفروق أن السلاسل المدروسة مستقرة عند الفرق الأول بخلوها من الاتجاه العام ومن الجذر الوحدوي. وهذا يعني أن جميع السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، ما عدا سلسلة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة فهي غير مستقرة عند المستوى وغير مستقرة عند الفرق الأول ومن ثمة يتم استبعادها من النموذج، وتعويضها بسلسلة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويمكن تلخيص الاستقرار في ما يلي :

D(RMT) → I(0)...5%

D(FDI), D(ED), D(AID), D(PI), D(PIB cou) → I(1)...5%

ثالثاً: تطبيق منهجية الـARDL لدراسة الاقتصاد المصري

1- توصيف النموذج: دراسة أثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي

$$PIB_{cou} = f(FDI_t, PI_t, ED_t, AID_t, RMT_t) \dots \dots \dots (1)$$

بعد دراسة الاستقرار لمتغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة، تبين أن السلسلة PI تستقر عند I(0)، وبقية السلاسل تستقر في الفرق الأول إذن هي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ومن ثمة

* أنظر إلى الملحق (2-4) (3-4) (4-4) (5-4) (6-4) (7-4)

ارتأينا أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) سيكون الأفضل في دراسة العلاقة بين المتغيرات.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالاعتماد على قيمة (F_statistic) لفحص معنوية مستويات التأخير في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ومقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة المقسمة إلى مجموعتين، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول (4-19): نتائج اختبار منهج (ARDL BoundsTest) للنموذج*

اختبار منهج الحدود (ARDL-Bounds Test)		
Sample :1990 2016		
Included observation : 27		
فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	K
F_statistic	842,73	3
Critical Value Bounds		
Significance	I_0 Bound	I_1 Bound
10%	2,72	3,77
5%	3,23	4,35
1%	4,29	5,61

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول رقم (4-19)، نلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة ($F=842,73$) أكبر من الحد الأعلى للقيم الجدولية الحرجة (3,77، 4,35، 5,61) لدرجات المعنوية (10%، 5%، 1%) على التوالي، ومن ثمة نرفض فرضية العدم؛ أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، القروض الأجنبية، المساعدات الأجنبية الرسمية، تحويلات المهاجرين) إلى المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى دلالة 1% بمعنى يوجد تكامل مشترك عند درجة معنوية تقدر بـ 1%.

* انظر الملحق رقم (4-8).

3- تقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير و الطويل ومعامل تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل باستخدام اختبار منهج الحدود، تم تقدير النموذج في الأجل الطويل، والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (4-20): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى الطويل*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)
FDI	16,745	16,519	0,0385
AID	-27,769	-56,908	0,0112
RMT	9,381	43,591	0,0146
PI	-2,788	-15,366	0,0414
ED	1,529	30,906	0,0206
C	47698,82	28,076	0,0227
cointEq	-1,653	-54,335	0,0117

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10

أما العلاقة التوازنية في الأجل القصير، تم تقديرها باستخدام الجدول الموالي:

جدول (4-21): نتائج تقدير نموذج ARDL في المدى القصير*

المتغيرة (variables)	المعلمة (Coefficient)	الإحصائية (t-Statistic)	الاحتمال (Prob)
FDI	11,477	23,786	0,0267
PI	-4,610	-14,317	0,0444
ED	2,528	26,429	0,0241
AID	-11,589	-36,653	0,0147
RMT	-5,743	-17,599	0,0361

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

قبل القيام بتحديد مدى قابلية تصحيح النموذج طويل الأجل، واعتماده في دراسة الأثر بين المتغيرات في الأجل الطويل، لابد من التأكد من جودة أدائه، وذلك باستخدام اختبارات التشخيص لإثبات عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وكذلك إثبات تجانس التباين لها، بالإضافة إلى اختبار ملائمة النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج.

* انظر الملحق رقم (4-9).

* انظر الملحق رقم (4-9).

رابعاً: اختبارات التشخيص للنموذج

1- اختبار الارتباط الذاتي: ويتم ذلك من خلال استخدام الاختبار الآتي:

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM): ويتم بالاعتماد على اختبار Breusch-Godfrey الذي يعتمد بدوره على مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (Lagrange Multiplier Test of Residual BG) والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

جدول (4-22): نتائج اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي* (LM test-BG)

Lagrange Multiplier Test of Residual (Breusch-Godfrey (BG))		
مستوى المعنوية (α)	(F-Statistic)	
	الاحتمال (Prob)	الاحصائية
5%	0,3825	1,086

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه لدينا: احتمال الإحصائية المحسوبة (Prob.F= 0,3825) وهي تفوق (0,05) أي إنها غير معنوية ومن ثمة قبول فرضية العدم؛ أي إن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي عند مستوى المعنوية (5%).

2- اختبار ثبات تباين الأخطاء في النموذج: ويمكن الاعتماد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey الذي يعتمد أيضا على مضروب لاكرانج. ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الآتي:

جدول (4-23): نتائج اختبار (Breusch-Pagan-godfrey)*

AutoregressiveConditionalHeteroscedasticity (ARCH)		
الاحتمال (α)	(F-Statistic)	
	(Prob.F)	الاحصائية
5%	0,4573	1,087

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا القيمة الاحتمالية للإحصائية المحسوبة (Prob.F=0,4573)، وهي أكبر من (0,05)؛ أي نقبل فرضية العدم، ومن ثمة يوجد ثبات تباين على مستوى حد الخطأ العشوائي عند مستوى معنوية (5%).

* انظر الملحق رقم (4-10).

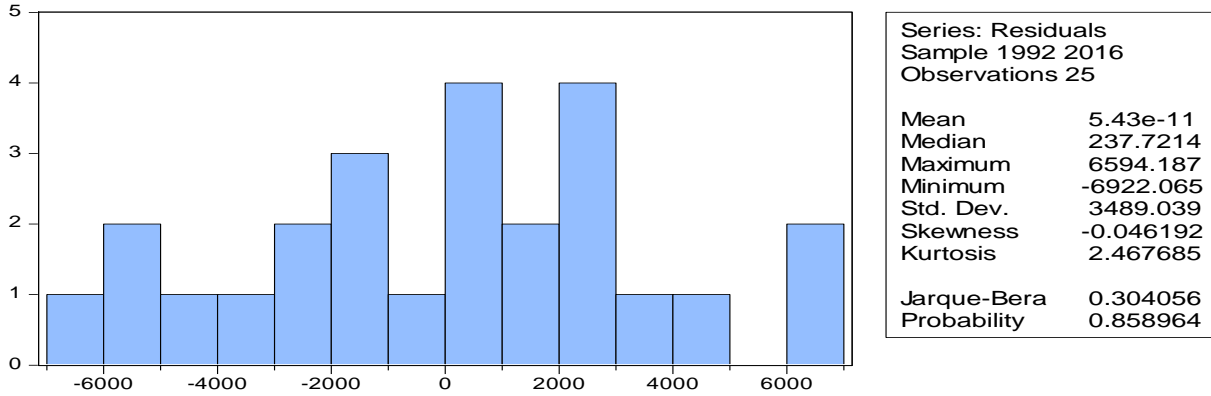
* انظر الملحق رقم (4-11).

3- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB): يتضح من الشكل البياني (4-23) إمكانية

قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر؛ إذ

بلغت قيمة (JB) (1,251) بقيمة احتمالية (Pro=0,534). والشكل (4-23) يبين ذلك

الشكل (4-23): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

4- اختبار ملائمة النموذج المصمم الذي حدد من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج: نعتمد في هذه

الخطوة على اختبار رامسي ((Ramsey(RESET test))), نتائج هذا الاختبار موضحة في

الجدول الموالي:

جدول (4-24): نتائج اختبار ((Ramsey(RESET test))) *

Regression Error Speciation test (Ramsey(RESET test))		
مستوى المعنوية (α)	الإحصائية (F-Statistic)	الاحتمال (Prob.F)
5%	0,8437	0,4233

المصدر: من إعداد الطالب، بالاستعانة بمخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه، لدينا قيمة الاحتمال للإحصائية المحسوبة (Prob.F= 0,4233) أكبر من

(0,05)، إذن نقبل فرضية عدم والشكل الدالي المستخدم في النموذج صحيح عند مستوى معنوية

(5%).

خامسا: تفسير النتائج المتحصل عليها: يمكن تفسير نتائج علاقة الأجل الطويل عبر مرحلتين:

1- التفسير الإحصائي: في هذا الاختبار يجب أن يتحقق شرطان هما أن يكون $CointEq(-1)$ بإشارة

سالبة ومعنوي، حيث نلاحظ من نتائج الجدول أن $CointEq(-1)$ معامل تصحيح الخطأ يساوي

-0,2776 (بإشارة سالبة) ومعنوي (لأن prob=0,0068 اقل من 0,05)، ومنه فقد تحقق الشرطين

وتتمثل معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) كما يلي:

* انظر الملحق رقم (4-12).

$$\text{Cointeq} = \text{GDP_COUR} - (5,3623 * \text{FDI} - 28,6352 * \text{AID} + 13,8250 * \text{RMT} - 18,2144 * \text{PI} + 7,8913 * \text{ED} - 155134,2786).$$

كما يمكن شرح قيمة معامل حد الخطأ ($\text{CointEq} = -0,2776$) بأن 27,76% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل.

بالنسبة لبارامترات الأجل الطويل ومن خلال صيغة النموذج الأخيرة يمكن تناولها كما يلي:

◀ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** بالنسبة للأجل القصير يتضح وجود أثر إيجابي قوي معنويا (2,67%) للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد دولار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 11,477 دولار، في حين أن الأجل الطويل تميز بوجود أثر إيجابي وقوي معنويا (3,85%) للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بواحد دولار يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحالي بـ 16,74 دولار.

◀ **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** تميز الأجل القصير بوجود أثر سلبي قوي معنويا (4,44%) حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي غير المباشر بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 4,610 دولار، ونفس الأمر بالنسبة للأجل الطويل، حيث اتضح وجود أثر سلبي وقوي معنويا (4,14%) للاستثمار الأجنبي غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي غير المباشر بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,788 دولار في الأجل الطويل.

◀ **القروض الأجنبية:** يتضح في الأجل القصير وجود علاقة سلبية قوية (2,41%) بين القروض الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي، حيث إن ارتفاع القروض الأجنبية بواحد دولار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,528 دولار. أما الأجل الطويل يبين وجود أثر إيجابي وقوي معنويا (2,06%) للقروض الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث إذا ارتفعت القروض الأجنبية بواحد دولار تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 1,529 دولار.

◀ **الإعانات والمساعدات الرسمية:** يتضح في الأجل القصير وجود أثر سلبي قوي معنويا (1,74%) للإعانات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن زيادة الإعانات الأجنبية بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 11,589 دولار. أما الأجل الطويل فقد تميز أيضا بوجود أثر سلبي وقوي معنويا (1,12%) للمساعدات على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إذا ارتفعت قيمة المساعدات بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحالي بـ 27,769.

◀ **تحويلات المهاجرين:** توجد علاقة سلبية قوية معنوية (3,61%) بين تحويلات المهاجرين والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، حيث إن ارتفاع التحويلات بواحد دولار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 5,743 دولار، أما الأجل الطويل تميز بوجود أثر إيجابي وقوي معنويًا (1,46%) لتحويلات المهاجرين على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث إذا ارتفعت تحويلات المهاجرين بواحد دولار تؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 9,381 دولار.

وبالنسبة للقوة التفسيرية للمتغيرات المذكورة أعلاه للمتغير التابع، تم تقديرها من خلال معامل التحديد الذي بلغ ($R^2=0,9999$) * وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والقروض الأجنبية والمساعدات الأجنبية وتحويلات المهاجرين تفسر بنسبة 99,99% التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وتعد هذه النسبة ممتازة وجد مقبولة، أما 0,01% هو مقدار الخطأ أو متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

2- التفسير الاقتصادي: إن النتائج المتوصل إليها فيما يخص أثر هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1990-2016، تعد مقبولة من الناحية القياسية وفقا لما تم تقديمه سابقا، حيث يمكن تفسير تلك النتائج حسب النظرية الاقتصادية والبناء النظري للموضوع المقدم سابقا كما يلي:

◀ بالنسبة للآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير و الطويل هي نتيجة منطقية (اقتصاديا)، وذلك أن النظرية الاقتصادية تنص على أن رؤوس الأموال في تدفقها نحو البلد المضيف تؤثر إيجابا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وعلى الناتج المحلي الإجمالي في البلد وهو ما وافق حالة مصر، فتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر عرف تزايدا ملحوظا في الآونة الأخيرة نتيجة لتحسن مناخ الاستثمار في مصر حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2016¹، وكذلك نتيجة لزيادة جلب الاستثمارات الأجنبية وبخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطبيق عمليات الخصخصة.

◀ أما التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأجلين القصير و الطويل، يفسر بسحب المستثمرين الأجانب لاستثماراتهم من البلد مما يؤثر على انخفاض رؤوس الأموال ومن ثمة محدودية النشاط الاقتصادي، كما يمكن تفسير التأثير السلبي من جهة أخرى هو أن التدفق الكبير للاستثمارات

* انظر الملحق رقم (4-9)

¹ انظر الملحق رقم (1-26).

الأجنبية غير المباشرة في الأجل الطويل من شأنه أن يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف... الخ ، فإذا ما اختلفت هذه المتغيرات من شأنها أن تؤثر على ظروف الاستثمار والنشاط الاقتصادي في البلاد ومن ثم التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يمكن حدوثه لحالة دولة نامية مثل مصر، ذلك باعتبار أن اقتصادها ضعيف بالإضافة إلى انفتاحه أمام العالم الخارجي وهو ما يؤكد حدوث نتيجة مثل هذه.

◀ إن مصر من الدول النامية التي تعتمد بصفة كبيرة على القروض الخارجية منذ سنوات سبعينات القرن الماضي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتمويل برامجها الاقتصادية وهذا نظرا لنقص المدخرات والموارد المحلية، وهذا ما يفسر التأثير الإيجابي للقروض الخارجية على الناتج المحلي في الأجلين القصير و الطويل.

◀ على الرغم من الاعتماد الكبير لمصر على المعونات الأجنبية لدعم التنمية والنمو الاقتصادي إلا أنه هناك أثر سلبي للمعونات الأجنبية في الأجلين القصير والطويل على الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى توظيفها في قطاعات غير منتجة من جهة ومن جهة أخرى ضعف الرقابة عليها و ممارسة الفساد و غياب الشفافية، إضافة إلى عدم توفر القوة المؤسسية والسياسات النقدية والمالية والتجارية الفعالة لدى الدولة المضيفة وأيضا إخفاق الدول المانحة للإعانات في تحديد الاستثمارات التي تتوجه إليها التدفقات بصورة مثلى.

◀ أما بالنسبة لعلاقة تحويلات المهاجرين بالناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت علاقة طردية وقوية نوعا ما، وهي نتيجة تتماشى مع عدد من الدراسات الاقتصادية وليس كلها إذا ما علمنا أنها احتلت المرتبة الثانية من حيث النصيب النسبي من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. أما بالنسبة للأجل القصير فقد كانت العلاقة عكسية و أيضا تتماشى مع عدد من الدراسات التي أثبتت أن نسبة كبيرة من أسر المهاجرين أعلنوا عن توجه هذه التحويلات نحو تلبية احتياجات استهلاكية يومية، شراء سلع أخرى وتجهيزات منزلية، و المساهمة في أحداث اجتماعية (ميلاد، زواج، وفات، أعياد)، ثم إذا أمكن ومع مرور الزمن، إنشاء مؤسسات صغيرة لصالح أقاربهم.

بناء على التحليل والتفسير الاقتصادي السابق للنتائج المتحصل عليها من الدراسة القياسية والتي كانت قياسيا واقتصاديا صحيحة، لتكون معادلة التكامل المشترك كما يلي:

$$\text{Cointeq}=\text{GDP_COUR}-(5,3623*\text{FDI}-28,6352*\text{AID}+13,8250*\text{RMT}-18,2144*\text{PI}+7,8913*\text{ED}-155134,2786).$$

ونخلص في الأخير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في مصر يتأثر بتغير هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في الأجلين القصير و الطويل، وفق تغير العناصر الموضحة في المعادلة السابقة.

خلاصة الفصل:

شهدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الثلاث الجزائر، تونس، مصر تفاوت من حيث التدفق واختلافا في أشكال التدفق، فبالنسبة للجزائر عرفت خلال الفترة المدروسة أربعة أشكال لتدفقات رؤوس الأموال وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الخارجية، المعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين في حين عرفت كل من تونس ومصر بالإضافة إلى الأشكال الأربعة السابقة تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر على الدولتين وذلك نظرا لتطور بورصتيهما المالية مقارنة بالجزائر، ولقد استهدف هذا الفصل قياس هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2011.

لقد أفضت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات الحاصلة في هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في المدى القصير والمدى الطويل، وذلك قادنا إلى نتيجة أخرى أن رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الجزائر وتونس ومصر تتنوع ما بين القصيرة والطويلة الأجل، وذلك بوجود آثار لها في المدى القصير والطويل حسب نوع رأس المال المتدفق إلى البلد المعني.

إن نتائج الدراسة القياسية للدول الثلاث تقودنا إلى إجراء مقارنة ما بين هذه الدول، يمكن أن نلخصها في جدول المقارنة رقم (4-25) اللاحق.

جدول (4-25): ملخص الدراسة القياسية في كل من الجزائر وتونس ومصر

		المتغير التابع (GDPcou)			
الدولة	المتغيرات المستقلة	هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية			
		الأجل القصير		الأجل الطويل	
		المعامل	التأثير	المعامل	التأثير
الجزائر	FDI	-1,586	0	118,21	1
	ED	-2,721	1	-5,175	1
	AID	2,172	0	152,48	1
	RMT	28,453	1	125,23	1
تونس	FDI	-2,407	1	-3,7018	1
	PI	7,824	1	-45,7451	1
	ED	1,491	1	2,1011	1
	AID	0,950	1	0,7494	1

مصر	FDI	11,477	1	16,745	1
	PI	-4,610	1	-27,769	1
	ED	2,528	1	9,381	1
	AID	-11,589	1	-2,788	1
	RMT	-5,743	1	1,529	1

ملاحظة: 1: وجود تأثير 0: عدم وجود تأثير

المصدر: من إعداد الباحث

حيث تشير النتائج الملخصة في الجدول أن هيكل تدفقات رؤوس الأموال يختلف بين الدول الثلاث، ففي الأجل القصير وبالنسبة لحالة الجزائر يتضح عدم تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والإعانات الرسمية، في حين تأثيرهما على كل من تونس ومصر. أما في الأجل الطويل، فإن هيكل رؤوس الأموال الأجنبية يؤثر على الدول الثلاث لكن بدرجات متفاوتة.

أما بالنسبة لدرجة التأثير في الأجل الطويل، فهي تختلف من دولة إلى أخرى ويتضح من النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هو الأكثر حساسية للتغيرات في هيكل رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة مع كل من تونس ومصر، حيث إن تغير الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة في الأجل الطويل يؤدي إلى تغير الناتج المحلي في كل من الجزائر وتونس ومصر على الترتيب بـ 118,21، -3,701، 16,745 وحدة، أما بالنسبة للقروض الأجنبية فإن تغيرها بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس ومصر على الترتيب بـ -5,157، 2,101، 9,381 وحدة. أما بالنسبة للإعانات والمساعدات الرسمية فإن تغيرها بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وتونس ومصر على الترتيب بـ 152,48، 0,749، -2,788 وحدة، في حين أن تحويلات المهاجرين يؤدي تغيرها بوحدة واحدة إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر ومصر على الترتيب بـ 125,23، 1,529 وحدة، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن تغيره بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الإجمالي لكل من تونس ومصر على الترتيب بـ -45,745، -27,769 وحدة.

مما سبق يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي الأكثر حساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمساعدات الرسمية وتحويلات المهاجرين هو الناتج الخاص بدولة الجزائر. أما الناتج المحلي الأكثر حساسية للاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الناتج الخاص بدولة تونس. في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الأكثر حساسية للقروض الخارجية هو الناتج الخاص بدولة مصر.

الخاتمة

حاولت هذه المقاربة تعميق البحث في أهمية رؤوس الأموال الأجنبية بما لها من أثر بالغ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبول ومستديم بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. مما جعل من هذه الأخيرة تتجه إلى تحرير اقتصاداتها أمام العالم الخارجي من أجل الاستعانة و الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية. وتعد دول شمال أفريقيا الجزائر تونس و مصر كغيرها من الدول النامية تسعى جاهدة إلى النهوض باقتصاداتها، فقد اتجهت هذه الدول الثلاث إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لذلك من خلال الاستعانة بمصادر تمويل جديدة لتمويل برامجها وخططها التنموية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق خلافا لما كانت عليه في ظل النظام الاشتراكي بتركيزها على مصدر القروض الأجنبية ومن ثمة فقد نجحت هذه الدول ولو نسبيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشكيل هيكل جديد يختلف عما كان عليه قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية وتحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى خارج هذه الدول. لقد عالجت هذه الأطروحة ما تناولته عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية والنمو الاقتصادي، انطلاقا من فكرة مفادها أن هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على اختلاف أشكالها يؤثر على النمو الاقتصادي للبلد المضيف لها وبدرجات مختلفة.

أولاً: النتائج.

من خلال الدراسة النظرية و القياسية التجريبية على الدول الثلاثة الجزائر، تونس و مصر يمكننا أن نلمس النتائج الآتية:

النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

- 1- إن مصطلح التمويل الدولي لا يقتصر فقط على الاستثمارات الأجنبية فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى أشكال أخرى كالقروض الخارجية والمعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين.
- 2- إن رؤوس الأموال الأجنبية لها مزايا وإيجابيات كثيرة اتجاه اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية غير أن هذا لا يعني أنه ليس لها جوانب سلبية اتجاهها، ومن ثمة فإن سوء استخدام رؤوس الأموال الأجنبية قد يؤثر سلبا على الدول المتلقية بصفة كبيرة.
- 3- لقد أثبت تحليلنا لعلاقة النمو الاقتصادي برأس المال الأجنبي، وجود آثار لهذا الأخير على النمو الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق التأثير على متغيرات أو عناصر أخرى يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي، وهذا اتضح أكثر في ملخص طرح نتائج بعض الدراسات التجريبية.
- 4- بالنسبة لتدفقات رؤوس الأموال فقد استحوذت الدول المتقدمة على النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر على مستوى العالم، في حين أن الدول النامية كان لها النصيب الأكبر على مستوى العالم فيما يخص الإعانات والمساعدات الرسمية و تحويلات المهاجرين.

5- إن نماذج النمو الاقتصادي على اختلاف نتائجها في تحليل محددات النمو، أكدت في مجملها على أن رأس المال عنصر أساسي في النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ضعف هذا العنصر محليا إلى أهمية الاعتماد على رأس المال الأجنبي لسد فجوة الموارد المحلية وتحقيق معدلات النمو المرغوب فيها والمخطط لها.

6- أكدت الدراسة أن العالم العربي بعيد عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، مع الإشارة إلى أن الدول العربية ليست كلها في نفس المستوى، حيث نجد أن الدول العربية النفطية حققت معدلات تنمية اقتصادية مقبولة وفي بعض الأحيان جد متقدمة، في حين أن بقية الدول العربية تعد بعيدة كل البعد عن تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مقبولة وهو ما يبرر الحاجة أكثر لرؤوس الأموال الأجنبية. من ناحية أخرى فإن الدول العربية النفطية وحسب تحليلنا السابق، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على إيرادات البترول ومدى تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية السابقة. ومن ثمة يمكن عد اقتصاد الربع الذي تعتمد عليه الدول النفطية سلاحا ذا حدين، حيث تعد إيرادات البترول وسيلة أساسية توفر التمويل اللازم، و يتم استخدامها للنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة، ومن ناحية أخرى فإن التركيز على قطاع الاقتصاد الريعي قد أدى بنا إلى الانحراف عن مسار التنمية من خلال الاعتماد على قطاع وحيد في كسب النقد الأجنبي، وهذا ما حدث في الدول العربية النفطية، ويتضح ذلك من خلال التأثير الكبير للإيرادات الإجمالية من النقد الأجنبي للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط.

7- إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تشترك في كونها تؤثر على النمو الاقتصادي لبلد ما، إلا أن هذا التأثير يختلف من هيكل إلى آخر (الهيكل النسبي و الهيكل الشكلي)، وهو ما يحتم ضرورة معرفة الهيكل المناسب لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الذي يسمح بترك أكبر أثر إيجابي ممكن على الناتج المحلي الإجمالي.

8- يمكن معرفة الهيكل الأنسب لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، من صياغة سياسات اقتصادية من شأنها تخفيف التأثير السلبي للتدفقات الرأسمالية الداخلة على اقتصاد البلد وأهداف التنمية والنمو الاقتصادي فيه.

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي:

1- وجود أثر واضح لهيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل على الناتج المحلي الإجمالي.

2- من خلال نتائج الدراسة يمكن التمييز بين نوعين من هيكل رؤوس الأموال الأجنبية، الأول يسمى الهيكل الشكلي وهو الذي يعرفنا بعدد أنواع رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى بلد ما، في حين

- يسمى الثاني الهيكل النسبي وهو الذي يصف تركيبة مختلف رؤوس الأموال الأجنبية التي يحددها الهيكل الشكلي كنسبة من إجمالي التدفقات أو كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها كل من الجزائر وتونس ومصر والتي من أهم بنودها تحرير حركة رؤوس الأموال من وإلى الدول الثلاث، إلى تحفيز تدفق رؤوس الأموال الأخرى -فضلا عن القروض الخارجية- على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة (ماعد الجزائر) وتحويلات المهاجرين والتي كانت لا تشكل سوى نسبة جد ضعيفة قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية.
- 4- لقد عرفت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى كل من الجزائر وتونس ومصر خلال الفترة المدروسة تفاوتاً من حيث التدفق واختلافاً في أشكال التدفق، فبالنسبة للجزائر عرفت خلال الفترة المدروسة أربعة أشكال لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، القروض الخارجية المعونات الأجنبية وتحويلات المهاجرين، في حين عرفت تونس ومصر بالإضافة إلى الأشكال الأربعة السابقة تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدولتين، وذلك نظراً لتطور بورصتيهما المالية مقارنة بالجزائر.
- 5- عرفت الدول الثلاث سافة الذكر خلال الفترة المدروسة هيكل نسبي لرؤوس الأموال الأجنبية يختلف من دولة إلى أخرى فيما يخص ما يمثله كل عنصر من عناصر الهيكل كنسبة من إجمالي التدفقات أو إجمالي الناتج المحلي، إلا أنه يجمع الهياكل الثلاث ميزة واحدة وهي هيمنة القروض الخارجية كنسبة من إجمالي التدفقات أو إجمالي الناتج المحلي، ماعدا الجزائر التي تراجعت بها هذه النسبة مع بداية ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، وما ترتب عنه من تراجع الاعتماد على القروض الأجنبية.
- 6- كما توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تونس ومصر يمكن أن يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال التأثير السلبي أو الإيجابي للتدفقات الأجنبية مع اختلاف تركيبة الهيكل في كل دولة، حيث إن تغير تركيبة الهيكل يمكن أن تلعب دوراً في تحديد التأثير الذي تحدثه على الناتج المحلي الإجمالي، مع مراعات أثر الزمن (المدى القصير أو المدى الطويل) في تحديد الأثر الإجمالي.
- 7- إن هيكل تدفقات رؤوس الأموال يختلف بين الدول الثلاث، ففي الأجل القصير وبالنسبة لحالة الجزائر يتضح عدم تأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والإعانات الرسمية، في حين تأثيرهما كان قوياً على كل من تونس ومصر. أما في الأجل الطويل، فإن هيكل رؤوس الأموال الأجنبية يؤثر على الدول الثلاث لكن بدرجات متفاوتة.

- 8- إن درجة التأثير في الأجل الطويل تختلف من دولة إلى أخرى ويتضح من النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هو الأكثر حساسية للتغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر والإعانات والمساعدات الرسمية وتحويلات المهاجرين، أما الناتج المحلي الأكثر حساسية للاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الناتج الخاص بدولة تونس، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الأكثر حساسية للقروض الخارجية هو الناتج الخاص بدولة مصر.
- 9- يتضح وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر ومصر، في حين أن العلاقة عكسية في تونس.
- 10- بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر فعلاقته مع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل هي علاقة عكسية في كل من تونس ومصر.
- 11- ترتبط القروض الأجنبية بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل في كل من مصر وتونس وعلاقة عكسية في الجزائر.
- 12- ترتبط أيضا المساعدات الرسمية في الأجل الطويل بعلاقة طردية اتجاه الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر وتونس، وعلاقة عكسية في مصر.
- 13- إن العلاقة بين تحويلات المهاجرين والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل علاقة طردية في كل من الجزائر ومصر.

ثانيا: اختبار الفرضيات.

- 1- **الفرضية الأولى:** إن أسباب الحاجة إلى التمويل الدولي، ترجع إلى عدم كفاية الموارد المحلية من جهة، إضافة إلى الاختلال في التجارة الخارجية، وعليه فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية الأولى من خلال الدراسة التي تطرقنا إليه في الفصل الأول والتي أثبتت أن الحاجة إلى التمويل الدولي تكون لسببين رئيسيين هما عدم كفاية الموارد المحلية لاستخدامها في تمويل الاستهلاك وتكوين مدخرات كافية للاستثمار (فجوة الادخار)، وأيضا اختلال التجارة الخارجية (فجوة التجارة الخارجية) وبمعنى آخر فإن ظهور فجوة ما بين الاستيرادات والصادرات، يتم تغطيتها عن طريق اللجوء إلى التمويل الدولي.
- 2- **الفرضية الثانية:** إنه على الرغم من تعدد أشكال التدفقات المالية الدولية نحو الدول النامية، فإنه من جهة تستحوذ القروض الأجنبية على النصيب الأكبر من هذه التدفقات، ومن جهة أخرى نجد هذه التدفقات ضعيفة جدا مقارنة مع التي تتدفق للدول المتقدمة، ولقد أثبت صحة هذه الفرضية في جانبها الأول من تحليلنا لتطور تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على المستوى الدولي في الفصل الثاني، والتي أثبتنا فيها سيطرة القروض الأجنبية على هيكل تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو الدول النامية. أما بالنسبة لضعف هذه التدفقات مقارنة بالدول المتقدمة فهذه الفرضية غير صحيحة

لأنه في تحليلنا توصلنا إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير المباشر كان النصيب الأكبر منهما للدول المتقدمة، أما الإعانات والمساعدات و تحويلات المهاجرين كان النصيب الأكبر منهما للدول النامية.

3- الفرضية الثالثة: إن مؤشرات التنمية الاقتصادية في معظم الدول العربية بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب، باستثناء بعض الدول والتي يرتبط تحسن مؤشراتها بارتفاع أسعار النفط. ولقد أثبتت هذه الفرضية عند تطرقنا إلى واقع التنمية الاقتصادية بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014، وتأكدنا أن الدول العربية لا تزال بعيدة عن تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مقبولة، إلا الدول البترولية الغنية والتي ترتبط معدلات التنمية بها بتحركات أسعار البترول.

4- الفرضية الرابعة: باستخدام نموذج (ARDL) ، تتحقق علاقة بين هيكل التدفقات المالية الدولية وبين الناتج المحلي الإجمالي، يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى و غير قادرة على تصحيح الاختلالات الموجودة كونها محكومة بأفكار وآليات النظام الدولي الجديد، أو توجيهها لأغراض استهلاكية وترفيهية. من خلال الدراسة القياسية تم تأكيد الجزء الأول من الفرضية والتي أثبتنا فيها وجود علاقة تأثير بين هيكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية والناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ويختلف تأثيرها من دولة لأخرى. أما بالنسبة لعدم قدرة الهيكل على تصحيح الاختلالات الموجودة كونها محكومة بآليات النظام الدولي الجديد، أو توجيهها لأغراض استهلاكية، فهنا نتحفظ على صحة هذه الفرضية لأن القدرة على تصحيح الاختلالات وتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية لأغراض إنتاجية يتوقف على الإرادة المتوفرة لدى الدولة المستقبلية لرؤوس الأموال ومدى قدرتها على استخدام أمثل لتلك الأموال، ومن ثمة فهي تختلف من دولة إلى أخرى، حيث نجد مثلا في الجزائر وجود علاقة عكسية بين القروض الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي ومن ثمة يمكن أن يكون بسبب سوء استخدام هذه القروض، كما نجد أيضا وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في تونس وأيضا وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر والناتج المحلي الإجمالي في مصر.

مما يقتضي علينا في خاتمة هذه الأطروحة وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها سابقا تقديم جملة من الاقتراحات نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بهذا الموضوع، نوردتها كما يلي:

1- على الدول النامية أن تتعامل مع التدفقات الدولية لرأس المال بوصفها واقعا لا بد من التفاعل معه بصورة أو أخرى، شريطة أن يكون هذا التعامل قائما على أساس الاستفادة المشتركة الحالية والمستقبلية.

2- ضرورة تخلي الدول الثلاث عن تمويل الاقتصاد وبرامج التنمية عن طريق القروض الخارجية وخاصة بالنسبة لكل من تونس ومصر، وهذا إذا ما علمنا ما تتركه القروض الخارجية من سلبيات

- على اقتصاد البلد إذا لم يتم توجيهها برشادة لتحقيق الأهداف المرجوة منها. وإن اقتضى الأمر يجب توجيه القروض الأجنبية بعيدا عن الأغراض الاستهلاكية.
- 3- وجب تأييد التأثير الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر ومصر، من خلال تصحيح السياسات الاقتصادية التي تؤثر على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال المحلية واتخاذ كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسهم ذلك في زيادة الصادرات بصورة مباشرة، والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي بصورة غير مباشرة.
- 4- العمل على استحداث آليات وسياسات للتحكم في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بحيث تكون هذه الآليات والسياسات بعيدة عن التقييد غير المبرر لتدفقات رؤوس الأموال، وكل هذا حتى يتم اختيار الهيكل الأنسب لرؤوس الأموال الأجنبية والعمل على تخفيض التغيرات التي تطرأ على هذا الهيكل بما يخدم تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلد.
- 5- العمل على تطوير و تفعيل دور السوق المالي كسبيل لجذب الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة خاصة بالنسبة للجزائر التي تعد شبه معدومة فيها؛ إذ تعد هذه الأخيرة من أهم تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي وممولا هاما للنشاط الحقيقي في الاقتصاد الوطني.
- 6- يتوجب على أي حكومة في ظل الانتقال إلى اقتصاد مفتوح القيام بزيادة الكفاءة الإنتاجية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، وتصحيح نواحي الفشل في السوق كالاختكار والتلوث، إشاعة المساواة من خلال التخطيط، واستخدام الضرائب والإنفاق لإعادة توزيع الدخل لصالح فئات معينة. العمل على تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تعتمد الحكومة على الضرائب والنفقات العامة للتخفيف من حدة البطالة والتضخم.
- 7- تشكل تحويلات المهاجرين إحدى أهم رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة للدول الثلاث الجزائر، تونس مصر، حيث تأتي تلك التحويلات في مرتبة ما بعد القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر مما يدل على حيازتها نسبا معتبرة من إجمالي التدفقات للدول الثلاث، مما يوجب ضرورة الاهتمام بهذا النوع من رأس المال وتوجيه هذه التدفقات لما يخدم التنمية في هذه الدول.
- 8- حسب الدراسة القياسية فإن الناتج المحلي في الجزائر كان أكثر حساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المهاجرين، ومن ثمة وجب الاهتمام الكبير وتركيز الجهود نحو هذين النوعين من التدفقات لما لهما من تأثير كبير وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، من خلال توفير المناخ الجيد للاستثمار واستخدام المزايا والحوافز الضريبية لتوجيه الشركات الاستثمارية نحو الأقاليم الأقل نموا والتي في حاجة إلى المزيد من الاستثمارات لتحقيق تنميتها الاقتصادية.
- 9- الإصلاح المصرفي والمالي: يستهدف بالخصوص تقوية قدرات تسيير البنوك وعصرنتها، والرفع من النجاعة المصرفية في حشد الادخار وتخصيص الموارد، بخدمات ذات جودة عالية وبكلفة أقل، كما

يستهدف الإصلاح توحيد مقاييس الأنشطة المصرفية، ومن ثمة مطابقة عمل البنوك العمومية والخاصة مع مقاييس القدرة على الوفاء المعمول بها عالميا، وهو السلوك الذي يسمح لقطاع الأعمال، من إقامة شراكة مع الطرف الآخر لجلب المهارات والتقنية اللازمة.

ويرجو الباحث أن يكون قد وُفق في تحقيق ما سعى إليه، من خلال هذا الجهد العلمي المتواضع، وهذه الدراسة - بوصفها مقارنة في أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي - لا تزعم أنها حققت الغاية والخطاب الفصل، فإن استطعت أن أضع يدي على الجوانب التي لم يشر إليها غيري ممن سبقوني في هذا الحقل الواسع، أو أن أنبّه إلى فكرة قد تمهّد لغيري ممن يشتغل في هذا المجال سبيل البحث والتّقيب فتلك غايتي المنشودة، وإن قصرت في بلوغ المراد، فحسب المرء أن تُعدّ معاييه. و بالنسبة لآفاق الدراسة فيمكنني أن أعرض عدد من الدراسات التي يمكن لي أو لغيري تناولها مستقبلا وهي:

- (5) أثر تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال) في الجزائر (دراسة قياسية).
 - (6) دراسة العلاقة بين رؤوس الأموال الأجنبية وحجم الصادرات في الجزائر (هل هناك علاقة تأثير تبادلية أو من جانب واحد فقط؟).
 - (7) ما مدى تأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.
 - (8) ما هي آثار التمويل الدولي على الناتج الزراعي (دراسة قياسية).
- والله الموفق، وإليه قصد السبيل.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم عبد الرحمن زكي، "قضايا التخلف والتنمية"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1990.
- 2- إبراهيم موسى، "قياس تحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990-2006" جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، 2009.
- 3- أحمد عارف العساف و محمود حسين الوادي، "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011.
- 4- أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسين، "السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو" مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 5- أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة تركيا-كوريا الجنوبية- مصر"، الدار الجامعية، مصر 2005.
- 6- إيمان عطية ناصف و علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات والتمويل" الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007.
- 7- بالعزوز بن علي، "النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط2، 2006.
- 8- بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الإسكندرية، 2003.
- 9- جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوز، "اقتصاديات النقود والتمويل الدولي"، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010.
- 10- جون هدرسون ومارك هردنز، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار المريخ للنشر، الرياض ط4، 1997.
- 11- حسن كريم حمزة، "العولمة المالية والنمو الاقتصادي"، دار صفاء للتوزيع والنشر، ط1 2011.
- 12- حمدي عبد العظيم، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
- 13- خالد محمد السواعي، "التجارة والتنمية"، دار المناهج، عمان، ط1، 2006.

- 14- رمزي زكي، "التاريخ النقدي للتخلف"، عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- 15- رمزي زكي، "فكرة الأزمة، دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي" مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، أوت 1987.
- 16- روجرز، جين وسوليفان د.جون "الاستثمار الأجنبي المباشر"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، طبعة منقحة، 2004.
- 17- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2003.
- 18- سالم رشدي سيد، "إدارة التمويل الدولي (أسسها ونظرياتها)"، دار الرابطة للنشر والتوزيع، ط1 عمان، 2015.
- 19- سامر علي عبد الهادي، "التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية"، دار الأيتام عمان، الأردن، 2017.
- 20- سرمد كوكب جميل، "التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات"، جامعة الموصل، 2002.
- 21- سفيان قمومية، "رؤوس الأموال الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي"، النشر الجامعي الجديد، ط1، الجزائر، 2017.
- 22- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، "النقود والتمويل الدولي"، ترجمة: محمود حسن حسني و أنيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- 23- سالم توفيق النجفي، "أساسيات علم الاقتصاد"، جامعة الموصل، 2000.
- 24- شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.
- 25- صادق مدحت، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2007.
- 26- صفوت عبد السلام عوض الله، "سعر الصرف وأثره على اختلال ميزان المدفوعات"، دار النهضة للنشر، القاهرة، 2000.
- 27- صلاح عباس، "العولمة وآثارها على الفكر المالي والنقدي"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005.
- 28- عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 29- عادل المهدي، "التمويل الدولي"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993.

- 30- عبد الحسين العنكبي، "الفجوات الثلاث (متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة)"، دار الأيتام ط1، عمان، الأردن، 2018.
- 31- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية" دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.
- 32- عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 33- عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2012.
- 34- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمن بن سانية، "دراسات في التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2014.
- 35- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة الاقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
- 36- عبد النبي الطوخي، عمر البيلي، "اقتصاديات التنمية والتخطيط والحسابات القومية"، د.د.ن، مصر، 2001
- 37- عبد الهادي عبد القادر سويقي، "أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي"، جامعة أسيوط مصر 2008.
- 38- عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 39- عجمية محمد وناصر إيمان، "التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)"، ط1، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 40- عرفان تقني حسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1999.
- 41- عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 42- علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2010.
- 43- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2007.
- 44- علي عبد الوهاب نجا، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2015.

ثانياً: المجالات

- 1- إبراهيم عبد اللطيف، "الخصخصة والاستثمار الأجنبي"، مجلة الإدارة، المجلد 27، العدد 03، 2004.
- 2- أبو العينين، سوزان حسن، "اختبار فرضية علاقة السببية بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في مصر باستخدام نماذج التكامل المتساوي وتصحيح الخطأ (1990-2011)"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2 أبريل 2012.
- 3- أحمد طلفاح، "التدفقات المالية الدولية"، برامج التدريب عن بعد، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بحوث جسر التنمية، د س ن.
- 4- إسماعيل صبري عبد الله، "أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم 327، 1987.
- 5- بالهاشمي الجليلي طارق، "الإصلاحات المصرفية في الجزائر"، مجلة أفاق اقتصادية العدد 4، 2005.
- 6- حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا"، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر، وهران، العدد السابع 2009.
- 7- دونالد ماثيوس، ليليانا روخاس، سواريز، "تحرير حساب رأس المال" مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، المجلد 29، العدد 04، ديسمبر 1992.
- 8- زعزوع و زينب عباس، "دور المنح و المساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي"، مجلة النهضة، المجلد 13، العدد 02، جامعة القاهرة أبريل 2012.
- 9- ستينجن كلاسين، "نشوء الاستثمار في الأسهم في الدول النامية"، المجلة الاقتصادية للبنك الدولي، نظرة عامة، العدد 09، جانفي 1998.
- 10- سوزان سكدال، "الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال، أهي نعمة أو نقمة؟"، مجلة التمويل و التنمية (صندوق النقد الدولي)، المجلد 31، العدد 1، مارس 1994.
- 11- العشرس حسين، "مفهوم التنمية الاقتصادية عند شومبيتر ومدى انطباقه على الدول النامية"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1978.
- 12- علي ميا وآخرون، "العولمة وتحديات التقنية والتكنولوجية على الإدارة"، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، دمشق، 2005.

- 13- قبرصي عاطف، "إعادة النظر في دور الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد8، 2000.
- 14- كاثرين باتليو، هيلين بوارسون، "الدين الخارجي والنمو"، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولي)، المجلد 39، جوان 2002.
- 15- كريم نعمة، "أهمية ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد" مجلة العلوم الإنسانية، العدد27، 2006.
- 16- محمد أحمد الزعبي، "التخلف والتقدم في البلدان النامية والوطن العربي (جدلية السبب)" مقال منشور في مجلة ابن رشد، العدد الثاني، برلين، ألمانيا، 2012.
- 17- معز العبيدي، "تحديات تمويل الاقتصاد التونسي في خصم الانتقال الديمقراطي"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، المجلد الخامس عشر العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جانفي 2013.
- 18- هيل عجمي جميل، "الاستثمار الأجنبي في الأردن حجمه ومحدداته"، مجلة أريد للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة أريد الأهلية، الأردن، 2002.
- 19- ياجا فينجوبال ريدي، "دروس من المنهج التدريجي الهندي لجعل حساب رأس المال قابلا للتحويل"، مجلة التمويل والتنمية(صندوق النقد الدولي)، المجلد44، العدد01، مارس 2007.
- 20- يوري دادوشي، ديباك داستجوينا ودليلب راثا، "دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة" مجلة التمويل والتنمية(صندوق النقد الدولي)، ديسمبر 2000.
- 21- يوسف عثمان إدريس، "تحرير حساب رأس المال، المزايا والمخاطر"، مجلة المصرفي العدد35، مارس 2005.

ثالثا: التقارير

- 1- الأمم المتحدة، "المساعدات الإنمائية الرسمية للأهداف الإنمائية للألفية والنمو الاقتصادي" تقرير التجارة والتنمية، 2008.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: إصلاح القطاعات المالية في شمال إفريقيا"، أبريل 2002.
- 3- صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.
- 4- صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات الصندوق، 2018.

- 5- البنك الدولي، "بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"، 2018.
 - 6- البنك الدولي، "شبكة إحصاء الفقر"، تقديرات تستند إلى سنة 2013، واشنطن، 2016.
 - 7- روبيرتو كارداريللي، سليم اليكداغ و آخرون، "إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة" صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل الثالث، أكتوبر 2007.
 - 8- سليم اليكداغ، أيهان كوسيه، "هل يمكن أن تتجح القيود على رأس المال؟"، صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، الفصل الثالث "إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة" 2007.
 - 9- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، "الاستثمار في التنمية"، تقرير سنوي، مصر، 2017.
- رابعاً: الملتقيات
- 1- رشيد حمد العنزي، "قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية (الحوافز والمعوقات)"، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض 2000.
 - 2- بن بوزيان محمد، زباني الطاهر "الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة 21-22 ماي 2002، ص 09.
 - 3- علا الخواجة، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين، ورقة مقدمة لندوة "المغتربين العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوربي"، جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أبريل 2007.
 - 4- قورين حاج قويدر، "دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية- حالة مؤسسة SNVI - مقال مقدم في الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات النامية" جامعة الشلف، 21-22 نوفمبر 2006.
 - 5- مخلص محمد جبة، "الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي، ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية: الحوافز والمعوقات"، معهد الدراسات الدبلوماسية الرياض 2000.
 - 6- المنصف عباس، "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصوصية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، 1997.

- 7- هاني محمد نبيل و محمد ترقو، "دراسة فعالية سياسة التعقيم للتحكم في تدفقات رؤوس استثمارات المحافظ المالية باستخدام نماذج معطيات بانل"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الخامس حول "الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات النامية"، جامعة الخميس، الجزائر، 2012.

خامسا: قوانين ومراسيم تشريعية

- 1- الجريدة الرسمية، "القانون رقم 10/90 الصادر في 14/04/1990 المتعلق بالقرض والنقد" العدد 16، ص 541-542.
- 2- بنك الجزائر، أنظمة عام 2014، نظام رقم 04/14، سبتمبر 2014.

سادسا: الأطروحات

- 1- جمال محمود عطية، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان مصر 2002.
- 2- علي عبد الوهاب نجا، "مشكلة البطالة في مصر وأثر تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها"، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2008.
- 3- فضيلة جنوحات حريتي، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية: حالة بعض الدول المدينة"، جامعة الجزائر، قسم الاقتصاد، 2006.
- 4- ميلود وعيل، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" -حالة: الجزائر، مصر، السعودية- دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2014.
- 5- وليد محمد عبد القادر محمود وكيل، "فاعلية السياسة النقدية في ظل تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية"، دراسة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة حلوان، 2003.

سابعاً: المواقع الإلكترونية

- 1- إبراهيم إبراهيم، "التمويل والأدائه وأدارة الأعمال الدولي"، منتديات مكتبتنا العربية، بحث منشور في الانترنت على الموقع: <http://www.almaktabah.net>
- 2- مغوري شلبي، "المناطق الحرة فوائد واضرار"، www.islam.line.net/arabic/economics/2011/04/article4-sh.htm

II- اللغة الأجنبية:

أولاً: اللغة الفرنسية:

- 1- Benyoucef fatma, " **la politique de change en Algérie, avec référence a l'Albanie**", mémoire de magistère, faculté des sciences d'économique et sciences de gestion, université d'Alger, 2006.
- 2- Chaabita Rachid, "**Les Transfères de Fonds des résidents marocains en Europe, impact et déterminants**", Réunion Ad hoc d'experts-migration internationale et développement en Afrique du nord, Nation Unies, Commission économique pour l'Afrique du nord, Rabat, Maroc, 19-20 mars, 2007, p10.
- 3- Esso Loesse Jacques, "**Investissement Directs Etrangers : Déterminantes et influences sur la croissance économiques**", revue de politique économique et développement, n°117, Cellule d'analyses de politiques économiques du CIRES, juin 2005.
- 4- Mahjouba Zaiter Lahimer, "**l'impact des Entés de Capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement**", thèse pour l'obtention du titre de docteur en science Economique, l'aboratoire d'économie de dophine, univ paris, 2011.
- 5- Meachel Biales, Remi Leunion et les autres, "**notion fondamentales d'économie** ", Edition Foucher, paris, 2002.
- 6- OCDE, "**Les transfères de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement, Perspectives des migrations internationale**", rapport 2006.
- 7- P.Combeemat et Autre, "**Science économiques et sociales : nouveau manuel**" édition la découverte, 2003.
- 8- Pawel H. Dembinski: "**L'endettement International**", OCDE, Paris,1988.

ثانياً: اللغة الانجليزية:

- 1- A.P. Thirwall, "Growth and Development (With Special Reference to Developing Economies)", Sixth Edition, Macmillan press Ltd, 2003.
- 2- Abdur Chowdhury & George Mavrotas, "**FDI and Growth: What Causes What**", the world economic 2003, Vol 29, Issue 1.
- 3- Adolfo and Others, "**Do workers remittances Promote Economic Growth?**" IMF working Paper, WP/09/13, July 2009.
- 4- Ahmadi R. & Ghanbarzadeh M., "**FDI, Export and Economic Growth: Evidence from Mena Region**" Middle-East Journal of Scientific Research, Vol10, issue 2.

- 5- Alguacil M.T, Cuadros A. & Orts V, "**foreign direct investment, export and domestic performance in Mexico: causality analysis**" Economics Letters, Vol 77, issue3.
- 6- Ali T. Sadik. Ali A. Bolbol, "**Mobilizing International Capital For Arab Economic Development: With Special Reference To The Role And Determinants Of FDI**", Arab Economic Journal, No 26, 2001 P19
- 7- Allan C. Shapiro, "**Foundations of multinational Financial Management**", 9th Edition, Wiley Publishers, 2009.
- 8- Arthur Lewis, "**The Theory of Economic Growth**", Illinois, Richard Irwin. Inc, 1955
- 9- Ash N, "**Egypt Exploits its Gulf War Bonus**", Euromony, April 1993.
- 10- Aurangzef & Azhar UI Haq, "**Impact of foreign capital inflows on economic growth in Pakistan**" European journal of Economics, Finance and Administrative sciences, March 2012.
- 11- Aviral Kumar&Mihai Mutascu, "**Economic Growth and FDI in Asia: A Panel-Data Approach**", Volume 41, Issue 2, September 2011.
- 12- B.Bodenten, "**International Economics**", Macmillan, London,1985.
- 13- Balamuurali .N & Bogahawatte .C, "**Foreign Direct Investment and Economic Growth in Sri Lanka**" Sri Lankan journal of agricultural Economics, 2004, Vol 6, N^o1.
- 14- Benoit Mercereau, "**FDI Flows To Asia: did the Dragon Crowd Out The Tiger**", IMF, wp/05/189/, 2005.
- 15- Boyd, Derick, "**W. Arthur Lewis's Theory of Economic Growth: a Review with 50 Years of Foresight.**" University of East London.
- 16- Busher Martin and Michel hauf, "**Development Aid Between Cultural Encounter and General Conditions of Economic Policy**", Economics 1995.
- 17- C. Paul Hallwood & Ronald Mac Donald, "**international money and finance**" Third Edition, 2007.
- 18- Chilcote, Ronald, "**Dependency: A Critical Synthesis of the Literature Latin American Perspectives**", 1974.
- 19- Dunning J & Lundan S, "**Multinational Entreprises And The Global Economy**", Second Edition, Edward Elgard Published Limited, UK 2008.
- 20- Edgar owen, "**The future of freedom in the developing world: Economic development and political reform**", pergamon press, new york, 1987.
- 21- EL- Serafy S, "**Structural Adjusment in Retrospect Some Critical Reflections**", Conference on : **Aspects of Structural Reform, with**

- Special Reference to the Egyptian Economy**, Economics Department, Faculty of Economics and Political Science-Cairo University, April, 13, 14, 2003.
- 22- Enke, Stephen, "**Economics for Development**", Prentice-Hall, Inc, 1963.
- 23- ESCWA, "**The Role Of Foreign Direct Investment In Economic Development In Escwa Member Contries**", New York, 2000.
- 24- Eswar S. Prased and Others, "**Foreign Capital and Economic Growth**", Discussion Paper No 3186, Novembre 2007.
- 25- Faisel Ahmed And Rabeh Arezki And Norbert Funke, "**The Composition Of Capital Flow : Issouth Africa Different**", IMF, wp05, 2005.
- 26- Faisel Ahmed And Rabeh Arezki And Norbert Funke,"**The Composition Of Capital Flow : Is south Africa Different**", IMF wp05, 2005, P08.
- 27- Frank, Andre Gunder, Laten "**America: Underdevelopment of Revolution: Essays on the Development of Underdevelopment and the Immediate Enemy**", Monthly Review Press, London, 1970.
- 28- Goldfeld, Stephen M. and Chandler Lester, "**the economics of money and banking**", Harper and Row publishers, New York, 1981
- 29- Graham Donnelly, "**International Economics**", Macmillan, London, 1997.
- 30- **Griffin & Enos,**" Economic Development and Cultural Change" **University of Chicago, issue 03, 1970.**
- 31- Gwarrtney, Stroup, Sobel, Macpherson "**Economics (private and public choice)**", 15th Edition, Her court Brace Jovanovic, USA, 2015.
- 32- H.G.Grubel," the **International Monetary Système Harmonds Worth**, penguin Books", 3rd ed, 1977
- 33- H.R.Heller," **International Monetary Economics** ", New delhi prentice hall of india private ltd, 1987.
- 34- Hart Neil, Marshall's"**Theory of value: The Role of External Economies**", Cambridge Journal of Economics", 1996.
- 35- Huilu Z.A, "**Impact Of Foreign Direct Investment On Trade Of African Countries**", International Journal Of Economics And Finances Vol02, N°03, 2010.
- 36- Hussien Alasrag," **Foreign Direct Investment Development Policies In The Arab Countries**", M PRA, No.83, 2005, WWW. Mpra.Up.Uni-
- 37- IMF," **World Economic Outlook Update**", 2017.

- 38- IMF, "**International FLE Apical Statistiques**", novembre, 1987.
- 39- IMF, "**world Economic outlook**", April 2016.
- 40- Iqbal M. S, Shaikh F.M & Shar A. H, "**Causality Relationship Between Foreign Direct Investment Trade and Economic Growth in Pakistan**" Asian Social Science, 2010, Vol.6, n°9.
- 41- Ismail O. Fasanya, Adegbeni B. Onakoya, "**Does foreign Aid Accelerate Economic Growth ? An Empirical Analysis for Nigeria**", International journal of Economics and Financial Issues, Vol 2, n°4 2012.
- 42- J.C.Ingram. "**International Economics**", John Wiley and Sons, 2nd Edition, 1996.
- 43- J.D. Gvertyey and R. L. Stroup, "**Economics (private and public Cosies)**", Her court Brace Jovanovic, INC, 1987
- 44- James C.Ingram, "**International Economics**", John Wiley and sones New York, 1986.
- 45- John Kenneth Galbraith, "**A History of Economics: the past as the Present, Hamish Hamilton**", 1987.
- 46- King robert & levine ross , "*Finance & Growth: Schumpeter Might Be Right*", Quarterly Journal of Economics, word bank working paper series, n°108, 1993.
- 47- KIRAN B, "**Causal Links Between Forieign Direct Investment And Trade In Turkey**", International Journal Of Economics And Finances Vol.03, N°.02.
- 48- Klasra M.A, "**foreign direct investment, trade openness and economic growth in Pakistan and turkey: an investigation using bounds test**", 2011, Vol.45, N°.1.
- 49- Leys, Colin, "**Underdevelopment and Dependency: Critical Notes**" Journal of Contemporary, Asia 7, n°1, 1977.
- 50- Mah, J.S, "**Foreign direct investment in flows and economic growth of china**", journal of policy modeling, 2010, Vol.32, Issue1.
- 51- Malcom Gills, "**Economics of Development**", w.w.Nerton & Company New York, London, 1983.
- 52- Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, "**Economic Development**" Pearson, 12th Edition, 2015.
- 53- Nafziger, Wayne, "**Economic Development**", Cambridge University Press, 4th Edition, 2006.
- 54- Narayan Sethi and K. Uma Shankan Patnaik, "**impact of international Capitl flows on India's Economic growth**", research scholar, Department of economics, Univercity of hyderbad, India, 2006.

الملاحق

الملاحق

الملحق (1-1): الديون الخارجية القائمة في نمة الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى (2011-2015)

					التعيين
2015	2014	2013	2012	2011	إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)
16462,70	17341,90	16527,20	14739,90	13326,00	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة
8264,6	8704,3	8294,6	7403,0	6696,8	أفريقيا جنوب الصحراء
401,3	395,9	358,0	328,9	296,1	وسط وشرق أوروبا
1135,5	1192,8	1249,1	1175,9	1110,0	رابطة الدول المستقلة
900,3	984,0	1121,4	994,9	874,3	الدول النامية الآسيوية
2831,7	3205,0	2878,8	2418,8	2140,0	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
960,7	897,4	840,2	781,1	750,9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
1968,6	1962,5	1785,1	1637,3	1457,9	
					مدفوعات خدمة الدين (%) (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
					الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة
46,2	39,4	34,3	30,8	26,7	إفريقيا جنوب الصحراء
19,3	15,9	13,4	11,9	11,2	وسط وشرق أوروبا
60,1	61,3	61,9	62,8	56,0	رابطة الدول المستقلة
39,2	39,3	38,0	29,7	27,8	الدول النامية الآسيوية
52,0	45,7	37,0	34,2	27,2	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
26,0	17,1	17,3	13,6	14,2	أمريكا اللاتينية والكاريبي
49,8	40,7	36,4	33,4	29,4	

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات (آفاق الاقتصاد العالمي)، أبريل 2016

الملحق (1-2): إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية

إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)				السنوات
مصر	تونس	الجزائر	العالم العربي	
43130416913,41	12290568181,82	62045099642,78	446738041822,10	1990
36970555898,97	13074782608,70	45715367087,10	439642267666,68	1991
41855986519,42	15497286295,79	48003298223,12	471016834841,51	1992
46578631452,58	14608946896,48	49946455210,97	476365284407,18	1993
51897983392,65	15632463424,28	42542571305,51	487375131447,33	1994
60159245060,45	18030876599,34	41764052457,88	523357362511,38	1995
67629716981,13	19587322786,11	46941496779,85	578012134733,36	1996
78436578171,09	20746360430,42	48177862501,95	612896365521,56	1997
84828807556,08	21803372266,62	48187747528,90	590692883161,58	1998
90710704806,84	22943685719,10	48640574566,65	643147698719,75	1999
99838543960,08	21473188881,59	54790245600,58	734768117003,10	2000
97632008709,85	22066101341,49	54744714396,17	723282816386,41	2001
87850683978,67	23142294436,24	56760288973,67	729051715398,54	2002
82924503942,64	27453084982,54	67863829880,48	823110541434,92	2003
78845185293,50	31183139301,49	85324998813,60	963862340514,09	2004
89685725230,25	32273007553,57	103198228458,59	1184661549862,35	2005
107484034870,97	34378437265,21	117027304746,54	1404113530791,23	2006

الملاحق

130478960092,50	38908069299,20	134977087734,01	1637573196525,36	2007
162818181818,18	44856586316,05	171000691877,71	2078115659876,48	2008
188982374700,81	43454935940,16	137211039898,19	1795819607113,11	2009
218888324504,75	44050929160,26	161207268655,39	2109550811385,89	2010
236001858960,02	45810626509,45	200019057307,66	2501304511876,72	2011
279372758361,83	45044112939,37	209058991952,13	2786139307967,37	2012
288586231501,88	46251061734,47	209755003250,66	2866038091981,47	2013
305529656458,44	47587913058,84	213810022462,43	2906918403546,86	2014
332698041030,81	43156708809,14	165874330876,32	2554479933648,44	2015
332927833278,04	42062549394,79	159049096745,25	2500164034395,78	2016
235369129337,71	40256675208,73	170370810917,97	2591047461124,41	2017

المصدر: البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي، 2018.

الملحق (1-3): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014-2015-2016)

معدل نمو الناتج المحلي بالدولار (%)			معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (%)			الدول
الأسعار الجارية			الأسعار الجارية			
2016	2015	2014	2016	2015	2014	
3	4,7	6,6	-3,6	0,3	0,9	الأردن
-1,2	-6,1	3,2	1,5	2,3	3,5	الإمارات
2,4	-4,8	2,9	-0,4	-1,7	-0,5	البحرين
-2,5	-3,1	2,8	-0,4	-0,3	1,2	تونس
-5,5	-14,9	1,9	-6,1	1,6	1,7	الجزائر
7,5	9,4	9,1	3,9	3,7	3,3	جيبوتي
-1,2	-14,3	1,3	-0,9	1	1,1	السعودية
19,7	14,3	9,2	-2,7	0,4	0,2	السودان
2,6	-25,6	-6,9	3,1	-0,2	-4,7	العراق
-5,1	-14,1	4,6	-4,1	-0,1	-0,6	عمان
-7,4	-20,6	4,1	-4,9	-5,3	-6,6	قطر
3,3	8,9	7,6	-0,2	-1,3	0,3-	جزر القمر
-3,2	-29,9	6-	-1,1	-5,9	-9,2	الكويت
2,6	0,1	3,0	0,9	0,9	1,9	لبنان
-15,9	-15,0	-53,2	-11,6	-9,6	-27,3	ليبيا

الملاحق

-19,4	4,20	1,7	1,8	5,7	-0,4	مصر
2,4	-8,1	4,0	0,8	3,4	1,3	المغرب
-1,8	-2,7	-8,0	-0,9	0,5	4,1	موريتانيا
-36,8	-29,3	-2,0	-20,8	-31,0	-3,0	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص36.

الملحق (1-4) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (\$) للسنوات 2000، 2005 (2010-2017)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قطر	28925	49151	72958	97983	103813	100741	94815	68721	58350	63505
الإمارات	34837	43989	34614	41686	44233	45376	46313	43041	41530	43698
الكويت	17226	36827	39324	50249	53264	50516	43450	29064	25141	29040
البحرين	12582	15140	20930	24304	25440	26257	25741	23363	22691	23356
السعودية	9255	14068	19113	23594	25139	24816	24499	20828	20337	20760
عمان	8121	12338	21147	20618	21167	20477	20294	16791	15019	15668
لبنان	4618	5717	10077	10614	11313	11923	12268	12259	13355	13523
م.د. العربية	2664	4153	6427	7231	8086	8068	7888	6872	6420	6651
العراق	871	1296	3605	4739	5438	5903	5355	4169	4171	5165
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	2266	1845	4645
الجزائر	1801	3132	4479	5454	5574	5475	5460	4133	3825	4123
الأردن	1742	2300	4329	4622	4850	5152	4075	3773	3680	4120
تونس	2246	3216	4166	4291	4180	4244	4328	3909	3688	3490
المغرب	1298	1973	2844	3079	2948	3147	3238	2945	3004	3107
السودان	430	994	1723	1658	2016	1999	2116	2347	2429	2898
مصر	1557	1279	2775	2924	3350	3373	3476	3734	2941	2412
جيبوتي	817	911	1340	1434	1523	1592	1691	1800	1841	1927
موريتانيا	405	623	1080	1180	1110	1153	1216	1155	1214	1136
القمر	366	627	764	825	788	834	868	880	888	897
اليمن	622	953	1335	1304	1308	1376	1310	900	554	-

المصدر: صندوق النقد العربي، "استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2017، وقاعدة بيانات البنك الدولي لسنة

الملاحق

الملحق (1-5) معدل الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية (2015-2016).

2016			2015			الدول
معدل نمو الاستثمار (%)	معدل الاستثمار (%)	معدل الادخار (%)	معدل نمو الاستثمار (%)	معدل الاستثمار (%)	معدل الادخار (%)	
-4,5	28,3	26,7	-0,9	28,5	26,3	د.ع.مجموع
-10,2	16	-3,6	-19,8	18,4	-3,1	الأردن
6,1	29,5	39,4	10,8	28,7	34,0	الإمارات
7,3	25,5	33,9	13,0	19,3	37,5	البحرين
-5,6	19,7	8,8	-13,6	19,4	10,8	تونس
-7,1	50,3	34,8	-8,7	48,9	39,1	الجزائر
-10,2	16	-3,6	5,6	17,3	-16,7	جيبوتي
-12,7	31	31,5	4,1	34,6	25,7	السعودية
19,5	20,9	17,9	21,6	20,5	25,1	السودان
-26,5	10,7	12,6	-42,3	13,6	12,9	العراق
-4,3	36,2	34,9	15,3	35,2	27,4	عمان
9,8	45,3	51,1	-4,2	38,8	58,6	قطر
2,2	10,4	-26,9	10,1	10,5	-26,7	القمر
2,8	27	28,8	7,6	25,0	30,2	الكويت
-0,8	20,7	-0,5	-0,2	27,9	-0,7	لبنان
-23,1	4,2	2,9	-41,4	4,6	9,8	ليبيا
-15,1	15	5,8	14,4	14,4	5,9	مصر
9,9	33,1	22,8	-18,7	30,2	21,3	المغرب
-4,5	53,5	19,5	-17,9	34,3	14,9	موريتانيا
-38,4	5,6	-17,3	75,6-	5,8	-11,3	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، "استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2016، ص45.

الملحق (1-6): تطور وضعية الديون بين السنوات (2012 و 2016)

خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار)					الدين العام الخارجي القائم (مليون دولار)					الدولة
2016	2015	2014	2013	2012	2016	2015	2014	2013	2012	
2252	2063	277	844	786	14505	13226	11310	10189	6947	الأردن
1943	1668	1757	2013	2617	29204	28066	28951	24865	24470	تونس
281	471	273	520	844	3849	2046	3010	3396	3694	الجزائر
97	0,73	0,52	0,44	0,43	1621	1217	885	705	729	جيبوتي
83	0,156	0,138	0,186	0,268	45395	44989	43677	43800	42047	السودان
386	0,454	0,506	0,567	0,419	4020	3299	3926	3865	3538	عمان
12	12	3	5	12	140	133	120	100	251	القمر
4353	3481	3951	4799	3791	27795	26775	25331	30528	24118	لبنان

الملاحق

5583	5018	5712	3076	2994	67322	47792	41324	45752	38824	مصر
3459	2799	2678	2590	2307	30940	31611	30715	28801	25222	المغرب
159	85	93	157	140	2300	3132	3406	4270	4047	موريتانيا
271	356	363	388	245	5241	6885	7268	7246	7240	اليمن
18882	16636	17012	15188	14465	232334	210130	199924	203519	181128	الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، "استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2017،

الملحق(1-7): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية (2012، 2013، 2014، 2015)

خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات (%)					الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)					الدولة
2016	2015	2014	2013	2012	2016	2015	2014	2013	2012	
16,6	14,6	8,2	5,9	5,5	37,5	35,3	31,6	30,3	22,4	الأردن
12,5	9,5	8,1	8,9	11,7	69,4	64,3	60,7	52,8	54,1	تونس
0,9	1,3	0,8	0,7	0,8	2,4	1,7	1,4	1,5	1,8	الجزائر
19,6	12,2	8,8	8,9	8,8	88,8	70,1	55,7	48,4	53,9	جيبوتي
1,8	2,3	2,3	6,0	7,0	39,4	49,9	55,3	70,7	61,7	السودان
1,1	1,1	0,6	0,5	0,4	6,1	4,7	4,8	4,9	4,6	عمان
13	2,3	3,3	4,1	10,9	19,8	17,8	17,4	17,0	44,0	القمر
22,8	17,1	34,8	17,5	14,8	54,8	57,6	54,5	67,7	56,4	لبنان
16,3	11,3	12,1	7,1	6,6	25,1	14,4	13,7	16,9	14,8	مصر
9,9	8,8	5,5	5,1	4,7	29,9	31,9	28,5	27,3	26,2	المغرب
9,9	5,3	4,0	5,6	5,3	48,8	71,5	75,7	102,5	103,4	موريتانيا
38,7	1,3	1,1	3,5	2,7	34,5	25,1	21,4	20,2	22,6	اليمن
9,7	7,5	5,9	5,9	3,8	26,8	22,6	21,0	22,3	20,9	الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، "استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2017.

الملاحق

الملحق (1-8): معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك 2000 و 2005 و (2010-2015)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	الدول العربية
-0,8	-0,9	2,9	4,8	4,5	4,2	5,0	3,5	0,7	الأردن
1,9	4,1	2,3	1,1	0,7	0,9	0,9	6,2	1,3	الإمارات
2,8	1,8	2,7	3,3	2,8	-0,4	2,0	2,6	-0,7	البحرين
3,7	4,9	4,9	5,8	5,1	3,5	4,4	1,4	2,8	تونس
6,4	4,8	2,9	3,3	8,9	4,5	3,9	1,4	0,3	الجزائر
2	2,7	2,9	2,5	3,7	5,1	4,0	3,1	2,0	جيبوتي
3,5	2,2	2,7	3,5	2,9	3,7	3,8	0,5	-1,1	السعودية
17,8	16,9	36,9	36,5	31,9	18,1	13,0	8,5	8,0	السودان
-	-	-	-	-	-	4,9	7,8	-0,6	سوريا
0,4	1,3	2,2	1,9	6,1	5,6	2,4	37,0	5,0	العراق
1,1	0,1	1,0	1,2	2,9	4,0	3,2	1,9	-1,2	عمان
-0,2	1,4	1,7	1,7	2,8	2,9	3,7	3,5	2,8	فلسطين
2,7	1,7	3,3	3,1	1,9	1,9	-2,4	8,8	1,7	قطر
2,2	2,0	1,3	1,6	5,9	2,2	3,9	3,0	5,9	القمر
3,5	3,3	2,9	2,7	3,2	4,9	4,5	4,1	1,6	الكويت
0	3,7-	1,9	4,8	6,6	5,0	5,1	0,7-	0,4-	لبنان
22,7	8,0	2,8	2,6	6,1	15,9	2,5	2,7	-2,9	ليبيا
10,2	10,4	10,1	9,5	7,1	10,1	11,7	8,8	2,8	مصر
1,6	1,6	0,4	1,9	1,3	0,9	1,0	1,0	1,9	المغرب
0,7	0,5	3,8	4,1	4,9	5,7	6,3	12,1	3,3	موريطانيا
17,6	30,0	8,2	11,0	9,9	19,5	11,2	9,9	11,0	اليمن
5	6,1	6,0	9,4	7,5	5,9	4,5	6,1	2,1	الدول العربية

المصدر: صندوق النقد العربي، "استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2017.

الملاحق

الملحق (1-9): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية

الدول (%)	2015	2014	2013	2012	2011
الدول المتقدمة	0.3	1.4	1.4	2.0	2.7
الولايات المتحدة الأمريكية	0.1	1.6	1.5	2.1	3.1
منطقة اليورو	0.0	0.4	1.3	2.5	2.7
اليابان	0.8	2.7	0.4	0.0	0.3-
المملكة المتحدة	0.1	1.5	2.6	2.8	4.5
كندا	1.1	1.9	0.9	1.5	2.9
الدول المتقدمة الأخرى	0.6	1.5	1.7	2.1	3.3
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	4.7	4.7	5.5	5.8	7.1
إفريقيا جنوب الصحراء	7.0	6.4	6.6	9.3	9.5
وسط وشرق أوروبا	2.9	3.8	4.3	5.9	5.4
رابطة الدول المستقلة	15.5	8.1	6.4	6.2	9.7
الدول النامية الآسيوية	2.7	3.5	4.7	4.6	6.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.9	6.6	9.3	9.7	8.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5.5	4.9	4.6	4.6	5.2

المصدر: البنك الدولي، بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016.

الملحق (1-10) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2014)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2014)

القطاع المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	قطاعات الخدمات الاقتصادية			قطاعات الخدمات الإنتاجية			قطاعات الإنتاج المصنعي			إفراقة والصحة والعائلات			
				الخدمات الاقتصادية	الخدمات الحكومية	الإنتاج والخدمات الإنتاجية	الخدمات الإنتاجية	التصنيع والخدمات الإنتاجية	التجارة والخدمات الإنتاجية	التصنيع والخدمات الإنتاجية	الكهرباء والغاز والماء	الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية	الزراعة والصيد	
2,727,449	15,912	2,743,353	608,217	80,705	339,548	187,964	568,206	86,197	187,144	294,865	1,566,931	44,437	170,760	268,917	942,586	140,232
35,877	4,332	31,546	11,519	1,586	7,165	2,768	9,435	1,814	4,197	3,425	10,591	836	1,608	6,001	955	1,192
399,451	8,116	391,335	76,979	11,867	23,836	41,275	91,687	3,139	34,580	53,967	222,670	9,818	35,972	36,030	138,160	2,709
33,850	317	33,533	8,022	2,085	4,224	1,713	9,524	5,207	2,197	2,120	15,987	417	2,126	4,980	8,371	94
43,422	3,043	40,379	12,820	5,209	7,611	11,814	11,814	1,164	4,998	5,652	15,738	616	1,880	6,772	2,559	3,911
213,569	15,373	198,196	37,416	4,666	31,380	1,370	48,314	957	15,316	28,042	112,466	1,699	22,269	8,404	38,105	21,990
1,588	155	1,433	396	24	189	182	874	206	403	265	163	72	0	35	2	33
753,832	6,272	747,560	158,009	8,524	104,434	45,051	142,276	33,099	38,590	71,106	446,775	8,661	40,791	81,650	301,348	14,325
78,917	1,511	77,406	6,429	812	4,977	631	29,455	5,259	11,176	13,021	41,531	686	3,735	7,997	3,956	25,136
192,772	29,269	222,042	49,598	5,344	29,049	15,004	36,027	1,875	16,667	17,485	136,417	5,015	15,373	4,228	100,725	10,877
81,797	4,360	86,156	19,209	7,780	8,229	3,200	12,454	2,366	4,095	6,092	54,494	938	5,343	8,197	38,919	1,056
210,109	914	209,195	38,336	2,845	20,077	15,413	27,944	6,726	6,870	14,348	142,915	1,184	12,901	21,279	107,342	289
692	0	692	99	3	96	0	289	59	31	190	312	19	33	39	0	230
162,695	14,368	177,063	40,838	1,582	29,370	9,886	20,708	4,740	8,748	7,220	115,312	3,424	3,363	9,017	98,975	713
46,470	1,179	45,300	20,890	9,895	4,498	6,500	12,737	3,355	1,999	7,983	9,672	1,403	2,775	3,470	250	1,774
24,308	9,574	33,882	10,370	1,496	8,769	134	2,244	157	630	1,457	21,268	315	787	945	18,547	673
301,737	10,896	312,633	74,233	14,533	30,397	28,102	82,055	14,699	23,663	44,294	156,345	6,392	13,657	51,291	50,338	34,667
167,852	8,425	99,423	34,439	1,415	20,101	12,923	20,325	1,088	6,535	12,883	44,568	2,006	6,529	15,600	4,531	15,390
4,900	400	4,100	1,051	493	538	0	679	0	182	496	2,370	41	240	166	1,284	639
34,011	519	33,492	7,573	346	4,417	2,810	8,872	1,908	3,045	4,819	17,047	264	1,158	2,816	8,237	4,573

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

الملاحق

الملحق (1-11) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2016)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية
(2015)

(مليون دولار)

القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف	الناتج المحلي الإجمالي	قطاعات الخدمات الإجمالية				قطاعات الخدمات الإجمالية				قطاعات الإنتاج المحلي				الزراعة والصيد والป่า	الخدمات
				الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الخدمات التجارية	الخدمات العامة	التأمين والتمويل	النقل والاتصالات	التجارة	الطعام والمشروبات	الخدمات الشخصية	الخدمات الحكومية	الخدمات التجارية	الخدمات العامة		
مجموع الدول العربية	2,436,737	20,895	2,415,842	659,186	87,862	362,804	208,520	606,910	100,424	191,696	308,189	1,164,286	46,942	170,802	268,107	534,297	1,441,137
الأردن	37,530	4,459	33,111	12,085	1,667	7,432	2,985	9,830	1,319	4,464	3,407	11,196	967	1,635	6,115	1,097	1,382
الإمارات	370,296	8,536	361,667	85,225	12,648	23,437	49,140	105,458	12,434	35,869	57,164	179,613	12,189	40,140	36,506	87,911	2,816
البحرين	31,126	290	30,836	8,312	2,177	4,359	1,776	9,892	5,349	2,349	2,194	12,641	438	2,209	5,398	4,408	96
قطر	43,141	3,181	39,960	15,087	3,429	7,798	1,860	11,250	1,953	6,646	5,551	13,623	612	678	6,212	1,731	4,908
الكويت	165,152	1,5026	152,126	31,728	4,150	25,397	1,181	41,956	308	16,331	24,647	78,433	1,589	18,993	7,178	31,457	19,274
عمان	1,698	165	1,533	424	26	203	195	935	220	43	384	174	78	8	37	2	57
السعودية	654,270	6,932	647,338	189,994	14,869	126,085	48,410	144,031	28,479	41,411	74,341	313,343	9,618	43,668	82,991	160,136	17,176
العراق	96,995	1,848	95,146	7,912	1,806	6,133	773	37,949	7,397	14,052	16,900	90,805	916	4,672	9,939	4,023	36,474
مصر	153,990	10,431	164,422	55,891	4,204	34,210	16,468	32,532	1,390	14,916	17,646	79,978	3,845	7,771	3,358	53,155	7,860
لبنان	69,832	2,084	71,914	30,325	3,147	8,864	3,314	12,790	2,452	4,078	6,610	38,840	1,353	5,776	6,780	34,160	1,132
فلسطين	164,661	493	164,168	37,055	1,177	18,038	15,820	30,531	6,736	7,376	16,369	96,382	952	15,870	15,870	63,547	263
البحرين	686	686	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الكويت	114,536	9,292	124,196	92,273	1,856	25,074	11,834	29,400	4,793	8,313	6,145	64,440	3,347	3,257	2,954	49,261	744
قطر	49,427	4,910	45,497	20,728	5,672	4,904	10,452	15,748	3,879	2,948	8,614	1,080	2,206	4,115	282	1,768	1,306
السعودية	202,665	2,866	28,521	15,761	2,148	13,418	195	5,902	141	1,017	1,009	9,738	275	804	803	7,233	759
عمان	332,699	3,975	336,674	82,265	10,824	34,637	32,284	94,653	15,436	27,664	51,574	159,776	7,278	16,271	55,552	42,764	97,988
العراق	101,187	11,320	89,867	28,571	1,434	17,538	10,909	20,955	7,226	5,349	10,099	39,661	2,154	5,608	15,274	2,344	12,721
مصر	4,796	144	4,782	1,149	642	904	9	725	9	285	499	2,442	10	540	384	313	1,188
لبنان	24,041	460	23,580	6,373	281	3,869	7,123	8,368	887	2,094	4,402	8,854	235	1,144	7,695	680	4,510

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

الملحق (1-12) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2016)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية
(2016)

(مليون دولار)

القطاع الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي	سعر الصرف	الناتج المحلي الإجمالي	قطاعات الخدمات الإجمالية				قطاعات الخدمات الإجمالية				قطاعات الإنتاج المحلي				الزراعة والصيد والป่า	الخدمات
				الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الخدمات التجارية	الخدمات العامة	التأمين والتمويل	النقل والاتصالات	التجارة	الطعام والمشروبات	الخدمات الشخصية	الخدمات الحكومية	الخدمات التجارية	الخدمات العامة		
مجموع الدول العربية	2,347,099	33,165	2,314,926	659,094	84,655	364,120	210,320	597,875	110,497	193,612	303,466	1,066,216	48,386	174,850	259,484	441,471	1,421,058
الأردن	38,709	4,593	34,116	12,506	1,768	7,594	3,145	10,270	2,069	4,613	5,388	11,379	1,870	1,687	6,200	917	1,466
الإمارات	365,882	8,958	356,923	87,624	12,907	24,534	50,184	108,727	12,689	36,760	59,278	169,130	12,417	41,579	37,748	74,749	2,915
البحرين	31,858	297	31,561	8,779	2,446	4,516	1,817	10,469	5,694	2,511	2,164	12,313	435	2,544	5,343	3,884	187
قطر	42,078	3,200	38,878	15,186	5,453	7,921	1,812	18,864	987	4,543	5,114	12,828	595	652	6,369	4,392	3,880
الكويت	150,050	10,474	145,577	27,615	3,787	22,980	1,247	45,614	901	19,301	25,332	72,348	1,818	18,922	8,884	24,138	18,586
عمان	1,826	178	1,648	455	28	218	209	1,003	237	464	361	187	88	0	40	3	64
السعودية	665,438	6,897	658,542	196,357	15,299	130,084	51,854	146,024	29,578	42,823	75,623	297,161	10,239	42,553	83,180	143,839	17,321
العراق	116,108	2,240	113,868	9,182	1,816	7,281	975	46,613	8,731	16,402	19,479	66,064	1,881	5,564	12,698	4,962	36,159
مصر	158,050	-10,586	168,556	56,811	5,521	34,747	16,542	31,934	1,625	11,783	18,346	77,811	4,427	9,411	3,662	51,672	8,639
لبنان	66,293	-46	66,340	22,115	8,726	9,870	3,519	14,285	2,806	3,706	5,613	32,849	1,426	5,943	5,615	18,539	1,316
فلسطين	152,469	448	152,021	40,366	1,052	21,923	17,421	32,227	7,421	7,666	17,141	79,397	995	18,108	13,791	46,224	282
البحرين	708	0	708	162	4	99	0	289	64	32	394	317	19	34	46	0	233
قطر	110,899	-7,409	118,308	41,567	3,705	26,409	11,462	18,848	3,796	8,507	6,545	57,895	3,363	5,390	8,064	42,446	630
السعودية	80,723	-4,936	85,659	21,289	5,734	-4,751	10,814	15,685	3,901	2,899	8,828	9,716	1,167	2,365	4,261	289	1,775
عمان	16,361	-6,757	24,121	14,976	1,809	13,023	143	2,613	174	941	1,519	6,511	233	723	687	4,341	586
لبنان	268,122	3,465	264,657	68,613	13,529	23,312	27,712	77,418	12,912	22,613	41,893	118,626	6,214	14,400	45,174	21,299	31,569
قطر	103,991	12,903	91,296	39,229	1,479	17,947	10,794	21,626	7,909	3,875	19,552	39,552	2,551	5,791	16,430	2,166	12,514
السعودية	4,711	511	4,200	1,160	614	486	0	708	0	278	435	2,392	10	527	375	807	1,173
لبنان	15,201	291	14,911	-4,190	188	2,534	1,468	5,231	572	1,839	2,821	5,489	151	701	1,802	341	2,692

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

الملاحق

الملحق (1-13): الميزان التجاري للدول العربية (2011-2015)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)						
71.159,5	93.248,4	427.533,9	561.084,3	624.707,5	575.430,7	الدول العربية
9.536,7-	10.351,5-	11.982,5-	11.664,5-	10.559,4-	8.831,7-	الأردن
68.317,8	76.569,1	108.454,7	140.993,9	138.488,8	103.716,8	الإمارات
803,7-	830,9	3.713,3	4.322,3	3.372,1	4.982,7	البحرين
5.045,3-	5.028,1-	6.660,5-	5.928,3-	6.105,1-	4.798,9-	تونس
20.390,0-	18.000,0-	600,0	9.316,0	20.237,0	25.953,0	الجزائر
710,0-	615,0-	525,0-	475,0-	460,0-	427,0-	جيبوتي
46.415,5	47.277,5	183.994,9	222.557,3	246.570,4	244.737,9	السعودية
4.230,9-	5.198,6-	3.652,2-	3.938,2-	4.056,2-	1.528,1	السودان
-	-	-	-	-	7.660,8-	سوريا
8.785,3	12.000,0	38.781,0	39.321,2	44.053,6	39.048,0	العراق
7.000,0	14.250,0	25.334,2	24.384,9	26.509,8	25.594,3	عمان
25.319,8	48.798,1	95.557,1	101.861,3	102.166,6	117.518,3	قطر
166,8-	202,0-	203,6-	207,2-	198,4-	173,1-	القمر
20.106,8	27.973,0	77.540,1	90.148,4	95.418,8	80.299,3	الكويت
13.991,4-	13.100,0-	15.023,0-	15.328,0-	14.712,8-	13.927,1-	لبنان
1.902,9-	9.000,0-	11.118,9-	11.968,5	35.436,5	7.859,8	ليبيا
29.624,1-	31.025,3-	31.177,7-	22.624,1-	27.349,1-	21.572,0-	مصر
14.988,2-	14.329,6-	20.610,7-	20.349,3-	20.097,9-	19.288,4-	المغرب
401,6-	424,1-	710,9-	370,1-	460,9-	297,3	موريتانيا
3.000,0	4.983,9-	4.776,5-	2.904,9-	3.546,2-	574,2	اليمن

المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات المالية الدولية و إحصاءات إتجاه التجارة أعداد متفرقة لعام 2016.

الجدول (1-14): نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية الى الناتج المحلي الإجمالي

2015	2014	2013	2012	2011	
4,8	15,7	20,7	23,5	24,1	مجموع الدول العربية
27,6-	33,4-	34,7-	34,1-	30,6-	الأردن
20,4	27,2	36,4	37,1	29,8	الإمارات
2,6	11,0	13,1	11,0	17,2	البحرين
11,6-	14,0-	12,8-	13,6-	10,5-	تونس
9,9-	0,3	4,4	9,7	13,0	الجزائر
35,4-	33,1-	32,6-	34,0-	34,4-	جيبوتي
7,2	24,4	29,9	33,6	36,6	السعودية
5,8-	4,6-	5,4-	5,7-	2,1	السودان

الملاحق

8,4	20,1	19,0	23,7	24,7	العراق
20,3	31,0	31,2	34,7	37,7	عمان
29,3	45,5	52,2	53,7	51,5	قطر
27,1-	29,4-	32,6-	34,8-	29,7-	البحرين
68,0	47,7	51,8	54,8	52,1	الكويت
28,2-	32,3-	34,0-	34,4-	34,7-	لبنان
43,6-	45,7-	23,0	44,4	24,5	ليبيا
9,3-	10,3-	7,9-	9,9-	9,2-	مصر
14,5-	19,1-	19,6-	20,9-	19,4-	المغرب
9,7-	15,8-	8,9-	11,8-	7,3	موريتانيا
-18,2	14,0-	8,4-	11,1-	1,8	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

الملحق (1-15): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

ملاحظات	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي (%)	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني (%)	السنة	الدولة
	35,43	0,08	14,4	2010	الأردن
	35,40			2013	
	38,30			2013	الإمارات
		0,0	11	2007	البحرين
خط الفقر الوطني 1277 دينار تونسي للفرد في السنة بالنسبة للمدن و 820 دينار في الريف	35,79	0,74	15,5	2010	تونس
	36,10			2013	
			5,7	2013	الجزائر
خط الفقر الوطني 147936 فرنك جيبوتي بالسنة	44		40,8	2013	جيبوتي
خط الفقر الوطني 114 عملة وطنية سنة 2010	35,29	19,80	49,5	2009	السودان
	35,30			2013	
	39,90			2013	عمان
خط الفقر الوطني 2293 شيكل إسرائيلي سنة 2011	40,30		25,8	2011	فلسطين
	35,50			2013	
	41,10			2013	قطر
	36			2013	الكويت
	36		28,6	2013	لبنان
خط الفقر الوطني 3920 عملة وطنية	30,8		26,3	2013	مصر

الملاحق

سنة 2013					
	40,90			2013	المغرب
	40,46	23,43	42	2008	موريتانيا
	31,00			2013	
			38,0	2012	اليمن
	37,7			2013	

المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

الملحق (1-16): تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر للفترة 1990-2016

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	الاستثمار الأجنبي غير المباشر (مليون دولار)	القروض الأجنبية (مليون دولار)	المنح والمساعدات الرسمية (مليون دولار)	تحويلات المهاجرين (مليون دولار)	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (مليون دولار)
1990	0.3349	0.000	28153,9090	331.6500	352.0000	28837,8939
1991	11.6387	0.000	28489,9630	211.1700	1290.0000	30002,7717
1992	30.0000	0.000	27351,2360	372.4600	1390.0000	29143,6960
1993	63.01	0.000	26274,6780	324.4700	1140.0000	27802,1580
1994	103.11	0.000	30241,9120	293.6500	1395.0000	32033,6740
1995	183.01	0.000	33051,4400	293.9000	1120.0000	34648,8360
1996	270.0000	0.000	33653,8840	305.0400	880.0000	35108,9240
1997	260.0000	0.000	30902,5570	247.8100	1060.0000	32470,3670
1998	606.6000	0.000	30692,7150	419.7300	1060.0000	32776,1280
1999	291.6000	0.000	28206,7470	137.8300	790.0000	29402,3170
2000	280.1000	0.000	25476,9340	199.6200	790.0000	26719,0880
2001	1107.9000	0.000	22763,8860	198.6800	670.0000	24709,6300
2002	1065.0000	0.000	23045,3020	189.9600	1070.0000	25334,8040
2003	633.7000	0.000	23774,8500	238.1200	1750.0000	26357,5970
2004	881.9000	0.000	22426,6500	316.2000	2460.0000	26044,9170
2005	1156.0000	0.000	17092,4020	346.6400	170.0000	18729,5550
2006	1841.0000	0.000	5910,8010	239.9100	189.0000	8144,4710
2007	1686.7365	0.000	6134,5090	394.3000	99.0000	8424,0310
2008	2638.6070	0.000	6246,3920	325.0500	104.0000	9314,3920
2009	2746.9307	0.000	7420,8970	318.6400	150,3369	10890,0790
2010	2300,3691	0.000	7260,3160	198.3200	196,5892	9936,2900
2011	2571,2370	0.000	6064,6690	207.7600	202,8698	9203,1074
2012	1500,4024	0.000	5515,6260	147.3200	214,8412	9154,6388
2013	1691,8867	0.000	5245,5830	203.4200	209,6014	7353,0214
2014	1503,4531	0.000	5521,2980	160,7200	303,9171	7484,6371
2015	-403,3970	0.000	4671,3720	88,2500	274,9051	4630,1551
2016	1637,3709	0.000	5466,3480	91,5200	277,3555	7381,3555

La source: Data world bank.org/country/Algeria (2018)

الملاحق

الملحق (17-1): تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر للفترة (1990-2016)

RMT(M.D)	AID(M.D)	ED(M.D)	pi	FDI(M.D)	السنة
4283.5000	6056.9300	33015.7630	0	734.0000	1990
4054.0000	5410.5300	32604.2780	0	253.0000	1991
6104.0000	3742.4100	31168.9920	0	459.0000	1992
5664.0000	2489.5300	30651.2460	0	493.0000	1993
3672.0000	2696.7800	32499.1350	0	125.6000	1994
3226.0000	2031.8800	33475.2110	0	598.0000	1995
3107.0000	2195.9600	31512.6750	0	636.0000	1996
3697.0000	2018.3900	29952.9230	514.500000	890.5500	1997
3370.0000	1970.4300	32297.0270	-160.000000	1076.0000	1998
3235.3000	1625.1300	31079.7980	657.800000	1065.3000	1999
2852.0000	1371.4200	29195.2360	269.000000	1235.0000	2000
2911.4000	1302.4100	28297.3770	39.200000	509.9000	2001
2893.1000	1314.4900	29632.2350	-216.900000	646.9000	2002
2960.9000	1021.0000	30421.5820	36.800000	237.4000	2003
3340.7000	1506.4000	31358.1910	26.100000	1253.3000	2004
5017.3000	1048.5800	30538.1450	729.400000	5375.6000	2005
5329.5000	908.1600	30984.8600	501.900000	10042.8000	2006
7655.8000	1135.1200	34551.4470	-3198.900000	11578.1000	2007
8694.0000	1702.0500	33892.7180	-673.600000	9494.6000	2008
7149.6000	988.7500	35415.7680	393.000000	6711.6000	2009
12453.1000	599.1700	36833.6660	1724.400000	6385.6000	2010
14324.3000	424.2700	35236.4420	-711.300000	-482.7000	2011
19236.4000	1813.4300	40089.6900	0000-983,4	2797.7000	2012
17833.1000	5512.5100	46562.0300	0000-431,4	4192.2000	2013
19570.4000	3537.6000	41826.5380	000484,9	4783.2000	2014
18325.4000	2487.7000	48459.0140	000013,5	6884.8000	2015
16590.0000	2127.0000	67214.0810	0000609,5	8106.8000	2016

La source: Data world bank.org/country/egypt (2018)

الملحق (18-1): تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس للفترة (1990-2016)

RMT(M.D)	AID(M.D)	ED(M.D)	PI (M.D)	FDI(M.D)	السنوات
551,0436	392,5400	7689,8600	4,5541	76,2808	1990
531,4136	354,4600	8251,2620	33,5273	125,4568	1991
524,5393	387,9900	8542,6900	47,4880	525,7603	1992
446,3299	243,2000	8693,8300	19,9254	561,8975	1993
628,7354	105,7900	9614,0540	5,9315	432,0085	1994
679,8836	75,3900	10819,4860	11,6310	264,3404	1995
735,5597	126,8600	11379,0750	28,7649	238,3377	1996
684,5051	195,2200	11229,2390	55,1583	339,0877	1997
718,3472	150,9600	10845,5890	57,9596	649,8496	1998

الملاحق

761,2383	253,4300	11912,1400	-2,5290	349,8493	1999
795,9533	222,8400	11355,1730	-17,5095	750,7204	2000
927,1484	366,2200	12916,1830	-14,5994	451,5148	2001
1070,3132	217,3500	15490,9540	6,3303	790,3029	2002
1250,2538	301,6700	18109,2980	13,9702	539,4819	2003
1431,3510	333,6900	19558,0620	24,0874	592,1475	2004
1392,6727	368,3500	17922,2230	12,1008	712,7148	2005
1510,0392	436,8500	18665,1390	64,8372	3239,9090	2006
1715,7573	326,5000	20504,8000	29,9682	1515,3450	2007
1976,9642	378,7600	21381,0150	-39,0377	2600,6749	2008
1964,4887	493,6900	22721,9080	-88,6486	1525,2448	2009
2063,2946	550,1500	22471,8650	-25,9187	1334,4976	2010
2004,4987	925,2300	22641,8250	-43,7567	432,6660	2011
2265,7141	1022,1300	25261,4710	-15,3659	1554,2691	2012
2290,5123	714,6600	25661,3970	80,0168	1058,6225	2013
2346,6211	922,7200	26371,9140	71,9218	1024,7544	2014
1971,3757	474,5500	27130,5930	152,6795	970,5218	2015
1821,2473	627,4300	28110,5130	56,8426	695,1009	2016

La source: Data world bank.org/country/tunes (2018)

التعريف برؤوس الأموال الأجنبية والبيانات المستخدمة			
رأس المال	الاختصار	تعريف بيانات رأس المال المستخدمة	مصدر البيانات
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	هو صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوم منها الاستثمارات التي تم سحبها.	البنك الدولي: إحصاءات خاصة بالجزائر، تونس والمغرب مقدمة في ملف Excel باللغة العربية
الاستثمار الأجنبي غير المباشر	PI	تتضمن الاستثمارات في حوافز رأس المال (غير المباشرة) وصافي التدفقات للأوراق المالية والمشتريات المباشرة للأسهم في البورصات المحلية من قبل المستثمرين الأجانب.	البنك الدولي: إحصاءات خاصة بالجزائر، تونس والمغرب مقدمة في ملف Excel باللغة العربية
القروض الخارجية	ED	إجمالي القروض الخارجية وهي المستحقة لغير المقيمين والقابلة للسداد بالعملة الصعبة، وتشمل مبلغ القرض العام والمضمون من قبل الحكومة والقرض الخاص الطويل والقصر الأجل غير المضمون.	البنك الدولي: إحصاءات خاصة بالجزائر، تونس والمغرب مقدمة في ملف Excel باللغة العربية
تحويلات المهاجرين	RMT	هي كافة التحويلات المقبوضة التي تشمل على جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين، وتشمل تحويلات شخصية وتعويضات المستخدمين.	البنك الدولي: إحصاءات خاصة بالجزائر، تونس والمغرب مقدمة في ملف Excel باللغة العربية
المعونات الأجنبية	AID	تشمل القروض الميسرة والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية في أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية ومن المؤسسات متعددة الأطراف وتدفقات أخرى ذات طابع المعونة.	البنك الدولي: إحصاءات خاصة بالجزائر، تونس والمغرب مقدمة في ملف Excel باللغة العربية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على " Data.world bank.org/country/algeria, tunisia, " morroco(2018)

الملاحق

الجدول (1-19): الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية) و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وتونس ومصر.

مصر		تونس		الجزائر		السنوات
EG (%)	GDP(M.D)	EG (%)	GDP(M.D)	EG (%)	GDP(M.D)	
5,70	43130	7,94	12290	0,8	62045	1990
1,08	36970	3,90	13074	-1,20	45715	1991
4,43	41855	7,80	15497	1,8	48003	1992
2,90	46578	2,18	14608	-2,10	49946	1993
3,97	51897	3,17	15632	-0,9	42542	1994
4,64	60159	2,35	18030	3,8	41764	1995
4,99	67629	7,14	19587	4,10	46941	1996
5,49	78436	5,44	20746	1,10	48177	1997
4,03	84828	4,78	21803	5,10	48187	1998
6,10	90710	6,05	22943	3,20	48640	1999
6,36	99838	4,71	21473	3,81	54790	2000
3,53	97632	3,8	22066	3,00	54744	2001
2,37	87850	1,32	23142	5,60	56760	2002
3,19	82924	4,70	27453	7,20	67863	2003
4,08	78845	6,23	31183	4,30	85324	2004
4,48	89685	3,48	32273	5,91	103198	2005
6,85	107484	5,24	34378	1,68	117027	2006
7,09	130479	6,70	38908	3,37	134977	2007
7,15	162818	4,23	44856	2,36	171001	2008
4,67	188982	3,04	43454	1,63	137211	2009
5,14	218888	3,51	44050	3,63	161207	2010
1,77	236002	1,91	45810	2,89	200019	2011
2,21	279373	4,00	45044	3,37	209059	2012
2,18	288586	2,87	46251	2,77	209755	2013
2,91	305530	2,82	47587	3,79	810213	2014
4,37	332698	1,15	43156	3,76	165874	2015
4,29	332791	1,17	42062	3,30	159049	2016

La source: Data world bank.org/ (2018)

الملاحق

الجدول (1-20): الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتونس ومصر، بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010

السنوات	الجزائر	تونس	مصر
	GDP(M.D)	GDP(M.D)	GDP(M.D)
1990	91989,7494	18338,3129	89567,8407
1991	90885,8719	19054,3406	90534,1320
1992	92521,8197	20541,6708	94546,5994
1993	90578,8607	20991,4982	97289,1945
1994	89763,6541	21658,6944	101155,6618
1995	93174,6683	22168,0354	105851,7333
1996	96994,8283	23752,1811	111131,3412
1997	98061,7713	25044,5238	117234,7007
1998	103062,9252	26242,5944	121966,6906
1999	106361,9404	27831,4876	129412, 2611
2000	110424,5864	29142,3117	136359,1082
2001	113746,5645	30248,6074	141180,7463
2002	120126,9209	30648,6645	144526,3559
2003	128777,2362	32089,8909	149140,0487
2004	134317,7491	34090,9503	155240,7878
2005	142252,9023	35279,5435	162193,9160
2006	144648,1189	37129,6717	173309,4689
2007	149527,9194	39620,9317	185598,5800
2008	153056,9564	41299,9784	198882,9435
2009	155554,2028	42556,9221	208177,3770
2010	161207,2686	44050,9291	218888,3245
2011	165869,2668	43206,3945	222784,6480
2012	171467,8674	44933,6419	227720,6621
2013	176212,4511	46225,3737	232696,3980
2014	182889,3545	47530,3898	239482,6199
2015	189772,3349	48076,7081	249952,8020
2016	196035,8219	48639,0945	260694,9369

La source: Data world bank.org/ (2018)

الملاحق

الجدول (1-21): صادرات وواردات السلع والخدمات في كل من الجزائر وتونس ومصر خلال الفترة (1990-2016)

مصر		تونس		الجزائر		
الواردات (م.د.)	الصادرات (م.د.)	الواردات (م.د.)	الصادرات (م.د.)	الواردات (م.د.)	الصادرات (م.د.)	
14109	8646	6219	5353	15472	14545	1990
13233	10283	5925	5277	10788	13311	1991
12938	11885	7200	6126	11458	12154	1992
14015	12034	7007	5908	11557	10880	1993
14561	11714	7483	7024	11083	9585	1994
16661	13565	8800	8096	12110	10940	1995
17718	14033	8542	8248	11240	13970	1996
19528	14778	8586	8114	10279	14890	1997
21812	13754	9039	8398	10849	10880	1998
21144	13653	9160	8713	11079	13692	1999
22779	16174	9213	8491	11390	23050	2000
21801	17065	10312	9447	12053	20085	2001
19916	16090	10311	9438	14547	20152	2002
20219	18074	11779	10083	16203	25957	2003
23330	22257	13947	13165	21884	34175	2004
29245	27213	14625	14501	24843	48714	2005
33931	32191	16470	15823	25651	57121	2006
45443	39469	20617	19876	33568	63531	2007
62909	53800	26329	24966	49096	82034	2008
59712	47163	20848	19572	49331	48533	2009
58196	46731	24074	21804	50654	619754	2010
58264	48539	25652	22232	57376	77581	2011
67928	45808	26118	21867	59611	77123	2012
67399	49111	26124	21722	63767	68590	2013
69282	43520	26627	21398	68262	64611	2014
72069	43862	21991	17302	60621	38460	2015
65506	34442	21207	16643	56097	33403	2016

La source: Data world bank.org/(2017)

الملاحق

الملحق (1-22): الهيكل السلعي لصادات الجزائر خلال فترات معينة من 1990 إلى 2016 (مليون دولار)

السنوات	الطاقة والمحروقات ومواد خام		المواد الغذائية		منتجات نصف مصنعة		سلع التجهيز الفلاحية والصناعية		سلع استهلاكية	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
1990	96,12	10865	0,44	50	1,87	211	0,697	79	0,59	67
1995	95,43	9731	1,07	110	2,68	274	0,23	23	0,6	61
2000	97,42	21463	0,15	32	2,11	465	0,26	58	0,06	13
2005	98,32	45228	0,15	67	1,43	656	0,08	36	0,03	14
2010	97,49	55421	0,55	314	0,55	314	1,87	12,055	0,05	29
2014	96,07	60413	0,51	323	3,37	2121	0,02	18	0,01	11
2015	94,62	32805	0,67	235	4,88	1693	0,05	20	0,03	11
2016	94,13	27186	1,13	327	4,5	1597	0,18	53	0,06	18

La source : <http://www.andi.dz/index.php/ar>

الملحق (1-23): الهيكل السلعي لواردات الجزائر (مليون دولار)

السنوات	الطاقة والمحروقات ومواد خام		المواد الغذائية		منتجات نصف مصنعة		سلع التجهيز الفلاحية والصناعية		سلع استهلاكية	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
1990	8,48	821	22,10	2140	18,65	1806	38,95	3771	11,83	1146
1995	8,43	907	25,58	2753	22,04	2372	27,67	2978	16,27	1751
2000	6,08	557	26,33	2415	17,03	1655	34,38	3693	15,19	1393
2005	4,73	963	17,62	3587	20,08	4088	52,31	8612	15,26	3107
2010	5,72	2315	15,00	6063	24,97	10106	39,85	16129	14,43	5840
2014	9,34	4261	21,62	9861	21,25	9690	39,95	17759	11,02	5027
2015	10,11	5230	18,01	9316	20,76	10740	34,29	17740	16,77	8676
2016	10,00	4708	17,63	8224	20,64	9625	34,08	15895	17,74	8275

La source : <http://www.andi.dz/index.php/ar>

الملاحق

الملحق (1-24): تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب تقرير التنافسية العالمي (الجزائر)

المرتبة 110 من 144 دولة سنة 2012	المرتبة 87 من 138 دولة سنة 2016	
89	88	- المتطلبات الأساسية
141	99	البعد 01: الهيئات الحكومية
100	100	البعد 02: البنية التحتية
23	63	البعد 03: البيئة الاقتصادية الكلية
93	73	البعد 04: الصحة والتعليم الابتدائي
136	110	- تعزيز الكفاءة
108	96	البعد 05: التعليم العالي والتدريب
143	133	البعد 06: كفاءة سوق السلع
144	132	البعد 07: كفاءة سوق العمل
142	132	البعد 08: تطور السوق المالي
133	108	البعد 09: الاستعداد التقني
49	36	البعد 10: حجم السوق
144	119	- عوامل الابتكار والتطور
144	121	البعد 11: درجة تطور التجارة
141	112	البعد 12: الابتكار

La source : Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2012, 2016 & World Economic Forum

الملحق (1-25): تنافسية الاقتصاد التونسي حسب تقرير التنافسية العالمي (تونس)

المرتبة 92 من 144 دولة سنة 2016	المرتبة 95 من 138 دولة سنة 2016	
42	79	- المتطلبات الأساسية
41	78	البعد 01: الهيئات الحكومية
52	83	البعد 02: البنية التحتية
38	99	البعد 03: البيئة الاقتصادية الكلية
38	59	البعد 04: الصحة والتعليم الابتدائي
58	103	- تعزيز الكفاءة
44	93	البعد 05: التعليم العالي والتدريب
44	113	البعد 06: كفاءة سوق السلع
106	133	البعد 07: كفاءة سوق العمل
76	119	البعد 08: تطور السوق المالي

الملاحق

80	58	البعد 09: الاستعداد التقني
69	63	البعد 10: حجم السوق
104	43	- عوامل الابتكار والتطور
101	52	البعد 11: درجة تطور التجارة
104	37	البعد 12: الابتكار

La source : Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2012, 2016 & World Economic Forum

الملحق (1-26): تنافسية الاقتصاد المصري حسب تقرير التنافسية العالمي (مصر)

المرتبة 115 من 138 دولة سنة 2016	المرتبة 107 من 144 دولة سنة 2012	
117	110	- المتطلبات الأساسية
87	96	البعد 01: الهيئات الحكومية
96	83	البعد 02: البنية التحتية
134	138	البعد 03: البيئة الاقتصادية الكلية
89	94	البعد 04: الصحة والتعليم الابتدائي
100	101	- تعزيز الكفاءة
112	109	البعد 05: التعليم العالي والتدريب
112	125	البعد 06: كفاءة سوق السلع
135	142	البعد 07: كفاءة سوق العمل
111	102	البعد 08: تطور السوق المالي
99	91	البعد 09: الاستعداد التقني
25	29	البعد 10: حجم السوق
111	96	- عوامل الابتكار والتطور
85	83	البعد 11: درجة تطور التجارة
122	109	البعد 12: الابتكار

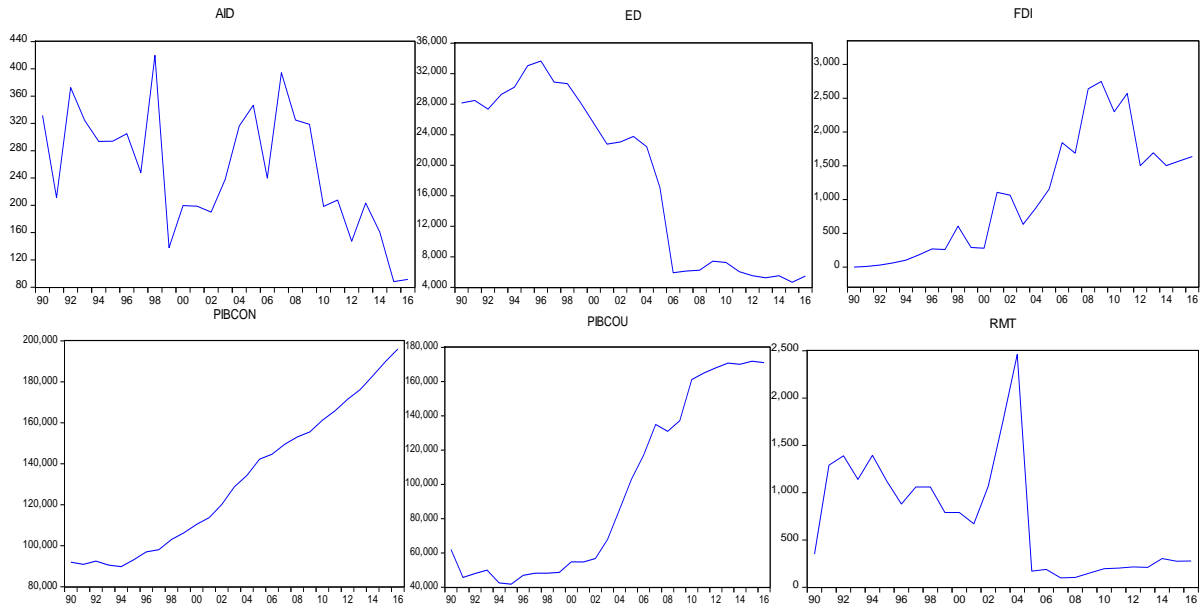
La source : Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2012, 2016 & World Economic Forum

الملاحق 02:

الدراسة القياسية التفصيلية

- حالة الجزائر -

الملحق رقم 1-2: الرسم البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 2-2: اختبار استقرارية السلسلة "FDI"

تقدير السلسلة (عند المستوى)

Null Hypothesis: FDI has a unit root				Null Hypothesis: FDI has a unit root										
Exogenous: Constant				Exogenous: None										
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)										
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*						
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.978743	0.2933	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.414492	0.0763	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.170333	0.2134						
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:								
1% level	-3.752946		1% level	-4.467895		1% level	-2.669359							
5% level	-2.980864		5% level	-3.644963		5% level	-1.950406							
10% level	-2.638752		10% level	-3.281452		10% level	-1.608495							
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				*Mackinnon (1996) one-sided p-values.						
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				Augmented Dickey-Fuller Test Equation				Augmented Dickey-Fuller Test Equation						
Dependent Variable: D(FDI)				Dependent Variable: D(FDI)				Dependent Variable: D(FDI)						
Method: Least Squares				Method: Least Squares				Method: Least Squares						
Date: 11/17/18 Time: 21:26				Date: 11/17/18 Time: 21:28				Date: 11/17/18 Time: 21:30						
Sample (adjusted): 1994 2016				Sample (adjusted): 1996 2016				Sample (adjusted): 1994 2016						
Included observations: 23 after adjustments				Included observations: 21 after adjustments				Included observations: 23 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.291549	0.147340	-1.978743	0.0634	FDI(-1)	-0.112206	0.095875	-1.170333	0.2563	FDI(-1)	-0.112206	0.095875	-1.170333	0.2563
D(FDI(-1))	-0.389539	0.224977	-1.731459	0.1005	D(FDI(-1))	-0.499423	0.221677	-2.252930	0.0363	D(FDI(-1))	-0.499423	0.221677	-2.252930	0.0363
D(FDI(-2))	0.113338	0.301444	0.375985	0.7113	D(FDI(-2))	0.095597	0.312459	0.305951	0.7630	D(FDI(-2))	0.095597	0.312459	0.305951	0.7630
D(FDI(-3))	0.820211	0.300068	2.733412	0.0136	D(FDI(-3))	0.827661	0.311215	2.659452	0.0155	D(FDI(-3))	0.827661	0.311215	2.659452	0.0155
C	310.0665	198.3796	1.562996	0.1355	@TREND("1990")	185.0837	66.17495	2.796885	0.0151	C	310.0665	198.3796	1.562996	0.1355
R-squared	0.494831	Mean dependent var	68.45047		R-squared	0.426269	Mean dependent var	69.25528		R-squared	0.686516	Mean dependent var	81.17856	
Adjusted R-squared	0.382571	S.D. dependent var	733.6065		Adjusted R-squared	0.335980	S.D. dependent var	789.3822		Adjusted R-squared	0.652017	S.D. dependent var	1085.570	
S.E. of regression	576.4435	Akaike info criterion	15.74129		S.E. of regression	485.0879	Akaike info criterion	15.48887		S.E. of regression	640.3785	Akaike info criterion	15.83861	
Sum squared resid	5981167	Schwarz criterion	15.88814		Sum squared resid	3059034	Schwarz criterion	15.88978		Sum squared resid	9431946	Schwarz criterion	15.93612	
Log likelihood	-176.0249	Hannan-Quinn criter.	15.80337		Log likelihood	-154.6331	Hannan-Quinn criter.	15.57523		Log likelihood	-195.9827	Hannan-Quinn criter.	15.80566	
F-statistic	4.407905	Durbin-Watson stat	1.755132		F-statistic	5.330313	Durbin-Watson stat	1.944954		F-statistic	45.96892	Durbin-Watson stat	1.992991	
Prob(F-statistic)	0.011684				Prob(F-statistic)	0.004697				Prob(F-statistic)	0.000001			

تقدير السلسلة (عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root				Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root				Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root						
Exogenous: Constant				Exogenous: None				Exogenous: Constant, Linear Trend						
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)						
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*			
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.780038	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.813014	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.780094	0.0000						
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:								
1% level	-3.724070		1% level	-2.660720		1% level	-4.374307							
5% level	-2.966225		5% level	-1.955020		5% level	-3.603202							
10% level	-2.632604		10% level	-1.509070		10% level	-3.238054							
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				*Mackinnon (1996) one-sided p-values.						
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				Augmented Dickey-Fuller Test Equation				Augmented Dickey-Fuller Test Equation						
Dependent Variable: D(FDI,2)				Dependent Variable: D(FDI,2)				Dependent Variable: D(FDI,2)						
Method: Least Squares				Method: Least Squares				Method: Least Squares						
Date: 11/17/18 Time: 21:31				Date: 11/17/18 Time: 21:33				Date: 11/17/18 Time: 21:33						
Sample (adjusted): 1992 2016				Sample (adjusted): 1992 2016				Sample (adjusted): 1992 2016						
Included observations: 25 after adjustments				Included observations: 25 after adjustments				Included observations: 25 after adjustments						
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.556808	0.229616	-6.780038	0.0000	D(FDI(-1))	-1.559714	0.225620	-6.913014	0.0000	D(FDI(-1))	-1.629434	0.240752	-6.780094	0.0000
C	56.03724	128.1294	0.437349	0.6659	@TREND("1990")	316.2070	289.4401	1.092478	0.2864	C	56.03724	128.1294	0.437349	0.6659
R-squared	0.686516	Mean dependent var	81.17856		R-squared	0.681083	Mean dependent var	81.17856		R-squared	0.686516	Mean dependent var	81.17856	
Adjusted R-squared	0.652017	S.D. dependent var	1085.570		Adjusted R-squared	0.652090	S.D. dependent var	1085.570		Adjusted R-squared	0.652017	S.D. dependent var	1085.570	
S.E. of regression	640.3785	Akaike info criterion	15.83861		S.E. of regression	640.3110	Akaike info criterion	15.87395		S.E. of regression	640.3785	Akaike info criterion	15.83861	
Sum squared resid	9431946	Schwarz criterion	15.93612		Sum squared resid	9019951	Schwarz criterion	16.02022		Sum squared resid	9431946	Schwarz criterion	15.93612	
Log likelihood	-195.9827	Hannan-Quinn criter.	15.80566		Log likelihood	-195.4244	Hannan-Quinn criter.	15.91452		Log likelihood	-195.9827	Hannan-Quinn criter.	15.91452	
F-statistic	45.96892	Durbin-Watson stat	1.992991		F-statistic	23.49173	Durbin-Watson stat	2.013974		F-statistic	45.96892	Durbin-Watson stat	1.992991	
Prob(F-statistic)	0.000001				Prob(F-statistic)	0.000003				Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 2-3: اختبار استقرارية السلسلة "ED"

تقدير السلسلة (عند المستوى)

Null Hypothesis: ED has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.337792	0.9060
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED)
Method: Least Squares
Date: 11/17/18 Time: 21:48
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED(-1)	-0.018860	0.049913	-0.337792	0.7385
C	-551.8731	1092.950	-0.504939	0.6182
R-squared	0.004732	Mean dependent var	-872.5985	
Adjusted R-squared	-0.038738	S.D. dependent var	2710.897	
S.E. of regression	2760.244	Akaike info criterion	18.75783	
Sum squared resid	1.83E+08	Schwarz criterion	18.85461	
Log likelihood	-241.8518	Hannan-Quinn criter.	18.78570	
F-statistic	0.114104	Durbin-Watson stat	1.323478	
Prob(F-statistic)	0.738457			

Null Hypothesis: ED has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.452823	0.3462
Test critical values:		
1% level	-4.74307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED)
Method: Least Squares
Date: 11/17/18 Time: 21:49
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED(-1)	-0.291691	0.118920	-2.452823	0.0230
D(ED(-1))	0.418931	0.188888	2.217886	0.0377
C	10627.18	4672.225	2.274544	0.0335
@TREND("1990")	-408.0299	177.5204	-2.298495	0.0319
R-squared	0.303615	Mean dependent var	-920.9446	
Adjusted R-squared	0.204132	S.D. dependent var	2755.334	
S.E. of regression	2458.074	Akaike info criterion	18.59779	
Sum squared resid	1.27E+08	Schwarz criterion	18.79281	
Log likelihood	-228.4724	Hannan-Quinn criter.	18.65188	
F-statistic	3.051912	Durbin-Watson stat	1.986434	
Prob(F-statistic)	0.050992			

Null Hypothesis: ED has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.591552	0.1034
Test critical values:		
1% level	-2.658915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED)
Method: Least Squares
Date: 11/17/18 Time: 21:51
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED(-1)	-0.038755	0.024350	-1.591552	0.1241
R-squared	-0.005841	Mean dependent var	-872.5985	
Adjusted R-squared	-0.005841	S.D. dependent var	2710.897	
S.E. of regression	2718.803	Akaike info criterion	18.69147	
Sum squared resid	1.85E+08	Schwarz criterion	18.73986	
Log likelihood	-241.8992	Hannan-Quinn criter.	18.70541	
Durbin-Watson stat	1.281808			

تقدير السلسلة (عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.414728	0.0201
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED,2)
Method: Least Squares
Date: 11/17/18 Time: 21:52
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-0.676610	0.198145	-3.414728	0.0024
C	-517.1841	504.4713	-1.093384	0.2855
R-squared	0.336418	Mean dependent var	18.35667	
Adjusted R-squared	0.307596	S.D. dependent var	3202.072	
S.E. of regression	2664.527	Akaike info criterion	18.69006	
Sum squared resid	1.63E+08	Schwarz criterion	18.78757	
Log likelihood	-231.6257	Hannan-Quinn criter.	18.71710	
F-statistic	11.66037	Durbin-Watson stat	1.881290	
Prob(F-statistic)	0.002372			

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.319644	0.0881
Test critical values:		
1% level	-4.74307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED,2)
Method: Least Squares
Date: 11/17/18 Time: 21:52
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-0.679120	0.204576	-3.319644	0.0031
C	-525.8886	1190.501	-0.441745	0.6630
@TREND("1990")	-6.688811	76.29943	-0.087665	0.9309
R-squared	0.336650	Mean dependent var	18.35667	
Adjusted R-squared	0.276345	S.D. dependent var	3202.072	
S.E. of regression	2723.936	Akaike info criterion	18.76971	
Sum squared resid	1.63E+08	Schwarz criterion	18.91597	
Log likelihood	-231.6214	Hannan-Quinn criter.	18.81028	
F-statistic	5.582488	Durbin-Watson stat	1.877933	
Prob(F-statistic)	0.010944			

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.222034	0.0024
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED,2)
Method: Least Squares
Date: 11/17/18 Time: 21:53
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-0.605177	0.187824	-3.222034	0.0036
R-squared	0.301926	Mean dependent var	18.35667	
Adjusted R-squared	0.301926	S.D. dependent var	3202.072	
S.E. of regression	2675.357	Akaike info criterion	18.65073	
Sum squared resid	1.72E+08	Schwarz criterion	18.70949	
Log likelihood	-232.2591	Hannan-Quinn criter.	18.67425	
Durbin-Watson stat	1.909679			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 2-4: اختبار استقرارية السلسلة "AID"

تقدير السلسلة (عند المستوى)

Null Hypothesis: AID has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.003474	0.0477
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 09:55
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID(-1)	-0.597381	0.198890	-3.003474	0.0062
C	144.9437	53.94193	2.687031	0.0129
R-squared	0.273187	Mean dependent var	-9.235769	
Adjusted R-squared	0.242903	S.D. dependent var	97.10659	
S.E. of regression	84.49374	Akaike info criterion	11.78504	
Sum squared resid	171340.6	Schwarz criterion	11.88181	
Log likelihood	-151.2055	Hannan-Quinn criter.	11.81290	
F-statistic	9.020650	Durbin-Watson stat	2.141295	
Prob(F-statistic)	0.006155			

Null Hypothesis: AID has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.722895	0.0388
Test critical values:		
1% level	-4.355068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 09:57
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID(-1)	-0.780538	0.209959	-3.722895	0.0011
C	254.1777	75.30430	3.375341	0.0026
@TREND("1990")	-4.589344	2.329037	-1.970490	0.0609
R-squared	0.378164	Mean dependent var	-9.235769	
Adjusted R-squared	0.324092	S.D. dependent var	97.10659	
S.E. of regression	79.83488	Akaike info criterion	11.70596	
Sum squared resid	146593.0	Schwarz criterion	11.85113	
Log likelihood	-149.1775	Hannan-Quinn criter.	11.74777	
F-statistic	6.993628	Durbin-Watson stat	1.991804	
Prob(F-statistic)	0.004239			

Null Hypothesis: AID has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.867155	0.3304
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 09:59
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID(-1)	-0.051978	0.059941	-0.867155	0.3948
D(AID(-1))	-0.532470	0.164975	-3.227577	0.0037
R-squared	0.338843	Mean dependent var	-4.786000	
Adjusted R-squared	0.310097	S.D. dependent var	96.36562	
S.E. of regression	80.04165	Akaike info criterion	11.67959	
Sum squared resid	147353.3	Schwarz criterion	11.77710	
Log likelihood	-143.9949	Hannan-Quinn criter.	11.70663	
Durbin-Watson stat	1.945746			

تقدير السلسلة (عند الفرق الأول)

الملاحق

Null Hypothesis: D(AID) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.375228	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(AID.2)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:00

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AID(-1))	-1.557747	0.166156	-9.375228	0.0000
C	-10.21622	16.21016	-0.630236	0.5348

R-squared	0.792596	Mean dependent var	4.950000
Adjusted R-squared	0.783579	S.D. dependent var	173.3541
S.E. of regression	80.64618	Akaike info criterion	11.69464
Sum squared resid	149587.6	Schwarz criterion	11.79215
Log likelihood	-144.1830	Hannan-Quinn criter.	11.72168
F-statistic	87.89491	Durbin-Watson stat	1.973365
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(AID) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.478850	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(AID.2)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:01

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AID(-1))	-1.547296	0.162337	-9.478850	0.0000

R-squared	0.789015	Mean dependent var	4.950000
Adjusted R-squared	0.789015	S.D. dependent var	173.3541
S.E. of regression	79.62996	Akaike info criterion	11.63176
Sum squared resid	152170.9	Schwarz criterion	11.68052
Log likelihood	-144.3970	Hannan-Quinn criter.	11.64528
Durbin-Watson stat	1.955707		

Null Hypothesis: D(AID) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.483533	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(AID.2)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:00

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AID(-1))	-1.571034	0.165659	-9.483533	0.0000
C	24.65882	35.03422	0.703849	0.4889
@TREND("1990")	-2.500314	2.230040	-1.121197	0.2743

R-squared	0.803807	Mean dependent var	4.950000
Adjusted R-squared	0.789771	S.D. dependent var	173.3541
S.E. of regression	80.19921	Akaike info criterion	11.71907
Sum squared resid	141502.1	Schwarz criterion	11.86534
Log likelihood	-143.4884	Hannan-Quinn criter.	11.75964
F-statistic	45.06722	Durbin-Watson stat	2.062501
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 2-5: اختبار استقرارية السلسلة "RMT":

تقدير السلسلة (عند المستوى)

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.474416	0.1329
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RMT)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:14

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.409933	0.165668	-2.474416	0.0208
C	301.9306	157.9825	1.911166	0.0680

R-squared	0.203260	Mean dependent var	-2.870942
Adjusted R-squared	0.170062	S.D. dependent var	553.6571
S.E. of regression	504.3868	Akaike info criterion	15.35837
Sum squared resid	6105745.	Schwarz criterion	15.45514
Log likelihood	-197.6588	Hannan-Quinn criter.	15.38624
F-statistic	6.122735	Durbin-Watson stat	1.742830
Prob(F-statistic)	0.020804		

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.791369	0.0336
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RMT)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:15

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.678281	0.178901	-3.791369	0.0009
C	1014.137	302.0598	3.357403	0.0027
@TREND("1990")	-37.97613	14.24262	-2.666372	0.0138

R-squared	0.391388	Mean dependent var	-2.870942
Adjusted R-squared	0.338465	S.D. dependent var	553.6571
S.E. of regression	450.3159	Akaike info criterion	15.16594
Sum squared resid	4664041.	Schwarz criterion	15.31111
Log likelihood	-194.1573	Hannan-Quinn criter.	15.20774
F-statistic	7.395453	Durbin-Watson stat	1.755212
Prob(F-statistic)	0.003311		

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.494655	0.1237
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RMT)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:16

Sample (adjusted): 1991 2016

Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.163060	0.109095	-1.494655	0.1475

R-squared	0.082004	Mean dependent var	-2.870942
Adjusted R-squared	0.082004	S.D. dependent var	553.6571
S.E. of regression	530.4706	Akaike info criterion	15.42311
Sum squared resid	7034976.	Schwarz criterion	15.47150
Log likelihood	-199.5004	Hannan-Quinn criter.	15.43704
Durbin-Watson stat	1.967117		

تقدير السلسلة (عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.682807	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RMT.2)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:17

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-1.132304	0.199251	-5.682807	0.0000
C	-37.02326	240.5377	-0.153919	0.8791
@TREND("1990")	-0.277894	15.29814	-0.018165	0.9857

R-squared	0.597672	Mean dependent var	-37.42198
Adjusted R-squared	0.561096	S.D. dependent var	827.3380
S.E. of regression	548.1098	Akaike info criterion	15.56300
Sum squared resid	6609336.	Schwarz criterion	15.70926
Log likelihood	-191.5374	Hannan-Quinn criter.	15.60356
F-statistic	16.34085	Durbin-Watson stat	2.128333
Prob(F-statistic)	0.000045		

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.950035	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RMT.2)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:18

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-1.131487	0.190165	-5.950035	0.0000

R-squared	0.595118	Mean dependent var	-37.42198
Adjusted R-squared	0.595118	S.D. dependent var	827.3380
S.E. of regression	526.4377	Akaike info criterion	15.40932
Sum squared resid	6651280.	Schwarz criterion	15.45808
Log likelihood	-191.8165	Hannan-Quinn criter.	15.42284
Durbin-Watson stat	2.116237		

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.845201	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RMT.2)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 10:16

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-1.131899	0.193646	-5.845201	0.0000
C	-40.91253	107.2149	-0.381594	0.7063

R-squared	0.597696	Mean dependent var	-37.42198
Adjusted R-squared	0.580173	S.D. dependent var	827.3380
S.E. of regression	536.0650	Akaike info criterion	15.48301
Sum squared resid	6609435.	Schwarz criterion	15.58052
Log likelihood	-191.5376	Hannan-Quinn criter.	15.51006
F-statistic	34.16638	Durbin-Watson stat	2.128972
Prob(F-statistic)	0.000006		

المصدر : مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 2-6: اختبار استقرارية السلسلة "PIBCOU"

تقدير السلسلة (عند المستوى)

Null Hypothesis: PIBCOU has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.602729	0.9870
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCOU)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 10:36
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBCOU(-1)	0.020751	0.034429	0.602729	0.5523
C	2251.528	3650.196	0.618824	0.5432
R-squared	0.014911	Mean dependent var	4192.462	
Adjusted R-squared	-0.026134	S.D. dependent var	8651.451	
S.E. of regression	8763.772	Akaike info criterion	21.05844	
Sum squared resid	1.84E+09	Schwarz criterion	21.16522	
Log likelihood	-271.8898	Hannan-Quinn criter.	21.09631	
F-statistic	0.353283	Durbin-Watson stat	1.163997	
Prob(F-statistic)	0.552342			

Null Hypothesis: PIBCOU has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.724178	0.7101
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCOU)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 10:38
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBCOU(-1)	-0.148567	0.086167	-1.724178	0.0994
D(PIBCOU(-1))	0.258530	0.183232	1.410947	0.1729
C	2934.966	3162.724	0.927987	0.3640
@TREND("1990")	1073.259	619.1846	1.733343	0.0977
R-squared	0.245314	Mean dependent var	5013.360	
Adjusted R-squared	0.137502	S.D. dependent var	7727.580	
S.E. of regression	7176.665	Akaike info criterion	20.74070	
Sum squared resid	1.00E+09	Schwarz criterion	20.93572	
Log likelihood	-255.2588	Hannan-Quinn criter.	20.79479	
F-statistic	2.275381	Durbin-Watson stat	1.734355	
Prob(F-statistic)	0.109430			

Null Hypothesis: PIBCOU has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.638815	0.9717
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCOU)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBCOU(-1)	0.027690	0.016897	1.638815	0.1149
D(PIBCOU(-1))	0.326015	0.188085	1.733341	0.0964
R-squared	0.064966	Mean dependent var	5013.360	
Adjusted R-squared	0.024312	S.D. dependent var	7727.580	
S.E. of regression	7633.066	Akaike info criterion	20.79499	
Sum squared resid	1.34E+09	Schwarz criterion	20.89250	
Log likelihood	-257.9373	Hannan-Quinn criter.	20.82203	
Durbin-Watson stat	1.772966			

تقدير السلسلة (عند الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(PIBCOU) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.958954	0.0058
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.989225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCOU.2)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBCOU(-1))	-0.676906	0.170981	-3.958954	0.0006
C	3593.956	1649.759	2.178460	0.0399
R-squared	0.405275	Mean dependent var	620.2000	
Adjusted R-squared	0.379417	S.D. dependent var	9322.817	
S.E. of regression	7344.243	Akaike info criterion	20.71784	
Sum squared resid	1.24E+09	Schwarz criterion	20.81535	
Log likelihood	-256.9730	Hannan-Quinn criter.	20.74488	
F-statistic	15.87331	Durbin-Watson stat	1.855927	
Prob(F-statistic)	0.000623			

Null Hypothesis: D(PIBCOU) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.695493	0.0418
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCOU.2)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 10:43
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBCOU(-1))	-0.701024	0.189697	-3.695493	0.0013
C	2677.128	3297.791	0.811794	0.4256
@TREND("1990")	73.05588	225.984	0.323271	0.7495
R-squared	0.408096	Mean dependent var	620.2000	
Adjusted R-squared	0.354276	S.D. dependent var	9322.817	
S.E. of regression	7491.531	Akaike info criterion	20.79310	
Sum squared resid	1.23E+09	Schwarz criterion	20.93937	
Log likelihood	-256.9138	Hannan-Quinn criter.	20.83367	
F-statistic	7.583792	Durbin-Watson stat	1.820104	
Prob(F-statistic)	0.003125			

Null Hypothesis: D(PIBCOU) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.099452	0.0033
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCOU.2)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 10:43
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBCOU(-1))	-0.507316	0.163679	-3.099452	0.0049
R-squared	0.282562	Mean dependent var	620.2000	
Adjusted R-squared	0.262562	S.D. dependent var	9322.817	
S.E. of regression	7895.583	Akaike info criterion	20.82543	
Sum squared resid	1.50E+09	Schwarz criterion	20.87418	
Log likelihood	-259.3178	Hannan-Quinn criter.	20.83995	
Durbin-Watson stat	1.849095			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 2-7: اختبار استقرارية السلسلة "PIBcon"

تقدير السلسلة (عند المستوى)

Null Hypothesis: PIBCON has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.414375	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCON)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBCON(-1)	0.046159	0.013519	3.414375	0.0023
C	-1951.436	1798.067	-1.085297	0.2886
R-squared	0.326938	Mean dependent var	4001.769	
Adjusted R-squared	0.298894	S.D. dependent var	2675.334	
S.E. of regression	2240.113	Akaike info criterion	18.34024	
Sum squared resid	1.20E+08	Schwarz criterion	18.43702	
Log likelihood	-236.4232	Hannan-Quinn criter.	18.36811	
F-statistic	11.65795	Durbin-Watson stat	1.324783	
Prob(F-statistic)	0.002276			

Null Hypothesis: PIBCON has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.499483	0.0621
Test critical values:		
1% level	-4.294309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCON)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 11:12
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBCON(-1)	-0.286091	0.081752	-3.499483	0.0024
D(PIBCON(-1))	0.097013	0.174897	0.554688	0.5856
D(PIBCON(-2))	0.119072	0.172116	0.691813	0.4974
C	19993.46	5480.850	3.647876	0.0017
@TREND("1990")	1466.281	392.4127	3.736578	0.0014
R-squared	0.647964	Mean dependent var	4313.083	
Adjusted R-squared	0.573851	S.D. dependent var	2510.358	
S.E. of regression	1638.794	Akaike info criterion	17.62432	
Sum squared resid	5.10E+07	Schwarz criterion	18.06975	
Log likelihood	-208.8919	Hannan-Quinn criter.	17.88944	
F-statistic	8.742937	Durbin-Watson stat	2.016332	
Prob(F-statistic)	0.000353			

Null Hypothesis: PIBCON has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	9.632915	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCON)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 11:13
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBCON(-1)	0.031932	0.003315	9.632915	0.0000
R-squared	0.293906	Mean dependent var	4001.769	
Adjusted R-squared	0.293906	S.D. dependent var	2675.334	
S.E. of regression	2248.068	Akaike info criterion	18.31123	
Sum squared resid	1.26E+08	Schwarz criterion	18.35962	
Log likelihood	-237.0480	Hannan-Quinn criter.	18.32517	
Durbin-Watson stat	1.244962			

تقدير السلسلة (الفرق الأول)

Null Hypothesis: D(PIBCON) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.024580	0.0462
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.868225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCON.2)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 11:14
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBCON(-1))	-0.497292	0.164417	-3.024580	0.0060
C	2239.747	775.4326	2.888384	0.0083

R-squared 0.294561 Mean dependent var 294.6300
Adjusted R-squared 0.253455 S.D. dependent var 2507.350
S.E. of regression 2166.422 Akaike info criterion 18.27616
Sum squared resid 1.08E+08 Schwarz criterion 18.37367
Log likelihood -226.4520 Hannan-Quinn criter. 18.30321
F-statistic 9.148087 Durbin-Watson stat 2.415126
Prob(F-statistic) 0.006032

Null Hypothesis: D(PIBCON) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.843759	0.0308
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCON.2)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 11:15
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBCON(-1))	-0.776422	0.201996	-3.843759	0.0009
C	1140.521	889.2793	1.282523	0.2130
@TREND("1990")	156.4995	73.81881	2.120050	0.0455

R-squared 0.405930 Mean dependent var 294.6800
Adjusted R-squared 0.351923 S.D. dependent var 2507.350
S.E. of regression 2018.497 Akaike info criterion 18.17026
Sum squared resid 89635297 Schwarz criterion 18.31653
Log likelihood -224.1283 Hannan-Quinn criter. 18.21083
F-statistic 7.516327 Durbin-Watson stat 2.085505
Prob(F-statistic) 0.003252

Null Hypothesis: D(PIBCON) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.100169	0.6389
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBCON.2)
Method: Least Squares
Date: 11/18/18 Time: 11:16
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBCON(-1))	-0.010002	0.099847	-0.100169	0.9211
D(PIBCON(-1).2)	-0.492383	0.190349	-2.586734	0.0168

R-squared 0.255661 Mean dependent var 192.7917
Adjusted R-squared 0.223082 S.D. dependent var 2507.854
S.E. of regression 2210.497 Akaike info criterion 18.31948
Sum squared resid 1.07E+08 Schwarz criterion 18.41765
Log likelihood -217.8337 Hannan-Quinn criter. 18.34552
Durbin-Watson stat 2.061801

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق رقم 2-8: نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر التمويل الدولي للنمو الاقتصادي وفق اختبار الحدود

ARDL Bounds Test

Date: 11/18/18 Time: 15:04

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	9.384928	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:

Dependent Variable: D(GDPCOU)

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 15:04

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPCOU(-1))	-0.927197	0.245157	-3.782060	0.0129
D(GDPCOU(-2))	-0.917257	0.120879	-7.588251	0.0006
D(GDPCOU(-3))	-0.402465	0.187080	-2.151295	0.0841
D(FDI(-1))	-1.586431	2.541879	-0.624117	0.5599
D(FDI(-2))	-15.38926	4.417021	-3.484081	0.0176
D(FDI(-3))	-4.474342	2.188804	-2.044195	0.0964
D(ED)	-2.721420	0.570948	-4.766496	0.0050
D(ED(-1))	-0.520888	0.431298	-1.207722	0.2812
D(RMT)	2.172403	1.447985	1.500294	0.1938
D(RMT(-1))	-21.05519	5.309834	-3.965320	0.0107
D(RMT(-2))	-17.02121	4.294355	-3.963024	0.0107
D(RMT(-3))	-9.636231	2.730272	-3.126513	0.0261
AID	28.45377	11.50332	2.473526	0.0563
C	-5945.713	16015.21	-0.371254	0.7257
FDI(-1)	26.86069	5.049902	5.319052	0.0031
ED(-1)	-1.175771	0.429871	-2.735169	0.0410
RMT(-1)	34.64987	6.363888	5.444764	0.0028
GDPCOU(-1)	-0.227189	0.082564	-2.751433	0.0402

R-squared	0.986710	Mean dependent var	5265.348
Adjusted R-squared	0.941523	S.D. dependent var	8019.456
S.E. of regression	1939.274	Akaike info criterion	18.01718
Sum squared resid	18803922	Schwarz criterion	18.90582
Log likelihood	-189.1975	Hannan-Quinn criter.	18.24057
F-statistic	21.83607	Durbin-Watson stat	2.826841
Prob(F-statistic)	0.001475		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملاحق

الملحق رقم (2-9): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

Dependent Variable: GDPCOU

Method: ARDL

Date: 11/18/18 Time: 14:56

Sample (adjusted): 1994 2016

Included observations: 23 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI ED RMT

Fixed regressors: AID C

Number of models evaluated: 500

Selected Model: ARDL(4, 3, 2, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPCOU(-1)	-0.154366	0.291480	-0.529594	0.6191
GDPCOU(-2)	0.009940	0.208084	0.047769	0.9637
GDPCOU(-3)	0.514792	0.153480	3.354133	0.0202
GDPCOU(-4)	0.402465	0.187080	2.151295	0.0841
FDI	-1.586431	2.541879	-0.624117	0.5599
FDI(-1)	13.05786	1.801908	7.246687	0.0008
FDI(-2)	10.91492	3.167109	3.446334	0.0183
FDI(-3)	4.474342	2.188804	2.044195	0.0964
ED	-2.721420	0.570948	-4.766496	0.0050
ED(-1)	1.024762	0.705735	1.452049	0.2062
ED(-2)	0.520888	0.431298	1.207722	0.2812
RMT	2.172403	1.447985	1.500294	0.1938
RMT(-1)	11.42228	1.746599	6.539725	0.0013
RMT(-2)	4.033983	2.679085	1.505732	0.1925
RMT(-3)	8.484978	2.569925	3.301644	0.0214
RMT(-4)	8.536231	2.730272	3.126513	0.0261
AID	28.45377	11.50332	2.473526	0.0563
C	-5945.713	16015.21	-0.371254	0.7257
R-squared	0.999691	Mean dependent var	104225.7	
Adjusted R-squared	0.998642	S.D. dependent var	52622.97	
S.E. of regression	1939.274	Akaike info criterion	18.01718	
Sum squared resid	18803922	Schwarz criterion	18.90582	
Log likelihood	-189.1975	Hannan-Quinn criter.	18.24067	
F-statistic	952.6032	Durbin-Watson stat	2.826841	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الملحق (2-10): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للتمويل الدولي ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: GDPCOU

Selected Model: ARDL(4, 3, 2, 4)

Date: 11/18/18 Time: 14:57

Sample: 1990 2016

Included observations: 23

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPCOU(-1))	-0.927197	0.245157	-3.782060	0.0129
D(GDPCOU(-2))	-0.917257	0.120979	-7.588251	0.0006
D(GDPCOU(-3))	-0.402465	0.187080	-2.151295	0.0841
D(FDI)	-1.586431	2.541879	-0.624117	0.5599
D(FDI(-1))	-10.914917	3.167109	-3.446334	0.0183
D(FDI(-2))	-4.474342	2.188804	-2.044195	0.0964
D(ED)	-2.721420	0.570948	-4.766496	0.0050
D(ED(-1))	-0.520888	0.431298	-1.207722	0.2812
D(RMT)	2.172403	1.447985	1.500294	0.1938
D(RMT(-1))	-4.033983	2.679085	-1.505732	0.1925
D(RMT(-2))	-8.484978	2.569925	-3.301644	0.0214
D(RMT(-3))	-8.536231	2.730272	-3.126513	0.0261
D(AID)	28.453769	11.503322	2.473526	0.0563
CoIntEq(-1)	-0.227169	0.082564	-2.751433	0.0402

CoInteq = GDPCOU - (118.2410*FDI - 5.1758*ED + 152.5291*RMT + 125.2538*AID - 26173.0871)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	118.241019	42.511706	2.781376	0.0388
ED	-5.175754	0.721128	-7.177303	0.0008
RMT	152.529067	57.301357	2.661875	0.0448
AID	125.253763	58.708083	2.133501	0.0860
C	-26173.0871	78655.03783	-0.332758	0.7528

المصدر: مخرجات برنامج Eviews1

الملاحق

الملحق (2-11): اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.275933	Prob. F(1,4)	0.3218
Obs*R-squared	5.562326	Prob. Chi-Square(1)	0.0184

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 11/18/18 Time: 15:32

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPCOU(-1)	0.151879	0.313999	0.483693	0.6539
GDPCOU(-2)	-0.093842	0.218943	-0.428613	0.6903
GDPCOU(-3)	0.052989	0.156604	0.338366	0.7521
GDPCOU(-4)	-0.089147	0.198487	-0.449134	0.6766
FDI	-0.070079	2.475293	-0.028311	0.9788
FDI(-1)	-0.098512	1.756322	-0.056090	0.9580
FDI(-2)	-1.364513	3.311377	-0.412068	0.7014
FDI(-3)	-0.725379	2.225463	-0.325945	0.7608
ED	0.140091	0.569486	0.245996	0.8178
ED(-1)	0.004446	0.687043	0.006471	0.9951
ED(-2)	-0.021381	0.420294	-0.050873	0.9619
RMT	-0.087556	1.411741	-0.062020	0.9535
RMT(-1)	-0.512231	1.759744	-0.291083	0.7855
RMT(-2)	-0.708063	2.682357	-0.263971	0.8048
RMT(-3)	-0.532256	2.545806	-0.209072	0.8446
RMT(-4)	-1.445760	2.950036	-0.490082	0.6497
AID	0.219617	11.20016	0.019608	0.9853
C	-564.9577	15598.81	-0.036218	0.9728
RESID(-1)	-0.575250	0.509264	-1.129572	0.3218
R-squared	0.241840	Mean dependent var	3.67E-11	
Adjusted R-squared	-3.169879	S.D. dependent var	924.5127	
S.E. of regression	1887.881	Akaike info criterion	17.82727	
Sum squared resid	14256376	Schwarz criterion	18.76529	
Log likelihood	-186.0136	Hannan-Quinn criter.	18.06318	
F-statistic	0.070885	Durbin-Watson stat	2.291482	
Prob(F-statistic)	0.999978			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews1

الملحق (2-12): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء في النموذج المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.658391	Prob. F(17,5)	0.7639
Obs*R-squared	15.89801	Prob. Chi-Square(17)	0.5311
Scaled explained SS	0.719031	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/18/18 Time: 19:54

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	368247.9	11132542	0.033079	0.9749
GDPCOU(-1)	-134.2909	202.6142	-0.662791	0.5368
GDPCOU(-2)	-10.41841	144.6437	-0.072028	0.9454
GDPCOU(-3)	67.06611	106.6874	0.628623	0.5572
GDPCOU(-4)	45.84499	130.0438	0.352535	0.7388
FDI	-905.0151	1766.918	-0.512200	0.6303
FDI(-1)	1106.114	1252.547	0.883091	0.4176
FDI(-2)	181.7377	2201.530	0.082551	0.9374
FDI(-3)	2821.643	1521.488	1.854528	0.1228
ED	152.6009	396.8789	0.384502	0.7164
ED(-1)	-240.8603	490.5727	-0.490978	0.6442
ED(-2)	-61.92920	299.8049	-0.206565	0.8445
RMT	384.5545	1006.528	0.382061	0.7181
RMT(-1)	-172.4771	1214.101	-0.142062	0.8926
RMT(-2)	2638.945	1862.293	1.417041	0.2157
RMT(-3)	747.3050	1786.414	0.418327	0.6931
RMT(-4)	2274.687	1897.875	1.198544	0.2844
AID	2.337503	7996.223	0.000292	0.9998
R-squared	0.691218	Mean dependent var	817561.8	
Adjusted R-squared	-0.358641	S.D. dependent var	1156508.	
S.E. of regression	1348034.	Akaike info criterion	31.10535	
Sum squared resid	9.09E+12	Schwarz criterion	31.99400	
Log likelihood	-339.7116	Hannan-Quinn criter.	31.32885	
F-statistic	0.658391	Durbin-Watson stat	2.731417	
Prob(F-statistic)	0.763863			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews1

الملاحق

الملحق (2-13): اختبار مدى ملائمة النموذج المصمم من حيث الشكل الدالي

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDPCOU GDPCOU(-1) GDPCOU(-2) GDPCOU(-3)
GDPCOU(-4) FDI FDI(-1) FDI(-2) FDI(-3) ED ED(-1) ED(-2) RMT RMT(-1)
RMT(-2) RMT(-3) RMT(-4) AID C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.055980	4	0.9580
F-statistic	0.003134	(1, 4)	0.9580

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	14720.44	1	14720.44
Restricted SSR	18803922	5	3760784.
Unrestricted SSR	18789201	4	4697300.

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDPCOU
Method: ARDL
Date: 11/18/18 Time: 20:12
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPCOU(-1)	-0.152898	0.326811	-0.467848	0.6642
GDPCOU(-2)	0.008390	0.234195	0.035826	0.9731
GDPCOU(-3)	0.525643	0.258832	2.030829	0.1121
GDPCOU(-4)	0.411527	0.264422	1.556327	0.1946
FDI	-1.625113	2.923624	-0.555856	0.6079
FDI(-1)	13.27268	4.333712	3.062659	0.0376
FDI(-2)	11.17099	5.783904	1.931393	0.1256
FDI(-3)	4.575117	3.037194	1.506363	0.2064
ED	-2.735634	0.686752	-3.983436	0.0164
ED(-1)	1.020372	0.792615	1.287349	0.2674
ED(-2)	0.542929	0.622385	0.872335	0.4323
RMT	2.153713	1.652344	1.303429	0.2624
RMT(-1)	11.55386	3.055392	3.781466	0.0194
RMT(-2)	4.160564	3.752031	1.108883	0.3297
RMT(-3)	8.660797	4.255977	2.034973	0.1116
RMT(-4)	8.665503	3.826655	2.264511	0.0862
AID	28.59525	13.10214	2.182488	0.0945
C	-7541.564	33660.41	-0.224048	0.8337
FITTED^2	-9.34E-08	1.67E-06	-0.055980	0.9580
R-squared	0.999692	Mean dependent var	104225.7	
Adjusted R-squared	0.998304	S.D. dependent var	52622.97	
S.E. of regression	2167.326	Akaike info criterion	18.10335	
Sum squared resid	18789201	Schwarz criterion	19.04137	
Log likelihood	-189.1885	Hannan-Quinn criter.	18.33926	
F-statistic	720.3087	Durbin-Watson stat	2.848656	
Prob(F-statistic)	0.000004			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

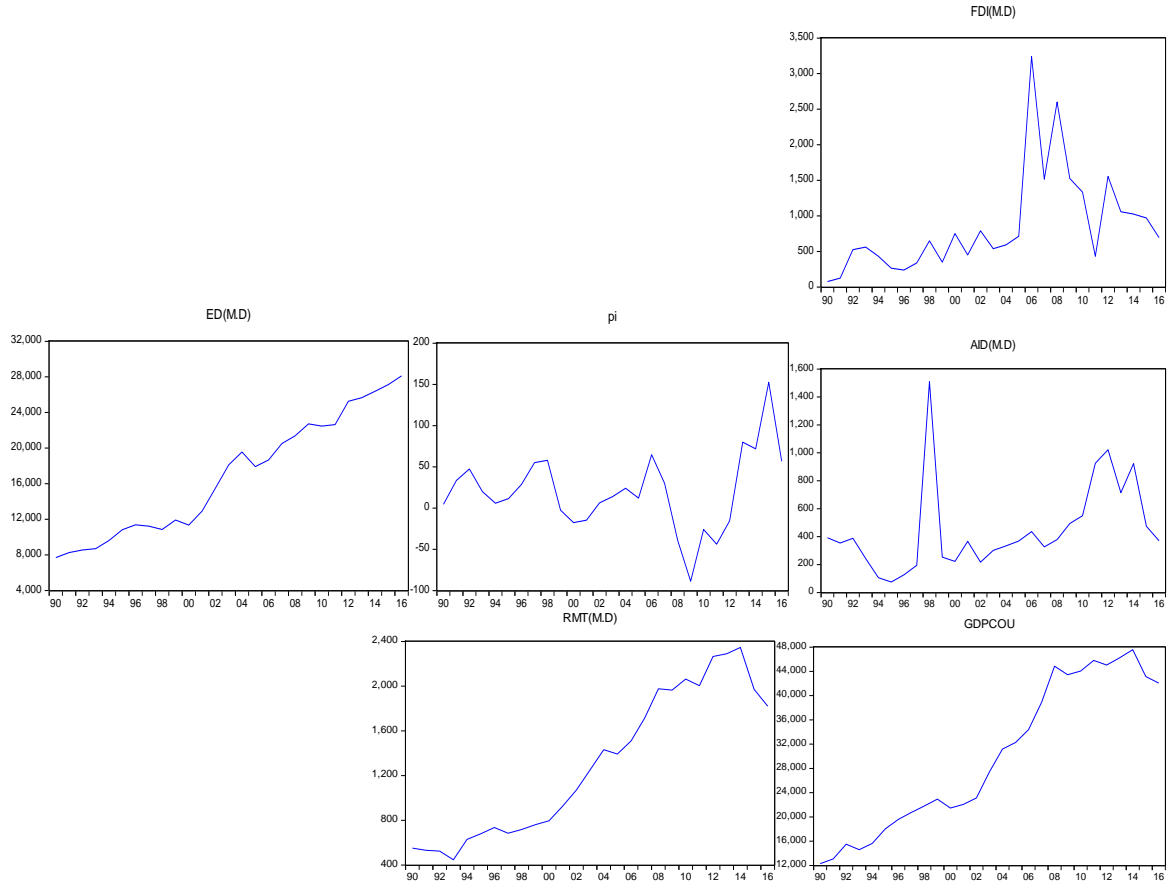
المصدر: مخرجات برنامج Eviews1

الملاحق : 03

الدراسة القياسية التفصيلية

-حالة تونس-

الملحق 3-1: الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج EVIES10

الملحق 3-2: اختبار استقرارية السلسلة FDI

عند المستوى: -

Null Hypothesis: FDI_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.858051	0.3454
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.982225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:11
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_M_D_(-1)	-0.371220	0.199790	-1.858051	0.0766
D(FDI_M_D_(-1))	-0.408250	0.187596	-2.176571	0.0405
C	372.6747	216.4990	1.721369	0.0992

R-squared	0.430405	Mean dependent var	22.78576
Adjusted R-squared	0.378924	S.D. dependent var	789.6408
S.E. of regression	622.4536	Akaike info criterion	15.81738
Sum squared resid	8523986	Schwarz criterion	15.96365
Log likelihood	-194.7173	Hannan-Quinn criter.	15.85795
F-statistic	8.311968	Durbin-Watson stat	1.823946
Prob(F-statistic)	0.002048		

Null Hypothesis: FDI_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.579352	0.0516
Test critical values:		
1% level	-4.356088	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233458	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:13
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_M_D_(-1)	-0.749528	0.209403	-3.579352	0.0016
C	247.1635	261.6889	0.944566	0.3547
@TREND("1990")	31.83493	20.31571	1.567010	0.1308

R-squared	0.362665	Mean dependent var	23.80077
Adjusted R-squared	0.307244	S.D. dependent var	773.7042
S.E. of regression	643.9691	Akaike info criterion	15.88135
Sum squared resid	9538014	Schwarz criterion	16.02851
Log likelihood	-203.4575	Hannan-Quinn criter.	15.92316
F-statistic	6.543874	Durbin-Watson stat	2.125195
Prob(F-statistic)	0.005626		

Null Hypothesis: FDI_M_D_ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.751172	0.3808
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:16
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI_M_D_(-1)	-0.090001	0.119814	-0.751172	0.4602
D(FDI_M_D_(-1))	-0.535331	0.179634	-2.980125	0.0067

R-squared	0.353688	Mean dependent var	22.78576
Adjusted R-squared	0.325588	S.D. dependent var	789.6408
S.E. of regression	648.4738	Akaike info criterion	15.86374
Sum squared resid	9671919	Schwarz criterion	15.96125
Log likelihood	-195.2967	Hannan-Quinn criter.	15.89078
Durbin-Watson stat	1.859208		

عند الفرق الأول: -

الملاحق

Null Hypothesis: D(FDL_M_D_) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.339555	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDL_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:18
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDL_M_D_(-1))	-1.585782	0.189792	-8.339555	0.0000
C	43.73899	131.1003	0.333630	0.7417
R-squared	0.791340	Mean dependent var	-12.98388	
Adjusted R-squared	0.782268	S.D. dependent var	1403.285	
S.E. of regression	654.7975	Akaike info criterion	15.88315	
Sum squared resid	9881475	Schwarz criterion	15.98066	
Log likelihood	-195.5393	Hannan-Quinn criter.	15.91019	
F-statistic	87.22729	Durbin-Watson stat	1.892109	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(FDL_M_D_) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.511889	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDL_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:20
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDL_M_D_(-1))	-1.583158	0.166440	-9.511889	0.0000
R-squared	0.790330	Mean dependent var	-12.98388	
Adjusted R-squared	0.790330	S.D. dependent var	1403.285	
S.E. of regression	642.5600	Akaike info criterion	15.80798	
Sum squared resid	9909200	Schwarz criterion	15.95573	
Log likelihood	-196.5997	Hannan-Quinn criter.	15.82150	
Durbin-Watson stat	1.888582			

Null Hypothesis: D(FDL_M_D_) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.280594	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDL_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:19
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDL_M_D_(-1))	-1.594198	0.171778	-9.280594	0.0000
C	237.7142	289.6334	0.820742	0.4208
@TREND("1990")	-13.63397	18.37319	-0.752938	0.4595
R-squared	0.798582	Mean dependent var	-12.98388	
Adjusted R-squared	0.778090	S.D. dependent var	1403.285	
S.E. of regression	661.0508	Akaike info criterion	15.93771	
Sum squared resid	9613740	Schwarz criterion	16.08397	
Log likelihood	-196.2213	Hannan-Quinn criter.	15.97827	
F-statistic	43.07587	Durbin-Watson stat	1.921218	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج EVIES10

الملحق 3-3: اختبار استقرارية السلسلة ED

عند المستوى:

Null Hypothesis: ED_M_D_ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.752991	0.9998
Test critical values:		
1% level	-2.855915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:56
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED_M_D_(-1)	0.042830	0.011412	3.752991	0.0009
R-squared	-0.050508	Mean dependent var	785.4097	
Adjusted R-squared	-0.050508	S.D. dependent var	999.3631	
S.E. of regression	1024.280	Akaike info criterion	16.73809	
Sum squared resid	25229245	Schwarz criterion	16.78748	
Log likelihood	-216.6082	Hannan-Quinn criter.	16.75302	
Durbin-Watson stat	1.777603			

Null Hypothesis: ED_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.281025	0.9731
Test critical values:		
1% level	-3.714457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:53
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED_M_D_(-1)	0.009195	0.031594	0.291025	0.7735
C	634.3573	556.1213	1.140682	0.2653
R-squared	0.003517	Mean dependent var	785.4097	
Adjusted R-squared	-0.038004	S.D. dependent var	999.3631	
S.E. of regression	1016.176	Akaike info criterion	16.76322	
Sum squared resid	24890362	Schwarz criterion	16.85998	
Log likelihood	215.9218	Hannan-Quinn criter.	16.79108	
F-statistic	0.084695	Durbin-Watson stat	1.811647	
Prob(F-statistic)	0.773533			

Null Hypothesis: ED_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.108528	0.1260
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:55
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED_M_D_(-1)	-0.522156	0.167975	-3.108528	0.0053
D(ED_M_D_(-1))	0.316063	0.194565	1.624462	0.1192
C	2854.462	680.2199	3.180600	0.0023
@TREND("1990")	453.9209	142.5403	3.184509	0.0045
R-squared	0.333457	Mean dependent var	794.3700	
Adjusted R-squared	0.238227	S.D. dependent var	1018.904	
S.E. of regression	889.2899	Akaike info criterion	16.56437	
Sum squared resid	16607566	Schwarz criterion	16.75939	
Log likelihood	-203.0546	Hannan-Quinn criter.	16.51846	
F-statistic	3.501951	Durbin-Watson stat	1.989009	
Prob(F-statistic)	0.033995			

الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(ED_M_D_) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.303091	0.0117
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED_M_D_(-1))	-0.914068	0.212421	-4.303091	0.0003
C	480.4148	470.8283	1.020361	0.3186
@TREND("1990")	17.65229	29.41557	0.600100	0.5546
R-squared	0.457014	Mean dependent var	16.74072	
Adjusted R-squared	0.407652	S.D. dependent var	1364.113	
S.E. of regression	1049.878	Akaike info criterion	16.86290	
Sum squared resid	24249375	Schwarz criterion	17.00917	
Log likelihood	-207.7863	Hannan-Quinn criter.	16.90347	
F-statistic	9.258346	Durbin-Watson stat	1.940516	
Prob(F-statistic)	0.001210			

Null Hypothesis: D(ED_M_D_) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.985763	0.0045
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:01
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED_M_D_(-1))	-0.549626	0.184082	-2.985763	0.0064
R-squared	0.270730	Mean dependent var	16.74072	
Adjusted R-squared	0.270730	S.D. dependent var	1364.113	
S.E. of regression	1164.916	Akaike info criterion	16.99786	
Sum squared resid	32568885	Schwarz criterion	17.04662	
Log likelihood	-211.4733	Hannan-Quinn criter.	17.01339	
Durbin-Watson stat	1.993015			

Null Hypothesis: D(ED_M_D_) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.321592	0.0025
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 14:58
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED_M_D_(-1))	-0.895994	0.207330	-4.321592	0.0003
C	713.4918	262.4059	2.719039	0.0122
R-squared	0.448126	Mean dependent var	16.74072	
Adjusted R-squared	0.424131	S.D. dependent var	1364.113	
S.E. of regression	1035.171	Akaike info criterion	16.79914	
Sum squared resid	24646316	Schwarz criterion	16.89665	
Log likelihood	-207.9892	Hannan-Quinn criter.	16.82618	
F-statistic	18.67616	Durbin-Watson stat	1.934482	
Prob(F-statistic)	0.000253			

المصدر: مخرجات برنامج EVIES10

الملحق 3-4: اختبار استقرارية السلسلة AID

عند المستوى:

الملاحق

Null Hypothesis: AID_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.730030	0.0096
Test critical values:		
1% level	-3.71467	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:18
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID_M_D_(-1)	-0.734521	0.196921	-3.730030	0.0010
C	329.6629	108.8772	3.027842	0.0058
R-squared	0.369974	Mean dependent var	-0.866223	
Adjusted R-squared	0.340598	S.D. dependent var	397.2346	
S.E. of regression	322.5687	Akaike info criterion	14.46431	
Sum squared resid	2497214	Schwarz criterion	14.56109	
Log likelihood	-189.0381	Hannan-Quinn criter.	14.49218	
F-statistic	13.91312	Durbin-Watson stat	2.034291	
Prob(F-statistic)	0.001039			

Null Hypothesis: AID_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.277351	0.0119
Test critical values:		
1% level	-4.359068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID_M_D_(-1)	-0.901837	0.210840	-4.277351	0.0003
C	188.3790	131.1601	1.436253	0.1644
(@TREND("1990"))	16.04261	9.030998	1.776394	0.0889
R-squared	0.443346	Mean dependent var	-0.866923	
Adjusted R-squared	0.384941	S.D. dependent var	397.2346	
S.E. of regression	308.9909	Akaike info criterion	14.41267	
Sum squared resid	2195934	Schwarz criterion	14.55783	
Log likelihood	-194.3047	Hannan-Quinn criter.	14.45447	
F-statistic	9.159156	Durbin-Watson stat	1.960579	
Prob(F-statistic)	0.001186			

Null Hypothesis: AID_M_D_ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.891262	0.0671
Test critical values:		
1% level	-2.550815	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID_M_D_)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:19
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID_M_D_(-1)	-0.249247	0.131789	-1.891262	0.0702
R-squared	0.125162	Mean dependent var	-0.866923	
Adjusted R-squared	0.125162	S.D. dependent var	397.2346	
S.E. of regression	371.5444	Akaike info criterion	14.71092	
Sum squared resid	3451132	Schwarz criterion	14.75930	
Log likelihood	-190.2419	Hannan-Quinn criter.	14.72485	
Durbin-Watson stat	2.489301			

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(AID_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.258791	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.374037	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:23
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AID_M_D_(-1))	-1.411655	0.194475	-7.258791	0.0000
C	28.19908	168.4727	0.167381	0.8886
(@TREND("1990"))	-1.873364	10.69777	-0.175117	0.8626
R-squared	0.705118	Mean dependent var	-2.658800	
Adjusted R-squared	0.678747	S.D. dependent var	680.5084	
S.E. of regression	385.7066	Akaike info criterion	14.86020	
Sum squared resid	3272935	Schwarz criterion	15.00046	
Log likelihood	-182.7626	Hannan-Quinn criter.	14.90077	
F-statistic	26.35370	Durbin-Watson stat	2.190077	
Prob(F-statistic)	0.000001			

Null Hypothesis: D(AID_M_D_ has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.415826	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.988225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:21
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AID_M_D_(-1))	-1.411451	0.190330	-7.415826	0.0000
C	1.971325	75.50089	0.026110	0.9794
R-squared	0.705107	Mean dependent var	-2.658800	
Adjusted R-squared	0.692286	S.D. dependent var	680.5084	
S.E. of regression	377.4915	Akaike info criterion	14.76159	
Sum squared resid	3277487	Schwarz criterion	14.87910	
Log likelihood	-182.7699	Hannan-Quinn criter.	14.80864	
F-statistic	54.99446	Durbin-Watson stat	2.187667	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: D(AID_M_D_ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.575250	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.680720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AID_M_D_2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 15:24
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AID_M_D_(-1))	-1.411410	0.186319	-7.575250	0.0000
R-squared	0.705099	Mean dependent var	-2.658800	
Adjusted R-squared	0.705099	S.D. dependent var	680.5084	
S.E. of regression	369.5489	Akaike info criterion	14.70162	
Sum squared resid	3277594	Schwarz criterion	14.75038	
Log likelihood	-182.7703	Hannan-Quinn criter.	14.71514	
Durbin-Watson stat	2.187666			

EVIES10 المصدر: مخرجات برنامج

الملحق 3-5: اختبار استقرارية السلسلة RMT

عند المستوى:

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.388417	0.8362
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT)
Method: Least Squares
Date: 10/20/18 Time: 00:11
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.301255	0.217290	-1.388417	0.1859
D(RMT(-1))	0.754170	0.252778	2.983524	0.0093
D(RMT(-2))	0.353733	0.254056	1.392342	0.1841
D(RMT(-3))	-0.389160	0.254499	-1.465040	0.1675
D(RMT(-4))	0.850378	0.281418	3.021756	0.0086
C	44.40091	71.32130	0.622548	0.5429
(@TREND("1990"))	20.54838	20.67597	0.993829	0.3361
R-squared	0.586547	Mean dependent var	54.20509	
Adjusted R-squared	0.421166	S.D. dependent var	142.3100	
S.E. of regression	108.2711	Akaike info criterion	12.46052	
Sum squared resid	175839.3	Schwarz criterion	12.80767	
Log likelihood	-130.0659	Hannan-Quinn criter.	12.54230	
F-statistic	3.546640	Durbin-Watson stat	2.405318	
Prob(F-statistic)	0.021733			

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.463924	0.1303
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT)
Method: Least Squares
Date: 10/20/18 Time: 00:12
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.050408	0.034433	-1.463924	0.1515
D(RMT(-1))	0.673620	0.187004	3.419325	0.0033
D(RMT(-2))	0.325047	0.248379	1.308871	0.2081
D(RMT(-3))	-0.398830	0.257184	-1.550756	0.1394
D(RMT(-4))	0.933597	0.282093	3.309531	0.0041
R-squared	0.513172	Mean dependent var	54.20509	
Adjusted R-squared	0.398625	S.D. dependent var	142.3100	
S.E. of regression	110.3591	Akaike info criterion	12.44207	
Sum squared resid	207045.3	Schwarz criterion	12.69004	
Log likelihood	-131.8628	Hannan-Quinn criter.	12.50049	
Durbin-Watson stat	2.336834			

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.975290	0.2946
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT)
Method: Least Squares
Date: 10/20/18 Time: 00:01
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.090123	0.045625	-1.975290	0.0657
D(RMT(-1))	0.601915	0.200986	2.994807	0.0086
D(RMT(-2))	0.288168	0.245246	1.175013	0.2572
D(RMT(-3))	-0.402103	0.252234	-1.594167	0.1305
D(RMT(-4))	0.880533	0.279670	3.148467	0.0062
C	79.88788	61.71534	1.294457	0.2139
R-squared	0.559323	Mean dependent var	54.20509	
Adjusted R-squared	0.421611	S.D. dependent var	142.3100	
S.E. of regression	108.2294	Akaike info criterion	12.43338	
Sum squared resid	187417.7	Schwarz criterion	12.73094	
Log likelihood	-130.7672	Hannan-Quinn criter.	12.50348	
F-statistic	4.061553	Durbin-Watson stat	2.338525	
Prob(F-statistic)	0.014293			

- عند الفرق الأول:

الملاحق

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.382642	0.8961
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/18 Time: 00:14
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-0.210699	0.550642	-0.382642	0.7067
D(RMT(-1,2))	-0.237378	0.452822	-0.524219	0.6069
D(RMT(-2,2))	-0.084997	0.375993	-0.226059	0.8239
D(RMT(-3,2))	-0.684162	0.282836	-2.418935	0.0271
C	-2.089485	49.42215	-0.042278	0.9668
R-squared	0.631987	Mean dependent var	-15.11518	
Adjusted R-squared	0.545398	S.D. dependent var	173.6802	
S.E. of regression	117.1027	Akaike info criterion	12.56070	
Sum squared resid	233121.5	Schwarz criterion	12.80866	
Log likelihood	-133.1676	Hannan-Quinn criter.	12.61911	
F-statistic	7.298518	Durbin-Watson stat	1.954140	
Prob(F-statistic)	0.001300			

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.350321	0.9976
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/18 Time: 00:15
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	0.202806	0.578914	0.350321	0.7307
D(RMT(-1,2))	-0.663669	0.500225	-1.326741	0.2032
D(RMT(-2,2))	-0.419389	0.409529	-1.024081	0.3210
D(RMT(-3,2))	-0.862544	0.289274	-2.981754	0.0088
C	80.71079	68.22364	1.183033	0.2541
@TREND("1990")	-7.477588	4.466498	-1.674150	0.1135
R-squared	0.686844	Mean dependent var	-15.11518	
Adjusted R-squared	0.588993	S.D. dependent var	173.6802	
S.E. of regression	111.3474	Akaike info criterion	12.49019	
Sum squared resid	198372.0	Schwarz criterion	12.78775	
Log likelihood	-131.3921	Hannan-Quinn criter.	12.56028	
F-statistic	7.018552	Durbin-Watson stat	2.248132	
Prob(F-statistic)	0.001200			

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.849943	0.3363
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT,2)
Method: Least Squares
Date: 10/20/18 Time: 00:17
Sample (adjusted): 1995 2016
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-0.230761	0.271501	-0.849943	0.4065
D(RMT(-1,2))	-0.221792	0.255549	-0.857902	0.3969
D(RMT(-2,2))	-0.074028	0.264499	-0.279881	0.7828
D(RMT(-3,2))	-0.577497	0.228215	-2.968671	0.0082
R-squared	0.631949	Mean dependent var	-15.11518	
Adjusted R-squared	0.570607	S.D. dependent var	173.6802	
S.E. of regression	113.8093	Akaike info criterion	12.46899	
Sum squared resid	233146.0	Schwarz criterion	12.66826	
Log likelihood	-133.1688	Hannan-Quinn criter.	12.51682	
Durbin-Watson stat	1.946951			

المصدر: مخرجات برنامج EVIES10

الملحق 3-6: اختبار استقرارية السلسلة PI

عند

Null Hypothesis: PI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.494309	0.1282
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:16
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI(-1)	-0.422163	0.169245	-2.494309	0.0199
C	9.699128	8.454285	1.147244	0.2626
R-squared	0.205877	Mean dependent var	2.011096	
Adjusted R-squared	0.172789	S.D. dependent var	44.13554	
S.E. of regression	40.14178	Akaike info criterion	10.29652	
Sum squared resid	38672.71	Schwarz criterion	10.39329	
Log likelihood	-131.8547	Hannan-Quinn criter.	10.32438	
F-statistic	6.222027	Durbin-Watson stat	1.762136	
Prob(F-statistic)	0.019901			

Null Hypothesis: PI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.374163	0.0128
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.559446	
10% level	-3.288973	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:18
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI(-1)	-6.117059	1.398453	-4.374163	0.0011
D(PI(-1))	5.029924	1.233185	4.078807	0.0018
D(PI(-2))	4.385846	1.051482	4.171110	0.0016
D(PI(-3))	3.961135	1.000952	3.957365	0.0022
D(PI(-4))	2.812163	0.799876	3.528983	0.0047
D(PI(-5))	2.038620	0.593917	3.430819	0.0043
D(PI(-6))	1.250663	0.479234	2.609713	0.0243
C	243.8843	65.43780	3.726964	0.0033
@TREND("1990")	-10.81972	3.131702	-3.454901	0.0054
R-squared	0.758995	Mean dependent var	1.403885	
Adjusted R-squared	0.583719	S.D. dependent var	49.44346	
S.E. of regression	31.90083	Akaike info criterion	10.06530	
Sum squared resid	11194.29	Schwarz criterion	10.51335	
Log likelihood	-91.65304	Hannan-Quinn criter.	10.15277	
F-statistic	4.330285	Durbin-Watson stat	2.463010	
Prob(F-statistic)	0.013975			

Null Hypothesis: PI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.215634	0.0283
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:10
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI(-1)	-0.351378	0.156590	-2.215634	0.0381
R-squared	0.162327	Mean dependent var	2.011096	
Adjusted R-squared	0.162327	S.D. dependent var	44.13554	
S.E. of regression	40.39482	Akaike info criterion	10.27289	
Sum squared resid	40783.53	Schwarz criterion	10.32137	
Log likelihood	-132.5488	Hannan-Quinn criter.	10.26892	
Durbin-Watson stat	1.775721			

المستوى:

Null Hypothesis: D(PI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.178197	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.650720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:23
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PI(-1))	-1.151887	0.224446	-5.178197	0.0000
R-squared	0.524714	Mean dependent var	-4.992404	
Adjusted R-squared	0.524714	S.D. dependent var	64.22428	
S.E. of regression	44.27686	Akaike info criterion	10.45798	
Sum squared resid	47050.58	Schwarz criterion	10.50673	
Log likelihood	-129.7247	Hannan-Quinn criter.	10.47150	
Durbin-Watson stat	1.860481			

Null Hypothesis: D(PI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.047806	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:20
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PI(-1))	-1.158875	0.229580	-5.047806	0.0000
C	1.873951	9.139371	0.205042	0.8393
R-squared	0.525581	Mean dependent var	-4.992404	
Adjusted R-squared	0.504954	S.D. dependent var	64.22428	
S.E. of regression	45.19798	Akaike info criterion	10.53915	
Sum squared resid	46964.73	Schwarz criterion	10.63366	
Log likelihood	-129.7019	Hannan-Quinn criter.	10.56320	
F-statistic	25.48035	Durbin-Watson stat	1.853859	
Prob(F-statistic)	0.000041			

Null Hypothesis: D(PI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.971531	0.0027
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:22
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PI(-1))	-1.188339	0.239029	-4.971531	0.0001
C	-8.128560	20.21095	-0.402087	0.6915
@TREND("1990")	0.726792	1.304868	0.556985	0.5832
R-squared	0.532178	Mean dependent var	-4.992404	
Adjusted R-squared	0.489649	S.D. dependent var	64.22428	
S.E. of regression	45.88110	Akaike info criterion	10.60215	
Sum squared resid	45311.67	Schwarz criterion	10.74842	
Log likelihood	-129.5269	Hannan-Quinn criter.	10.64272	
F-statistic	12.51321	Durbin-Watson stat	1.842256	
Prob(F-statistic)	0.000235			

عند الفرق الأول:

الملحق 3-7: اختبار استقرارية السلسلة GDPcou

الملاحق

عند المستوى:

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.005404	0.9868
Test critical values:		
1% level	-2.55915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:46
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.027905	0.013915	2.005404	0.0559
R-squared	-0.119185	Mean dependent var	1145.077	
Adjusted R-squared	-0.119185	S.D. dependent var	2134.781	
S.E. of regression	2258.418	Akaike info criterion	18.32042	
Sum squared resid	1.28E+08	Schwarz criterion	18.36881	
Log likelihood	-237.1654	Hannan-Quinn criter.	18.33435	
Durbin-Watson stat	1.386397			

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.809961	0.9516
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-2.333456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:42
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.118500	0.146304	-0.809961	0.4263
C	2803.178	1489.925	1.881423	0.0726
@TREND("1990")	135.5469	236.3253	0.573560	0.5718
R-squared	0.059344	Mean dependent var	1145.077	
Adjusted R-squared	-0.022452	S.D. dependent var	2134.781	
S.E. of regression	2155.613	Akaike info criterion	18.30049	
Sum squared resid	1.07E+08	Schwarz criterion	18.44565	
Log likelihood	-234.9063	Hannan-Quinn criter.	18.34229	
F-statistic	0.725510	Durbin-Watson stat	1.435503	
Prob(F-statistic)	0.494829			

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.074394	0.7102
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:41
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.037015	0.034452	-1.074394	0.2933
C	2234.590	1096.608	2.037730	0.0527
R-squared	0.045890	Mean dependent var	1145.077	
Adjusted R-squared	0.006135	S.D. dependent var	2134.781	
S.E. of regression	2128.222	Akaike info criterion	18.23777	
Sum squared resid	1.09E+08	Schwarz criterion	18.33454	
Log likelihood	-235.0909	Hannan-Quinn criter.	18.26563	
F-statistic	1.154322	Durbin-Watson stat	1.526954	
Prob(F-statistic)	0.293330			

عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.694987	0.0107
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:57
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.767851	0.207755	-3.694987	0.0012
C	872.6522	503.4810	1.733238	0.0964
R-squared	0.372492	Mean dependent var	-75.12000	
Adjusted R-squared	0.345209	S.D. dependent var	2677.014	
S.E. of regression	2166.216	Akaike info criterion	18.27597	
Sum squared resid	1.08E+08	Schwarz criterion	18.37348	
Log likelihood	-226.4496	Hannan-Quinn criter.	18.30302	
F-statistic	13.85293	Durbin-Watson stat	1.911185	
Prob(F-statistic)	0.001196			

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.139406	0.0030
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.584201	0.186086	-3.139406	0.0044
R-squared	0.290531	Mean dependent var	-75.12000	
Adjusted R-squared	0.290531	S.D. dependent var	2677.014	
S.E. of regression	2254.848	Akaike info criterion	18.31873	
Sum squared resid	1.22E+08	Schwarz criterion	18.36749	
Log likelihood	-227.9841	Hannan-Quinn criter.	18.33225	
Durbin-Watson stat	2.029282			

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.752980	0.0371
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 10/19/18 Time: 16:50
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.789350	0.210326	-3.752980	0.0011
C	1641.712	1017.135	1.614055	0.1208
@TREND("1990")	-53.01917	60.82372	-0.871666	0.3928
R-squared	0.393442	Mean dependent var	-75.12000	
Adjusted R-squared	0.338300	S.D. dependent var	2677.014	
S.E. of regression	2177.615	Akaike info criterion	18.32202	
Sum squared resid	1.04E+08	Schwarz criterion	18.46828	
Log likelihood	-226.0252	Hannan-Quinn criter.	18.36258	
F-statistic	7.135102	Durbin-Watson stat	1.935366	
Prob(F-statistic)	0.004089			

المصدر: مخرجات برنامج **EViews 10**

الملحق 3-8: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

الملاحق

ARDL Bounds Test
Date: 10/20/18 Time: 00:42
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	71.31652	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 10/20/18 Time: 00:42
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	1.522687	0.189360	8.041243	0.0040
D(PIB(-2))	1.539749	0.236132	6.520709	0.0073
D(PIB(-3))	1.229120	0.146969	8.363124	0.0036
D(FDI)	-2.407981	0.501306	-4.803410	0.0172
D(FDI(-1))	1.072567	0.571313	1.877371	0.1571
D(FDI(-2))	2.187428	0.656268	3.333130	0.0446
D(FDI(-3))	0.911933	0.444033	2.053749	0.1323
D(PI)	7.824117	3.246322	2.410148	0.0950
D(PI(-1))	46.46895	6.169861	7.531604	0.0049
D(PI(-2))	19.98699	6.151709	3.249013	0.0475
D(ED)	1.491529	0.257093	5.801508	0.0102
D(ED(-1))	-2.381947	0.362924	-6.563218	0.0072
D(ED(-2))	-2.306513	0.352168	-6.549465	0.0072
D(ED(-3))	-2.805709	0.276377	-10.15173	0.0020
AID	0.950970	0.326361	2.913857	0.0618
C	-2170.687	973.4435	-2.229905	0.1120
FDI(-1)	-4.696956	1.466065	-3.203785	0.0492
PI(-1)	-58.04205	5.504127	-10.54519	0.0018
ED(-1)	2.665957	0.296541	8.990176	0.0029
PIB(-1)	-1.268813	0.126738	-10.01133	0.0021
R-squared	0.997597	Mean dependent var	1193.652	
Adjusted R-square	0.982376	S.D. dependent var	2215.411	
S.E. of regression	294.1116	Akaike info criterion	13.90804	
Sum squared resi	259505.0	Schwarz criterion	14.89543	
Log likelihood	-139.9425	Hannan-Quinn criter.	14.15637	
F-statistic	65.54028	Durbin-Watson stat	2.833398	
Prob(F-statistic)	0.002663			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق (3-9): نتائج تقدير معاملات الأجلين القصير والطويل والأجل للتمويل الدولي ومعلمة تصحيح الخطأ
لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي

الملاحق

Dependent Variable: PIB
 Method: ARDL
 Date: 10/22/18 Time: 19:37
 Sample (adjusted): 1994 2016
 Included observations: 23 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI PI ED
 Fixed regressors: AID C
 Number of models evaluated: 500
 Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	1.253874	0.138431	9.057724	0.0028
PIB(-2)	0.017062	0.144369	0.118180	0.9134
PIB(-3)	-0.310629	0.155767	-1.994194	0.1401
PIB(-4)	-1.229120	0.146969	-8.363124	0.0036
FDI	-2.407981	0.501306	-4.803410	0.0172
FDI(-1)	-1.216408	0.567717	-2.142630	0.1216
FDI(-2)	1.114861	0.240906	4.627780	0.0190
FDI(-3)	-1.275495	0.285875	-4.461721	0.0210
FDI(-4)	-0.911933	0.444033	-2.053749	0.1323
PI	7.824117	3.246322	2.410148	0.0950
PI(-1)	-19.39722	6.944942	-2.793000	0.0682
PI(-2)	-26.48196	9.765280	-2.711849	0.0731
PI(-3)	-19.98699	6.151709	-3.249013	0.0475
ED	1.491529	0.257093	5.801508	0.0102
ED(-1)	-1.207520	0.304804	-3.961624	0.0287
ED(-2)	0.075434	0.234849	0.321202	0.7691
ED(-3)	-0.499196	0.207094	-2.410474	0.0950
ED(-4)	2.805709	0.276377	10.15173	0.0020
AID	0.950970	0.326361	2.913857	0.0618
C	-2170.687	973.4435	-2.229905	0.1120
R-squared	0.999906	Mean dependent var	32690.74	
Adjusted R-squared	0.999309	S.D. dependent var	11192.29	
S.E. of regression	294.1116	Akaike info criterion	13.90804	
Sum squared resid	259505.0	Schwarz criterion	14.89543	
Log likelihood	-139.9425	Hannan-Quinn criter.	14.15637	
F-statistic	1676.647	Durbin-Watson stat	2.833398	
Prob(F-statistic)	0.000021			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: PIB
 Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)
 Date: 10/20/18 Time: 00:53
 Sample: 1990 2016
 Included observations: 23

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	1.522687	0.189360	8.041243	0.0040
D(PIB(-2))	1.539749	0.236132	6.520709	0.0073
D(PIB(-3))	1.229120	0.146969	8.363124	0.0036
D(FDI)	-2.407981	0.501306	-4.803410	0.0172
D(FDI(-1))	-1.114861	0.240906	-4.627780	0.0190
D(FDI(-2))	1.275495	0.285875	4.461721	0.0210
D(FDI(-3))	0.911933	0.444033	2.053749	0.1323
D(PI)	7.824117	3.246322	2.410148	0.0950
D(PI(-1))	26.481964	9.765280	2.711849	0.0731
D(PI(-2))	19.986986	6.151709	3.249013	0.0475
D(ED)	1.491529	0.257093	5.801508	0.0102
D(ED(-1))	-0.075434	0.234849	-0.321202	0.7691
D(ED(-2))	0.499196	0.207094	2.410474	0.0950
D(ED(-3))	-2.805709	0.276377	-10.151728	0.0020
D(AID)	0.950970	0.326361	2.913857	0.0618
CointEq(-1)	-1.268813	0.126738	-10.011331	0.0021

Cointeq = PIB - (-3.7018*FDI -45.7451*PI + 2.1011*ED + 0.7495*AID -1710.8004)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-3.701849	1.127890	-3.282102	0.0464
PI	-45.745146	4.656011	-9.824964	0.0022
ED	2.101142	0.081156	25.890100	0.0001
AID	0.749495	0.230984	3.244792	0.0477
C	-1710.80040	717.615920	-2.384006	0.0973

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق (3-10): اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM)

الملاحق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.144020	Prob. F(2,1)	0.4349
Obs*R-squared	18.65056	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID
 Method: ARDL
 Date: 10/20/18 Time: 01:46
 Sample: 1994 2016
 Included observations: 23
 Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.077125	0.113807	-0.677684	0.6208
PIB(-2)	-0.118064	0.123083	-0.959222	0.5132
PIB(-3)	-0.042343	0.181738	-0.232987	0.8543
PIB(-4)	0.111732	0.149629	0.746728	0.5917
FDI	-0.014302	0.382149	-0.037424	0.9762
FDI(-1)	0.202131	0.451645	0.447544	0.7321
FDI(-2)	0.121867	0.344114	0.354147	0.7833
FDI(-3)	-0.047432	0.221237	-0.214394	0.8655
FDI(-4)	-0.018525	0.453030	-0.040892	0.9740
PI	-0.010445	2.822669	-0.003700	0.9976
PI(-1)	-6.989982	7.042011	-0.992612	0.5024
PI(-2)	0.772202	9.636631	0.080132	0.9491
PI(-3)	-3.372061	8.505053	-0.396477	0.7597
ED	-0.140598	0.206830	-0.679776	0.6199
ED(-1)	0.095902	0.236301	0.405845	0.7546
ED(-2)	0.176571	0.196529	0.898452	0.5340
ED(-3)	0.076215	0.247835	0.307521	0.8101
ED(-4)	0.037481	0.209297	0.179082	0.8872
AID	0.466849	0.851713	0.548129	0.6808
C	-32.06287	836.0872	-0.038349	0.9756
RESID(-1)	-0.688487	0.908405	-0.757907	0.5871
RESID(-2)	-1.752612	1.461339	-1.199319	0.4425
R-squared	0.810894	Mean dependent var	7.43E-12	
Adjusted R-squared	-3.160332	S.D. dependent var	108.6079	
S.E. of regression	221.5264	Akaike info criterion	12.41651	
Sum squared resid	49073.94	Schwarz criterion	13.50263	
Log likelihood	-120.7899	Hannan-Quinn criter.	12.68967	
F-statistic	0.204192	Durbin-Watson stat	3.185908	
Prob(F-statistic)	0.961894			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق (3-11): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء في النموذج المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.664887	Prob. F(19,3)	0.2282
Obs*R-squared	21.71347	Prob. Chi-Square(19)	0.2987
Scaled explained SS	0.838456	Prob. Chi-Square(19)	1.0000

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID^2
 Method: Least Squares
 Date: 10/20/18 Time: 01:51
 Sample: 1994 2016
 Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48964.45	52102.92	0.939764	0.4167
PIB(-1)	18.35523	7.409452	2.477272	0.0895
PIB(-2)	6.527617	7.727272	0.844751	0.4603
PIB(-3)	-14.85014	8.337314	-1.781166	0.1729
PIB(-4)	-3.865019	7.866416	-0.491332	0.6569
FDI	-14.34321	26.83210	-0.534554	0.6300
FDI(-1)	-46.24591	30.38670	-1.521913	0.2254
FDI(-2)	5.451904	12.89435	0.422813	0.7009
FDI(-3)	15.72838	15.30128	1.027913	0.3796
FDI(-4)	8.588575	23.76659	0.361372	0.7418
PI	421.0391	173.7572	2.423146	0.0939
PI(-1)	856.8952	371.7234	2.305196	0.1045
PI(-2)	-1033.011	522.6801	-1.976373	0.1426
PI(-3)	176.9146	329.2662	0.537300	0.6284
ED	10.53956	13.76075	0.765914	0.4995
ED(-1)	-25.25921	16.31445	-1.548273	0.2193
ED(-2)	-12.17986	12.57014	-0.968952	0.4040
ED(-3)	-0.083720	11.08459	-0.007553	0.9944
ED(-4)	14.57161	14.79292	0.985039	0.3972
AID	-58.91236	17.46827	-3.372536	0.0433
R-squared	0.944064	Mean dependent var	11282.82	
Adjusted R-squared	0.589804	S.D. dependent var	24579.19	
S.E. of regression	15742.13	Akaike info criterion	21.86832	
Sum squared resid	7.43E+08	Schwarz criterion	22.85570	
Log likelihood	-231.4856	Hannan-Quinn criter.	22.11664	
F-statistic	2.664887	Durbin-Watson stat	1.645180	
Prob(F-statistic)	0.228159			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق (3-12): اختبار مدى ملائمة النموذج المصمم من حيث الشكل الدالي

الملاحق

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: PIB PIB(-1) PIB(-2) PIB(-3) PIB(-4) FDI FDI(-1) FDI(-2) FDI(-3) FDI(-4) PI PI(-1) PI(-2) PI(-3) ED ED(-1) ED(-2) ED(-3) ED(-4) AID C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.228562	2	0.8405
F-statistic	0.052240	(1, 2)	0.8405

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	6605.785	1	6605.785
Restricted SSR	259505.0	3	86501.66
Unrestricted SSR	252899.2	2	126449.6

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: PIB

Method: ARDL

Date: 10/20/18 Time: 01:57

Sample: 1994 2016

Included observations: 23

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic):

Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	1.272496	0.186149	6.835885	0.0207
PIB(-2)	0.007272	0.179729	0.040459	0.9714
PIB(-3)	-0.299636	0.194376	-1.541526	0.2631
PIB(-4)	-1.249466	0.198745	-6.286775	0.0244
FDI	-2.435215	0.617709	-3.942334	0.0587
FDI(-1)	-1.163203	0.724801	-1.604860	0.2497
FDI(-2)	1.147057	0.323543	3.545300	0.0712
FDI(-3)	-1.272647	0.345864	-3.679622	0.0666
FDI(-4)	-0.871849	0.564780	-1.543695	0.2626
PI	8.166371	4.200927	1.943945	0.1914
PI(-1)	-19.96301	8.754114	-2.280415	0.1502
PI(-2)	-25.98235	12.00741	-2.163859	0.1629
PI(-3)	-21.43349	9.765917	-2.194724	0.1594
ED	1.493150	0.310921	4.802342	0.0407
ED(-1)	-1.211288	0.368894	-3.283566	0.0816
ED(-2)	0.105006	0.312034	0.336521	0.7685
ED(-3)	-0.552439	0.341994	-1.615347	0.2476
ED(-4)	2.877510	0.458633	6.274096	0.0245
AID	0.947567	0.394870	2.399696	0.1385
C	-2465.361	1745.675	-1.412268	0.2934
FITTED^2	-4.46E-07	1.95E-06	-0.228562	0.8405

R-squared	0.999908	Mean dependent var	32690.74
Adjusted R-squared	0.998991	S.D. dependent var	11192.29
S.E. of regression	355.5975	Akaike info criterion	13.96922
Sum squared resid	252899.2	Schwarz criterion	15.00597
Log likelihood	-139.6460	Hannan-Quinn criter.	14.22996
F-statistic	1089.615	Durbin-Watson stat	2.852548
Prob(F-statistic)	0.000917		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

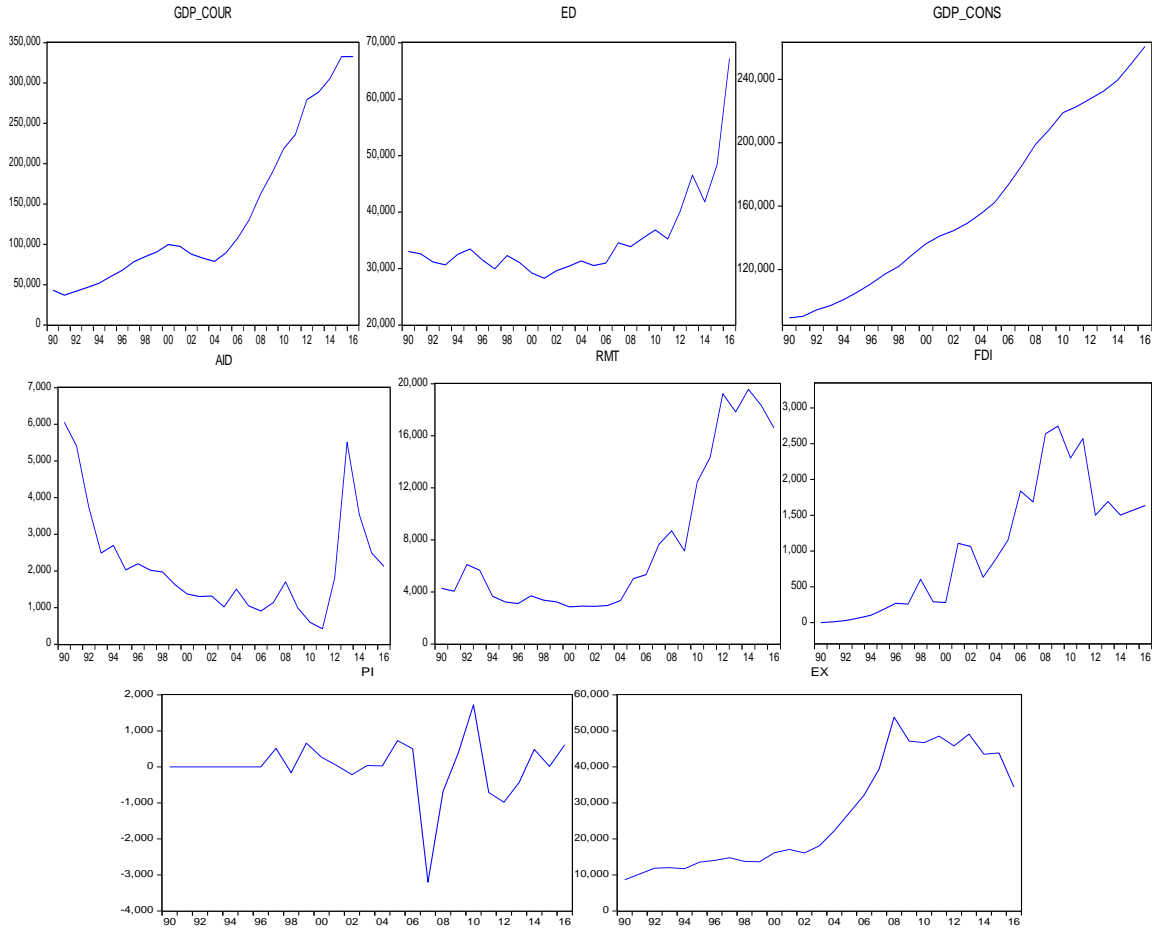
المصدر: مخرجات برنامج 10 EViews

الملاحق : 04

الدراسة القياسية التفصيلية

- حالة مصر -

الملحق (1-4): الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق (2-4): اختبار استقرارية السلسلة FDI

عند المستوى

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.227757	0.6468
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 04:55
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.115954	0.094444	-1.227757	0.2325
D(FDI(-1))	-0.184509	0.204111	-0.903964	0.3758
C	201.8217	128.8763	1.566011	0.1316

R-squared	0.113958	Mean dependent var	65.02929
Adjusted R-squared	0.033409	S.D. dependent var	410.8708
S.E. of regression	403.9491	Akaike info criterion	14.95262
Sum squared resid	3589847.	Schwarz criterion	15.09889
Log likelihood	-183.9078	Hannan-Quinn criter.	14.99319
F-statistic	1.414763	Durbin-Watson stat	1.987915
Prob(F-statistic)	0.264239		

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.467387	0.8137
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 05:00
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.290450	0.197937	-1.467387	0.1571
D(FDI(-1))	-0.076685	0.230660	-0.332458	0.7428
C	52.36385	196.9896	0.265820	0.7930
@TREND("1990")	23.65008	23.57737	1.003084	0.3272

R-squared	0.154470	Mean dependent var	65.02929
Adjusted R-squared	0.033680	S.D. dependent var	410.8708
S.E. of regression	403.8924	Akaike info criterion	14.98582
Sum squared resid	3425710.	Schwarz criterion	15.10084
Log likelihood	-183.3228	Hannan-Quinn criter.	15.03991
F-statistic	1.278833	Durbin-Watson stat	1.969772
Prob(F-statistic)	0.307431		

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.026440	0.6644
Test critical values:		
1% level	-2.60720	
5% level	-1.95020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 05:02
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.001634	0.061784	-0.026440	0.9791
D(FDI(-1))	-0.199312	0.210231	-0.948059	0.3530

R-squared	0.015189	Mean dependent var	65.02929
Adjusted R-squared	-0.027629	S.D. dependent var	410.8708
S.E. of regression	416.5080	Akaike info criterion	14.97831
Sum squared resid	3990016.	Schwarz criterion	15.07582
Log likelihood	-185.2288	Hannan-Quinn criter.	15.00535
Durbin-Watson stat	1.975676		

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Fixed)					Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)									
		t-Statistic	Prob.*			t-Statistic	Prob.*			t-Statistic	Prob.*			
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.432034	0.0014	Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.532006	0.0159	Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.540088	0.0575			
Test critical values:				Test critical values:				Test critical values:						
1% level		-2.684853		1% level		-3.737853		1% level		-4.394309				
5% level		-1.955681		5% level		-2.991878		5% level		-3.612199				
10% level		-1.608793		10% level		-2.635542		10% level		-3.243079				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI,2) Method: Least Squares Date: 11/16/18 Time: 05:11 Sample (adjusted): 1993 2016 Included observations: 24 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI,2) Method: Least Squares Date: 11/16/18 Time: 05:07 Sample (adjusted): 1993 2016 Included observations: 24 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(FDI,2) Method: Least Squares Date: 11/16/18 Time: 05:09 Sample (adjusted): 1993 2016 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	-1.133819	0.330364	-3.432034	0.0024	D(FDI(-1))	-1.245127	0.351722	-3.540088	0.0021	D(FDI(-1))	-1.245127	0.351722	-3.540088	0.0021
D(FDI(-1,2))	-0.055630	0.213145	-0.260986	0.7965	D(FDI(-1,2))	-0.000906	0.222890	-0.004066	0.9988	D(FDI(-1,2))	-0.000906	0.222890	-0.004066	0.9988
					C	203.2796	212.0367	0.958700	0.3492	C	203.2796	212.0367	0.958700	0.3492
					@TREND("1990")	-8.302203	12.94964	-0.641115	0.5287	@TREND("1990")	-8.302203	12.94964	-0.641115	0.5287
R-squared	0.601317	Mean dependent var	2.020733		R-squared	0.616003	Mean dependent var	2.020733		R-squared	0.623736	Mean dependent var	2.020733	
Adjusted R-squared	0.583195	S.D. dependent var	658.5996		Adjusted R-squared	0.579432	S.D. dependent var	658.5996		Adjusted R-squared	0.567296	S.D. dependent var	658.5996	
S.E. of regression	425.1949	Akaike info criterion	15.02253		S.E. of regression	427.1098	Akaike info criterion	15.06843		S.E. of regression	433.2283	Akaike info criterion	15.13142	
Sum squared resid	3977396	Schwarz criterion	15.12080		Sum squared resid	3830879	Schwarz criterion	15.21568		Sum squared resid	3753735	Schwarz criterion	15.32776	
Log likelihood	-178.2715	Hannan-Quinn criter.	15.04867		Log likelihood	-177.8211	Hannan-Quinn criter.	15.10750		Log likelihood	-177.5770	Hannan-Quinn criter.	15.18351	
Durbin-Watson stat	2.015989	Prob(F-statistic)	0.000043		F-statistic	16.84397	Durbin-Watson stat	2.005680		F-statistic	11.65138	Durbin-Watson stat	2.004987	
					Prob(F-statistic)	0.000043				Prob(F-statistic)	0.000171			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق (3-4): اختبار استقرارية السلسلة AID

عند المستوى:

Null Hypothesis: AID has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Fixed)					Null Hypothesis: AID has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*			t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.559751	0.0145	Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.247441	0.0983		
Test critical values:				Test critical values:					
1% level		-3.724070		1% level		-4.374307			
5% level		-2.986225		5% level		-3.603202			
10% level		-2.632604		10% level		-3.238054			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(AID) Method: Least Squares Date: 11/16/18 Time: 05:17 Sample (adjusted): 1992 2016 Included observations: 25 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(AID) Method: Least Squares Date: 11/16/18 Time: 05:22 Sample (adjusted): 1992 2016 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AID(-1)	-0.494118	0.138807	-3.559751	0.0018	AID(-1)	-0.479687	0.147712	-3.247441	0.0039
D(AID(-1))	0.182733	0.171323	1.086599	0.2977	D(AID(-1))	0.160988	0.185882	0.866169	0.3962
C	898.8647	337.2330	2.688377	0.0140	C	736.3233	585.8241	1.257331	0.2224
					@TREND("1990")	9.362984	27.12573	0.345170	0.7334
R-squared	0.369176	Mean dependent var	-131.3412		R-squared	0.372734	Mean dependent var	-131.3412	
Adjusted R-squared	0.311828	S.D. dependent var	1060.977		Adjusted R-squared	0.283125	S.D. dependent var	1060.977	
S.E. of regression	880.1457	Akaike info criterion	16.51022		S.E. of regression	898.3132	Akaike info criterion	16.58456	
Sum squared resid	17042442	Schwarz criterion	16.65648		Sum squared resid	16946298	Schwarz criterion	16.77958	
Log likelihood	-203.3777	Hannan-Quinn criter.	16.55079		Log likelihood	-203.3070	Hannan-Quinn criter.	16.63865	
F-statistic	6.437501	Durbin-Watson stat	1.982712		F-statistic	4.159547	Durbin-Watson stat	1.986782	
Prob(F-statistic)	0.006295				Prob(F-statistic)	0.018450			

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(AID) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Fixed)					Null Hypothesis: D(AID) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Fixed)				
		t-Statistic	Prob.*			t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.225158	0.0033	Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.368809	0.0106		
Test critical values:				Test critical values:					
1% level		-3.737853		1% level		-4.394309			
5% level		-2.991878		5% level		-3.612199			
10% level		-2.635542		10% level		-3.243079			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(AID,2) Method: Least Squares Date: 11/16/18 Time: 05:48 Sample (adjusted): 1993 2016 Included observations: 24 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(AID,2) Method: Least Squares Date: 11/16/18 Time: 05:56 Sample (adjusted): 1993 2016 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AID(-1))	-1.172194	0.277432	-4.225158	0.0004	D(AID(-1))	-1.338010	0.306254	-4.368809	0.0003
D(AID(-1,2))	0.235241	0.204496	1.150341	0.2829	D(AID(-1,2))	0.333931	0.217839	1.532924	0.1410
C	-84.32438	216.1423	-0.390134	0.7094	C	-706.4070	553.9265	-1.275272	0.2168
					@TREND("1990")	41.62400	34.19425	1.217281	0.2377
R-squared	0.529902	Mean dependent var	54.47583		R-squared	0.562049	Mean dependent var	54.47583	
Adjusted R-squared	0.484802	S.D. dependent var	1459.448		Adjusted R-squared	0.496356	S.D. dependent var	1459.448	
S.E. of regression	1647.552	Akaike info criterion	18.80277		S.E. of regression	1035.739	Akaike info criterion	16.87463	
Sum squared resid	23044683	Schwarz criterion	17.01003		Sum squared resid	21455104	Schwarz criterion	17.07097	
Log likelihood	-199.3532	Hannan-Quinn criter.	16.90184		Log likelihood	-199.4956	Hannan-Quinn criter.	16.92572	
F-statistic	11.82151	Durbin-Watson stat	2.158423		F-statistic	8.555735	Durbin-Watson stat	2.207400	
Prob(F-statistic)	0.000384				Prob(F-statistic)	0.000745			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق (4-4): اختبار استقرارية السلسلة ED

عند المستوى:

Null Hypothesis: ED has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.241782	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 06:31
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED(-1)	0.989091	0.162880	4.241782	0.0004
D(ED(-1))	-1.082662	0.256964	-4.198468	0.0005
D(ED(-2))	-1.615818	0.245240	-6.588709	0.0000
C	-23846.84	4658.746	-5.118725	0.0001
@TREND("1990")	218.5142	103.2140	2.117098	0.0477
R-squared	0.782838	Mean dependent var	1501.879	
Adjusted R-squared	0.737120	S.D. dependent var	4548.870	
S.E. of regression	2332.290	Akaike info criterion	18.53014	
Sum squared resid	1.93E+08	Schwarz criterion	18.77557	
Log likelihood	-217.3617	Hannan-Quinn criter.	18.59525	
F-statistic	17.12307	Durbin-Watson stat	1.677366	
Prob(F-statistic)	0.000004			

Null Hypothesis: ED has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.591354	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.989225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 06:03
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED(-1)	0.502242	0.193815	2.591354	0.0167
D(ED(-1))	-0.204681	0.377950	-0.542085	0.5932
C	-15535.88	6494.072	-2.392317	0.0257
R-squared	0.270596	Mean dependent var	1384.392	
Adjusted R-squared	0.204285	S.D. dependent var	4491.672	
S.E. of regression	4006.696	Akaike info criterion	19.54149	
Sum squared resid	3.53E+08	Schwarz criterion	19.89775	
Log likelihood	-241.2686	Hannan-Quinn criter.	19.58206	
F-statistic	4.088083	Durbin-Watson stat	1.804907	
Prob(F-statistic)	0.031092			

Null Hypothesis: ED has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on AIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.626449	0.8432
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 06:33
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ED(-1)	0.014322	0.022862	0.626449	0.5419
D(ED(-1))	-0.090467	0.318161	-0.284343	0.7806
D(ED(-2))	-0.683279	0.309334	-2.208874	0.0457
D(ED(-3))	1.412554	0.350280	4.032638	0.0014
D(ED(-4))	0.678779	0.524236	1.294797	0.2179
D(ED(-5))	0.944455	0.448922	2.099543	0.0558
D(ED(-6))	0.794969	0.515829	1.541147	0.1473
R-squared	0.792307	Mean dependent var	1785.070	
Adjusted R-squared	0.696448	S.D. dependent var	4908.852	
S.E. of regression	2704.557	Akaike info criterion	18.91248	
Sum squared resid	95090201	Schwarz criterion	19.26099	
Log likelihood	-182.1248	Hannan-Quinn criter.	18.98051	
Durbin-Watson stat	1.587657			

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.601330	0.1065
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED,2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 11:48
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-1.558666	0.599180	-2.601330	0.0167
D(ED(-1,2))	0.718104	0.390305	1.827074	0.0819
C	1660.179	934.0404	1.777417	0.0900
R-squared	0.253815	Mean dependent var	841.2647	
Adjusted R-squared	0.182750	S.D. dependent var	4781.440	
S.E. of regression	4322.511	Akaike info criterion	19.69753	
Sum squared resid	3.92E+08	Schwarz criterion	19.84479	
Log likelihood	-233.3704	Hannan-Quinn criter.	19.73660	
F-statistic	3.571583	Durbin-Watson stat	1.041367	
Prob(F-statistic)	0.046226			

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.330157	0.0013
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED,2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 11:49
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-2.777314	0.521057	-5.330157	0.0000
D(ED(-1,2))	1.307298	0.318524	4.104237	0.0006
C	-4743.269	1621.160	-2.925849	0.0084
@TREND("1990")	485.2122	111.3217	4.358648	0.0003
R-squared	0.617320	Mean dependent var	841.2647	
Adjusted R-squared	0.559918	S.D. dependent var	4781.440	
S.E. of regression	3171.945	Akaike info criterion	19.11309	
Sum squared resid	2.01E+08	Schwarz criterion	19.30943	
Log likelihood	-225.3571	Hannan-Quinn criter.	19.16518	
F-statistic	10.75431	Durbin-Watson stat	0.942060	
Prob(F-statistic)	0.000201			

Null Hypothesis: D(ED) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.046278	0.0413
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ED,2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 11:50
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ED(-1))	-1.216890	0.594684	-2.046278	0.0529
D(ED(-1,2))	0.557813	0.400883	1.391461	0.1780
R-squared	0.141560	Mean dependent var	841.2647	
Adjusted R-squared	0.102540	S.D. dependent var	4781.440	
S.E. of regression	4529.866	Akaike info criterion	19.75434	
Sum squared resid	4.51E+08	Schwarz criterion	19.85251	
Log likelihood	-235.0521	Hannan-Quinn criter.	19.78038	
Durbin-Watson stat	1.129592			

المصدر: مخرجات برنامج 10 EViews

الملحق (4-5): اختبار استقرارية السلسلة RMT

عند المستوى:

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.098835	0.9396
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:04
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.006320	0.063949	-0.098835	0.9221
C	519.7474	591.4541	0.878762	0.3882
R-squared	0.000407	Mean dependent var	473.3269	
Adjusted R-squared	-0.041243	S.D. dependent var	1796.298	
S.E. of regression	1832.966	Akaike info criterion	17.93906	
Sum squared resid	806.34381	Schwarz criterion	18.03584	
Log likelihood	-231.2079	Hannan-Quinn criter.	17.96693	
F-statistic	0.009768	Durbin-Watson stat	1.981656	
Prob(F-statistic)	0.922090			

Null Hypothesis: RMT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.544580	0.7869
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:05
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RMT(-1)	-0.149138	0.096556	-1.544580	0.1361
C	-289.9137	704.6541	-0.411427	0.6846
@TREND("1990")	137.6741	72.36922	1.902384	0.0697
R-squared	0.136309	Mean dependent var	473.3269	
Adjusted R-squared	0.061206	S.D. dependent var	1796.298	
S.E. of regression	1740.459	Akaike info criterion	17.89985	
Sum squared resid	6967.1519	Schwarz criterion	18.01502	
Log likelihood	-229.3081	Hannan-Quinn criter.	17.91165	
F-statistic	1.814950	Durbin-Watson stat	2.001029	
Prob(F-statistic)	0.185405			

Null Hypothesis: GDP_COUR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.068804	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_COUR)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:07
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP_COUR(-1)	0.081201	0.019957	4.068804	0.0004
R-squared	0.114711	Mean dependent var	11140.81	
Adjusted R-squared	0.114711	S.D. dependent var	16545.39	
S.E. of regression	15567.53	Akaike info criterion	22.18146	
Sum squared resid	6.06E+09	Schwarz criterion	22.22985	
Log likelihood	-287.3590	Hannan-Quinn criter.	22.19540	
Durbin-Watson stat	1.804980			

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.812211	0.0008
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.982225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT,2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-1.032714	0.214603	-4.812211	0.0001
C	519.8148	392.1554	1.325533	0.1980
R-squared	0.501705	Mean dependent var		-60.23600
Adjusted R-squared	0.480040	S.D. dependent var		2587.575
S.E. of regression	1865.855	Akaike info criterion		17.97745
Sum squared resid	80072575	Schwarz criterion		18.07496
Log likelihood	-222.7181	Hannan-Quinn criter.		18.00449
F-statistic	23.15737	Durbin-Watson stat		1.858270
Prob(F-statistic)	0.000074			

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.110670	0.0359
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT,2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-0.580211	0.274894	-2.110670	0.0464
D(RMT(-1,2))	-0.370073	0.198164	-1.867504	0.0752
R-squared	0.543704	Mean dependent var		-157.7250
Adjusted R-squared	0.522964	S.D. dependent var		2595.905
S.E. of regression	1792.935	Akaike info criterion		17.90075
Sum squared resid	70721518	Schwarz criterion		17.98992
Log likelihood	-212.8090	Hannan-Quinn criter.		17.92680
F-statistic	1.851993	Durbin-Watson stat		
Prob(F-statistic)				

Null Hypothesis: D(RMT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.917241	0.0030
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RMT,2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RMT(-1))	-1.113125	0.226372	-4.917241	0.0001
C	-261.5869	821.3507	-0.318484	0.7531
@TREND("1990")	59.04048	54.58752	1.081575	0.2912
R-squared	0.526863	Mean dependent var		-60.23600
Adjusted R-squared	0.483650	S.D. dependent var		2587.575
S.E. of regression	1859.006	Akaike info criterion		18.00564
Sum squared resid	76029848	Schwarz criterion		18.15190
Log likelihood	-222.0705	Hannan-Quinn criter.		18.04621
F-statistic	12.24907	Durbin-Watson stat		1.763891
Prob(F-statistic)	0.000266			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق (4-6): اختبار استقرارية السلسلة PI

عند المستوى:

Null Hypothesis: PI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.224176	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:24
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI(-1)	-2.048000	0.392024	-5.224176	0.0000
D(PI(-1))	0.892292	0.275226	3.242026	0.0043
D(PI(-2))	0.515078	0.212388	2.425176	0.0254
C	332.5508	375.2050	0.886318	0.3865
@TREND("1990")	-27.73221	23.85387	-1.162597	0.2594
R-squared	0.656607	Mean dependent var		25.39583
Adjusted R-squared	0.584314	S.D. dependent var		1197.191
S.E. of regression	771.8742	Akaike info criterion		16.31857
Sum squared resid	11320005	Schwarz criterion		16.56400
Log likelihood	-190.8229	Hannan-Quinn criter.		16.38368
F-statistic	9.082541	Durbin-Watson stat		1.900746
Prob(F-statistic)	0.000282			

Null Hypothesis: PI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.158836	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI(-1)	-1.895470	0.367422	-5.158836	0.0000
D(PI(-1))	0.797340	0.261018	3.054726	0.0060
D(PI(-2))	0.446014	0.202381	2.203829	0.0388
R-squared	0.629354	Mean dependent var		25.39583
Adjusted R-squared	0.594054	S.D. dependent var		1197.191
S.E. of regression	762.7773	Akaike info criterion		16.22828
Sum squared resid	12218412	Schwarz criterion		16.37553
Log likelihood	-191.7393	Hannan-Quinn criter.		16.26735
F-statistic	1.865642	Durbin-Watson stat		
Prob(F-statistic)				

Null Hypothesis: PI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.064994	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PI)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:23
Sample (adjusted): 1993 2016
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PI(-1)	-1.912757	0.377643	-5.064994	0.0001
D(PI(-1))	0.808044	0.287839	3.016902	0.0068
D(PI(-2))	0.453963	0.207581	2.186925	0.0408
C	-62.73339	160.0587	-0.391940	0.6992
R-squared	0.632179	Mean dependent var		25.39583
Adjusted R-squared	0.577006	S.D. dependent var		1197.191
S.E. of regression	778.8296	Akaike info criterion		16.30396
Sum squared resid	12125280	Schwarz criterion		16.50030
Log likelihood	-191.6475	Hannan-Quinn criter.		16.35605
F-statistic	11.45808	Durbin-Watson stat		1.866969
Prob(F-statistic)	0.000137			

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

الملحق (4-7): اختبار استقرارية السلسلة GDPcou

عند المستوى:

Null Hypothesis: GDP_COUR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.835570	0.9996
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_COUR)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:30
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP_COUR(-1)	0.066735	0.036357	1.835570	0.0788
C	2665.974	5561.844	0.479333	0.6380
R-squared	0.123106	Mean dependent var		11140.81
Adjusted R-squared	0.086568	S.D. dependent var		16545.39
S.E. of regression	15813.03	Akaike info criterion		22.24886
Sum squared resid	6.00E+09	Schwarz criterion		22.34564
Log likelihood	-287.2352	Hannan-Quinn criter.		22.27673
F-statistic	3.369316	Durbin-Watson stat		1.794351
Prob(F-statistic)	0.078944			

Null Hypothesis: GDP_COUR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.797031	0.9530
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_COUR)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP_COUR(-1)	-0.065667	0.082389	-0.797031	0.4336
C	-2952.374	6199.560	-0.476223	0.6384
@TREND("1990")	1661.858	937.0347	1.773315	0.0894
R-squared	0.228577	Mean dependent var		11140.81
Adjusted R-squared	0.161497	S.D. dependent var		16545.39
S.E. of regression	15150.58	Akaike info criterion		22.19763
Sum squared resid	5.29E+09	Schwarz criterion		22.34280
Log likelihood	-285.5892	Hannan-Quinn criter.		22.23943
F-statistic	3.407523	Durbin-Watson stat		1.783580
Prob(F-statistic)	0.050566			

Null Hypothesis: GDP_COUR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.068804	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_COUR)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:31
Sample (adjusted): 1991 2016
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP_COUR(-1)	0.081201	0.019957	4.068804	0.0004
R-squared	0.114711	Mean dependent var		11140.81
Adjusted R-squared	0.114711	S.D. dependent var		16545.39
S.E. of regression	15567.53	Akaike info criterion		22.18146
Sum squared resid	6.00E+09	Schwarz criterion		22.22985
Log likelihood	-287.3590	Hannan-Quinn criter.		22.19540
Durbin-Watson stat	1.804980			

الملاحق

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(GDP_COUR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.817488	0.0081
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_COUR_2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_COUR(-1))	-0.761748	0.199542	-3.817488	0.0009
C	9073.239	4004.938	2.265513	0.0332
R-squared	0.387952	Mean dependent var	250.1200	
Adjusted R-squared	0.381247	S.D. dependent var	29462.05	
S.E. of regression	16353.68	Akaike info criterion	22.31891	
Sum squared resid	6.15E+09	Schwarz criterion	22.41642	
Log likelihood	-276.9984	Hannan-Quinn criter.	22.34596	
F-statistic	14.57321	Durbin-Watson stat	2.041786	
Prob(F-statistic)	0.000884			

Null Hypothesis: D(GDP_COUR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.308724	0.0115
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_COUR_2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:32
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_COUR(-1))	-0.875961	0.228299	-4.308724	0.0003
C	1119.814	6949.889	-0.161127	0.8735
@TREND("1990")	904.5554	514.3906	1.758501	0.0926
R-squared	0.463300	Mean dependent var	250.1200	
Adjusted R-squared	0.444510	S.D. dependent var	20462.05	
S.E. of regression	15657.02	Akaike info criterion	22.26739	
Sum squared resid	5.39E+09	Schwarz criterion	22.41366	
Log likelihood	-275.3424	Hannan-Quinn criter.	22.30796	
F-statistic	9.489637	Durbin-Watson stat	1.888315	
Prob(F-statistic)	0.001054			

Null Hypothesis: D(GDP_COUR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.838813	0.0064
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.956020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP_COUR_2)
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 12:33
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_COUR(-1))	-0.500863	0.176434	-2.838813	0.0091
R-squared	0.251261	Mean dependent var	250.1200	
Adjusted R-squared	0.251261	S.D. dependent var	20462.05	
S.E. of regression	17705.75	Akaike info criterion	22.44035	
Sum squared resid	7.52E+09	Schwarz criterion	22.48910	
Log likelihood	-279.5043	Hannan-Quinn criter.	22.45387	
Durbin-Watson stat	2.213463			

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملحق(4-8): اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 11/17/18 Time: 08:58
Sample: 1994 2016
Included observations: 23
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	842.7361	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:
Dependent Variable: D(GDP_COUR)
Method: Least Squares
Date: 11/17/18 Time: 08:58
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_COUR(-1))	-0.246446	0.0286638	-8.605509	0.00736
D(GDP_COUR(-2))	2.218682	0.066693	33.26694	0.00191
D(GDP_COUR(-3))	1.141645	0.035523	32.13813	0.00193
D(FDI)	11.43721	0.482517	23.78612	0.0267
D(FDI(-1))	-55.80527	2.520503	-22.14053	0.0287
D(FDI(-2))	-40.53719	1.735131	-23.36261	0.0272
D(FDI(-3))	-38.08785	1.546515	-24.62817	0.0258
D(AID)	-11.58945	0.315185	-36.65390	0.0174
D(AID(-1))	18.64373	0.484259	38.49946	0.0165
D(AID(-2))	17.82238	0.373157	47.76114	0.0133
D(AID(-3))	19.84019	0.500027	39.67824	0.0160
D(RMT)	-5.743229	0.328320	-17.59997	0.0351
D(RMT(-1))	-14.96256	0.398799	-37.51997	0.0170
D(RMT(-2))	-2.211474	0.194755	-11.35515	0.0559
D(RMT(-3))	-3.049986	0.186513	-16.35265	0.0389
PI	-4.610730	0.322032	-14.31762	0.0444
ED	-2.528717	0.095679	-26.42926	0.0241
C	78851.20	3159.647	24.95965	0.0255
FDI(-1)	27.68511	1.840602	15.04133	0.0423
AID(-1)	-45.91247	1.180784	-38.88304	0.0164
RMT(-1)	15.51120	0.422812	36.68581	0.0173
GDP_COUR(-1)	-1.653315	0.030428	-54.33554	0.0117
R-squared	0.999961	Mean dependent var	12444.04	
Adjusted R-square	0.999147	S.D. dependent var	13279.45	
S.E. of regression	387.9435	Akaike info criterion	13.53715	
Sum squared resid	150500.1	Schwarz criterion	14.62327	
Log likelihood	-133.6772	Hannan-Quinn criter.	13.81030	
F-statistic	1227.468	Durbin-Watson stat	3.707874	
Prob(F-statistic)	0.022501			

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS 1

الملاحق

الملحق (4-9): نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل الأجل للتمويل الدولي ومعلمة تصحيح الخطأ لأثر التمويل الدولي على الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable: GDP_COUR
Method: ARDL
Date: 11/17/18 Time: 09:10
Sample (adjusted): 1994 2016
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): FDI AID RMT
Fixed regressors: PI ED C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP_COUR(-1)	-0.899761	0.054789	-16.422234	0.0387
GDP_COUR(-2)	2.465128	0.090641	27.196663	0.0234
GDP_COUR(-3)	-1.077036	0.069590	-15.476833	0.0411
GDP_COUR(-4)	-1.141645	0.055223	-32.138127	0.0198
FDI	11.47721	0.482517	23.786120	0.0267
FDI(-1)	-39.59737	1.105202	-35.82816	0.0178
FDI(-2)	15.26808	0.928623	16.44164	0.0387
FDI(-3)	2.449337	0.486536	5.034237	0.1248
FDI(-4)	-38.08785	1.546515	-24.628174	0.0258
AID	-11.58945	0.316186	-36.653896	0.0174
AID(-1)	-15.67929	0.607767	-25.79820	0.0247
AID(-2)	-0.821345	0.304100	-2.700903	0.2257
AID(-3)	2.017809	0.375026	5.380454	0.1170
AID(-4)	-19.84019	0.500027	-39.678236	0.0160
RMT	-5.743229	0.326320	-17.59996	0.0361
RMT(-1)	6.291871	0.245639	25.61426	0.0248
RMT(-2)	12.75109	0.266596	47.829184	0.0133
RMT(-3)	-0.838512	0.215396	-3.892881	0.1601
RMT(-4)	3.049986	0.186513	16.352655	0.0389
PI	-4.610730	0.322032	-14.317623	0.0444
ED	2.528717	0.095679	26.429205	0.0241
C	78861.20	3159.547	24.95966	0.0255

R-squared	0.999999	Mean dependent var	154524.5
Adjusted R-squared	0.999984	S.D. dependent var	95858.29
S.E. of regression	387.9435	Akaike info criterion	13.53715
Sum squared resid	150500.1	Schwarz criterion	14.62327
Log likelihood	-133.6772	Hannan-Quinn criter.	13.81030
F-statistic	63962.50	Durbin-Watson stat	3.707874
Prob(F-statistic)	0.003118		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP_COUR
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
Date: 11/17/18 Time: 09:04
Sample: 1990 2016
Included observations: 23

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP_COUR(-1))	-0.246446	0.028638	-8.605509	0.0736
D(GDP_COUR(-2))	2.218682	0.066693	33.266936	0.0191
D(GDP_COUR(-3))	1.141645	0.035523	32.138127	0.0198
D(FDI)	11.477206	0.482517	23.786120	0.0267
D(FDI(-1))	-15.268082	0.928623	-16.441643	0.0387
D(FDI(-2))	-2.449337	0.486536	-5.034237	0.1248
D(FDI(-3))	-38.087852	1.546515	-24.628174	0.0258
D(AID)	-11.589454	0.316186	-36.653896	0.0174
D(AID(-1))	-0.821345	0.304100	-2.700903	0.2257
D(AID(-2))	2.017809	0.375026	5.380454	0.1170
D(AID(-3))	-19.840192	0.500027	-39.678236	0.0160
D(RMT)	-5.743229	0.326320	-17.59996	0.0361
D(RMT(-1))	-12.751089	0.266596	-47.829184	0.0133
D(RMT(-2))	0.838512	0.215396	3.892881	0.1601
D(RMT(-3))	-3.049986	0.186513	-16.352655	0.0389
D(PI)	-4.610730	0.322032	-14.317623	0.0444
D(ED)	2.528717	0.095679	26.429205	0.0241
CointEq(-1)	-1.653315	0.030428	-54.335538	0.0117

Cointeq = GDP_COUR - (16.7452*FDI -27.7699*AID + 9.3819*RMT -2.7888*PI + 1.5295*ED + 47698.8260)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	16.745207	1.013677	16.519277	0.0385
AID	-27.769942	0.487974	-56.90694	0.0112
RMT	9.381879	0.215224	43.591224	0.0146
PI	-2.788778	0.181485	-15.366474	0.0414
ED	1.529483	0.049487	30.906922	0.0206
C	47698.8259	1698.900262	28.076296	0.0227

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10

LM Test الملحق (4-10): نتائج اختبار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.086346	Prob. F(2,8)	0.3825
Obs*R-squared	5.339521	Prob. Chi-Square(2)	0.0693

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 11/17/18 Time: 09:20
Sample: 1992 2016
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP_COUR(-1)	0.022622	0.235158	0.096200	0.9257
GDP_COUR(-2)	-0.006189	0.195304	-0.031691	0.9755
FDI	1.241660	3.826832	0.324462	0.7539
AID	0.332624	2.945273	0.112935	0.9129
AID(-1)	0.055285	3.413506	0.016196	0.9875
AID(-2)	0.301096	2.319103	0.129833	0.8999
RMT	-0.065586	0.768292	-0.085366	0.9341
RMT(-1)	-0.364341	1.370818	-0.265784	0.7971
RMT(-2)	0.269721	1.369991	0.196878	0.8488
ED	-0.083727	0.596945	-0.140259	0.8919
ED(-1)	-0.395610	1.182513	-0.334550	0.7466
ED(-2)	0.324801	1.028426	0.315823	0.7602
PI	-0.269057	1.699386	-0.158326	0.8781
PI(-1)	-0.485237	1.805417	-0.268768	0.7949
C	1776.605	37094.63	0.047894	0.9630
RESID(-1)	0.146753	0.396117	0.370478	0.7206
RESID(-2)	-0.594080	0.412228	-1.441143	0.1875

R-squared	0.213581	Mean dependent var	2.40E-11
Adjusted R-squared	-1.359258	S.D. dependent var	3489.039
S.E. of regression	5359.121	Akaike info criterion	20.23155
Sum squared resid	2.30E+08	Schwarz criterion	21.06039
Log likelihood	-235.8944	Hannan-Quinn criter.	20.46144
F-statistic	0.135793	Durbin-Watson stat	2.101447
Prob(F-statistic)	0.999619		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

Breusch-Pagan-godfrey الملحق (4-11): نتائج اختبار

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	12.31322	Prob. F(21,1)	0.2215
Obs*R-squared	22.91139	Prob. Chi-Square(21)	0.3487
Scaled explained SS	0.028611	Prob. Chi-Square(21)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/16/18 Time: 13:22
Sample: 1994 2016
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	63814.15	18234.01	3.499732	0.1772
GDP_COUR(-1)	-0.210693	0.316191	-0.666346	0.6258
GDP_COUR(-2)	-0.256721	0.523096	-0.490772	0.7095
GDP_COUR(-3)	0.592433	0.401611	1.475141	0.3793
GDP_COUR(-4)	-0.035733	0.205007	-0.174301	0.8901
FDI	1.118831	2.784645	0.401786	0.7568
FDI(-1)	8.964242	6.378215	1.405447	0.3937
FDI(-2)	-7.557272	5.359158	-1.410160	0.3927
FDI(-3)	-0.131396	2.807839	-0.046796	0.9702
FDI(-4)	-10.89170	8.925069	-1.220350	0.4370
AID	6.085497	1.824737	3.335000	0.1855
AID(-1)	-6.451113	3.507472	-1.839248	0.3170
AID(-2)	-5.021676	1.754988	-2.861374	0.2140
AID(-3)	2.764649	2.164305	1.277385	0.4228
AID(-4)	-2.268535	2.885698	-0.786130	0.5759
RMT	0.667156	1.883222	0.354263	0.7833
RMT(-1)	-1.519094	1.417605	-1.071592	0.4780
RMT(-2)	1.269242	1.538550	0.824960	0.5609
RMT(-3)	2.426406	1.243070	1.951947	0.3014
RMT(-4)	1.129457	1.076383	1.049307	0.4847
ED	-1.927432	0.552171	-3.490645	0.1776
PI	3.239970	1.858472	1.743351	0.3315

R-squared	0.996148	Mean dependent var	6543.485
Adjusted R-squared	0.915247	S.D. dependent var	7690.384
S.E. of regression	2238.854	Akaike info criterion	17.04287
Sum squared resid	5012468.	Schwarz criterion	18.12899
Log likelihood	-173.9930	Hannan-Quinn criter.	17.31602
F-statistic	12.31322	Durbin-Watson stat	3.707874
Prob(F-statistic)	0.221549		

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملاحق

Ramsey(RESET test) الملحق (4-12): نتائج اختبار

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP_COUR GDP_COUR(-1) GDP_COUR(-2)
GDP_COUR(-3) FDI FDI(-1) AID AID(-1) AID(-2) AID(-3) RMT RMT(-1)
RMT(-2) ED PI C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.843710	8	0.4233
F-statistic	0.711846	(1, 8)	0.4233

F-test summary:	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	26825099	1	26825099
Restricted SSR	3.28E+08	9	36477329
Unrestricted SSR	3.01E+08	8	37683857

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDP_COUR
Method: ARDL
Date: 11/17/18 Time: 09:30
Sample: 1993 2016
Included observations: 24
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP_COUR(-1)	1.232212	0.473266	2.603637	0.0314
GDP_COUR(-2)	-0.017344	0.594869	-0.029156	0.9775
GDP_COUR(-3)	-0.478749	0.359653	-1.331142	0.2198
FDI	-4.056053	6.105260	-0.664354	0.5251
FDI(-1)	-6.885063	6.692263	-1.028809	0.3337
AID	-12.19173	5.557752	-2.193643	0.0596
AID(-1)	-6.739438	4.029650	-1.672463	0.1330
AID(-2)	7.795307	4.671681	1.668630	0.1337
AID(-3)	-11.54771	4.434709	-2.603938	0.0314
RMT	4.100758	2.085687	1.966143	0.0848
RMT(-1)	4.167310	2.962129	1.406863	0.1971
RMT(-2)	4.484992	2.776746	1.615197	0.1449
ED	1.315234	1.045421	1.258090	0.2438
PI	1.562300	1.974643	0.791181	0.4517
C	-5384.106	42366.55	-0.127084	0.9020
FITTED^2	-1.40E-06	1.66E-06	-0.843710	0.4233

R-squared	0.998587	Mean dependent var	150026.8
Adjusted R-squared	0.995937	S.D. dependent var	96305.85
S.E. of regression	6138.718	Akaike info criterion	20.51734
Sum squared resid	3.01E+08	Schwarz criterion	21.30271
Log likelihood	-230.2081	Hannan-Quinn criter.	20.72570
F-statistic	376.8533	Durbin-Watson stat	2.484344
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومستدامة بالنسبة للدول النامية، وفي هذا الإطار اتجهت دول شمال إفريقيا- الجزائر، تونس و مصر- إلى تحرير اقتصاداتها أمام العالم الخارجي من أجل الاستعانة و الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية و تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف. إن النتائج بينت أن هذه الدول الثلاثة، قد حققت نجاح متباين في مدى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما أسس إلى بناء هيكل اقتصادي جديد يختلف بنسبة كبيرة عما كان عليه قبل فترة الإصلاحات الاقتصادية. في المقابل تبين أن سوء استخدام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قد ينجر عليه أثر سلبي على الدول المتلقية، وهو ما عرفتة كل من تونس ومصر فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، و الجزائر فيما يتعلق بتأثير القروض الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التمويل الدولي، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، رؤوس الأموال الأجنبية ARDL.

Résumé :

La présente étude, vise à mettre en avant l'intérêt des capitaux étrangers dans la réalisation de taux de croissance économique acceptable et durable pour les pays en développement. Dans ce cadre les pays d'Afrique du Nord, à savoir l'Algérie, la Tunisie et l'Égypte, se sont efforcés de libéraliser leurs économies vers l'extérieur afin de capitaliser les flux étrangers et d'améliorer leur économie. A ce titre, les résultats enregistrés dans ces trois pays, ont laissé apparaître de distinctes réussites d'attraction des capitaux étrangers ,qui par conséquent ont permis à l'institution d'une nouvelle structure économique ,différente en grande partie à celle du niveau d'avant la période de réformes économiques. En revanche, il convient de noter ici que la mauvaise utilisation des entrées des capitaux étrangers, peut avoir un impact négatif sur les pays récepteurs, comme en témoignent la Tunisie et l'Égypte en termes de flux d'investissement indirect étranger sur le produit interne brut, et l'Algérie pour les prêts extérieurs aussi sur le produit interne brut.

Mots clés : Finance internationale, développement économique, PIB, capitaux étrangers
ARDL

abstract :

This study aims to highlight the importance of foreign capital to achieve acceptable and sustainable economic growth rates for developing countries. In this context, north African countries such as- Algeria, Tunisia and Egypt have been directed towards economic liberalization in order to capitalize and benefit from foreign capital. The results indicate that various level of success in the extent of attracting foreign these three countries, have achieved capital which has led to a new economic structure that is largely different from pre-economic reform period. In contrast, the misuse of foreign capital flows may have a negative impact on recipient countries, as both Tunisia and Egypt have experienced in terms of foreign indirect investment flows. While Algeria has had negative effects related to foreign loans.

Key words : International finance, Economic development, GDP, Foreign capital, ARDL